رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قَالَ ﷺ: «إِنَّ لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقَالاً»

تَرْغِيمُ المُجَادِلِ العَنِيدِ

وَالتَّشْرِيدُ بِدِفَاعِهِ البَلِيدِ، وَكَشْفُ "بَعْضِ" جَهْلِهِ المَدِيدِ

نَقْضاً لِكِتَابِ

«التَّفْنِيد لادِّعَاءَاتِ عَلِي الحلبيِّ، وَمَوْقِفِهِ مِنْ سَيِّد قُطْب الشَّهِيد»!!!

المَطْبُوعِ بِتَقْرِيظِ (ش. مُحَمَّد إِبْرَاهِيم شَقْرَة)! وَ(د. صَلَاح الخَالِدِي)!!

كَتَبَهُ

عَلِيّ بْن حَسَن بْن عَلِيّ بْن عَبْدِ الحَمِيد

الحَلَبِيّ الأَثَرِيّ

دَارُ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ

قَالَ ﷺ: «إنَّ لصَاحِبِ الحقِّ مَقَالاً»

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تَرْغِيمُ المُجَادِلِ العَنِيدِ

وَالتَّنْدِيدُ بِدِفَاعِهِ البَلِيدِ، وَكَشْفُ "بَعْضِ" جَهْلِهِ المَدِيدِ

نَقْضاً لِكِتَابِ

«التَّفْنِيد لادِّعَاءَاتِ عَلِي الحلبِيِّ، وَمَوْقِفِهِ مِنْ سَيِّد قُطْب الشَّهِيد»!!!

المَطْبُوعِ بِتَقْرِيظِ(ش.مُحَمَّد إِبْرَاهِيم شَقْرَة)!وَ(د.صَلاَح الخَالِدِي)!!

كَتَبَهُ

عَلِيّ بْن حَسَن بْن عَلِيّ بْن عَبْد الحَمِيد

الحَلَبِيّ الأَثَرِيّ

دَارُ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ

جميع حقوق الطبع محفوظة

لـ « دار التوحيد والسنة »

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع: ٢٤١٢ /٢٠٠٦م

www.Dar-TandS.com

E-Mail:info@Dar-TandS.com

جوال: ٠٠٢٠١٠٥٨٥٠١٤٧/ هاتف وفاكس: ٠٠٢٠٢/٤١٠٢٨٩٦

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

ـ مُقَدِّمَة ـ

«الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمانٍ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ العِلْمِ ، يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الهُدَى ، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُم عَلَى الأَذَى .

يُحْيُونَ بِكِتابِ اللَّهِ المَوْتَى ، وَيُبَصِّرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ العَمَى .

فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ! وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تائِهٍ قَدْ هَدَوْهُ!

فَمَا أَحْسَنَ أَثَرَهُم عَلَى النَّاسِ! وَأَقْبَحَ أَثَرَ النَّاسِ عَلَيْهِم!

يَنْفُونَ عَنْ كِتابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الغَالِينَ ، وَانْتِحالَ المُبْطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الجاهِلِينَ ؛ الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَةَ البِدْعَةِ ، وَأَطْلَقُوا عِنانَ الفِتْنَةِ ؛ فَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الكِتَابِ ، مُخَالِفُونَ لِلكِتَابِ ، مُجْمِعُونَ عَلَى مُخالَفَةِ الكِتَابِ .

يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ ، وَفِي اللَّهِ ، وَفِي كِتابِ اللَّهِ [1] بِغَيْرِ عِلْمٍ ، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشابِهِ[2] مِنَ الكَلامِ ، وَيَخْدَعُونَ جُهَّالَ النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِم .

---

(١) وَفِي عِبادِ اللَّهِ . . .

(٢) قَالَ الإِمَام ابن القَيِّم فِي «الصَّواعِق المُرْسَلَة» (١/٥٦٢-٥٦٣) ـ شارِحاً ـ : «هُوَ الَّذِي لَهُ وَجْهانِ ؛ يَخْدَعُونَ بِهِ جُهَّالَ النَّاس كَمَا يُنَفِّقُ أَهْلُ الزَّغَل [الغش] النَّقْدَ المَغْشُوشَ الَّذِي لَهُ وَجْهَان ، يَخْدَعُونَ بِهِ مَن لَمْ يَعْرِفْهُ مِنَ النَّاس .

فَلا إِلَهَ إِلاَّ اللَّه! كَمْ قَدْ ضَلَّ بِذَلِكَ طَوائِفُ مِن بَنِي آدَم ، لا يُحْصِيهِم إِلاَّ اللَّه!» .

فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِن فِتْنَةِ الْمُضِلِّين»[1] .

أَمَّا بعد:

فَلَقدِ اطَّلَعْتُ قُبَيْلَ ظُهْرِ يَوْمِ الأربعاء ٢٦/رجب/١٤٢٦هـ : على تَسْويدٍ – فِي (١٧٦ صفحة!) – اسْمُهُ «التَّفنيد . .»[2] !! – رَدَّ فِيهِ مُسَوِّدُهُ عَلَى كِتَابِي (حَقَّ كَلِمَةِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِي سَيِّد قُطب ، وَنَقْدِ أَحْوَالِهِ ، وَنَقْضِ أَقْوَالِهِ ؛ عَلَى مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ «كَلِمَةُ حَقٍّ لِلمُحَدِّثِ الأَلْبَانِيِّ فِي الأُسْتَاذِ «سَيِّد قُطْب»)[3] – ظَلَمَ فِيهِ كَاتِبُهُ نَفْسَه ، وَأَوْقَعَهَا فِي حُفْرَةٍ لا أَظُنُّهُ يَخْرُجُ مِنْها إلاّ بِتَوْبَةٍ نَصُوح ، وَدُعاءٍ لِرَبِّهِ لَحُوح . . .

ذَلِكُم أنَّه مَارى ، وَكَذَب ، وَجَهِل ، وَعَانَد ، وَأَصَرَّ . . بِمَا – وَاللَّهِ – لَو تَتَبَّعْتُهُ فِي

---

(١) مُقَدِّمَة الإِمَام أَحْمَد لِكِتابِه «الردّ عَلَى الجَهْمِيَّة وَالزَّنادِقَة» (ص١٧٠-١٧٤) – نشر دار غِراس/الكويت – .

(٢) وَقَدْ رَأَيْتُ إِعْلاناً – لِتَرْوِيجِ الكِتَاب! – فِي صَحِيفَةٍ حِزْبِيَّةٍ – جائِرَة عَن (السَّبِيل!) – فِي الصَّفْحَةِ الأُولَى مِنْها ، مَعَ إِشارَة إِلى : (خَصْم خاصّ لِلتَّوْزِيع الخَيْرِي)!!

هَكَذا فَلْيَكُن (الخَيْر) ؛ وَإِلاَّ فَلا!!

فِي الوَقْتِ الَّذِي يَدعُونَ فِيهِ – وَيَتَدَاعَوْن! – (!) إِلَى أَنْ (يَعْذِرَ بَعضُنَا بَعْضاً فِيمَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ!) . . وَفِي أَيِّ شَيْءٍ – عَقِيدَةً ، وَعِبَادَةً ، وَسُلُوكاً – ؛ إِلاَّ المَسَاسَ بِأَدْنَى شَيْءٍ مِنْ رُؤُوسِ الحِزْبِيَّةِ الكِبَارِ!!

وَوَاللَّهِ ؛ أَخْشَى أن أَقُول فِيهِم : ﴿فَسَيُنْفِقُونَها ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِم حَسْرَةً﴾ ؛ لِمَا ظَلَمُوا ، وَافْتَرَوا ، وَكَذَبُوا!!

(٣) وَلَوْ فَهِمَ مُسَوِّدُ «التَّفْنِيدِ . .» عُنْوَانَ كِتابِي – فَقَطْ – الدَّالَّ عَلَى مَضْمُونِهِ ، وَمَوْضُوعِهِ ، وَطَرِيقَتِهِ – لَكِنَّهُ لاَ يَفْهَمُ! أَوْ يُكَابِرُ!! – : لأَرَاحَ نَفْسَهُ وَقُرَّاءَهُ (!) مِنْ عَنَاءِ النَّظَرِ فِي عَشَرَاتِ الأَسْئِلَةِ الخَرْقَاءِ وَالاتِّهَامَاتِ الحَمْقَاءِ ، الَّتِي نَثَرَهَا فِي (تَسْوِيدِهِ) بِجَهْلٍ شَدِيدٍ ، وَظُلْمٍ مَدِيدٍ . . .

فَكِتَابِي – هَذَا – مَبْنِيٌّ عَلَى (تَسْوِيدِهِ) – ذَاكَ – ؛ فَجُلُّ مَا فِيهِ : فِيهِ ، ومَا انْتُقِدَ عَلَيْه : فَرَاجِعْ إِلَيْه!! ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ . . .

(كُلٌّ) فرعٍ وَجُزْئِيَّةٍ – فِيهِ – لأَضاعَ وَقْتي ، وأَظْهَرَ – أَكْثَرَ – مَقْتي [1] !

وأُكَرِّرُ مَع الأُسْتَاذ مَحْمُود شاكر – رَحِمَهُ اللَّه –هَذِهِ السَّنَة – مَا قالَهُ قَبْلَ أَكْثَرَ مِن خَمْسِينَ سَنَة[2]– رَدًّا عَلى مَن دافَعَ عَن (سَيِّد قُطب!)– بِغَيْرِ حَقٍّ – :

«لَوْلا أَنِّي أَكْرَهُ خَلائِقَ السُّوء ، لَمَا حَمَلْتُ هَذا القَلَمَ لأَرُدَّ بِهِ عَلَى هَذا الَّذِي تَكَلَّفَ مَؤونَةَ الجِدَالِ عَن صاحِبِه»[3] .

فَمِنْ أَجْلِ ذا : أَحْبَبْتُ الإِعْراضَ عَن مُعْظَمِ سَفاهاتِه ، وَالإِغْماضَ عَن أَكْثَرِ تَفاهَاتِه ؛ لأَنِّي رَأَيْتُ مِنْهُ – بَعْدَ جُلوسِهِ – مَرَّتَيْنِ – عِنْدي في مَكْتَبَتِي – ساعاتٍ – ؛ أُباحِثُه ؛ أَنَّه :

١– جَاهِلٌ [4] . ٢– مُعَانِدٌ . . ٣– بَلِيدٌ . . .

وَوَاللَّهِ : لَمْ أَظْلِمْهُ ؛ فَهَذَا حَالُهُ ، وَهَذِهِ حَقِيقَتُهُ ، بَل قَدْ صَبَرْتُ عَلَيْه ، وَتَصَبَّرْتُ عَلى فَراغِه :

– أَمَّـا أَنَّهُ (بليد) ؛ فَلأَنِّي لَمَّا كُنْتُ أَتَكَلَّمُ مَعَهُ وِجَاهاً – مُشْفِقاً ، وَنَاصِحاً ، وَمُلِحًّا – ؛ لَمْ يَكُن عِنْدَهُ مِن جَوَابٍ مُقَرَّر ، وَلاَ قَوْلٍ مُكَرَّر ؛ إِلاَّ قَوْلُهُ – بِمَا مَعْنَاه – :

---

(١) المَقْت : البُغض الشّديد لِمَن تَراهُ تَعاطَى القَبيح . قالَهُ الرّاغِب في «مُفردات القُرآن» (ص٧٧٢) .

(٢) «جَمْهَرَةُ مَقالات الأُسْتَاذ مَحْمُود شاكِر» (٥٦٧/١) .

وَالأُسْتاذُ شاكِر – رَحِمَهُ اللَّه – هُوَ أَوَّلُ مَن كَشَفَ انحِرافاتِ (سَيِّد قُطب) ، وَرَدّ عَلَيْه ، وَنَقَضَ قَوْلَه ؛ فَتَأَمَّلْ . . .

(٣) و«صاحِبُهُ» – يَوْمَذاك – هُو : (سَيِّد قُطب) – نَفْسُه –!!

وَالتَّارِيخُ يُعِيدُ نَفْسَه!!

(٤) انْظُرْ «صَحِيحَ البُخَارِيِّ» (٣٥٢) ، وَ(٣٧٠) فِي وَصْفِ مَنِ اعْتَرَضَ (!) عَلَى (شَيْءٍ) مِنَ الحَقِّ ؛ بِأَنَّهُ (أَحْمَقُ) ، وَ(جَاهِلٌ) !!

فَكَيْفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى ذَلِكَ (مُعَانَدَتُهُ) وَإِصْرَارُهُ ؟! فَهِيَ (البَلاَدَةُ) – إِذَنْ – !!

(لا شَأْنَ لِي!) ، أَوْ : (لا يُهِمُّنِي!) – أَوْ نَحْو ذَلِك –...

– وَأَمَّا أَنَّهُ (جاهل) ؛ فلأَنَّهُ لَمْ يَطْلُب العِلْمَ عِنْدَ أَهْلِه[1] ؛ فَلا يَعْرِفُ طَرائِقَهُم ، وَلا يَدْرِي عِباراتِهِم واصطِلاحاتِهِم! وَالشَّواهِدُ مُتَكاثِرَةٌ . . .

– وَأَمَّا أَنَّهُ (مُعانِد) ؛ فالحَقُّ أَمامَ عَيْنَيه ، وَالصَّوابُ بَيْنَ يَدَيْه ، وَلا يَزالُ يُصِرُّ – مُعانِداً – عَلَيه ؛ مُنادِياً عَلَى نَفْسِهِ بِالثُّبُورِ وَالوَيْه!!!

لَكِنَّنِي – وَالحَقَّ أَقُول – شَعَرْتُ بِما يَكادُ يَبْلُغُ اليَقِينَ أَنَّ الرَّجُلَ مُسْتَعْمَلٌ ، وَمَدْفُوعٌ ، وَمُسْتَغَلٌّ ، وَأَنَّ وَراءَهُ مَن (يُحَمِّيه) – وَيَحْمِيه! – ، وَأَنَّهُ – لِبَلادَتِهِ – لا يَشْعُرُ بِذَلِك ، وَلاَ يُحِسُّ فِيه!!

إِذَا غَابَ مَلاَّحُ السَّفِينَةِ وَارْتَمَتْ بِهَا الرِّيحُ يَوْماً دَبَّرَتْهَا الضَّفَادِعُ

وَهَذا يَدْفَعُنِي أَنْ أَذْكُرَ صِفَةً رابِعَةً – فِيهِ – لا أُنْكِرُها! – : أَنِّي (شَعَرْتُ!) أَنَّ فِيهِ طِيبَةً[2] (مُعَيَّنَةً!) تَكادُ تُودِي بِهِ – بَلْ أَوْدَتْ! – إِلى مَهْمَهِ السَّذاجَة!

---

(١) وَحَتَّى لا نَظْلِمَه ؛ فَقَد حَضَرَ بَعْضاً مِنَ الدُّرُوسِ العِلْمِيَّة – كَمَا ذَكَرَ هُوَ (!) – حِيناً مِن الدَّهْرِ – قَد لا تَكْفِيهِ مَحْوَ أُمِّيَّة!!

(٢) ثُمَّ وَقَفْتُ لَهُ عَلَى مَقالٍ (!) أَحْمَق – فِي (سَبِيلِهِمُ) الأَخْرَق (بِتَارِيخِ ١٨ ذِي القِعْدَةِ ١٤٢٦هـ) – شَكَّكَنِي فِيهِ بِهَذَا الَّذِي (شَعَرْتُ!) أَنَّهُ فِيه!! وَصَفَنَا (!) فِيهِ بِـ(الإِرْهَابِيِّينَ الجُدُد)!! لاَ لِشَيْءٍ ؛ إِلاَّ لأَنَّنَا تَصَدَّيْنَا (بِشَيْءٍ) مِنَ الرَّدِّ عَلَى (سَبِيلِهِمْ) – الأَعْوَجِ – بَعْدَ تَوالِي سَفَهِهِمْ ، مَعَ تَتَابُعِ سُكُوتِنَا!!

فَكَيْفَ لَوْ تَابَعْنَاهُمْ رَدًّا بِرَدّ؟!

وَمِنْ عَجِيبِ مَا قَرَأْتُهُ فِي عَدَدِ (سَبِيلِهِمْ) هَذَا – نَفْسِهِ – : كَلِمَةٌ لِبَعْضِ أَكَابِرِ (سِيَاسِيِّيهِمْ) ؛ مِنْ قَوْلِهِ : (لاَ وُجُودَ لِلْفِكْرِ التَّكْفِيرِيِّ فِي الأُرْدُنّ)!!

وَهُوَ كَلاَمُ جَاهِلٍ ، أَوْ مُسْتَكْبِرٍ ؛ وَلاَ ثَالِثَ لَهُمَا!!

وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ!! يَتَّهِمُونَ الأَبْرِيَاء ، وَيُبَرِّؤُونَ الأَشْقِيَاء .

وَ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ . . .

وَلَعَلَّهُ – مِن أَجْلِ ذا – تَحَالَفَ هَذِهِ التَّحالُفاتِ الجَدِيدَةَ (!) الَّتِي يعرِفُ هو –وَقَدْ لا يَعْرِفُ! – ما وَرَاءَهَا ، وَدَوافِعَها ، وَخَلْفِيَّاتِها!!

وَهَا هُنَا نُقْطَةٌ – مُهِمَّةٌ –:

فَقَدْ ذَكَرَ لِي بَعضُ (المُطَّلِعِينَ) أَنَّ هُنَاكَ مَنْ قَدْ (يُوَشْوِشُ!) فِي أُذُنِ هَذَا المُسَوَّدِ الجَاهِلِ ؛ لِيَدْفَعَهُ إِلَى أَنْ يَرْفَعَ عَلَيَّ قَضِيَّةً (!) فِي المَحَاكِمِ (النِّظَامِيَّةِ القَانُونِيَّةِ !) ؛ لِمَا وَصَفْتُهُ بِهِ مِنْ جَهْلٍ ، وَبَلاَدَةٍ ، وَحَمَاقَةٍ [1] ، وَ . . ، و . .!!

وَهَذَا لَيْسَ غَرِيباً عَنْ هَؤُلاَءِ – أَجْمَعِينَ! – ؛ فَهُمْ مُذَبْذَبُونَ ، مُتَلَوِّنُونَ!!

وَإِنِّي أَقُولُ – هَا هُنَا – :

لَئِنِ اسْتَجَابَ هَذَا المُسَوَّدُ الجَاهِلُ (لِوَشْوَشَةِ ، وَوَسْوَسَةِ) مَنْ يُؤَزُّونَهُ ، وَفَعَلَ – مُؤَكِّداً مَا وَصَفْتُهُ بِهِ!! – ؛ فَإِنِّي أُعْلِنُ (!) مِنَ الآنِ (تَرَاجُعِي!) عَنْ (جُلِّ!!) مَا وَصَفْتُهُ بِهِ مِنْ هَاتِيكَ الأَوْصَافِ الَّتِي دَفَعَتْهُ إِلَى ذَلِكَ التَّقَاضِي بِالاعْتِسَافِ!!

وَلَكِنْ ؛ لِمَ ؟!

هَلْ هَذَا نَتِيجَةُ (خَوْفٍ) مِنْ عُقُوبَةٍ (قَانُونِيَّةٍ!) – مَا –؟!

الجَوَابُ : لاَ!!

وَإِنَّمَا هُوَ نَتِيجَةُ ظُهُورِ حَقِيقَةِ هَؤُلاَءِ (القَوْمِ) – جَمَاعَاتٍ وَأَفْرَاداً – ؛ فَهُمْ يُكَفِّرُونَ القَوَانِينَ الوَضْعِيَّةَ ، وَالحَاكِمِينَ بِهَا ، وَقَدْ يُكَفِّرُونَ المُتَحَاكِمِينَ إِلَيْهَا ! ثُمَّ تَرَاهُمْ – لأَدْنَى أَمْرٍ دُنْيَوِيٍّ – يَفْزَعُونَ إِلَيْهَا ، وَيَجْتَمِعُونَ عَلَيْهَا !! كُلُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ ذَوَاتِهِمْ ،

---

(١) وَإِنِّي أَتَوَقَّعُ مِنْ هَذَا المُسَوَّدِ البَلِيدِ – لأَنَّنِي أَعْرِفُ عَقْلِيَّتَهُ ، وَطَرِيقَةَ تَفْكِيرِهِ! – أَنْ يَعُدَّ وَيُحْصِيَ (!) أَلْفَاظَ أَوْصَافِي لَهُ : (بَلِيد) ، وَ(جَاهِل) ، وَ . . وَ . . ، لِيَتَمَسَّكَنَ – وَرَاءَ ذَلِكَ – تَدْلِيساً وَتَلْبِيساً ؛ مُتَلاَعِباً بِعُقُولِ أَعْمَارِ قُرَّائِهِ!! وَهِيَ طَرِيقَةٌ مَكْشُوفَةٌ ، وَوَسِيلَةٌ بِالجَهْلِ مَحْفُوفَةٌ!!

وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ – وَاللَّهِ – إِلاَّ لأُوقِظَهُ مِنْ غَفْلَتِهِ ، وَأَرْفَعَهُ مِنْ رِقْدَتِهِ . . لَعَلَّهُ (يَتَعَلَّم) . . أَوْ يَكْسِرُ القَلَم!!!

وأَشْخَاصِهِمْ ، وأَنْفُسِهِمْ ، وَحِزْبِيَّاتِهِمْ!

وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ – كُلِّهِ – سَبِيلٌ إِلَى اللَّهِ – تَعَالَى – فَوَا أَسَفَاهُ –!!!

فَهَذَا الَّذِي (قَدْ) يَصِيرُونَ (!) إِلَيْهِ ؛ دَالٌّ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ – لاَ ثَالِثَ لَهُمَا – :

الأَوَّلُ: أَنَّهُمْ تَرَاجَعُوا عَنْ تَكْفِيرِهِمْ – ذَاكَ – ؛ فَصَارُوا كَمِثْلِنَا (!) فِي الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ المُنْضَبِطِ ؛ بِعَدَمِ التَّكْفِيرِ المُطْلَقِ إِلاَّ بِالتَّفْصِيلِ الحَقِّ . . .

وَهَذَا كَفِيلٌ بِإِنْهَاءِ مُعْظَمِ (الخِلاَفِ!) بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ! أَوْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَنَا!!

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ قَوْمٌ مُتَلاَعِبُونَ ، فَارِغُونَ ، ظَالِمُونَ .

فَلْنَغْسِلْ أَيْدِينَا مِنْهُمْ – إِذَنْ – ، وَلْنَنْجُ بِأَنْفُسِنَا مِنْ شَرِّهِمْ ، فَمَنْ هَذَا حَالُهُ : تَوَقَّعْ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ ؛ جِدًّا ، جِدًّا !!

وَوَاللَّهِ ؛ نَحْنُ لَسْنَا عَلَى قَدْرِ (!) مَنْ حَالُهُ كَذَلِكَ !!

وَرَحِمَ اللَّهُ امْرَءاً عَرَفَ قَدْرَ نَفْسِهِ !!

ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ : إِنَّ (الإِعْرَاضَ عَنْ مُعْظَمِ سَفَاهَاتِهِ ، وَالإِغْمَاضَ عَنْ أَكْثَرِ تَفَاهَاتِهِ) – ذَاكَ الَّذِي قَدْ أَشَرْتُ إِلَيْهِ – لا يَمْنَعُنِي مِنَ الاسْتِجَابَةِ لِطَلَبِ بَعْضِ الإِخْوَةِ الأَفَاضِلِ : فِي ذِكْرِ (أَلْوَانٍ) مِنْ جَهَالاتِهِ ؛ الَّتِي تُبِينُ مَا وَرَاءَهَا ، وَتَكْشِفُ – بِوُضُوحٍ – بَلاءَهَا!!

سَائِلاً رَبِّي – جَلَّ فِي عُلاه ، وَعَظُمَ فِي عالي سَماه – أَنْ تَكونَ كِتَابَتِي – هَذِه – طَرِيقاً يَهْتَدِي بِهِ الضالُّون ، وَيَثْبُتُ عَلَيْهِ المُحِقُّون ، وَيَنْكَشِفُ بِهِ الجاهِلُون . . .

وَهِيَ نُغْبَةٌ مِن حَقٍّ ، تَرْوِي – حَسْبُ – الرَّاغِبَ بِالصِّدْقِ . . .

وَأَمَّا المُبْطِلُ : فَلَن تَرْوِيَهُ مِياهُ الدُّنيا – لَو استَطاعَهَا – ؛ فَهُوَ غَارِقٌ فِي عَمَايَةٍ ، وَمُتَلَبِّسٌ بِأَعْظَمِ الغَوايَةِ...

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

تَنْبيه لِكُلِّ نَبيه...

هَمَسَ فِي أُذُنِي بَعْضُ إِخْوانِي - لَمَّا رَأى صُورَةَ هَذا «التَّرْغِيم . .» - الأُولى -قائلاً - :

«أَلَيْسَ فِي هَذا الردِّ إِشْهارٌ لِهَذا الجاهِل ، وَتَعْرِيفٌ بِهَذَا [الغُمْرِ]؟!!

فَأَقُول:

فَكَانَ مَاذا؟!

أَلَيْسَ واجِباً كَشْفُ جَهْلِ الجاهِلِ - لِلتَّحْذِيرِ مِنه -؟!

أَلَيْسَ هَذا - نَفْسُهُ - طَرِيقَ عُلَماءِ الإِسْلام - مُنْذُ قَدِيمِ الزَّمَان - لِنَقْضِ كُلِّ مُنْحَرِفٍ [مَرِيد] ، وَنَقْدِ كُلِّ مُتَطاوِل [بَلِيد]؟!

ثُمَّ ؛ أَلَيْسَ السُّكُوتُ عَن مِثْلِهِ سَبِيلاً يُغَرِّرُ بِهِ العامَّةُ وَالدَّهْمَاء ، وَالهَمَجُ الرَّعاع؟!

فَلْيَكُن - إِذاً - ما كان ؛ فالنَّصِيحَةُ أُسُّ الدِّين ، وَكَشْفُ الْمُبْطِلِ صِيانَةٌ لِلحَقِّ الْمُبِين .

﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُه... ﴾ ؛ وَلَوْ بَعْدَ حِين...»...

... كَما هُوَ - تَماماً - نَصُّ كَلامِ شَيْخِنا (الإِمَام العَظِيم الشَّيخ الْمُحَدِّث مُحَمَّد ناصِر الدِّين الألباني) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِه - فِي كِتابِه «النَّصِيحَة . .» (ص٧) - رَدًّا عَلَى بَعْض السُّفَهاء -مِن أَمْثَال صَاحِبِ هَذا البَلاَء -!!

ثُمَّ ؛ لَمْ أَرَ قَلَمِي إِلاَّ قائِلاً :

(بِقَـدْرِ الكَـدِّ تُكْتَسَـبُ المَعَـالِي) خُذُوها (إِخْوَتِـي) عَـذْبَ الـزُّلالِ
أَرَى حَتْماً لَكُـمْ أَن (تَعْذِرُونِـي) فـإِنِّي (كَالخَبِـيرِ) بِـذِي الرِّجَـالِ
فَـلاَ نُصْحَ (الصَّـدُوقِ) بِسـامِعِيهِ وَلا قَـوْلَ (الصَّدِيـقِ) بِـذَا المَجَـالِ
وَلاَ الحُسْنَى (وَلِـينُ القَـوْلِ) طُـرًّا بِنَـافِعِ زُمْـرَةِ (الحِـزْبِ) المُغَـالِي
وَحَقُّ القَوْلِ أَنَّ (الحِزْبَ) صِنْـفٌ وَصِنْـفٌ آخَـرٌ (حِـزْبُ) الجِـدَالِ
فَلا يُجْدِي مَعَ (التَّحْزِيبِ) لُطْفٌ فَـذَا (التَّخْرِيـبُ) عُنْـوانُ المَـآلِ
وَذَا (التَّشْـدِيدُ) قُـلَّ مِـن كَثِـيرٍ هُـمُ أَهْـلٌ لَـهُ فِـي كُـلِّ حَـالِ
وَلَـوْ أَنَّـا (سَـكَتْنا) عَـن بَـلاءٍ لَعَـمَّ بِنَـا بِتَكْثِـيرِ الضَّـلالِ
وَلا يُغْنِي عَـنِ (الأَحْزابِ) فِعْـلٌ مِـنَ التَّقْلِيـدِ، لا؛ ذا كَالْمُحَـالِ
وَلَسْـتَ تَـرَى بِكُتْبِهِـمُ صَوَابـاً (سِوَى الهَذَيـانِ مِـنْ قِيلٍ وَقَـالِ)
كَمَا هُوَ فِي «المَعالِمِ»، مِن سَوَادٍ وَفِي «تَفنِيدِه..» وَكَـذا «الظِّلالِ»
كَهَـذَا الجَـاهِلِ (الْيَفْـرِي) كَلاَمـاً بِـلاَ فَـرْقِ الحَـرَامِ وَلاَ الحَـلاَلِ
فَهَـذا - غالِبـاً - مـا أَنْـتَ راءٍ فَلا (تَشْطُطْ) بَعِيداً عَـن مَقَـالِي!

﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾.

وَهُوَ - سُبْحانَهُ - بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيل...

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

تَنْبِيهٌ ثَانٍ؛ يُدْفَعُ بِهِ فَرْيٌ وَبُهْتَانٌ!

. . . مِنْ بَابِ قَوْلِ اللَّهِ – تَعَالَى – : ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ : سَارَعْتُ بِكِتَابَةِ أَصْلِ هَذَا «التَّرْغِيمِ . . .» – فِي نَحْوِ عِشْرِينَ صَفْحَةً – ، وَتَصْوِيرِهِ! – وَتَوْزِيعِهِ بِأَعْدَادٍ مَحْدُودَةٍ جِدًّا – بَعْدَ يَوْمَيْنِ مِنْ وُقُوفِي عَلَيْهِ!

فَسَارَعَ الْمُسَوِّدُ الْبَلِيدُ – مِنْ بَابِ قَوْلِ اللَّهِ – تَعَالَى – : ﴿وَتَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ! – إِلَى تَوْزِيعِ وَرَقَةٍ وَاحِدَةٍ (!) يَرُدُّ بِهَا عَلَيَّ ؛ وَصَفَ فِي آخِرِهَا رِسَالَتِي «التَّرْغِيمَ . . .» – الأُولَى – بِقَوْلِهِ – :

«رَدٌّ وَاهٍ عَلَى جُمَلٍ يَسِيرَةٍ مِنْ كِتَابِي «التَّفْنِيدِ . . .» ، لَمْ أَجِدْ فِيهَا بَحْثاً عِلْمِيًّا يَسْتَحِقُّ الرَّدَّ أَوِ التَّعَقُّبَ ، فَلَقَدْ مَلأَهُ رَاقِمُهُ بِالسِّبَابِ (!) ، وَالشَّتْمِ ، وَالطَّعْنِ ، وَالتَّجْرِيحِ ، وَلَكِنَّنِي أُشِيرُ إِلَى أَمْرٍ مُهِمٍّ لاَحَظْتُهُ بَيْنَ سُطُورِ رَدِّهِ الْمُتَهَاوِي ؛ وَهُوَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَخَبُّطِ (الْقَوْمِ!) ، وَأَنَّهُمْ سَائِرُونَ بِخُطًى ثَابِتَةٍ إِلَى التَّشَتُّتِ وَالتَّلاَشِي . . . فَاللَّهُمَّ لاَ شَمَاتَةَ!!»!!!

كَذَا قَالَ هَذَا الغَبِيُّ الْمِعْثَارُ!!

وَجَوَابُهُ مِنْ وُجُوهٍ :

أَوَّلاً : أَمَّا أَنَّهُ «رَدٌّ وَاهٍ» – وَمِثْلُهُ فِي آخِرِ تَعْلِيقِهِ : قَوْلُهُ : «رَدُّهُ الْمُتَهَاوِي» – : فَهَذَا حُكْمٌ (!) لَيْسَ غَرِيباً عَنْكَ فِي ظِلِّ الانْقِلاَبَاتِ الفِكْرِيَّةِ ، وَتَذَبْذُبِ النَّظَرِ (مِنْ :إِلَى) – وَلاَ تَزَالُ (العَجَلَةُ) تَدُورُ !! – !!

وَمَا أَسْهَلَ الدَّعْوَى – مِنْهَا وَإِلَيْهَا – ، وَمَا أَعْسَرَ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا!

فَافْهَمْ!!

ثانيـــاً: أَمَّا أَنَّ رَدِّي كَانَ عَلَى «جُمَلٍ يَسِيرَةٍ» ؛ فَنَعَـمْ ؛ لأَنَّ تَتَبُّعَ الكَثِيرِ مَشْغَلَةٌ ، وَ«القَوْمُ» لاَ يَنْتفِعُون ، وَلاَ يَرْجِعُون !!

وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الرَّدُّ «اليَسِيرُ» لِلتَّيْسِيرِ – فَقَطْ – ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيد﴾ ، دُونَ هَذَا المُتَعَضِّبِ العَنِيد – فِي تَسْوِيدِهِ «التَّفْنِيد»! – .

مِنْ أَجْلِ ذَا : قَيَّدْتُ عُنْوَانَ رِسَالَتِي بِـ : «كَشْفِ (بَعْضِ!) جَهْلِهِ المَدِيد»!

لَكِنَّهُ عَمَى البَصِيرَةِ – وَقَدْ يَنْتَقِلُ إِلَى البَصَرِ –أَيْضاً – ؛ فَمَاذَا نَفْعَلُ؟!

ثالثاً: أَمَّا أَنَّكَ لَمْ تَجِدْ «فِيهَا بَحْثاً عِلْمِيًّا يَسْتَحِقُّ الرَّدَّ أَوِ التَّعْقِيبَ» : فَهَذَا طَبِيعِيٌّ جِدًّا مِمَّنْ حَالُهُ كَحَالِكَ ، فَإِنَّهُ لاَ يُمَيِّزُ البَحثَ العِلْمِيَّ مِنْ سِوَاهُ إِلاَّ مَنْ عِنْدَهُ نَظَرٌ ، وَفَهْمٌ ، وَمَيْزٌ ؛ أَمَّا الخَوِيُّ الغَوِيُّ : فَلَيْسَ فِيهِ مِنْ (قَوِيٍّ) إِلاَّ لِسَانُهُ الغَبِيّ . . وَ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ ؛ فَارْعَوِ أَيُّهَا البَلِيد . . .

رابعاً: أَمَّا «الرَّدُّ وَالتَّعْقِيبُ» : فَمَا لَكَ وَلَهُ ، وَأَنْتَ لَسْتَ أَهْلَهُ! فَيُقَالُ لَكَ : أَعْطِ القَوْسَ بَارِيَهَا ، وَأَسْلِمِ النَّفْسَ بَارِئَهَا!!!

إِنَّ «الرَّدَّ وَالتَّعْقِيبَ» لاَ يَكُونُ بِالتَّهْوِيلِ ، وَالتَّشْغِيبِ – بِلاَ حَسِيبٍ وَلاَ رَقِيب – ؛ فَأَنْتَ تَكْتُبُ – اليَوْمَ – ، وَقَدْ فُتِحَتْ لَكَ (الدَّوَائِرُ!) – بِتَحَالُفَاتِكَ المَاكِرَةِ الخَبِيثَةِ ! – وَجَاءَكَ المَدَد (!) بِلاَ عَـدَد ! – ، فَتَكْتُبُ ، وَتَكْتُبُ ، وَتَكْتُبُ ، فَلاَ تُرَاقِبُ – فِيمَا تَكْتُبُ – رَبَّكَ الخَالِق ، وَلاَ (يُرَاقِبُكَ!) – فِيمَا تَنْشُرُ – ثِقَةٌ – مِنَ الخَلْقِ – وَاثِقٌ صَادِق!!

وَلَكِنْ :

﴿العَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ . . .

وَعَلَيْهِ ؛ فَأَقُولُ – نَقْضاً لِتِلْكُمُ الدَّعْوَى الكَاذِبَةِ –مذَكِّراً (بِأَهَمِّ) مَا كَشَفْتُهُ مِنْ بَلاَيَا وَرَزَايَا فِي رَدِّ «التَّفْنِيدِ» – بِصُورَتِهِ الأُولَى – مِمَّا ضَرَبَ عَنْهُ صَفْحاً هَذَا الجَاهِلُ بِجَرَّةِ قَلَمٍ ، وَشَطَطِ عِلْمٍ ، وَكَثْرَةِ جَهْلٍ ، وَفُشُوِّ غَلَطٍ! – :

١ــ أَلَمْ تَرَ مَا وَقَعْتَ بِهِ عَلَى أُمِّ رَأْسِكَ مِنْ كُفْرِ الطَّعْنِ فِي الأَنْسَابِ ــ وَهُوَ كُفْرٌ أَصْغَرُ ، يُخْشَى انْقِلاَبُهُ ــ بَعْدَ البَيَانِ ــ أَكْبَرَ ــ ؟!

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذَا الطَّعْنُ ــ عَلَى مَا فِيهِ! ــ كِذْبَةً صَلْعَاء ، وَفِرْيَةً خَرْقَاء؟!

٢ــ أَلَمْ تَرَ مَا كَذَبْتَ بِهِ حَوْلَ كِتَابِ «العَوَاصِمِ . .» ، مِنْ أَنَّهُ يَنْتَقِدُ مَسَائِلَ فِقْهِيَّةً ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَهُ فِي مَسَائِلَ اعْتِقَادِيَّةٍ !!

٣ــ أَلَمْ تَرَ مَا بَيَّنْتُهُ مِنْ جَهْلٍ تَلَبَّسْتَ بِهِ فِي مَوْضُوعِ (الإِهْدَاءِ) ــ بِصُورَتَيْهِ ــ ؟!

٤ــ أَلَمْ تَرَ مَا بَيَّنْتُهُ ــ مِمَّا أَنْتُمْ غَارِقُونَ فِي جَهْلِهِ ــ مِنْ أَهَمِيَّةِ الرَّدِّ عَلَى مُخَالِفِي الحَقِّ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ (أَوْلَى مِنْ إِنْكَارِ دِينِ اليَهُودِ وَالنَّصَارَى ، الَّذِي لاَ يَضِلُّ بِهِ المُسْلِمُونَ) ــ كَمَا نَقَلْتُهُ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ــ ؟!

٥ــ أَلَمْ تَرَ مَا كَشَفْتُهُ مِنْ جَهْلِكُمْ ــ أَوْ تَجَاهُلِكُمْ ! ــ فِي بَيَانِ الفَرْقِ بَيْنَ الغِيبَةِ المُحَرَّمَةِ ، وَالنَّقْدِ الشَّرْعِيِّ الوَاجِبِ ؟!

٦ــ أَلَمْ تَرَ مَا نَقَلْتُهُ مِمَّا وَصَلَهُ حَالُ بَعضِ مُعَظَّمِيكُمْ (!) ــ(شِقْوَةً) ــ مِنَ ادِّعَائِهِ أَنْ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ عَلَيْهِ نَصِيبٌ !!؟

٧ــ أَلَمْ تَرَ مَا كَشَفْتُهُ مِنْ خَلْطِكَ القَبِيحِ : بَيْنَ (التَّقْلِيدِ) الأَعْمَى ، وَ(الاتِّبَاعِ) الصَّحِيحِ ، فَلَمْ تُمَيِّزْ ، وَلَمْ تُفَرِّقْ ؛ إِلاَّ بِالطَّعْنِ وَالتَّجْرِيحِ ؟!

٨ــ أَلَمْ تَرَ مَا أَظْهَرْتُهُ مِنْ جَهْلِكَ المُدْقِعِ بِخُطَّةِ كِتَابِي «حَقُّ كَلِمَةِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ . .» ، وَتَعَامِيكَ عَنْ طَرِيقَتِي فِيهِ ، القَائِمَةِ عَلَى الإِلْزَامِ ــ فَقَطْ ــ بِمَا نَقَلْتَهُ أَنْتَ ــ دُونَ وَعْيٍ! ــ ، لأَرُدَّهُ عَلَيْكَ ــ بِدُونِ أَدْنَى لأْيٍ! ــ ؟!

٩ــ أَلَمْ تَرَ مَا نَقَضْتُ فِيهِ زَعْمَكَ ــ البَاطِلَ ، الجَاهِلَ ــ الَّذِي ادَّعَيْتَ فِيهِ ــ كَاذِباً جَاهِلاً ــ عَدَمَ رَدِّي عَلَى (اليَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمَنْ شَايَعَهُمْ مِنَ العَلْمَانِيِّينَ وَاللِّيبْرَالِيِّينَ[1]) ؟!

---

(١) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي حَوْلَ هَذَا المَذْهَبِ البَاطِلِ (٣٥)!

١٠- أَلَمْ تَرَ مَا أَظْهَرْتُهُ مِنْ جَوَابٍ عَلَى تَغَابِيكُمُ الفَجِّ ، وَتَسَاؤُلِكُمُ القَبِيحِ حَوْلَ (الأُصُولِ الَّتِي خَالَفْتُمْ فِيهَا الشَّيْخَ)؟! - أَيْ : إِمَامَنَا الأَلْبَانِيَّ - وَلاَ زِلْتُمْ تُصِرُّونَ!!!

١١- أَلَمْ تَرَ مَا بَيَّنْتُهُ مِنْ جَهْلِكِ الغَارِقِ فِي بَعْضِ (مَسَائِلِ الإِيمَانِ) الدَّقِيقَةِ - كَـ (حَدِّ الكُفْرِ) ، وَ(إِقَامَةِ الحُجَّةِ) - ؛ نَاقِلاً ذَلِكَ عَنْ عُلَمَائِنَا الفُحُولِ !!

١٢- أَلَمْ تَرَ مَا كَشَفْتُهُ مِنْ بَعْضِ صُوَرِ اسْتِهْزَائِكَ بِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ ، الَّذِي (لاَ تَزَالُ) تُصِرُّ عَلَى (التَّعَلُّقِ) بِهِ - ظَاهِراً - ، مَعَ التَّبَرُّؤِ مِنْهُ ، وَمِنْ دَعْوَتِهِ الحَقَّةِ - حَقِيقَةً وَوَاقِعاً -؟!

١٣- أَلَمْ تَرَ مَا بَيَّنْتُهُ مِنْ جَهْلِكَ فِي بَابِ (أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ) - تَوْقِيفاً - ، وَخَلْطِكَ إِيَّاهُ بِبَابِ (الإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ) بِمَعْنًى حَقٍّ ؟!!

١٤- أَلَمْ تَرَ نَقْضِي مَا شَوَّشْتَ بِهِ - كَاذِباً - حَوْلَ مَوْقِفِ شَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ مِنَ الشَّيْخِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -؟!

١٥- أَلَمْ تَرَ مَا كَشَفْتُ بِهِ بَلاَدَتَكَ - أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ! - مِنْ تَعَلُّقِكَ الوَاهِي بِـ (فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلإِفْتَاءِ) - المَرْدُودَةِ فَرْعاً وَأَصْلاً -؟!

. . . وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِمَّا فَصَّلْتُهُ - أَحْيَاناً - ، وَأَجْمَلْتُهُ - أَحْيَاناً أُخْرَى - وَهُوَ الأَكْثَرُ -؟!

وَلَئِنْ كُنْتَ - يَا غُدَرُ - لاَ تَفْهَمُ التَّفْصِيلَ - وَهَذَا لَيْسَ غَرِيباً عَلَيْنَا فِيكَ! - ؛ فَهَلْ تَظُنُّ أَنْ نَظُنَّ بِكَ (!) أَنْ تَفْهَمَ الإِجْمَالَ؟!

فَـ :

أَلَمْ تَرَ إِلَى أَيِّ مَدًى وَصَلَ بِكَ - وَمَنْ وَرَاءَكَ! - الجَهْلُ ، وَالبَلاَدَةُ ، وَالتَّعَالُمُ؟!

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ﴾؟!

وَتَكْمِيلاً لِلْمَقَامِ - بِالحَقِّ المُرَامِ - عَقَدْتُ (فَصْلاً) - فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ مِنَ الكِتَابِ - أُبَيِّنُ فِيهِ بِالتَّفْصِيلِ - حَقِيقَةَ هَذَا المُدَّعِي الدَّخِيلِ ، وَمَا تَلَبَّسَ مِنْ جَهْلٍ وَتَجْهِيلٍ ؛ فَانْظُرْ (ص٨٧) إِلَى آخِرِ الكِتَابِ - غَيْرَ مَأْمُورٍ - . . .

خَامســـاً: أَمَّا «السِّبَابُ (!) ، وَالشَّتْمُ ، وَالطَّعْنُ ، وَالتَّجْرِيحُ» : فَهُوَ جَائِزٌ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ – بِغَضِّ النَّظَرِ عَمَّا تَحْمِلُهُ هَذِهِ الأَلْفَاظُ مِنْ بشَاعَةٍ! – ؛ فَكَيْفَ إِذَا عَرَفْنَا أَنَّهُ لاَ شَيْءَ مِنْ ذَلِكَ – بِحَمْدِ اللَّهِ – حَقِيقَةً – ، وَأَنَّ هَذَا البَلِيدَ لاَ يُمَيِّزُ بَيْنَ إِبَانَةِ الصِّفَاتِ – مِنْ جِهَةٍ – ، وَالسَّبِّ وَ . . وَ . . – مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى –!!

فَوَصْفِي (لَهُ) بِـ(الجَاهِلِ) ، (البَلِيدِ) ، (المُعَانِدِ) ، (الغَبِيِّ) الـ . . الـ . . : حَقٌّ خَالِصٌ ؛ فَقَدْ عَرَفْتُهُ مُعَايَنَةً! وَصَبَرْتُ عَلَيْهِ مُوَاجَهَةً !! وَقَرَأْتُ (آثَارَهُ!) مُطَالَعَةً !!! وَجَالَسْتُهُ مُنَاصَحَةً !!! – كَلَمْسِ يَدٍ ، وَرُؤْيَةِ عَيْنٍ ، بِلاَ نُكْرٍ –!!

وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي!!!

لَكِنَّهُ الجَهْلُ بِهِ ، أَوِ التَّعَصُّبُ لَهُ!!

وَمِثْلُهُ – تَمَاماً – وَصْفِي (لِكَلاَمِهِ) بِالتُّرَّهَاتِ ، وَالتَّنَاقُضِ ، وَالكَذِبِ ، وَ . . ، وَ . . !

فَهَذِهِ حَقِيقَتُهُ ؛ فَهَلْ نَكْذِبُ عَلَى أَنْفُسِنَا ؟! وَنُسَوِّي البَاطِلَ بِالحَقِّ ؟!!

فَأَيْنَ مَا ادَّعَاهُ – إِذَنْ – مِنَ السِّبَابِ [1] ، وَ . . وَ . . ؟!

مَعَ أَنَّهُ – هُوَ – وَاقِعٌ – فِعْلاً! – بِهَذَا الَّذِي ادَّعَاهُ عَلَيَّ – قَوْلاً كَاذِباً –!!

وَأَشَدُّهُ : ذَلِكَ الكُفْرُ الأَصْغَرُ – الَّذِي أَخْشَى أَنْ يَنْقَلِبَ عَلَيْهِ كُفْراً أَكْبَرَ ؛ لإِصْرَارِهِ ، وَعَدَمِ رُجُوعِهِ وَإِقْرَارِهِ! – المُوَاقِعُهُ هَذَا البَلِيدُ الكَذَّابُ بِطَعْنِهِ الجَاهِلِيِّ المُفْتَرَى فِي الأَنْسَابِ!!

﴿فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ؟!

سَادِساً: أَمَّا قَوْلُهُ : «يَدُلُّ عَلَى تَخَبُّطِ (القَوْمِ!) . .» : فَأَنْتَ يَا هَذَا – وَمَنْ وَرَاءَكَ – تَعْلَمُونَ مَنِ المُتَخَبِّطُ! وَتَعْرِفُونَ مَنِ الَّذِي عَنِ الحَقِّ مُثَبِّطٌ!!

وَمَقَايِيسُ الدَّلِيلِ وَالاسْتِدْلاَلِ – عِنْدَكَ – أَضْحَتْ بَيِّنَةً ؛ فَإِنَّهَا – وَرَبِّي – هَيِّنَةٌ .

---

(١) وَهُوَ (!) قَدْ ضَبَطَ (!) (حَرْفَ السِّينِ) بِالضَّمِّ : (السُّبَاب) ، وَالصَّوَابُ : الكَسْرُ : (السِّبَاب) – كَسَرَ اللَّهُ جَهْلَهُ ، وَرَدَّهُ عَنْ غَيِّهِ – .

وَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا – الآنَ – (عَيِّنَة) [1] !!

فَالحَقُّ : أَنَّ مِمَّا «يَدُلُّ عَلَى تَخَبُّطِ (القَوْمِ!) . .» : قَوْلَهُمْ هَذَا – نَفْسَهُ – ؛ فَلاَ أَزِيدُ!

سَابِعاً: وَأَمَّا قَوْلُهُ : «وَأَنَّهُمْ سَائِرُونَ بِخُطَى ثَابِتَةٍ إِلَى التَّشَتُّتِ وَالتَّلاَشِي . .» : فَهُوَ كَاشِفٌ نَفْسِيَّتَهُ السَّوْدَاء ، الَّتِي لاَ تَبْحَثُ عَنْ هُدًى ، وَلاَ تَرْجُو الاهْتِدَاء .

فَـ«الخُطَى الثَّابِتَةُ» : خُطَى مَنْ عَظَّمَ الدَّلِيلَ ، وَنَبَذَ الأَقَاوِيل ، وَيَمَّمَ قَلْبَهُ وَوَجَّهَهُ إِلَى الحَقِّ الصِّرْفِ ، دُونَ مَا دُونَهُ مِنْ أَحْوَال وَأَحْوَال!!!

وَأَمَّا الاضْطِرَابُ ، وَالانْزِلاَقُ ، وَالتَّدَهْوُرُ : فَهُوَ حَالَةُ المُذَبْذَبِينَ ، الفَارِغِينَ ، المُتَعَصِّبِينَ ، المُسَوِّينَ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالبِدْعَةِ ، وَالمُسَاوِينَ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ ، وَالمُسَوِّدِينَ صَحَائِفَهُمْ بِظُلْمِهِمْ وَظَلاَمِهِمْ !!

فَإِنْ كَانَ «التَّشَتُّتُ وَالتَّلاَشِي» – ذَاكَ – مَوْجُوداً – حَقِيقَةً – فَالأَوْلَى بِهِ – حُكْماً وَوَاقِعاً – هُمْ أُولاَءِ – أَنْفُسُهُمْ – وَلَوْ بَعْدَ حِين – ، وَإِنِّي – بِفَضْلِ رَبِّي – عَلَى مِثْلِ اليَقِين . . .

ثَامِناً: وَأَمَّا دُعَاؤُهُ – أَخِيراً – بَعْدُ – : «فَاللَّهُمَّ لاَ شَمَاتَةَ» : كَالمُتَوَرِّعِ ؛ فَهُوَ – تَمَاماً – كَتَوَاضُعِهِ الكَذُوبِ – ذَاكَ – فِي قَبُولِهِ وَارْتِضَائِهِ وَصْفَهُ نَفْسَهُ فِي «تَفْنِيدِهِ . .» (ص٣٥) بِـ : «الوَرَّاق . . أَجْهَل النَّاس ، وأَسْوَأ العِبَاد ، وَأَظْلَمهُمْ لِنَفْسِهِ ، وَأَكْثرهُم تَنَاقُضاً ، وَادِّعاءً ، وَتَلْبِيساً ، وَتَعَصُّباً»!!!

فَهَكَذَا (هَذَا) ؛ يَتَقَلَّب – وَلاَ يَتَغَلَّب! – بَيْنَ :

تَعَالُم : يُبْطِلُهُ جَهْلٌ ظَاهِرٌ . . .

وَتَوَاضُع : يَكْذِبُهُ فَخْرٌ (غَيْرُ) خَفِيٍّ . . .

وَتَوَرُّع : يَنْقُضُهُ اسْتِطَالَةٌ مَقِيتَةٌ . . .

فَـ : ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الحَقِّ﴾ ؟!!

---

(١) «المُعْجَم الوَجِيز» (ص٤٤٤) .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(إهْدَاء) بِلاَ اهْتِدَاء..
وَجَهْلٌ وَافْتِرَاء.. بِلاَ انْتِهَاء...

ابتدأ الكاتِبُ الغِرُّ رِسالَتَهُ الشَّوْهَاء بـ (الإهْداء) ؛ فقال :

(إلى رُوحَي الإمامَيْنِ العَظِيمَيْن . . «الأُسْتاذ الكَبير» سَيِّد قُطب . . والشَّيخ المُحَدِّث مُحَمَّد ناصِر الدّين الألباني . . غَفَرَ اللَّهُ لَهُما . .)!

كَذا قال!!

وأقولُ:

أَوَّلاً: المُساواةُ بين الرَّجُلَيْن لا تَحْمِلُ أيَّ صورَةٍ مِنَ العَدْل [1] ؛ لا فِي عِلْمٍ ، وَلا فِي سُنَّةٍ ، وَلا فِي عَقِيدَة! – وَهَذَا مَا أَقَمْتُ عَلَيْهِ كِتَابِي «حَقّ كَلِمَة . .» – المذْكُور – ؛ فَلاَ أُعِيدُ . . .

---

(١) وَهُوَ (!) قَد جَعَلَ العُنْوانَ الفَرعِيَّ لِرِسالَتِهِ (!) قَوْلَهُ – تَعالى – : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوى﴾!!

... وَتَأْكِيداً لِهَذا (العَدْل) – الكَذُوبِ – كَتَبَ تَحْتَ عِنْوان : (بَيْن الحَلَبي ، والشَّهيد سَيّد قُطب) – عِنده – ص(١٠٧)– مُحَشِّياً –قائِلاً – : «لَيْسَ المَقْصُودُ المُقارَنَة ، فَأَيْنَ الثَّرى مِنَ الثُّرَيَّا؟!»!

وَلا أَظُنُّهُ (!) أَعْمَلَ – هُنَاكَ – قاعِدَةَ (عَوْدَة الضَّمِيرِ إلى أَقْرَبِ مَذْكُور)!!

وَقَدْ قَالَ (ص١٤٨) – نازِحاً مِنْ بِئْرِ (أَدَبِه!) – ناقِداً بَعْضَ رَدِّي عَلى (سَيّد)! – : «تَأَمَّلْ كَيْفَ يَتَطَاوَلُ التُّرابُ عَلَى السَّحاب»!!

هَكَذا فَلْيَكُن (العَدْل) ، وَ(الآدَاب) – أَيُّهَا الأَصْحَاب –!!!

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا

ثانياً: إذا قَصَد بـ (الإهْداء) ؛ إهْداءَ الثّواب ؛ فَهُوَ خِلافُ ما يَراهُ – فِقْهاً – أُسْتاذُنا (الإمامُ العَظِيمُ الشّيخُ المُحَدِّثُ مُحَمَّد ناصِر الدِّين الألبانِيّ) – قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَه – ، وَقَد بَيَّنَهُ – مُفَصَّلاً – فِي كِتابِهِ الفَذّ «أَحْكام الجَنائِز» . . .

ثالثاً: وَإِذا قَصَد بـ (الإهْداء) ؛ ذَاكَ الصَّنِيعَ الكِتابِيَّ المُتَكَرِّرَ مِن كَثِيرٍ مِن الكُتّابِ الجُدُد : فَهُوَ (نِفاقٌ عَصْرِيٌّ) – كَما كَان يُسَمِّيهِ شَيْخُنا (الإمامُ العَظِيمُ الشّيخُ المُحَدِّثُ مُحَمَّد ناصِر الدِّين الألبانِيّ) – رَحِمَهُ اللَّهُ – تَعَالَى –فِي مَجالِسِه العِلْمِيَّة – . . .

سُبْحانَ رَبِّي . .

التَّوْفِيقُ بعيدٌ عَن هَذا الصِّنْف مُنْذُ أَوَّلِ كَلِمَة مَرْمِيَّة . . . فَما بَالُكَ بِالبَقِيَّة؟!

فَكُنْ مِنْهُ عَلَى تَقِيَّة . . .

١ – أَيْنَ التَّوْفِيقُ ؟!

فَهَا أَنْتَ تَرى – أَخِي المُوَفَّقُ – أَنَّ الرَّجُلَ البَلِيدَ – هَذا – لَدُودٌ خَصِمٌ [١] – وَقَدْ يَؤُولُ(!) خَصْماً لَدُوداً! – ؛ ابْتَدَأَ حَياتَهُ التَّسْوِيدِيَّةَ – وَلا أَقُول : الكِتابِيَّة ، أَو العِلْمِيَّة! – بِالرُّدودِ عَلى دُعاةِ السُّنَّةِ ، والتعقُّبِ عَلى أَهْلِ الحَدِيث ، وَالتَّصَدِّي لأَنْصارِ عَقِيدَةِ السَّلَف! بِجَهْلٍ ، وَجَهالَةٍ ، وَتَجاهُلٍ ، وَتَجْهِيل – وَصَلَف –!!!

فَأَيُّ خِذْلانٍ أَشَدَّ مِن هَذا؟!

لَقَد اخْتَرْتَ الطَّرِيقَ الأَصْعَبَ... الضَّنْك!

يَا . . (وَيْلَ!) . . ك !!

. . ثُمَّ ؛ لِمَاذا لا يَفْعَلُ – بَلِيدُنا هَذا – مَعَ نَفْسِهِ (!) ما طالَبَنِي بِهِ المُقَرِّظُ [٢]

---

(١) كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ : «أَبْغَضُ الرِّجالِ إِلى اللَّه : الأَلَدُّ الخَصِم» ، رَوَاهُ البُخارِي (٤٥٢٣) ، ومسلم (٢٦٦٨) عَن عائِشَة .

(٢) بِالظَّاء!

لَه (!) – وَهُوَ بِهِ راضٍ! – الدُّكْتُور الخالدِي – (ص٨) ، بِأَنْ : «يُغَيِّرَ اتِّجاهَ قَلَمِه ، وَأَنْ يُوَجِّهَه نَحْوَ العَدُوِّ الأَشَدِّ»؟!

أَم أَنِّي – عِنْدَهُ – : (العَدُوّ الأَشَدّ)؟!!

أَم أَنَّها مَطالِبُ خالِيَةٌ خاوِيَة ، بِأَهْدافٍ هاوِيَةٍ واهِيَة؟!

و . . . ﴿اللَّه عَليمٌ بِذاتِ الصُّدور﴾ . . .

٢ـ (ش. شَقْرَة) وتَناقُضاتُهُ:

أَمَّا تَقْديمُ (ش . مُحَمَّد شَقْرَة) ؛ فَهُوَ كَعادَتِهِ – أخيراً! – كَلامٌ غَثّ ، لا عِلْمٌ وَلا بَحْث!!

وَإِنَّما إنشاءٌ كَما يَشاء!! وَبلاءٌ يَتْلوهُ بَلاء . . .

يَكْتُبُ – غَفَرَ اللَّهُ لَه – مَثَلاً – عَن (الأَدَب) ، وَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ خِلافَهُ! وَيَحْلِفُ الأَيْمانَ المُغَلَّظَةَ عَلى شَيْء ، وَوَاقِعُهُ – وَرَبِّي – ضِدُّهُ!!

وَمِنْ أَقْرَبِ ذَلِكَ – وَأَغْرَبِهِ وَأَعْجَبِهِ – قَديماً وَحَديثاً – :

تَحَازُنُهُ الكَاذِب ، وَتَباكِيهِ الخَائِب مِنْ أَنَّهُ : (تَصَدَّقَ بِعِرْضِهِ عَلَى النَّاسِ . . .) ؛ لِيَقُولُوا مَا شَاؤوا!!!

فَيَا لِلَّهِ العَجَبُ!! إِذَا كَانَ كُلُّ هَذَا الخِصَامِ ، وَالانْتِقَامِ ، وَالظُّلْمِ ، وَالتَّعَدِّي ، وَالتُّهَم – بِأَعْظَمِ نَهَم – مَعَ (تَصَدُّقِهِ بِعِرْضِهِ) ؛ فَكَيْفَ لَوْ لَمْ يَكُنْ؟!!

وَلَمْ أَتَعَجَّب مِن هَذَا (التَّقْديمِ) كَثيراً ، وَقَدْ قَرَأْتُ لَهُ – بِالأَمْسِ القَريب – مَقالاً ذا ذَيْلٍ طَويل ، كَتَبَهُ فِي صَحِيفَةٍ حِزْبِيَّةٍ جائِرَةٍ عَن (السَّبِيل!!) ، جَعَلَ فِيهِ الإمامَ الأَلْبانِيَّ – رَحِمَهُ اللَّه – ، والشَّيخَ حسن البَنَّا – غَفَرَ اللَّهُ لَه – صِنْوَيْنِ فِي العَقِيدَةِ[1]

---

(١) وَذَلِكَ بِجَعْلِهِ عَقِيدَةَ (البَنَّا) مُرْتَبِطَةً بِسَلَفِيَّةِ الأَلْبَانِيِّ فِي (بَابِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)!!

وَلَكِنْ ؛ لَمْ يُبَيِّنْ لَنَا (!) حُكْمَهُ عَلَى (البَنَّا) فِي (الإِرْجَاءِ) ؛ هَلْ هُوَ كَحُكْمِهِ الظَّالِمِ بِهِ عَلَى الأَلْبَانِيِّ؟!! =

وَالدَّعْوَة!!

وَهِيَ – وَرَبِّي – دَعْوى واهِنَة عَريضَة ، بِحُجَجٍ واهِيَةٍ مَريضَة!! يُبْطِلُهَا التَّارِيخُ ، وَالوَاقِعُ ، وَالبُرْهَانُ . . .

وَأَمْس ؛ لَمَّا نَاوَلَني أَحَدُ الإِخْوَةِ الأفاضِل – وَلا نُزَكِّيه عَلى اللَّه – كِتابَ «التَّفْنِيد . .» – ذاك – أخبرني – نَفْسُهُ – عَن واقِعَةٍ حَصَلَتْ لَه – شَخْصِيًّا – مع (الشَّيخ شقرة) – هداه اللَّه – ؛ لَمَّا التَقاهُ – مَعَ أخٍ لـه – فِي الطَّرِيق – قَرِيباً – ؛ فَجَرى كَلامٌ بَيْنَهُما ، كَانَ فِيهِ نَصِيحَةُ هَذا الأخ – جزاه اللَّهُ خيراً – لَهُ : أَنْ يَحْذَرَ (الشَّيْطانَ) ، وَكَيْدَهُ ، وَنَزْغَه!!

فَما كَانَ مِن الشَّيخ شقرة – هداهُ اللَّه – إلاَّ أَن قالَ لَه – مُغاضِباً – : «لَيْسَ لِلشَّيْطانِ عَلَيَّ سَبِيلٌ ؛ اذْهَب وَانْصَح أولَئِكَ الَّذِين . . .»!!! إلى آخرِ (أَدَبِهِ!) المَعْهُود!!

فَماذا نَقول – يا أَصْحابَ الأفْئِدَةِ وَالعُقول –؟!

وَأَمَّا غُلَواؤُه – هَداهُ اللّه – فِي المَدْحِ والثَّناء ، والإِطْراء : فَحَدِّث (بِكُلِّ حَرَجٍ!) ؛ فَهُوَ إلى السَّماءِ عُلُوًّا – لِمَن يُحِبّ –!

= وَفِي العَدَدِ التَّالِي – مُباشَرَةً! – مِن تِلْكَ الصَّحِيفَةِ الحزبيَّةِ (الجائِرَة!) – نَفْسِها – كَتَبَ مَقالاً آخَرَ فِي إِنْكَارِ كَلِمَةِ (العَقِيدَة) – أَوَّلاً – ، وَفِي اسْتِنْكارِ أَن يَكُونَ المَنْهَجُ الدَّعَوِيُّ الحَقُّ مَبْنِيًّا عَلى (العَقِيدَة أَوَّلاً) – ثانِياً –!!!

عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ هَذِهِ الأَوْلَوِيَّةَ (!) سَتُؤَدِّي إِلَى تَفَرُّقِ المُسْلِمِينَ – ثَالِثاً –!!!

فَأَيُّ تَلاعُبٍ أَنكى؟! وَأَيُّ تَذَبْذُبٍ أَسْوَأ؟!

وَ(نَحْنُ) إِلَى (الآن) ساكِتون ؛ وَإِنَّا لِلَّه وإِنَّا إِلَيْهِ راجِعُون . .

فَلَعَلَّهُم يَرْعَوُون!!

ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا بِمَقَالٍ ثَالِثٍ يَدْعُو إِلَى إِحْيَاءِ التَّمَذْهُبِ وَالتَّقْلِيدِ ؛ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ شَيْءٌ مُجَرَّب!!

هَكَذَا فَلْيَكُنِ الهَدْمُ ؛ وَإِلاَّ : فَلا!

وَهَؤلاء – الَّذِينَ هُم أَحْبابُ (اليَوْم) – ؛ لَم يُدْرِكُوا عُشْرَ مِعْشَارِ ما كَانَ يَمْدَحُ بِهِ أَحْبابَ (الأمْس) مِمَّنِ انْقَلَبَ عَلَيْهِمْ ، وَلاَ أَقُولُ : انْقَلَبُوا عَلَيْهِ!!

وَلَكِنَّ ارْتِكَاسَ الأحوال ، وانعِكاسَ التصوُّرات : يَفْعَلُ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ وأَكْبَرَ!!

وَالأَمْرُ وَاضِحٌ . . .

٣ـ بَيْنَ المِثَالِيَّةِ وَالوَاقِعِ:

أَمَّا مُقَدِّمَةُ الدُّكتور صَلاح الخالدي – وَفَّقَهُ اللَّهُ لِمَراضِيه – : فَقَد أَعْجَبَنِي فِيهَا – بَعد (إهْراق) المَدْح ، والثَّناء ، والإطراء!! – الَّذِي لاَ بُدَّ مِنْهُ (!) فِي هَذَا المَقَامِ – لِحَدِّ الطَّفْحِ لِلْمُسَوَّدِ وَتَسْوِيدِهِ! – قَوْلُهُ :

«... وَعِنْدَما قَرَأتُ الكِتاب [«التَّفْنيد . .»] هَمَمْتُ أن أَطْلُبَ مِن الأَخ . . . أن لا يَنْشُرَ الكِتاب ، لأَنَّ الأَوْلَى أَنْ نُنَزِّهَ المَكْتَبَةَ الإسْلامِيَّةَ عَن أَمْثالِ هَذِهِ الكُتُب : تَأْلِيفُ كِتابٍ ، ثُمَّ الردُّ عَلَيْه ، ثُمَّ الردُّ عليه ، ثُمَّ الردُّ على الردّ ، ثمّ الردُّ عَلى رَدِّ الردّ . . . وَهَكذا . . لَكِنَّنِي عَدَلْتُ عَمَّا هَمَمْتُ بِه ، واقْتَرَحْتُ عَلى الأخ . . . نَشرَه ، فإنْ رَدَّ الشّيخ الحَلَبي عَلى رَدِّه ، تَرَكَهُ وَرَدَّه ، فلا يَرُدُّ عَلى ذَلِكَ الردّ!!! » . انتهى . .

وَهَأَنَذا أَرُدّ ؛ – تَجاوُباً مَعَ طَلَبِ الدُّكْتور الجليل! – لَكِنْ : بِدُونِ تَطْوِيل ، وَمِن غَيْرِ تَفْصِيل [(١)] !

لَكِنِّي أَقُولُ:

يَا تُرَى ؛ هَلْ بِوَعْدِهِمْ – هَؤُلاَء – يُوفُون؟! وَبِقَوْلِهِم يَلْتَزِمُون؟! وَبِعَهْدِهِمْ يَصْدُقُون [(٢)] – فِي كَوْنِهِمْ لاَ يَرُدُّون –؟!

---

(١) لَكِنِّي – فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ – سَأَفْعَلُ (شَيْئاً) مِنْ ذَلِكَ!

(٢) كَيْفَ أَسْأَلُ ذَلِكَ وَأَنَا بِهِمْ (!) عَارِفٌ ، وَبِحَقِيقَتِهِمْ خَبِيرٌ؟!!

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ . . . رَبِّ اغْفِرْ لِي . . .

فَأَنْتَ رَأَيْتَ – قَبْلاً – كَيْفَ (سَارَعَ) ذَاكَ البَلِيدُ لِلرَّدِّ عَلَى الرَّدِّ !!! بِجَهْلٍ بِلاَ حَدٍّ ، وَظُلْمٍ بِلاَ عَدٍّ !! =

أَمَّا نَحْنُ : فَسَنَسْتَمِرُّ بِمُلاَحَقَةِ (!) هَذَا القَبِيلِ ، وَكَشْفِ تَحْرِيفِهِ ، وَنَقْضِ كَذِبِهِ ، وَنَفْضِ جِرَابِهِ ؛ وَلَوِ اقْتَضَانَا ذَلِكَ – لِضَرُورَةِ البَيَانِ الشَّرْعِيِّ – رَدَّ رَدِّ رَدِّ الرَّدَّ!! إِعْمَالاً لِقَوْلِهِ – تَعَالَى – : ﴿فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾ . . .

إِلَى أَنْ يَكْسِرَ (هَؤُلاَءِ) أَقلاَمَهُمْ ، وَيَكْفُوا النَّاسَ جَهْلَهُمْ وَشَرَّهُمْ ، وَيَكُفُّوا عَنْ أَهْلِ الحَقِّ ظُلْمَهُمْ وَبَهْتَهُمْ ؛ كُلُّ ذَلِكَ – نَرْجُو – حِرَاسَةً لِلْعَقِيدَةِ ، وَصِيَانَةً لِلْمَنْهَجِ . . .

ثُمَّ لْيَقُلْ أُولاَءِ السَّفَهَةُ – وَأَشْيَاعُهُمْ – مَا شَاؤُوا أَنْ يَقُولُوا!! فَلَقَدْ عَلِمْنَا مِنْهُمْ – وَاللَّهِ – أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ مَا يُعرَفُ عَنْهُمْ!

وَاللَّهُ رَبُّنَا – تَعَالَى – يَقُولُ : ﴿بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَه﴾ . .

وَصَدَقَ – فِي هَذَا الصِّنْفِ – قَوْلُ مَنْ قَالَ :

لاَ تَنْظُرُوا إِلَى دُمُوعِ عَيْنَيْهِ ، وَلَكِنِ انْظُرُوا إِلَى فِعْلِ يَدَيْهِ!!

وَأَمَّا وَصْفُ الدُّكْتور – سَدَّدَهُ اللَّه – لِكَلاَمِي أَنَّهُ : «نظرةٌ مُتَحامِلَةٌ غَيْرُ مُنْصِفَة» : فَهِيَ قَضِيَّةٌ مَنْهَجِيَّةٌ فِي الكُتُبِ الثَّلاثَةِ – «كلمة حق . .» ، و«حَقٌّ كَلِمَة . .» ، و «التَّفْنِيد . .» – مُجْتَمِعَةً – مُهِمَّة!! لِكَوْنِ التَّحَامُلِ – عِنْدَهُمْ – يَعْنِي أَيَّ رَدٍّ عَلَى مَنْ يُحِبُّون ؛ فَهُوَ – بِهَذَا – يَهُون!!

وَلَوْ عَكَسَ الدُّكْتُورُ نَظْرَتَهُ – بِتَأَنَ – لَكَانَت أَقْرَبَ إِلى الحَقِّ!! وَلَكِنْ!!!

أَمَّا ما ذَكَرَهُ – أَيَّدَهُ اللَّهُ بِتَقْواه – مِن قَوْلِهِ – فِيَّ – :

«وَحَبَّذا لو أعطى سَيِّد قُطب أَقَلَّ حَقٍّ يُوجِبُهُ لَهُ عَلَيْهِ الإِسْلام . .»!

. . فأبشّره – لَعَلَّهُ يَتَنَبَّه! – أَنِّي فَعَلْتُ – بِحَمْدِ اللَّهِ – ، وَأَفْعَلُ ، وَسَأَفْعَلُ ؛ وَذَلِك مِنْ وَجْهَيْنِ رَئِيسَيْنِ :

لَقَدْ (أَشْبَهَ) حَالُهُمْ – جَمِيعاً – مَنْ قَالَ اللَّهُ – تَعَالَى – فِيهِمْ : ﴿أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لاَ يَفْعَلُونَ﴾ !!!

أَوَّلاً: في تَرَحُّمي عَلَيْه ، وَسُؤالي لَهُ المَغْفِرَة . .

وَقَدْ قُلْنَا فِي آخِرِ (فَتْوَى مَرْكَزِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ) [1] ـ المَنْشُورَةِ فِي «حَقِّ كَلِمَة . . .» (ص٨٥) ـ بَعْدَ الإِشَارَةِ إِلَى نَقْدِ آرَائِهِ وَأَفْكَارِهِ ـ :

«وَلَيْسَ فِيهِ أَيُّ حُكْمٍ عَلَى مَآلِ الرَّجُلِ عِنْدَ رَبِّهِ ـ تَعَالَى ـ ؛ فَنَسْأَلُ اللَّهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ ، وَيَتَجَاوَزَ عَمَّا قَدَّمَهُ» .

فَلِمَ التَّعَامِي؟!

ثانياً: في تَنْبِيهِي عَلَى أَغْلاطِه ، و «تَفْنِيدِ» أخطائِه ، والتَّحذيرِ مِن انحِرافِه ـ رَحِمَهُ اللَّه ، وَعَفا عَنه ، وَغَفَرَ لَه ـ ، وَهَذَا وَجْهٌ دَقِيقٌ سَيَأْتِي تَوْجِيهُهُ . . .

أَمَّا ما قَد يُقال : (فَأَيْنَ صَوابُهُ)؟!

فَأَقُولُ:

كُلُّ ما عِنْدَهُ مِنْ صَوَاب ـ وَقَد غَلَبَهُ ضِدُّهُ! ـ موجودٌ عِنْدَ عُلَمائِنا الموثوقين ، وأَئِمَّتِنا الربَّانِيِّين ؛ فَنَحْنُ فِي غِنًى [2] عَنْهُ ـ بِيَقِين ـ . .

وَلا يَجُوزُ إِعْطاءُ مَن لا يَسْتَحِقّ أكثرَ مِمّا يستحقّ ؛ فكيفَ وَهُوَ : يَرْفَعُهُ (!) مَن لا يستحِقّ إلى درجةٍ لَيْسَ لَها بِمُسْتَحِقّ ـ إمامةً ، وَعَظَمَةً ، و . . و . . !؟! ـ .

أَمَّا ما وَصَفَهُ الدُّكتور بِـ (العَداء لِسَيِّد قُطب) ؛ فَهُوَ ـ وَاللَّهِ ـ افتِراء :

فَما لِي وَلَه! وَقَد أَفْضى إِلى رَبِّه ، وَهُوَ الآنَ بَيْنَ يَدَي مَوْلاه ؛ وَلَكِنِّي أُنَبِّهُ على ما بِهِ انْحَرَف ، وَما بِسَبَبِهِ غَيْرُهُ إِلَيْهِ انجَرَف ؛ لَعَلَّ فِي هَذا التَّنبيهِ وَالبَيان ـ بِإِذْنِ العَلِيِّ المَنَّان ـ تَحْذِيراً مِنَ اتِّبَاعِ بَاطِلِهِ ، وَتَخْفِيفاً عَمَّا قد يَلْحَقُهُ ـ رَحِمَهُ اللَّه ، وَعَفا عَنه ، وَغَفَرَ لَه ـ جَزَاءَ ذَلِكَ ـ مِن تَبِعاتٍ يَوْمَ القِيامَةِ ؛ كَما فِي قَوْلِهِ ﷺ : «. . . وَمَن سَنَّ

---

(١) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص٢٣٤) .

(٢) وَفِي كَلامِ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ الآتِي (ص٢٣٠ـ٢٣١) تَوْكِيدُ ذَلِكَ .

سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ وِزْرُها ، وَوِزْرُ مَن عَمِلَ بها إلى يَوْمِ القِيامَة . .» [1] . . .

وَهَذَا التَّأْصِيلُ – نَفْسُهُ – وَرَدَ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ :

فَعَنْ أَبِي صَالِحٍ الفَرَّاء – رَحِمَهُ اللَّهُ – ، أَنَّهُ قَالَ :

حَكَيْتُ لِيُوسُفَ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ وَكِيعٍ شَيْئاً مِنْ أَمْرِ الفِتَنِ ، فَقَالَ : ذَاكَ يُشْبِهُ أُسْتَاذَهُ – يَعْنِي : الحَسَنَ بْنَ حَيٍّ – ، قُلْتُ : أَمَا تَخَافُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ غِيبَةً؟!

فَقَالَ : (لِمَا يَا (أَحْمَقُ) [2] ؟! أَنَا خَيْرٌ لِهَؤُلاَءِ مِنْ آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ ، أَنَا أَنْهَى النَّاسَ أَنْ يَعْمَلُوا بِمَا أَحْدَثُوا ؛ فَتَتَّبِعَهُمْ أَوْزَارُهُمْ ، وَمَنْ أَطْرَاهُمْ كَانَ أَضَرَّ عَلَيْهِمْ [3]) .

. . . . هَذَا هَدْيُ السَّلَفِ الصَّالِح ؛ فَأَيْنَ مِنْهُ هُوِيُّ الخَلَفِ الطَّالِح؟!!

فَالواجِبُ – لِهَذا – الشُّكرُ وَالثَّناء – ، لا الوَصْفُ – باطِلاً – بالعَداء!

وَلَكِنْ ؛ أَيْنَ المَقاييسُ الشرعِيَّة ، المُغايِرَةُ – ظَهْراً لِبَطْن – الأهواءَ النفسِيَّة؟!

أَمَّا طَلَبُ الدُّكتور مِنِّي (تَغْيِيرَ اتِّجاهِ القَلَمِ نَحْوَ العَدُوِّ الأشَدّ!!) ؛ فَأَقُولُ فِيه :

هَذَا – مَعْذِرَةً – كَلامُ مَن لا يَدْري مَنْهَجَ السَّلَف الصَّالِحين ، وَتَعْبِيرُ مَن لا يَعْرِفُ طَرائِقَ العُلَماء المُصَنِّفين!!

فَقَد تَكَلَّمَ الدُّكتور – وَفَّقَنا اللَّهُ وَإِيَّاه – عَن عَداوَةِ اليَهُود ، والأَمْريكان ، والصليبيِّين ، والكافِرين . . . – كَأَنَّهُ فِي خُطبة نارِيَّة! فِي جُمُعَةٍ غَير عادِيَّة!! فِي مَوَاسِمَ انْتِخابِيَّة –!!!

وَفِي نَقْضِ مِثْلِ هَذا التَّوَهُّمِ البَاطِلِ يَقُولُ شَيخُ الإِسلام ابنُ تَيْمِيَّة – رَحِمَهُ اللَّه – عِنْدَما رَدَّ عَلى بَعْضِ غُلاةِ الصوفِيَّة – فِي «مَجموع الفَتاوى» (٣٥٩/٢) – :

« . . فَهَذِهِ المَقَالاتُ وَأَمْثَالُها ، مِن أَعْظَمِ البَاطِل ، وَقَدْ نَبَّهْنا عَلى بَعْض مَا بِهِ

---

(١) رَواهُ مُسْلِم (١٠١٧) عَن جرير – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – .

(٢) قَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص٦) .

(٣) «تَهْذِيب الكَمَال» (١٨٢/٦) لِلْحَافِظِ المِزِّيِّ .

يُعْرَفُ مَعْناها ، وَأَنَّهُ باطِلٌ ، وَالواجبُ إِنْكَارُها ، فَإِنَّ إِنْكارَ هَذا المُنْكَرِ السَّارِي فِي كَثِيرٍ مِنَ المُسْلِمين ، أَوْلَى مِن إِنْكَارِ دِينِ اليَهُودِ وَالنَّصَارى ، الَّذِي لا يَضِلُّ بِهِ المُسْلِمُون» .

. . فَهَل عَلِمْتَ – يا دُكتور – مَدْرَكَ ما اسْتَعْظَمْتَهُ ، وَغَابَ عَنْكَ إِدْراكُهُ ، فَمَا فَهِمْتَهُ؟!

وَبخاصَّةٍ أَنَّنا – اليَوْمَ –يا دُكتور – في انفتاحٍ إِعْلامِيٍّ كَبيرٍ جِدًّا ؛ لَمْ يَعُدْ فِيهِ ذِكْرُ خَبَرٍ – وَخَطَرٍ – (اليَهُود ، وَالأَمْرِيكَان [1] ، والصليبيِّين ، وَالكافِرين) خافِياً عَلى أَصْغَرِ الأَطْفال ، وَأَجْهَلِ الجُهَّال!!

أَم أَنَّ الأَمْرَ نَمَطٌ مُتَوارَثٌ (!) ، لا يُغَيَّر ، وَلَنْ يَتَغَيَّر – وَلا بُدَّ –؟!

وَأَمَّا ما ساقَهُ الدُّكْتُور مِن أَثَرِ القَاضِي إِياس – رَحِمَهُ اللَّه – فِي التَّحْذِيرِ مِن (الغِيبَةِ) ؛ فَلَمْ يَخْفَ عَلَيَّ – بِحَمْدِ اللَّه –مِن قَبْلُ وَمِن بَعْد –نَصُّهُ ، وتَفَهُّمُه :

لَكِنَّ الظاهِرَ – وَاللَّهُ العَلِيمُ – أَنَّ الدُّكْتور – غَفَرَ اللَّهُ لَه – غابَ عَنْهُ فَهْمُه الدَّقِيق – عَلَى وَجْهِ التَّحْقِيق –!

فَفَرْقٌ – جَلِيٌّ – بَيْنَ الكَلامِ فِي النَّاسِ – غِيبَةً دُنْيَوِيَّة مَحْضَةً – ، وَبَيْنَ الكَلامِ فِي بَعْضِ مَنْ يَسْتَحِقُّ – مِنْهُمْ – تَحْذِيراً شَرْعِيًّا صِرْفاً – وَلَوْ بِالغَيْبَة –!

وَلا يَخْفى عَلى طُلاَّبِ عِلْمِ الحَدِيث – فِي القَدِيمِ وَالحَدِيث – قَوْلُ عُلَمائِهِم : (هَلُمُّوا نَغْتَب فِي اللَّهِ ساعَةً) [2] . . .

وَلَكِنَّنا (قَدْ) نَعْذِرُ (!) مَن تَغِيبُ عَنْهُ أَمْثالُ هَذِهِ المُسَلَّمات ؛ فِي خِضَمِّ انشِغَالِهِ بِمَشَاكِلِ الأُمَّةِ (!) الكُبْرَيَات ، وَعَظِيمِ السِّياسَات!!!

---

(١) حَتَّى (اللِّي بِفْهَمُوش!) صَارُوا يَعْرِفُونَ (!) جُورْج (W)بُوش!!!

وَانْظُرْ حَوْلَ هَذَا (!) ، وَخِطَابَ بَعْضِ مُعَظَّمِي (المُسَوِّدِ) – وَهُوَ سَفَرُ الحَوَالِي – لَهُ : كِتَابِي «الدُّرَرَ المُتَلأْلِئَة . .» (ص٢٤) ؛ لِتَعْجَبَ جِدًّا جِدًّا جِدًّا!!

(٢) «الكِفايَة فِي عِلم الرِّوايَة» (ص٤٥) لِلخطيبِ البَغدادِي .

وَإِنِّي أَضُمُّ رَجائِي – مُخْلِصاً – إلى رَجاءِ الدُّكتُور – وَفَّقَهُ المَوْلَى –أَخِيراً –بأنْ : (يَلْتَقِي سَيِّد قُطب وَالألبانِي – رَحِمَهُما اللَّه – فِي الفِرْدَوْس الأعْلَى) . . .

فَأَبْوابُ الجَنَّةِ لَيْسَت بِأَيْدِينا ، وَلا نَمْلِكُ لِمَن أَفْضَى إلى رَبِّهِ إلاَّ الدُّعَاء :

﴿رَبَّنَا اغْفِر لَنَا وَلإِخْوانِنا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَل فِي قُلُوبنا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيم﴾ . .

وَهَذا لا يَتعارَضُ – أَلْبَتَّةَ – مَعَ بَيانِ خَطَأِ المُخْطِئ ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الانحِراف ، وَما يَتْبَعُهُ – بِسَبَبِهِ – مِنَ انْجراف . . ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُون﴾ . . .

﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُم لا يَعْلَمُون﴾!

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَ الإِمَامُ الخَطِيبُ البَغْدادِي – المُتَوَفَّى (سنة ٤٦٢هـ) في كِتَابِهِ «الكِفايَة فِي عِلْمِ الرِّوايَة» (ص٤٠) :

«وَأَمَّا الغِيبَةُ الَّتِي نَهَى اللَّهُ – تَعالَى – عَنْها بِقَوْلِهِ – عَزَّ وَجَلَّ – : ﴿وَلا يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضاً﴾ ، وَزَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْها بِقَوْلِه : «يا مَعْشَرَ مَن آمَنَ بِلِسانِه ، وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَه : لا تَغْتابُوا المُسْلِمِين ، وَلا تَتَّبِعُوا عَوْراتِهِم . . .[1]» ؛ فَهِيَ ذِكْرُ الرَّجُلِ عُيُوبَ أَخِيهِ يَقْصِدُ بِها الوَضْعَ مِنْه ، وَالتَّنْقِيصَ له ، وَالإِزْراءَ به ، فِيمَا لاَ يَعُودُ إلى حُكْمِ النَّصِيحَة ، وَإِيجَابِ الدِّيانَةِ مِنَ التَّحْذِيرِ عَنِ ائتِمانِ الخائِن ، وَقَبُولِ خَبَرِ الفاسِق ، وَاسْتِماعِ شَهادَةِ الكاذِب . . .» .

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مِنْهاجِ السُّنَّةِ» (١٤٦/٥) – فِي مَعْرِضِ بَيَانِهِ

---

(١) «هِدَايَة الرُّوَاةِ إِلَى أَحَادِيثِ (المَصَابِيح) ، وَ(المِشْكَاة)» (رَقْم :٤٩٧١) لِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ – بِتَحْقِيقِي .

وَقَدْ أَوْرَدَ الحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ هَذَا الحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ «الفَرْقُ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِير» (ص١٣ – بِتَحْقِيقِي) ، وَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ :

«وَهَذَا – كُلُّهُ – فِي حَقِّ العُلَمَاءِ المُقْتَدَى بِهِمْ فِي الدِّينِ ، فَأَمَّا أَهْلُ البِدَعِ وَالضَّلاَلَةِ (وَمَنْ تَشَبَّهَ بِالعُلَمَاءِ وَلَيْسَ مِنْهُمْ) : فَيَجُوزُ بَيَانُ جَهْلِهِمْ ، وَإِظْهَارُ عُيُوبِهِمْ ؛ تَحْذِيراً مِنَ الاقْتِدَاءِ بِهِمْ» .

لِمَا يَجُوزُ مِنَ الغِيبَةِ – أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا – :

«وَكَذَلِكَ بَيَانُ أَهْلِ العِلْمِ لِمَنْ غَلِطَ فِي رِوَايَةٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ تَعَمَّدَ الكَذِبَ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَنْ يُنْقَلُ عَنْهُ العِلْمُ، وَكَذَلِكَ بَيَانُ مَنْ غَلِطَ فِي رَأْيٍ رَآهُ فِي أَمْرِ الدِينِ مِنَ المَسَائِلِ العِلْمِيَّةِ وَالعَمَلِيَّةِ؛ فَهَذَا إِذَا تَكَلَّمَ فِيهِ الإِنْسَانُ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، وَقَصَدَ النَّصِيحَةَ؛ فَاللَّهُ – تَعَالَى – يُثِيبُهُ عَلَى ذَلِكَ، لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ المُتَكَلِّمُ فِيهِ دَاعِياً إِلَى بِدْعَةٍ؛ فَهَذَا يَجِبُ بَيَانُ أَمْرِهِ لِلنَّاسِ؛ فَإِنَّ دَفْعَ شَرِّهِ عَنْهُمْ أَعْظَمُ مِنْ دَفْعِ شَرِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ».

فَهَل تَنَبَّهَ الغافِلُ، وَتَيَقَّنَ الفَطِنُ؟!

عَلَى أَنِّي أَقُولُ:

يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ – جَيِّداً – أَنَّ المَقْصُودَ بِالرَّدِّ لَيْسَ شَخْصَ (سَيِّد قُطْب) – نَفْسَهُ –!! فَأَمْثَالُهُ – مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ – كَثِيرُونَ . . .

وَإِنَّمَا المَقْصُودُ الرَّدُّ عَلَى كُلِّ فِكْرٍ مُنْحَرِفٍ يَجِدُ لِقَدَمَيْهِ مَوْطِئاً بَيْنَ فِئَاتٍ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ يَغْتَرُّونَ بِهِ، وَيَضِلُّونَ بِسَبَبِهِ!!

ثُمَّ لْيَعْلَمْ مَنْ لاَ يَعْلَمُ: أَنَّ أَفْكَارَ (سَيِّدِ قُطْب) كَانَتْ – مُنْذُ نُشُوئِهَا – ، (قُطْبَ) رَحَى جَمَاعَاتِ الغُلُوِّ المُعَاصِرَةِ – كُلِّهَا – تَكْفِيراً، وَتَدْمِيراً، وَتَقْتِيلاً – ؛ عَلَيْهَا يَدُورُونَ، وَإِلَيْهَا يَرْجِعُون؛ مِنْ (بَاطِنِيٍّ) [1] ضَالٍ! وَمِنْ (ظَوَاهِرِيٍّ!) غَالٍ!!

فَأَنْتَ تَرَى – أَخِي المُوَفَّق – قَائِمَةَ أَسْمَاءِ المُبْتَدِعَةِ وَالمُنْحَرِفِينَ – غَيْرَ القَائِمَةِ! – الَّتِي تَنَاوَلَتْهَا أَقْلاَمُ شُيُوخِنَا السَّلَفِيِّينَ – وَنَحْنُ عَلَى أَثَرِهِمْ – بِالحَقِّ – طَوِيلَةَ الذَّيْلِ،

---

(١) كَجَمَاعَاتِ (الحُوثِيِّ) اليَمَنِي – المُبْتَدِعِ الخَارِجِيِّ المُعَاصِرِ – كَمَا نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ فِي بَعْضِ (اعْتِرَافَاتِهِم) المَشْهُورَةِ المَنْشُورَةِ !!!

وَكَذَلِكَ الحَالُ مَعَ الخَلِيلِيِّ الإِبَاضِيِّ فِي بَعْضِ كِتَابَاتِهِ!

بَلْ إِنَّ إِيرَانَ الشِّيعِيَّةَ أَصْدَرَتْ طَوَابِعَ تَذْكَارِيَّةً (!) تُخَلِّدُ فِيهَا (سَيِداً!) وَأَفْكَارَهُ!

وَافِيَةَ الكَيْل . . .

وَلِمَنْ خَالَفَ حَقَّهُمْ الوَيْلُ كُلُّ الوَيْل!!

وَأَمَّا مَا (فَعَلَهُ) الدُّكْتورُ – فِي آخِرِ كَلاَمِهِ! – مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ (فَضائِل) الشَّيخ مُحَمَّد شَقْرَة – هَدَاهُ اللَّهُ – ؛ فَهِيَ مُصانَعَةٌ (!) لا بُدَّ مِنْها (هُنَا!) ؛ (قَدْ) أَعْذِرُه : فِيهَا لِمَحْوِ آثارِ المَاضِي ، وَاسْتِشْرافِ آفَاقِ المُسْتَقْبَلِ – بَعْدَ كُلِّ هَذا التغيُّر ، والتَّغْيير –!!

. . . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالنِّهاياتِ وَالمَآلات . . .

واللَّبيبُ يَفْهَمُ (الإشارَات)!

٤ – **نَظْرَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ:**

الحَقّ : أَن لا يُنْسَبَ هَذا «التَّسْوِيدُ» –«التَّفْنِيد . .» (كُلُّهُ) – عَلى سَخَافَتِه! – لِهَذا المُسَوِّد البَلِيد!

فَإِنِّي أَشْعُرُ (!!) أَنَّ أَيادِيَ عِدَّةً (!) قَدِ امْتَدَّتْ إِلَيْهِ ، وَأَقْوَالاً عَديدَةً قَد دُسَّتْ فِيه!! وَأَفْكَاراً مُتَعَدِّدَةً – لِغَيْرِهِ – (!) قَد انْتَشَرَتْ بَيْن سُطُورِه!!

فَكَيْفَ إِذا عَرَفْنا – بِعَمَلِيَّةٍ حِسابِيَّةٍ (!) سَهْلَةٍ –بَعْدَ ذا – أَنْ لَيْسَ لِلمُسَوِّدِ البَلِيد – نَفْسِه! – فِي «تَسْوِيدِه»– هَذا – إِلاَّ شَيْءٌ مِنَ الرَّبْطِ ، وَالتَّرْبِيطِ – بِغَيْرِ تَرَابُط! – ؛ كَالسَّبِّ ، وَالطَّعْنِ ، وَالغَمْزِ ، وَالكَذِب – مِن رَوابِط –؟!

وَبَيانُهُ كَالتَّالِي :

أَوَّلاً: أَقَامَ (المُسَوِّد) جُلَّ «تَسْوِيدِه» عَلَى تَوْجِيهِ مِئاتِ الأَسْئِلَةِ الفارِغَةِ – فَقَطْ – ، وَبِأُسْلُوبٍ فَجٍّ!! – دُونَ كَثِيرِ بَحْث ، وَمِن غَيْرِ مُناقَشَةٍ وَنَظَرٍ – إِلاَّ لِماماً –!!!

وَهَذا هُوَ المَظْنونُ فِيه ؛ فَفاقِدُ الشَّيْءِ لا يُعْطِيه!!

وَقَدْ بَلَغَتْ – أَسْئِلَتُهُ – نَحْواً مِن (٤٥٠) سُؤالاً! بَعْضُهَا فِي كَلِمَات ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا سَطْر ، أَوْ سَطْرَيْن ، أَوْ سُطُور!!

وَحَتَّى لاَ يُتْعِبَ (!) هَذَا المُسَوِّدُ البَلِيدُ نَفْسَهُ وَقُرَّاءَهُ – مِمَّنْ (كَبَّ!) عَلَيْهِمْ بَلاَءَهُ – بِالعَدِّ (!) وَالمُقَابَلَةِ!! – فَإِنِّي أَقُولُ لَهُ :

فَرْقٌ بَيْنَ أَسْئِلَتِي (هُنَا) ، وَأَسْئِلَتِكَ (هُنَاكَ!) ؛ فَجُلُّ أَسْئِلَتِي – بِحَمْدِ اللَّهِ – مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَأْصِيلٍ فِيمَا قَبْلَهَا ، وَتَأْسِيسٍ لِمَا بَعْدَهَا – كَسْراً لِجَهْلٍ ، أَوْ إِلْزَاماً بِحَقٍّ – . . .

أَمَّا أَنْتَ ؛ فَمَنْ أَنْتَ؟! وَأَيْشٍ أَنْتَ؟!

وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ . . .

ثانياً: كَرَّرَ النَّقْلَ عَن «كلمة حَقّه . .» – الأُولَى! – نَحْواً مِن (٣٠) نَقْلاً – قِصَراً وَطُولاً –!!! بِمَا يَكَادُ يَكُونُ نَحْوَ رُبْعِ «تَفْنِيدِهِ . .»!!

ثالثاً: نَقَلَ عَنِّي – مِن كُتُبِي وَتَسْجِيلاتِي – إِلزاماً بارداً! واستِغْلالاً رَخِيصاً!! – دُونَ استِفادَةٍ ، وَمِن غَيْرِ انتِفاع [1] ! – نَحْواً مِن (١٢٠) نَقْلاً ، عَن أَكْثَرَ مِن (٣٠) كِتاباً وَتَسْجِيلاً – وَهِيَ تُساوِي (ثُلُثَ) عَدَدِ مَراجِعِ «تَسْوِيدِه» – كُلِّها –!!

فَباللَّهِ ؛ ماذا بَقِيَ لَهُ – لَه! – بَعْد هَذا الحِساب؟!

. . . اسْمَعُوا ، وَعُوا :

الحِساب . . . يَوْمُ (الحِسَاب)!!

وَ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ . . .

٥ـ تَقْلِيدٌ، لاَ اتِّبَاع:

. . . ابتَدَأَ المُسَوَّدُ «تَسْوِيدَهُ» بِـ (المُقَدِّمَة) ؛ وَقَد جَمَعَ فِيهَا جَرامِيزَ مُتَناثِرَة – مِنْ هُنَا وَهُنَاكَ – ؛ ضَمَّ بَعْضَها إِلى بَعْضٍ ؛ دُونَما ضَبْطٍ لِقَواعِدِها ، وَمِن غَيْرِ دِرايَةٍ لِحَقائِقِها ، وَلا مَعْرِفَةٍ لِدَقائِقِها :

فَمَثَلاً ؛ نَقَلَ فِي الصَّفْحَةِ الأُولى مِن (مُقَدِّمَتِه) كَلاماً – فِي أَرْبَعَةِ مَواطِن – لِلشَّيْخِ بَكْر أَبُو زَيْد فِي (خِطابِهِ) الَّذي وَجَّهَهُ لِلشَّيْخ رَبِيع بن هَادِي – حَفِظَهُ اللَّه – ،

---

(١) وَلَعَلَّهُ انْتَفَعَ فِي بَاطِنِهِ بِمَا قَدْ يُصْلِحُهُ فِي ظَاهِرِهِ – وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ – ﴿وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ . . .

فَاخْلَعْ – يَا هَذَا – تَعَصُّبَكَ المَقِيت : يَكُنْ لَكَ الحَقُّ بَابَ تَثْبِيت . . .

غَيْرَ مُسْتَفِيدٍ – أَلْبَتَّة – مِمَّا ذَكَرْتُهُ فِي رِسالَتِي «حَقّ كَلِمَة . .» (ص٦٣–٦٤) حَوْلَ حَقِيقَةِ هَذا الخِطاب ، وَما رَافَقَهُ مِن شَكٍّ وَارتِيَاب!

وَلَكِنَّهُ اكْتَفَى (ص٨٦) – مِنْ «تَفْنِيدِهِ . .» – بِتَوْجِيهِ بَعْضِ أَسْئِلَتِهِ المَعْهُودَة – الغَبِيَّة! – ؛ كَمِثْلِ قَوْلِه : «فَإِنْ لَمْ يَكُن الخِطابُ لِلشَّيْخِ بَكْر أَبُو زَيْد فَكَيْف «تَسَرَّبَ مِنه»؟!

وَلِمَاذَا لَمْ يُنْكِره؟!»!

إِنَّها – أَيُّها الفَهِيه – وَرَبِّكَ – فِيكَ! – مُعضِلَةُ المُعْضَلات!!! إِذْ تَوْضِيحُ الوَاضِحَاتِ مِنْ أَعْسَرِ المُشْكِلاَت!

أَلا تَعْلَمُ (!) – وَلا بُدّ! – أَنَّهُ يُوجَدُ كَثِيرٌ مِن قُطَّاعِ الطُّرُق (!) ، فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاقِعِ الحَسَّاسَة؟!

يَسْعَوْنَ لِلفِتَن ، وَيُثِيرُونَ الإِحَن؟!

وَلَمَّا نَصَحْتُ القُرَّاءَ (ص٦٣–٦٤) – مِن رِسالَتِي «حَقّ كَلِمَة . .» – بِالرُّجوعِ إِلى كِتابِ «سَيِّد قُطب بَيْنَ رَأَيَيْن» – لِلشَّيْخ سَعْد الحُصَيِّن – ؛ «بَدَلاً مِن هَذا التَّقْلِيدِ الأَعْمى» ؛ قَالَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ – فِي تَسْوِيدِهِ (هَذا) الجَدِيد – : «فَأَحالَ قُرَّاءَهُ مِن تَقْلِيدٍ إِلى تَقْلِيد . .»!!

فَـأَقُولُ: عِنْدَما تَطِيحُ أَبْجَدِيَّاتُ المَعْرِفَةِ مِن الذِّهْن ، وَتَتَكَسَّرُ أَوائِلُ العُلومِ مِن القَلَم : تَكُونُ النَّتِيجَةُ الحَاسِمَةُ خَلْطاً مَا بَعْدَهُ خَلْط ، وَاضْطِراباً شَدِيداً وَلا أَكْثَر!!

فَلَنْ تَجِدَ – وَالحَالَةُ هَذِهِ – إِلاَّ مَفَاهِيمَ مَغْلُوطَة ، وَأَغَالِيطَ مَفْهُومَة!! وَقَدْ تَكُونُ – أَحْيَاناً – غَيْرَ مَفْهُومَة!!!

وَلَمْ يَسْتَفِدْ مِن ذَلِكَ – كُلِّه – شَيْئاً – هَذا المُسَوِّدُ البَلِيدُ فِي «التَّفْنِيد» ؛ وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ نَقْلٍ لَهُ فِي كَلامِهِ – هَذا – الجَدِيد – خَلْطاً بَيْنَ (التَّقْلِيدِ) القَبِيحِ ، وَ(الاتِّبَاعِ) الصَّحِيح –!

فَماذا نَفْعَلُ فِي هَؤُلاءِ المُعْرِضِينِ المُغْرِضِين؟!

٦ـ دَوَاءُ الظَّالِمِ:

وَأَمَّا ما مَوَّهَ بِهِ هَذا المُسَوِّدُ مِن النَّقْلِ عَنِّي – فِي بَعْضِ كُتُبِي – فِيمَا يَتَعَلَّقُ بـ (المَوْعِظَةِ الحَسَنَة ، وَالأُسْلُوبِ الرَّشيد) : فَهُوَ حَقٌّ ؛ وَلَكِنْ : عَلَى غَيْرِ مُرادِه ؛ المُخالِفِ لِلحَقِّ وَسَدادِه!

ذَلِكُم أَنَّ (الأُسْلُوبَ الرَّشيدَ) إِنَّما يَنْفَعُ – وَيَنْتَفِعُ مِنه – مَن يُرِيدُ الحَقَّ ، وَيَتَطَلَّبُه ، وَيُذْعِنُ لَه ، وَيَرْغَبُ به .

أَمَّا المُعْرِض ، المُعارِض ، المُعْتَرِض : فَهُوَ – عَلَى حَالِهِ هَذَا – مِن أولَئِكَ «الظَّلَمَة [الَّذِينَ] لاَ يُفِيدُ فِيهِم – فِي اعتِقادِي – الصَّفْحُ وَاللِّين ؛ بَل إِنَّهُ قَد يَضُرُّهُم ، وَيُشَجِّعُهُم عَلى الاستِمْرارِ فِي بَغْيِهِم وَعُدْوانِهِم» .

كَمَا هُوَ نَصُّ كَلامِ شَيْخِنا (الإِمَام العَظِيم الشَّيخ المُحَدِّث محمّد ناصِر الدِّين الأَلْبانِي) – فِي «السِّلْسِلَة الضَّعِيفَة» (٢٩/١)– بِالتَّحْدِيد – فِي أَمْثَالِ هَذا المُسَوِّد الظَّالِم البَلِيد!

٧ـ طَعْنٌ كَاذِبٌ فِي الأَنْسَاب:

وَأَمَّا قَوْلُهُ – تَزْكِيَةً كاذِبَةً لِتَسْوِيدِه – أَوَّلَ (ص١٣) – : «نَهَجْتُ فِي هَذا الكِتابِ المَنْهَجَ العِلْمِيَّ البَعِيدَ عَنِ الشَّتْمِ وَالتَّهْوِيل ، وَتَوْزِيعِ الاتِّهاماتِ بِلا دَلِيل»!!

فَقَدْ نَقَضَهُ – بَلْ أَتى بِالدَّلِيلِ الواضِحِ عَلى كَذِبِهِ الفَاضِح فِيهِ – فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ نَفْسِها – حاشِيَةً – ؛ حَيْثُ ادَّعى – كَذِباً ، وَزُوراً ، وَبَهْتاً ، وافْتِراءاً ، وَوَقاحَةً ، وَرِقَّةَ دِينٍ – أَنَّ نِسْبَتِي : (الحَلَبِي) ؛ لِيْسَت إِلى (حَلَبِ الشَّام) ؛ كَاشِفاً (!) أَنَّ هَذا : «خَطَأٌ بَيِّن»!! و : «الصَّوابُ أَنْ يُقال : (حَلَبِي) مِن غَيْرِ (أل) : نِسْبَةً إِلى قَبِيلَةٍ أو عَشِيرَةٍ مُتَعَدِّدَةِ الأَطْراف ، مَعْرُوفَة فِي جَنُوبِ مِصْرَ وَالسُّودان»!!!

فَماذا نَقُولُ فِي هَذا الجَهُولِ المُفْتَرِي المَخْذُول [1] ؟!

---

(١) وَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ هَذَا المُفْتَرِي الخَؤُون – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – أَنَّهُ زَعَمَ لِبَعْضِهِمْ : أَنَّهُ مَا ذَكَرَ هَذَا =

وَأَيُّ كَذِبٍ غَبِيٍّ أَصْرَحَ مِن هَذا الكَذِب الجَلِيّ؟!

وَأَيُّ طَعْنٍ فِي الأَنْسَابِ أَبْيَنَ مِن هَذا الغَمْزِ الكَذَّاب؟!

وَلَيْسَ مُرادِي مِن التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ – هُنا – فِي هَذا – التَّفاخُرَ بِنَسَبٍ مُعَيَّن، أَو التبَرُّؤَ مِن نَسَبٍ آخَر!! فَهَذا لَيْسَ للإِسْلامِ فِيهِ مَوْضِعٌ – وُجُوداً وَعَدَماً – كَما فِي قَوْلِهِ ﷺ: «مَن بَطَّأَ بِهِ عَمَلُه؛ لَمْ يُسْرِع بِهِ نَسَبُه»[1]:

وَإِنَّما مُرادِي بَيانُ أَنَّ هَذا المُسَوَّدَ البَلِيدَ قَد جَمَعَ إلى بَلادَتِه، وَعِناده، وَجَهْلِه: كَذِباً وَاضِحاً، وافْتِراءً فَاضِحاً: لَيْسَ لَهُ مِنْهُ مَخْرَجٌ إِلاَّ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِمَّن اتَّهَمَهُ بِغَيْرِ الحَقّ، وَأَنْ يَتُوبَ إلى رَبِّهِ مِن هَذا الظُّلْمِ الشَّدِيدِ لِلخَلْق...

فَكَيْفَ إِذا تَذَكَّرَ (!) هَذا المُفْتَري الخائِبُ قَوْلَ النبيِّ ﷺ: «ثِنتانِ فِي أُمَّتِي هُما بِهِما كُفْرٌ: الطَّعْن فِي الأَنْساب..»[2] ؟!

وَلَكِنْ؛ هَل مِثْلُهُ يَتَذَكَّرُ، وَهُوَ يَتَضَحْضَحُ فِي غَمَراتِ بَلادَةٍ، وَسَكَراتِ جَهْلٍ، وَآفَاتِ مَرَضٍ؟!

لَعَلَّه!!

هَذا – كُلُّهُ – نَقْضٌ لِكَذِبِهِ فِيَّ، وَافْتِرائِه عَلى نَسَبِي – عَامَلَهُ اللَّهُ بِعَدْلِه – ...

... مِنْ أَجْلِ ذَا؛ فَلَنْ أُسَامِحَهُ – وَكَذَا مَنْ وَرَاءَهُ، مِمَّنْ سَلَّطَ (!) عَلَيْهِ دَاءَهُ!)، وَسَأُطَالِبُهُ بِحَقِّي بَيْنَ يَدَيْ رَبِّي، وَأَسْأَلُهُ – تَعَالَى – أَنْ يَأْخُذَ لِي ثَأْرِي مِمَّنْ ظَلَمَنِي – فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الآخِرَةِ – إِلاَّ أَنْ يُرَاجِعَ...

= الأَمْرَ (!) إِلاَّ أَدَاءً لِلأَمَانَةِ !!!!!

فَأَيُّ أَمَانَةٍ (خَائِنَة) هَذِهِ – يَا غُدَرُ – وَأَنْتَ غَارِقٌ فِي أَوْحَالِ الخَبَائِثِ الَّتِي أَوْقَعَتْكَ عَلَى أُمِّ رَأْسِكَ فِي هَذَا الظُّلْمِ المُبِين، وَالظَّلامِ المُسْتَبِين ؟!

(١) رَوَاهُ مُسْلِم (٢٦٩٩) عَن أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –.

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٧) عَن أَبِي هُرَيْرَة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْه –.

أَمَّا تِلْكُمُ المَعْلُومَةُ المُدَّعاةُ – نَفْسُها!– مِن حَيْثُ هِيَ – وَالَّتي وَرَّطَهُ فِيهَا – بِطَرِيقَةٍ أو أُخْرى! – ذَاكَ (المُصَغَّرُ) – بِلا رَحْمَة – ، (المَحْذُوفُ!) مِن عَقْلِهِ أَدْنى دَرَجاتِ الإِنصَاف : فَأَتْرُكُ التحقُّقَ [1] مِنْهَا – صَواباً أو خَطَأً – لِمَن وَصَلَهُ شَيْءٌ مِن العِلْمِ وَالحَقِّ ؛ فِي أُناسٍ لا يُغَيِّرُ مُجَرَّدُ النَّسَبِ فِيهِم شَيْئاً ؛ إِنْ شَرَفاً ، وَإِن خِسَّةً!! إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً!!!

إلى الديَّان يَوْمَ الحَقِّ نَمْضِي وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الخُصُومُ

وَاللَّهُ الموعدُ...

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الكُفْرَ الأَصْغَرَ [2] – بَدَاهَةً ! – طَعْناً فِي الأَنْسَابِ – الَّذِي تَدَنَّسَ بِسَوَادِهِ فِي تَسْوِيدِهِ هَذا – الغِرُّ – قَد اسْتَرْوَحَ عَلَيْهِ هَذَا الغُمْرُ ، وَاسْتَطَابَهُ :

فَهَا هُوَ يُحَشِّي (ص١٧) غَامِزاً – بِطَرِيقَةٍ حَلَزُونِيَّةٍ ماكِرَةٍ! – بِنَسَبِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ مُوسَى بْن عَبْد اللَّه آل عَبْد العَزِيز ؛ لِكَوْنِهِ مِمَّنْ يَرُدُّونَ عَلَى سَيِّد قُطْب ، وَمَنَاهِجِهِ المُنْحَرِفَةِ – ؛ مُسَمِّيًا إِيَّاهُ بِـ «(مُوسَى مُخْتَار ، المَدْعُو مُوسَى العَبْد العَزِيز) . .»!! فَيَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ – بِخِلافِ مَا يُعْلِنُ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَيَذْكُرُهُ مِنْ نَسَبِهِ – غَمْزاً كَاذِباً ، وَطَعْناً خَفِيًّا!! – لَوْ لَمْ يُحَصِّلْ (!) مِنْ وَرَائِهِ إِلاَّ التَّشْكِيكَ : لَكَفَاهُ!!

إِنَّهُ سَوَادُ هَوَاه . . . وَمُخَالَفَةُ خَالِقِهِ وَمَوْلاَه . . .

فَوَاغَوْثَاه !!

أَلاَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ مَنْ يُزَكُّونَ هَذَا التَّسْوِيدَ (البَلِيد) ، دُونَ تَمْيِيزٍ لِمَا فِيهِ مِنْ بَلاَيَا وَخَزَايَا ؛ يَكْفِي أَقَلُّهَا – كَحَالِهِ هُنَا! – لِكَبْتِهِ وَكَبْحِهِ!

---

(١) وَانْظُرْ – لِفَائِدَةٍ طَرِيفَةٍ – «طَبَقَاتِ النَّسَّابِين» (ص٥٠٧ – الطَّبْعة الثَّانِية) لِلشَّيْخِ بَكْر أَبُو زَيْد – عَافَاهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ – .

(٢) لَكِنَّهُ (قد) يَنْقَلِبُ عَلَيْهِ – وَالعِيَاذُ بِاللَّه – كُفْراً أَكْبَرَ : إِذا اسْتَحَلَّهُ – كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّة – ؛ وَإِن رَغِمَتْ أُنوفُ هَؤلاء!!

لَكِنَّهَا الأَهْوَاءُ الحِزْبِيَّةُ القَاتِمَةُ، الَّتِي تَتَعَامَى – فِي سَبِيلِ حِزْبِيَّتِهَا الخَؤُون! – عَنْ أَوْضَحِ الحَقَائِقِ، وَأَعَزِّ المَطَالِبِ.

٨ـ تَكْمِيلٌ:

كَانَ هَذَا التَّعْرِيضُ مِنَ المُسَوِّدِ البَلِيدِ بِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ (مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ دَغَش – المَشْهُورِ بـ(المُخْتَار)؛ لِكَوْنِهِ كَانَ عُمْدَةَ مَحَلَّةٍ فِي بَلَدِهِ – آلِ عَبْدِ العَزِيزِ): رَدًّا عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنْهُ – مُسْتَعْظِماً، وَمُسْتَنْكِراً – مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللِّيبْرَالِيِّينَ أَقْرَبُ إِلَى السَّلَفِيَّةِ مِنَ القُطْبِيِّينَ»! وَقَوْلِهِ: «سَيِّد قُطْب أُقْنُومُ الخَوَارِجِ فِي هَذَا الزَّمَان»!!

فَأَقُولُ:

قَدْ سَأَلْتُ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ مُوسَى – حَفِظَهُ اللَّهُ – شَخْصِيًّا – عَنِ الكَلِمَةِ الأُولَى؛ فَذَكَرَ – جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً – أَنَّهُ قَيَّدَهَا بِقَوْلِهِ: (فِطْرَةً)...

وَهَذَا – هَكَذَا – حَقٌّ خَالِصٌ؛ فَإِنَّ جُلَّ أُولَئِكَ (اللِّيبْرَالِيِّينَ) هُمْ مِنْ عُصَاةِ المُوَحِّدِينَ، وَإِنَّمَا أُتُوا مِنْ جَهْلِهِمْ بِالشَّرْعِ، وَانْبِهَارِهِمْ بِالغَرْبِ؛ بِحَيْثُ إِذَا بُيِّنَ لأَكْثَرِهِمِ الحَقُّ، وَكُشِفَ لَهُمْ مَا تَلَبَّسُوا بِهِ مِنْ نَقِيضِهِ: رَجَعَ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِمُ الخَيْرَ، وَتَرَاجَعُوا إِلَى الصَّوَابِ... وَشَوَاهِدُ هَذَا الرُّجُوعِ كَثِيرَةٌ.

أَمَّا القُطْبِيُّونَ – بَلْ عَامَّةُ الحِزْبِيِّينَ – فَإِنَّهُمْ يَتَعَصَّبُونَ لِمُعَظِّمِيهِمْ تَدَيُّناً مَنْقُوصاً، وَاعْتِقَاداً مَغْلُوطاً: فَكَيْفَ يَرْجِعُ مَنْ هَذَا حَالُهُ، وَقَدْ تَلَوَّثَتْ (فِطْرَتُهُ) بِسَوَادِ تَعَصُّبِهِ؟!

وَوَاللَّهِ؛ كُنْتُ أَرَى أُنَاساً مِنْ عَامَّةِ فُسَّاقِ المُسْلِمِينَ: إِذَا رَأَوْا أَهْلَ التَّدَيُّنِ فِي أَيِّ مَوْقِفٍ: احْتَرَمُوهُمْ، وَقَدَّرُوهُمْ، وَسَلَّمُوا عَلَيْهِمْ، وَأَكْرَمُوهُمْ.. فَإِذَا مَا اهْتَدَى (!) وَاحِدٌ مِنْ أُولَئِكَ الفُسَّاقِ إِلَى التَّدَيُّنِ، وَآلَ حَالُهُ إِلَى أَيْدِي الحِزْبِيِّينَ – وَمَنْ شَايَعَهُمْ –: فَإِنَّهُ – بَعْدُ – يُعْرِضُ عَنْ مُجَرَّدِ السَّلَامِ – الَّذِي هُوَ أَدْنَى حُقُوقِ المُسْلِمِ – عَلَى أَخِيهِ – (اليَوْمَ) عَلَى مَنْ كَانَ يُعَظِّمُهُ بِالأَمْسِ!!!

أَقُولُ هَذَا بِكُلِّ (عَزْمِي!)... فَتَأَمَّلْ!

٩ـ مَا (اللِّيبْرَالِيَّةُ) ؟

وَلَكِنْ ؛ مَا مَعْنَى اللِّيبْرَالِيَّةِ؟! وَمَا أَهَمُّ أَفْكَارِهَا الَّتِي تَقُومُ عَلَيْهَا؟!

وَرَدَ فِي «مُعْجَمِ العُلُومِ الاجْتِمَاعِيَّةِ» (ص٤٩٨ـ٤٩٩ المَنْشُور سَنَةَ ١٩٧٥ عَنِ الهَيْئَةِ المِصْرِيَّةِ لِلْكِتَابِ ـ بِاخْتِصَارٍ) :

« لِيبْرَالِيَّة : مَذْهَبُ الحُرِّيَّةِ :

ـ بِوَجْهٍ عَامٍّ : اتِّجَاهٌ نَحْوَ التَّسَامُحِ ، وَاحْتِرَامِ إِرَادَةِ الغَيْرِ ، وَاسْتِقْلَالِهِ .

ـ سِيَاسِيًّا : مَذْهَبٌ يُؤَيِّدُ حُرِّيَّةَ الإِرَادَةِ ، وَحُرِّيَّةَ الضَّمِيرِ ، وَيَدْعُو إِلَى تَحْرِيرِ الفَرْدِ وَالمُجْتَمَعِ مِنَ القُيُودِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ ؛ إِيمَاناً بِأَنَّ العَقْلَ البَشَرِيَّ ذُو قُدْرَةٍ مُطْلَقَةٍ ، وَإِنَّ فِي الإِنْسَانِ غَرَائِزَ فِطْرِيَّةً صَالِحَةً تُوَجِّهُهُ نَحْوَ الخَيْرِ ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي طَلاَقَةٍ دُونَ أَنْ تَعْدُوَ السُّلْطَةُ الحَاكِمَةُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ .

وَلِتَحْقِيقِ هَذِهِ الحُرِّيَّةِ وَسَائِلُ ؛ أَهَمُّهَا : احْتِرَامُ سُلْطَةِ الشَّعْبِ ، وَدَعْمُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَالحَيَاةِ النِّيَابِيَّةِ ، وَالفَصْلُ بَيْنَ السُّلُطَاتِ الثَّلاَثِ ـ التَّشْرِيعِيَّةِ ، وَالقَضَائِيَّةِ ، وَالتَّنْفِيذِيَّةِ ـ .

ـ يُغَامِرُ أَنْصَارُ الحُرِّيَّةِ ، فَيَمُدُّونَ نُفُوذَهَا إِلَى الدِّينِ وَالعَقِيدَةِ ، وَيُقَرِّرُونَ أَنَّ لِلْمَرْءِ الحُرِّيَّةَ المُطْلَقَةَ فِي مُعْتَقَدَاتِهِ وَآرَائِهِ الدِّينِيَّةِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الحَرَكَاتِ الدِّينِيَّةِ الحَدِيثَةِ وَالمُعَاصِرَةِ تَعْتَمِدُ عَلَى هَذَا المَبْدإِ .

ـ مَيْدَانُ اللِّيبْرَالِيَّةِ الأَوَّلُ : سِيَاسِيٌّ ، فَفِي جَوِّ السِّيَاسَةِ نَشَأَ المَذْهَبُ ، ثُمَّ امْتَدَّ إِلَى مَيَادِينَ أُخْرَى ، وَيَكَادُ الخِلاَفُ بَيْنَ الكُتْلَةِ الشَّرْقِيَّةِ وَالغَرْبِيَّةِ اليَوْمَ يَدُورُ حَوْلَ المَشَاكِلِ الاقْتِصَادِيَّةِ ، وَمِنَ الخَطَإِ أَنْ يَسْتَعْبِدَ رَأْسُ المَالِ الفَرْدَ المُنْتِجَ ، كَمَا أَنَّ مِنَ الخَطَإِ أَنْ يُوَجَّهَ الاقْتِصَادُ نَحْوَ عَظَمَةِ الدَّوْلَةِ ، وَتُهْمَلَ قِيمَةُ الإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ»!

وَوَرَدَ فِي «المَوْسُوعَةِ المُيَسَّرَةِ فِي الأَدْيَانِ وَالمَذَاهِبِ وَالأَحْزَابِ المُعَاصِرَةِ» (١١٣٥/٢ـ طِبَاعَة سَنَة ١٤٢٤هـ) إِضَافَةُ أَنَّ اللِّيبْرَالِيَّةَ :

«عَلَى النِّطَاقِ الجَمَاعِيِّ : هِيَ النِّظَامُ السِّيَاسِيُّ المَبْنِيُّ عَلَى أَسَاسِ فَصْلِ الدِّينِ عَنِ

الدَّوْلَةِ ، وَعَلَى أَسَاسِ التَّعَدُّدِيَّةِ الأَيْدُيُولُوجِيَّةِ وَالتَّنْظِيمِيَّةِ الحِزْبِيَّةِ وَالنِّقَابِيَّةِ ، مِنْ خِلاَلِ النِّظَامِ البَرْلَمَانِيِّ الدِّيمُقِرَاطِيِّ . . .»!

وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا وَرَدَ فِي «القَامُوسِ السِّيَاسِيِّ» (ص١٠٧٨-١٠٧٩) لأَحْمَد عَطِيَّة اللَّه .

فَنُلاَحِظُ مِنْ هَذِهِ التَّعرِيفَاتِ أُمُوراً :

١- أَنَّ اللِّيبْرَالِيَّةَ مَذْهَبٌ سِيَاسِيٌّ - ابْتِدَاءً - .

٢- أَنَّهُ يَقُومُ - تَبَعاً - عَلَى الحُرِّيَّةِ الدِّينِيَّةِ لِلإِنْسَانِ .

٣- أَنَّ مَبْدَأَ فَصْلِ الدِّينِ عَنِ الدَّوْلَةِ - عِنْدَهُ - تَابِعٌ لِلنِّظَامِ الدِّيمُقَرَاطِيِّ البَرْلَمَانِيِّ .

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - بَعْدُ - أَنَّ المُسَوَّدَ البَلِيدَ (شَعَرَا!) بِالفَرْقِ بَيْنَ (اللِّيبْرَالِيَّةِ) ، وَ(العَلْمَانِيَّةِ) [1] - فِكْراً - ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ذِكْراً - فِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا (١٧) -!!!

وَأَقُولُ : (شَعَرَ) ؛ لأَنِّي أَعْرِفُ مِنْهُ جَهْلاً شَدِيداً لاَ يَقِفُ بِهِ عَلَى سَاقِ العِلْمِ وَالمَعْرِفَةِ ، فَضْلاً عَنِ العَدْلِ وَالصَّوَابِ . . .

وَأَقُولُ : إِنَّ إِيرَادِي لِهَذَا المَبْحَثِ - بَيَاناً لِلْمَذْهَبِ اللِّيبْرَالِيِّ - قَائِمٌ عَلَى البَيَانِ وَالتَّعْرِيف ؛ رَدًّا عَلَى كُلِّ إِمَّعَةٍ سَخِيف!

وَإِلاَّ ؛ فَإِنِّي أَعْلَمُ - جَيِّداً - أَنَّ مُعْظَمَ مَنْ يُوصَمُونَ بِاللِّيبْرَالِيِّينَ - فِي هَذَا العَصْرِ - جَهَلَةٌ ، فُسَّاقٌ ، ضُلاَّلٌ . . .

وَإِنْ كَانَ الإِعْلاَنُ بِتَكْفِيرِهِمْ - جُمْلَةً - كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الحَمْقَى - مِمَّا يَتَوَقَّى عَنْهُ الحَرِيصُ عَلَى دِينِهِ ، الخَائِفُ مِنْ رَبِّهِ . . .

نَعَمْ ؛ بَعْضُهُمْ يَمْشِي مَشْيَهُمْ ، وَلَكِنَّهُ لاَ يَعْرِفُ مَكْرَهُمْ ؛ بَلْ تَرَاهُ يَفْتَخِرُ بِإِسْلاَمِهِ ،

---

(١) وَهِيَ بِمَعْنَى (اللاَّدِينِيَّةِ) - كَمَا فِي «مَذَاهِب فِكْرِيَّة مُعَاصِرَة» (ص٤٤٥) لِمُحَمَّد قُطْب - وَأَخَذَهَا عَنْهُ - بِتَحْوِير يَسِير! - (تِلْمِيذُهُ) سَفَر الحَوَالِي فِي «العَلْمَانِيَّةِ» (ص٢١)!!

وَانْظُرْ «مُعْجَم المَنَاهِي اللَّفْظِيَّة» (ص٣٩٩) لِلشَّيْخِ بَكْر أَبُو زَيْد .

وَيُؤَدِّي أَحْكَامَهُ وَعِبَادَاتِهِ . . .

وَهَذَا يَجْعَلُنَا – مِنْهُمْ – عَلَى بَابٍ أَوْسَعَ مِنَ الحَذَرِ وَالتَّوَقِّي ، وَإِلاَّ . . .

﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ .

١٠ – (اللِّيبْرَالِيَّةُ) عِنْدَ (سَيِّد قُطْب)، وَحِزْبِيَّتِه:

وَأُضِيفُ – هَاهُنَا – فَوَائِدَ ؛ يُعْرَفُ بِهَا الْتِقَاءُ بَعْضِ أَفْكَارِ (سَيِّد قُطْب) – الْمُسْتَنْكَرَةِ – بِأَفْكَارِ هَؤُلاَءِ اللِّيبْرَالِيِّينَ!! وَمِثْلُهُ – فِي ذَلِكَ – جَمَاعَاتٌ مِنَ الحِزْبِيِّينَ :

١– هَا هُوَ ذَا (سَيِّد قُطْب) يَقُولُ فِي «ظِلاَلِهِ» (١/٢٩١) عِنْدَ قَوْلِ اللَّهِ – تَعَالَى – : ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ :

«وَفِي هَذَا الْمَبْدَإِ يَتَجَلَّى تَكْرِيمُ اللَّهِ لِلإِنْسَانِ ، وَاحْتِرَامُ إِرَادَتِهِ ، وَفِكْرِهِ ، وَمَشَاعِرِهِ ، وَتَرْكُ أَمْرِهِ لِنَفْسِهِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالهُدَى وَالضَّلاَلِ فِي الاعْتِقَادِ ، وَتَحْمِيلُهُ تَبِعَةَ عَمَلِهِ ، وَحِسَابَ نَفْسِهِ ، هَذِهِ هِيَ أَخَصُّ خَصَائِصِ التَّحَرُّرِ الإِنْسَانِيِّ ، التَّحَرُّرِ الَّذِي تُنْكِرُهُ عَلَى الإِنْسَانِ فِي القَرْنِ العِشْرِينَ مَذَاهِبُ مُتَعَسِّفَةٌ . .» .

إِلَى أَنْ قَالَ : «إِنَّ حُرِّيَّةَ الاعْتِقَادِ [1] هِيَ أَوَّلُ حُقُوقِ الإِنْسَانِ الَّتِي يَثْبُتُ لَهُ وَصْفُ (إِنْسَان) ، فَالَّذِي يَسْلُبُ إِنْسَاناً حُرِّيَّةَ الاعْتِقَادِ إِنَّمَا يَسْلُبُهُ إِنْسَانِيَّتَهُ ابْتِدَاءاً ، وَمَعَ حُرِّيَّةِ الاعْتِقَادِ حُرِّيَّةُ الدَّعْوَةِ إِلَى العَقِيدَةِ ، وَالأَمْنُ مِنَ الأَذَى وَالفِتْنَةِ ، وَإِلاَّ فَهِيَ حُرِّيَّةٌ بِالاسْمِ ، لاَ مَدْلُولَ لَهَا فِي وَاقِعِ الحَيَاةِ» .

وَنَحْوُهُ فِي كِتَابِهِ «دِرَاسَات إِسْلاَمِيَّة» (ص١٣–١٤) كَمَا نَقَلَهُ وَنَقَدَهُ فَضِيلَةُ الأُسْتَاذِ الشَّيْخِ رَبِيع بْنِ هَادِي – حَفِظَهُ اللَّهُ – فِي كِتَابِهِ «العَوَاصِم مِمَّا كَتَبَ سَيِّد قُطْب مِنَ القَوَاصِم» (ص٥٦–٧٨) – بِتَوَسُّعٍ رَائِقٍ – .

فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ (القُطْبِيَّةِ) وَ(اللِّيبْرَالِيَّةِ) – إِذَنْ –؟!!

---

(١) تَأَمَّلْ ، وَقَارِنْ ، وَأَنْصِفْ ، وَاحْكُمْ!

٢- نَقَلَتْ وَكَالاَتُ الأَنْبَاءِ العَالَمِيَّةُ [١] أَخْبَاراً مُتَعَلِّقَةً بِـ(الشَّبَكَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ اللِّيبْرَالِيَّةِ!) - وَأَصْحَابِهَا - ، وَكَيْفَ أَنَّ مُنَاوِئِيهِمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ قَتْلَهُمْ مُبَاحٌ شَرْعاً!!

فَهَا هُمْ أُولاَءِ يَجْمَعُونَ بَيْنَ (الإِسْلاَمِ) وَ(اللِّيبْرَالِيَّةِ) - عَلَى مَا بَيْنَهُمَا مِنَ اخْتِلاَفٍ صَرِيحٍ ، وَتَنَاقُضٍ قَبِيحٍ!!

٣- نَشَرَتْ صَحِيفَةُ (السَّبِيلِ) [٢] - الحِزْبِيَّةُ الإِخْوَانِيَّةُ المُتَعَصِّبَةُ - فِي صَدْرِ صَفْحَتِهَا الأُولَى (تَارِيخ ٢٠٠٥/١٠/٢٥) عُنْوَانَ (مَشْرُوعِ الإِصْلاَحِ الوَطَنِيِّ الشَّامِلِ لِلْحَرَكَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ!) ، وَفِيهِ :

«الشَّعْبُ مَصْدَرُ السُّلُطَاتِ ، وَلَهُ وَحْدَهُ حَقُّ تَقْرِيرِ مَصِيرِهِ ، وَاخْتِيَارُ حُكُومَتِهِ ، وَطَرِيقَةُ إِدَارَةِ شُؤُونِهِ»!!!

وَفِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ - دَاخِلَ الصَّحِيفَةِ - وَبِالقَلَمِ العَرِيضِ!! - قَوْلُهُمْ :

«ضَمَانُ حُرِّيَّةِ الاعْتِقَادِ ، وَإِقَامَةُ الشَّعَائِرِ الدِّينِيَّةِ لِجَمِيعِ المُوَاطِنِينَ ، وَكَفَالَةُ حُرِّيَّةِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ»!!!

فَأَيْنَ ذَاكَ التَّبَاكِي الكَاذِبُ ضِدَّ (اللِّيبْرَالِيَّةِ) الفَاشِلَةِ؟! وَهَا هُمْ مُعَظَّمُوكَ - أَيُّهَا الجَهُولُ - وَحَامُوكَ ، وَدَافِعُوكَ ، وَنَاصِرُوكَ : يَقُولُونَ بِأَقْوَالِهِمْ ، وَيَتَشَدَّقُونَ بِآرَائِهِمْ - بِلاَ أَدْنَى فَرْقٍ -؟!

أَمْ أَنَّهُ الهَوَى يَتَلَعَّبُ بِصَاحِبِهِ - وَالشَّيْطَانِ - ! كَالكُرَةِ يَتَقَاذَفُهَا بِأَرْجُلِهِمْ الأَطْفَالُ وَالصِّبْيَانُ؟!

٤- ثُمَّ رَأَيْتُ مَقَالاً فِي صَحِيفَةِ (الرَّأْيِ) الأُرْدُنِيَّةِ (٢٠٠٥/١١/٢) لِلدُّكْتُورِ سُلَيْمَانَ البَدُورِ - وَهُوَ مِنْ مَشَاهِيرِ الأَكَادِيمِيِّينَ فِي بَلَدِنَا - عُنْوَانُهُ : (هَلْ يَكُونُ الإِسْلاَمُ

---

(١) جَرِيدَةَ (الرَّأْيِ) (٢٠٠٥/٩/١٧) .

(٢) وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهَا الدَّاعِمَةُ (!) الرَّئِيسَةُ - مَادِيًّا - لِمَا يَنْشُرُهُ المُسَوَّدُ البَلِيدُ - هَذَا -!!!

أَمَّا (مَعْنَوِيًّا!!) : فَذَا أَمْرٌ لاَ يَحْتَاجُ تَدْلِيلاً . . .

«العَلْمَانِيُّ» هُوَ الحَلُّ؟!) مُلَخِّصاً فِيهِ (القَضِيَّةَ!) بِقَوْلِهِ – آخِراً – :

«أَمَّا إِسْلاَمِيُّو مِصْرَ ، وَالأُرْدُنِّ ، وَفِلَسْطِينَ ، وَلُبْنَانَ ؛ فَقَدْ بَدَأُوا بِاسْتِيعَابِ المَرْحَلَةِ وَالتَّكَيُّفِ مَعَ العَصْرَنَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالاقْتِصَادِيَّةِ ، وَالوَثِيقَةُ الَّتِي أَصْدَرَتْهَا الحَرَكَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ فِي الأُرْدُنِّ – الأُسْبُوعَ المَاضِي – تَعْكِسُ رُؤْيَةَ الإِسْلاَمِيِّينَ بِشَكْلٍ عَامٍّ لِلإِصْلاَحِ فِي المِنْطَقَةِ كَكُلٍّ ، فَقَدْ تَضَمَّنَتِ الوَثِيقَةُ رُؤْيَةَ الحَرَكَةِ فِي قَانُونِ الانْتِخَابِ ، وَالعَمَلِيَّةِ الانْتِخَابِيَّةِ ، وَالفَصْلِ بَيْنَ السُّلُطَاتِ ، وَحُقُوقِ المَرْأَةِ السِّيَاسِيَّةِ .

وَهَذِهِ رَكَائِزُ الدِّيمُقْرَاطِيَّاتِ الحَدِيثَةِ الَّتِي تَتَوَافَقُ عَلَيْهَا الأَحْزَابُ الوَطَنِيَّةُ الأُخْرَى . . . بِالصُّورَةِ الَّتِي يُمْكِنُ وَصْفُهَا – اصْطِلاَحاً – بِالإِسْلاَمِ «العَلْمَانِيِّ» ، وَهُوَ المُرَشَّحُ الأَفْضَلُ ، وَرُبَّمَا الوَحِيدُ لأَنْ يَكُونَ هُوَ الحَلَّ»!!!

٥– وَفِي صَحِيفَةِ (الغَدِ) – الأُرْدُنِّيَّةِ – (بِتَارِيخِ : ٢٠٠٥/١١/٨) مَقَالٌ لِلْكَاتِبِ السُّعُودِيِّ جَمَال أَحْمَد خَاشُقْجِي ، عُنْوَانُهُ : (اللِّيبْرَالِيَّةُ لَيْسَتِ الحَلَّ!) – وَالتَّعَجُّبُ مِنْهُ! – ، قَالَ فِيهِ :

«إِنَّ نَشْرَ اللِّيبْرَالِيَّةِ – أَوْ مَا أُفَضِّلُ أَنْ أُسَمِّيَهُ : التَّسَامُحَ – جَيِّدٌ فِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ طَالَمَا أَنَّ ذَلِكَ انْعِكَاسٌ لِلْقِيَمِ السَّائِدَةِ وَمَقَاصِدِهَا ، وَهُوَ مَا يَبْدُو أَنَّ السُّعُودِيِّينَ شَرَعُوا فِي فِعْلِهِ فِي حَيَاتِهِمُ اليَوْمِيَّةِ مِنْ نَشْرِ الأَفْكَارِ وَالمُمَارَسَاتِ المُعْتَدِلَةِ ، أَكَانَتْ فِي وَسَائِلِ الإِعْلاَمِ وَالتَّرْفِيهِ وَمَنَاهِجِ التَّعْلِيمِ ، إِنَّ مَا يَجْرِي اليَوْمَ مَا هُوَ إِلاَّ عَوْدَةٌ إِلَى الحَيَاةِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي خَسِرْنَاهَا يَوْمَ اسْتَسْلَمْنَا لِقِلَّةٍ عَالِيَةِ الصَّوْتِ . . .»!!!

أَقُولُ:

فَهَلْ بَقِيَ – بَعْدَ ذَا – (لِيبْرَالِيَّةٌ!) ، وَقَدِ اخْتَلَطَتِ (!) (العَلْمَانِيَّةُ) بِـ(الإِسْلاَمِيَّةِ)!؟!

وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ ابْنَ حَزْمٍ القَائِلَ – فِي «الأَخْلاَقِ وَالسِّيَرِ» (ص١٨) – :

«وَمَنْ أَرَادَ الإِنْصَافَ ؛ فَلْيَتَوَهَّمْ نَفْسَهُ مَكَانَ خَصْمِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَلُوحُ لَهُ وَجْهُ تَعَسُّفِهِ» . . .

وَلَمْ تَزَلْ قِلَّةُ الإِنْصَافِ قَاطِعَةً ... بَيْنَ الأَنَام وَإِنْ كَانُوا ذَوِي رَحِم

. . . وَالشَّاهِدُ حَاضِرٌ!

فَلْنَرْجِعْ إِلَى مَا انْتَقَدَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ عَلَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ مُوسَى آل عَبْدِ العَزِيزِ – حَفِظَهُ المَوْلَى – مِنْ قَوْلِهِ الآخَرِ: (سَيِّد قُطْب أُقْنُومُ الخَوَارِجِ فِي هَذَا الزَّمَانِ)!!

فَهُوَ حَقٌّ صِرْفٌ؛ لاَ يَحْتَاجُ تَكَثُّراً مِنَ الأَدِلَّةِ . . .

وَلاَ أُطِيلُ!

١١ – رَدّ بِلاَ حَدّ؛ ثُمَّ !!

وَهذَا البَلِيدُ – وَاللَّهِ – كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ الكَذُوب (ص١٣) – لَمَّا قَالَ –: «وَمَا كُنْتُ يَوْماً أُحِبُّ أن أَدْخُلَ فِي مَعْمَعَةِ الرُّدود»!!

فَكَيْفَ يَكُونُ هَذا مِنْهُ – حَقِيقَةً – وَهُوَ يَرى (ثَمَرَاتِ رُدودِهِ!) بَدَأَتْ (تَنْهَلُّ!) عَلَيْهِ – مِن (هُنا!)، وَ(هُناك!) –؛ لِيَكُونَ لَهُ يَدٌ – وَقَدَمٌ! – بَيْن فِئَاتٍ وَفِئَات؟! لَمْ يَكُنْ يَحْلُمُ بِهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الأَوْقَات!!

فُرْصَةٌ!!

قَد . . . لا . . . تَتَكَرَّرُ!!

وَلَكِنْ؛ عَلَى البَاغِي تَدُورُ (الدَّوَائِرُ)! وَعَلَى نَفْسِهَا (بَرَاقِشُ) تَجْنِي!!

١٢ – كَيْدٌ إِلَى زَوَالٍ:

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ هَذا المُسَوِّدُ البَلِيد (ص١٣) مِن اطِّلاعِهِ عَلى كِتابي «حَقٌّ كَلِمَة . .» قَبْلَ أَن يُطْبَعَ فَيُوَزَّع[1]!! فَلِهَذا قِصَّةٌ أُخرى – مُؤْسِفَةٌ جِدًّا – لَيْسَ هَذا أَوانَها؛ تُشيرُ إِلى (تَحالُفٍ) – وَتَوَاطُؤٍ – خَبيثٍ جِدًّا: بَيْنَ أَطْرافٍ وَأَطْراف، ظَاهِرُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ، وَبَاطِنُه

---

(١) وَمِثْلُهُ – بَلْ أَخْطَرُ! – مَا ذَكَرَهُ (ص١١٨–١١٩) مِن وُقُوفِهِ (!) عَلَى رِسالَةٍ خاصَّةٍ جِدًّا (!) أَرْسَلْتُها – بِشَأْنِ كِتابِي الأَوَّل – لِبَعْضِ «النَّاس»!

لُطْفَكَ اللَّهُمَّ . . .

مِن قِبَلِه العَذَاب!

وَإذا زَالَت الأَسْبابُ (!) الَّتي تَجْعَلُني (الآنَ!) أُعْرِضُ عَن ذِكْرِ تَفاصِيلِ ذَلِكَ التواطؤِ الماكِرِ: فَسَأَذْكُرُها، وأُبَيِّنُها، وأَكْشِفُها - إن شاءَ اللَّه -؛ لِيُعْرَفَ هَؤلاءِ الفُسُولُ - أَجْمَعِين - عَلى حَقِيقَتِهِم المُغَطَّاةِ بِكَذِبِهِم، وَافْتِرائِهِم - بَلْهَ جَهْلِهِم وَبلادَتِهِم - المَسْتُورِ (كُلُّهُ) بِتَلْبِيسِهِمْ!

وَلَسْتُ أَظُنُّ - وَاللَّهُ النَّاصِرُ - أَن يَصِلَ كَيْدُ أَطْرافِ هَذا (التَّحالُف)، وَمَكْرُ أَدْعِياءِ هَذا (التَّواطُؤ) - مَهْمَا وَصَلُوا! وَوَصَّلُوا!! - مَعِي! - إِلَى ذَلِكَ الحَدِّ المُزْرِي الَّذِي أَوْصَلَهُ كَيْدُ أَسْلافِ (!) هَؤلاءِ (القَوْم) مَعَ الإِمَامِ أَبِي اسْماعِيلَ عَبد اللَّه بن مُحَمَّد الأَنْصارِي الهَرَوِي (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٨١هـ)، لَمَّا قَال:

«عُرِضْتُ عَلَى السَّيْفِ خَمْسَ مَرَّات، لا يُقالُ لِي: ارجِع عَن مَذْهَبِك! لَكِنْ يُقالُ لِي: اسْكُت عَمَّن خالَفَك!

فَأَقُول: لا أَسْكُت»[1]...

فَاللَّهُمَّ الثَّبات، حَتَّى المَمَات...

١٣ـ سِرُّ السَّاعَاتِ العَشْرِ:

وَأَمَّا ما أَشارَ إِلَيْهِ هَذا البَلِيد - عافاهُ اللَّه - مِن (لِقاءِ مُناصَحَة (!) استَمَرَّ خَمْسَ ساعَات)!! وَما أَعْقَبَ إِشارَتَهُ هَذِهِ مِن كَلامٍ أَجْوَفَ لا وَزْنَ لَه؛ فَأَقُول:

لَقَد كَشَفَتْ لِي هَذِهِ السَّاعاتُ الخَمْسُ - كَما ذَكَرْتُ قَبْلاً - وَلا أَدْرِي مَن النَّاصِحُ، وَمَن المَنْصُوح!! - بَلادَةَ هَذا الكَذُوبِ وَجَهْلَه!! فَقَدْ كَانَ قَد سَبَقَها ساعاتٌ خَمْسٌ أُخرى - لَعَلَّهُ نَسِيَهَا، أَوْ تَناسَاهَا! - أَعْقَبَت تَسْوِيدَهُ الأَوَّل - الفارِغ -: «الإِيمان»!!!

وَلا بُدَّ (!) أن أَذْكُرَ - ها هُنا - شَيْئَيْنِ مُتَعَلِّقَيْنِ بِهَذِهِ السَّاعاتِ العَشْرِ (!)

---

(١) «سِيَر أعلام النُّبَلاء» (٥٠٩/١٨).

ـ مَقْسُومَةً إلى قِسْمين ـ :

ـ **أَوَّلُهما:**

مَـا يَتعَلَّـقُ بِرِسَـالَةِ «الإيمـان» ـ مِـنْ تَسْـويدِهِ ، وَبتَقْديـمِ (شَـقْرَةَ!) ـ طَبْعـاً ـ الفارِغَة ـ ؛ فَقَد كَانَ (مِمَّا) تَنَاوَلْتُهُ فِي ذَلِكَ المَجْلِس : سُؤالِي لَهُ عَن (بَعْض) المُصْطَلَحاتِ الدَّقِيقَة (!) مِن مُصْطَلَحاتِ شَيْخِ الإسْلام ـ وَغَيْرِه ـ فِي مَسْأَلَةِ الإيمان ـ هَذِهِ ـ!!

وَأنـا أَقُولُ الآنَ ـ وأَعْتَرِفُ! ـ : أَنِّي كُنْتُ مُخْطِئاً فِي تَوْجيهِ بَعْضِ أَسْئِلَتِي ـ تِلْك ـ لَهُ!!

ذَلِكُم أَنَّهُ انْكَشَفَ لِي ـ وَقْتَئِذٍ ـ وَمِنَ اللَّحَظَاتِ الأُولَى! ـ أَنَّهُ ـ وَاللَّهِ ـ لا يَعْرِفُ أَكْثَرَ المُصْطَلَحاتِ العِلْمِيَّةِ ـ فِي هَذِهِ المَسْأَلَة ـ ، لا (الدَّقِيقَة) مِنْها ، وَلا (الواضِحَة)!

وَهُوَ ـ وَهَذا أَشْهَدُ لَهُ بِه! ـ ما دَفَعَهُ لأَنْ يَعْتَرِفَ (!) أَمامِي ـ وَثَمَّةَ مَنْ يَشْهَدُ ـ بِجَهْلِه ؛ لَكِنْ : بِصُورَةٍ (حاوَلَ) أَنْ يَحْفَظَ بِها بَقِيَّةَ ماءِ وَجْهِه!!

وَلا أَنْسَى سُؤالِي لَهُ ـ فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ ـ نَفْسِه ـ عَن ثَناءِ الشَّيخ شَقْرَة عَلَيه؟! وَهَل هُوَ يَسْتَحِقُّه؟!

فَكَانَ الجَوابُ بِالنَّفْيِ المَبْنِيِّ عَلى طَأْطَأةِ رَأْس! وَما يَعْقُبُها مِنْ بَأْسٍ وَيَأْس!!!

وَأَنا ـ الآنَ ـ أَعْتَرِفُ اعتِرافاً آخَرَ ـ وَبخاصَّةٍ بَعْدَ فَراغي مِن القِراءَةِ الدَّقِيقَةِ لِهَذَا «التَّفْنِيد . .» ـ الجَدِيد ـ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ـ مَعَ تَباشِير فَجْرِ يَومِ الجُمُعَة : ٢٨/رجب/١٤٢٦هـ ـ ؛ فَأَقُول :

١٤ ـ اعْتِرافٌ لا بُدَّ مِنْهُ:

الحَقُّ ؛ أَنِّي لا أَسْتَطِيعُ (!) مُجاراةَ هَذا الكاتِبِ البَلِيد ، فِي كِتابَتِهِ ـ هَذا ـ الجَدِيد ، المُسَمَّى بـ «التَّفْنِيد . .»!!

بَل لا أَسْتَطِيعُ (!) أَن أُجِيبَ عَلى أَسْئِلَتِهِ المُتَكاثِرَةِ ـ الخَالِيَة مِن أَيِّ مَضْمُونٍ

عِلْمِيٍّ ذِي شَأْن – ، وَالَّتِي نَثَرَها «تَفْنِيدُه . .» عَلَيَّ ؛ بِحَيْث لا تَكادُ تَخْلُو مِنْ وَاحِدٍ – أَوْ أَكْثَر –مِنها – صَفْحَةٌ!!

نَعَم ؛ لا أَسْتَطِيع . .

أَقُولُها مُطْمَئِنًّا ، مُنْشَرِحَ الصَّدْر ، قَرِيرَ البَال : لاَ أَسْتَطِيعُ!!

لا أَسْتَطِيع ؛ لأَنَّ الرَّجُلَ جاااااهلٌ – وَرَبِّي الجَلِيل – ؛ لَيْسَ عِنْدَهُ إلاَّ التَّمْوِيهُ الذَّلِيل . . .

أو التَّقْوِيلُ بلا أَدْنى دَلِيل . . .

أو التَّأْوِيلُ الَّذي لَيْسَ عَلَيْهِ أَقَلُّ تَعْوِيل . . .

. . . فَإذا رَأَيْتَهُ يُدافِعُ عَن (سَيِّدِه!) – أَوْ بَعْضٍ مِن (ساداتِه!) – الأُخَر – أُولَئِكَ ؛ فَسَتَجِدُ عِنْدَهُ مِن طَرائِقِ الدِّفاع (!) ما يَهُزُّك جَهْلُه! لِتُسَارِعَ بِهِ إِلَى الاقْتِنَاعِ !!!

وَإذا رَأَيْتَهُ يَرُدُّ عَلَى مُنْتَقِدي (سَيِّدِه!) – أو بَعْضٍ مِن (ساداتِه!) – الأُخَرِ –أُولَئِك ؛ فَسَتَجِدُ عِنْدَهُ مِن أَساليبِ (الإفْحام!) ما يُبْهِرُكَ افتِراؤُه!! فَيُودِي بِكَ إِلَى مَهَاوِي الانْقِمَاعِ !!

فَكَيْفَ – بِرَبِّكُم – لَو تَتَبَّعْتُ هَذِهِ الصَّنائِعَ – الفَظَائِع – كُلَّهَ – ، وَأَجَبْتُ عَن (أَسْئِلَتِهِ) المُتَهاوِيَةِ المُتَهافِتَةِ – جَمِيعِها –؟!

وَهِيَ – بِتَرْقِيمِهِ – تُقَارِبُ الأَرْبَعَ مِئَةٍ ! وَفَاتَهُ (!) تَرْقِيمُ نَحْوِ عَدَدِ رُبْعِهَا !!!

فَلَوْ كَان جَوابُ كُلِّ (سؤال!!) صَفْحَةً – حَدًّا أَدْنى – ؛ فَسَيَكُونُ النَّقْضُ لِدَعاوِيهِ الغَوِيَّةَ (المُبَطَّنَة!) – تَحْتَهَا! – أَضْعافَ أَضْعافِ تَسْوِيدِهِ «التَّفْنِيد . .» – هَذا –!! كَشْفاً لِجَهْلِه! وَإظْهاراً لِفَشَلِه!!

فَوَاللَّهِ ، وَتاللَّهِ ، وَباللَّه : إِنَّ الوَقْتَ أَغْلى مِن ذَلِكَ – بِكَثِير –!

فـ :

الوَقْتُ أَنْفَسُ ما (عُنِيتَ) بِحِفْظِهِ وَأَراهُ أَسْهَلَ ما (عليكَ) يَضِيعُ

سُبْحانَ اللَّه!!

وَلَوْ أَنِّي اسْتَمْرَرْتُ – فِي «تَرْغِيمي . .» – هَذا – عَلى النَّسَقِ المَاضِي – نَفْسِهِ – تَفْرِيعاً وَتَفْصِيلاً –: لاسْتَغْرَقَ مِنِّي ذَلِكَ وَقْتاً كَبِيراً، وَوَرَقاً (!) كَثِيراً – وَلا أَقُولُ: جُهْداً – بِحَمْدِ اللَّه –؛ فَالسَّفَهُ سَهْلُ الردِّ، يَسِيرُ النَّقْضِ!

وَلَكِنَّ الأَمْرَ – مِنْ حَيْثُ هُوَ –: حَالُهُ هَمّ، وَمَآلُهُ غَمّ، لأَنَّك تَرى – بِصُورَةٍ بَشِعَةٍ – رُوَيْبِضَةً يُقَدَّم، وَبِهِ يُؤْتَمّ!

وَلَكِنْ؛ سَلْوَانَا قَوْلُ رَبِّنَا – سُبْحَانَهُ –:

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾..

لِذا؛ سَأُعْرِضُ عَنْ أَكْثَرِ سَفاهَتِه، وَأُغْمِضُ عَنْ جُلِّ تَفاهَتِه؛ وَسَأَكْتَفِي بِتَعَقُّبٍ يَسِيرٍ [1]، يَكْشِفُ جَهْلَهُ الكَبِيرَ الكَثِير...

وَالبَعْرَةُ تَدُلُّ عَلى البَعِير!

١٥ – الإِثْمُ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ:

– أَمَّا ثاني الشَّيْئَيْنِ – المُشارِ إِلَيْهِما –:

فَهُوَ أَنَّهُ – نَفْسَهُ – اتَّصَلَ بِي – هاتِفِيًّا – بَعْدَ اللِّقاءِ الخُماسي (!) الثَّاني – عَقِبَ صُدُورِ «كَلِمَةِ حَقِّه . .» – كَالمَفْزوعِ! – يَسْأَلُني – بِقَلَقٍ ظاهِرٍ! –: «هَلْ سَجَّلْتَ مَجْلِسَنا خُفْيَةً»؟!

وَلَم يُفاجِئْني سُؤالُه؛ فَهَذِهِ أَخْلاقُ القَوْمِ، وَهَذِهِ طَرائِقُهم، وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ الآخَرِينَ يَفْعَلُونَ فِعْلَتَهُم، وَيَصْنَعُونَ صَنِيعَتَهُم!!

فَلَوْ كَانَ ذَاكَ المَجْلِسُ عَلى مِثْلِ مَا كَذَبَ بِهِ الجَهُولُ – وَمَوَّه –مُفْتَرِياً – بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ –بَعْدُ – مُلَبِّساً –: «المَجالِسُ بِالأَمانات»(!!) – لَمَا أَفْزَعَهُ تَسْجِيلي لِلمَجْلِسِ – لَوْ كان –!!

---

(١) وَقَدْ تَوَسَّعْتُ شَيْئاً مَا – فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ – لَمَّا رَأَيْتُ (البَعْضَ) قَدِ اغْتَرَّ بِالتَّقْرِيظِ، غَافِلاً عَنِ المُقَرِّظِ (المَرِيضِ)!!

بَل لَفرِحَ به ، وَطَلَب نُسْخَةً – بَلْ نُسَخاً – مِنْه!!! لِيُوَزِّعَها (تَوْزيعاً خَيْرِيًّا)!!! كَمَا فَعَلَ بَعْضُ أَشْيَاعِهِ الخَائِنِينَ (!) فِي مَجْلِسٍ مَاضٍ [1] مَعِي!

فَكَيْفَ إِذَا عَرَفْنا أَنَّ التَّسْجِيلَ المُدَّعَى كَذِبٌ مُفْتَرى ، يَعْلَمُهُ اللَّهُ فِي عَالِي سَماه؟!

هَكَذا هُم!!

نعم . . . هَكَذا هُم ، وَهَذِهِ أَخْلاقُهُم . . .

﴿أَتَوَاصَوْا به . . .﴾؟!

أَمَّا مَا خَتَمَ بِهِ مُقَدِّمَتَهُ الشَّوْهاءَ (ص١٤) مِن ذِكْرِهِ استِشارَةَ «مَجْموعَة مِن خِيرَةِ المَشايخِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ الكِبَار»!!

فَأَقُول: (جَمَاعَتُهُمْ) عِنْدَنَا مَعْرُوفُون! فَلا تَسْتَسْمِن ذَا وَرَمٍ ؛ و(تَكْبِيرُهُم) لا يُغَيِّرُ واقِعَهُم! وَلا يَزِيدُ (حَجْمَهُم)!!

وَلَوْ سَمَّيْتَهُم – يا ذَا – لَعَرَفَ المُنْصِفُونَ حَقِيقَتَهُم ، وَمَن هُم! وَكَيْفَ هُم!! وَلأَدْرَكُوا مِقْدارَ قِيمَةِ مُوافَقَتِهِم ، أَوْ مُخالَفَتِهِم!!!

وَأَقُولُها – بِصَراحَةٍ – : «إِنَّما أُتِيَ القَوْمُ مِن قِبَلِ العُجْمَة»[2] الفِكْرِيَّةِ المُضْطَرِبَةِ الكَدِرَة ؛ الَّتِي أَوْبَقُوا أَنْفُسَهُم فِيها – جَهْلاً بِسَبِيلِ المُؤْمِنين ، وَإِعْراضاً عَن مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِين . . .

١٦ – لُزُومُ مَا لاَ يَلْزَمُ:

أَمَّا عُنْوانُهُ (ص٥) : «وَقْفَةٌ مَع العُنْوان» :

فَقَد بَناهُ عَلى استِلْزاماتٍ مُتَهافِتَة بَارِدَة ؛ أَقَامَها (!) عَلَى نَصِّ عُنْوَانِ كِتابي – الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ كَامِلاً! – : «حَقُّ كَلِمَةِ الإِمامِ الأَلْبانِي فِي سَيِّد قُطب...» ؛ إِذْ قَال – مُتَغابِياً ، أَوْ غَبِيًّا (لاَ فَرْقَ!) – :

---

(١) قَارِنْ بِكِتَابِي «الرَّدّ البُرْهَانِي فِي الانْتِصَارِ لِلْعَلاَّمَةِ الأَلْبَانِي» (ص٥٣) .

(٢) «السُّنَّة» (ص٧–٨) للإِمَام محمّد بن نَصر المَرْوَزِي – رَحِمَهُ اللَّه – .

«وَهَذا يسْتَلْزِمُ أَنَّ كَلِمَةَ الإمامِ الألبانيِّ فِي سَيِّد قُطب فِيها حَقّ ، وَفِيها بَاطِل . .»!

وَهَذا استِلْزامٌ فَاشِل ؛ يَدُلُّكَ عَلَيْهِ – وَيُرْشِدُك إِلَيْهِ –تَتِمَّةُ عُنْوان كِتابي – الَّذِي أَغْفَلَهُ ، وَتَغَافَلَ عَنْهُ! – : «حَقُّ كَلِمَة الإمَام الألْبانِي فِي سَيِّد قُطب ، وَنَقْدِ أَحْوالِه ، وَنَقْضِ أَقْوالِه – عَلى ما وَرَدَ فِي كِتاب : (كَلِمَةُ حَقّ لِلمُحَدِّث الألباني فِي سَيِّد قُطب) –»!

فَلَمَّا كانَ إِيرادُكَ – أَيُّها الغِرّ – فِي تَسْوِيدِكَ (الأَوَّل) «كَلِمَة حَقٌّ . .» – لِكَلامِ شَيْخِنا مَلْفُوفاً بِتَحْرِيفِ مُرادِه ، مُرَكِّزاً –فِيهِ – عَلى الأَقَلِّ أَهَمِّيَّةً دُونَ الأَكْثَر : كَانَ هَذا باطِلَ تَسْوِيدِك ؛ لا باطِلَ كَلامِه – فَافْهَم –!!!

فَبِنائي كِتابي الـ «حَقّ . .» عَلى تَسْوِيدِكَ (الباطِل) جَعَلَني أَضَعُ مِثْلَ هَذا العُنْوان المُتَضَمِّنِ ذاكَ الاستِثْناء ؛ مِمَّا جَعَلَكَ –لِمَعْهُودِ بَلادَتِكَ! – تَسْتَلْزِم (!) ذَلِكَ اللاَّزِمَ الغَبِيَّ الَّذِي لَيْسَ بِلازِم!!

فَكَانَ مَاذا؟!

...الفَهْمَ الفَهْمَ ؛ إِنَّهُ الدُّرَّةُ المَفْقُودَة! وَالبُغْيَةُ المَنْشُودَة!!!

١٧ – حَوْلَ شَيْخِنا الأَلْبَانِيِّ:

ثُمَّ ذَكَرَ – بَعْدُ –عَنِّي – ذِكْرِي مُخالَفَتِي لِشَيْخِنا الأَلْبانِيِّ فِي عَشَراتِ المَسائِل ؛ ثُمَّ أَعْقَبَها مُتَسائِلاً – بِتِلْكُم البَلادَةِ نَفْسِها –عَلَى وَجْهِ التحَدِّي!– ما شاءَ اللَّه! – : «فَهَلْ لَهُ أَن يَذْكُرَها أمانَةً لِلعِلْم؟!»!

فَأَقُول: لَيْسَ عَدَمُ ذِكْرِها – يا هَذا –مِن بَابِ أَمانَةِ العِلْمِ –وُجُوداً أَوْ عَدَماً – ، وَإِنَّما أَمانَةُ العِلْمِ بِتَعْظِيمِ الدَّلِيل ، وَتَحْجِيمِ الأَقَاوِيل ؛ فَإِذا جاءَت مُناسَبَةٌ مُناسِبَةً لِذِكْرِها – كُلاًّ أو بَعْضاً – فَواجِبٌ – وَالحَالَةُ هَذِه – إِيرادُها ، وَذِكْرُها[1] . . وَيَكُونُ ذَلِكَ – حِينَئِذٍ – هُوَ أَمانَةَ العِلْم – حَقًّا ، وَحَقِيقَةً – . . .

---

(١) ثُمَّ وَصَفَ (ص١٩) – مِن «تَفْنِيدِه» – ذَلِكَ بِقَوْلِه – مُتَنَاقِضاً – : «كَاتِماً لِعَشَراتِ المَسائِل»!!

أَمَّا هَذا الخَلْطُ القَبِيح – دُونَ وَعي – ؛ فَهُوَ – هُو – الخِيانَةُ لِلعِلْمِ – وَاللَّهِ – لِصُدُورِهِ مِمَّن لا يَدْري فِيما لا يَدْري – وَهُوَ لا يَدْري –!

وَكُلُّ مَنْ لَهُ إِلَى العِلْمِ سَبَب ، وَمَعَهُ فِي الفِقْهِ نَسَب : يَعْرِفُ المَسَائِلَ المُشَارَ إِلَيْهَا ؛ فَهِيَ مَنْثُورَةٌ فِي كُتُبِي ، مَنْشُورَةٌ فِي مُؤَلَّفَاتِي . .

لَكِنَّهُ مُجَرَّدُ تَمْوِيه . . مِنْ جَاهِلٍ سَفِيه!

١٨ – جَهْلٌ مُكَرَّرٌ:

أَمَّا تَساؤُلُه البَلِيد – مِن جَدِيد – حَوْلَ ما ذَكَرْتُهُ مِن كَوْنِ المُسَوِّد – هَذا – حَاوَلَ إِخْفاءَ «كَلِمَةَ الحَقّ» الَّتِي أُرِيدُها (أنا) بِطُرُقٍ مُتَعَدِّدَة ؛ مُتَسائِلاً – بِغَبائِهِ المَعْهُود – :

«فَكَيْفَ أَخْفَيْتُها وَأَنْتَ تَنْقُلُها مِنِّي؟!»!

فَالجَوابُ واضِح ، وَالحَقُّ لائِح :

إِخْفاؤُها مِن جِهَتِكَ كَانَ بِتأْوِيلاتِكَ – تِلْكَ – البارِدَة ، الَّتِي (حَاوَلْتَ) تَغْطِيَتَها بِها ، وَتَعَسُّفاتِكَ – هَاتِيكَ – الفاسِدَة ، الَّتِي (جَهَدْتَ) لِتَغْيِيرِهَا وَتَبْدِيلِ حَقِّها ؛ فَضْلاً عَن عَدَمِ التَّرْكِيزِ عَلَيْها ، أَوْ مُحاوَلَةِ ضَرْبِ بَعْضِها بِبَعْضٍ – بِمَا أُوتِيتَهُ مِن قُوَّةِ الجَهْلِ الفاشِي ، وَالجَدَلِ المُسْدِلِ عَلَى القُلُوبِ الغَواشِي – وَلَوْ بِكَثْرَةِ الحَواشِي –!!

أَمَّا قَوْلُهُ : «وَها هُوَ الحَلَبِيّ يُعْلِن عَلى المَلأ أَنَّه يَجْتَزِئ النُّصوص . .»!!

فَهُوَ – بِحَمْدِ اللَّهِ – تَعَالَى – إِعْلانُ المُحِقّ ؛ وَبَيانُ الواثِق ؛ فَكِتابِي مَبْنِيٌّ عَلى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَعُنْوَانُهُ بُرْهَانُهُ ، وَإِنَّما اجْتَزَأْتُ – نَعَم ؛ اجْتَزَأْتُ – مِنَ الكَلِمَاتِ ما «حَاوَلَ مُعِدُّ الكِتابِ إِخْفاءَها بِطُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ . .»[1] .

فَكَانَ مَاذا – يا أَيُّها الباحِثُ عَن حَتْفِهِ بِظِلْفِه –؟!

وَأُكَرِّرُ – هُنا – ما ذَكَرْتُهُ فِي خاتِمَةِ كِتابِي «حَقّ كَلِمَة . .» (ص٨٤) مِن قَوْلِي : «فَلَسْتُ أَظُنُّهُم لائِمِيَّ فِي شَيْءٍ (نَقَلْتُهُ) عَنْهُم : إِلَيْهِم!! فَمِنْ «كَلِمَةِ حَقّ . .»

---

(١) كَمَا قُلْتُ فِي «حَقّ كَلِمَة» (ص٩) .

– مُدَّعاة – : استَخْرَجْتُ «حَقَّ كَلِمَة . .» لِلهُداة . .» . . .

أَم (أَنَّهُم) لا يَفْهَمُون؟!

وَإن فَهِمُوا : لا يَصْدُقُون؟!

. . . لَكِنّ هَذا – مِنْهُم – لَيْسَ غَرِيباً عَنْهُم! فَالقَوْمُ بُهْتٌ ، وَالتَّمْوِيهُ رأسُ مالِهِم – فَضْلاً عَن الجَهْلِ الضَّارِبِ جَذْرَهُ فِيهِم – . . . فَما لَنا – فِي هَذا – وَلَهُم؟!

١٩ – مُغالَطَةٌ تافِهَةٌ:

أَمَّا تَعامِيهِ عَن وُجُوهِ الحَقِّ – كَثِيراً – ؛ فَظَهَرَ – جَلِيًّا – فِي سُؤالِهِ البَلِيد (ص١٦) : «فَمَا جَوابُكَ لَو قَلَبَ لَكَ أَحَدُهُم ظَهْرَ المِجَنّ ، وَقالَ لَكَ : إنَّ ما انتَقَيْتَهُ هُوَ القَشّ ، وَما تَغافَلْتَ عَنْهُ (أو تَعامَيْتَ) عنه هُو اللُّؤلؤ؟!»!

أَقُولُ:

وَهَل أَنا مُنْتَظِرٌ حُدوثَ ذَلِكَ – يا هَذا – بَعْدُ –؟!

أَم أَنَّهُ هُوَ الواقِعُ فِعلاً – مِنْ قَبْلُ – فِي «كَلِمَة حَقّكم . .» المُدّعاة ، الَّتِي رَدَدْتُها فِي «حَقّ كَلِمَة . .» لِلهُداة؟!

وَبِسَبَبِها كَان كِتابي ، وَلَوْلاها لَمَا أَبْرَزْتُ «حَقِّي . .» – ذَاكَ – وَصَوابِي . . .

لَكِنَّهُ العَمَهُ ، وَالسَّفَه!

٢٠ – فَلْتَغْتاظُوا:

أَمَّا البَلادَةُ الَّتِي بَرَزَ قَرْناهَا ، وَظَهَرَ مَا (قَدْ!) يَكُونُ هُوَ – مِنْهَا – أَخْفاهَا ؛ فَهِيَ تَساؤُلُه الغَبِيُّ – كَالعَادَةِ! – : «وَأَيُّ نِكايَةٍ تُدَّعى ، وَأَنْتَ تَجْتَزِئُ الكَلامَ مِن كِتابِ مَن سَمَّيْتَهُم (الأَدْعِياء) ، وَهُم اطَّلَعُوا عَلى كَلامِ الشَّيْخِ قَبْلَك؟!»!

يا جَهُول... وَرَبِّكَ : إنَّهُ باطِلٌ ما تَقُول!!

فَما كَانَ فِي «تَسْوِيدِك» نَقْلاً عَن كِتابٍ ؛ فَجُلُّ كُتُبِ شَيْخِنا – رَحِمَهُ اللَّه – قَد تَشَرَّفَتْ بِخِدْمَتِها قَبْلَ طِباعَتِها – بِحَمْدِ اللَّهِ – تَعالَى – ؛ وَمَا كَانَ مِن ذَلِكَ نَقْلاً مِن شَرِيطٍ مُسَجَّل ؛ فَلَم يَكَد يَخْلُو مَجْلِسٌ مِنْها إلاَّ وَكُنْتُ حاضِرَه ، بَلْ مُشارِكاً فيه

- طِيلَةَ نَحْوِ رُبْعِ قَرْن -بِتَوْفِيقِ اللَّه -عَزَّ وَجَلَّ-!

وَأنـا أَعْلَـمُ - جَيِّـداً - أَنَّ هَـذا الكَـلامَ يُغِيظُكُـم، وَيُثِـيرُ حَنَقَكُـمْ، وَيُثَـوِّرُ (نَفْسِيَّاتِكُمْ!) . . .

. . . فَهَذَا شَأْنُكُم . . فَما لِي - فِيهِ - وَلَكُم!!

٢١ - حَوْلَ كُتُبِي وَمُؤَلَّفَاتِي:

وَأَمَّا تَساؤُلُه العَبِيُّ - فِي آخِرِ (وقفتِه)! - :

«أَيْنَ الكُتُب الَّتِي أَلَّفَها الحَلَبِي، وَكَتَبَ فِي مُقَدِّمَتِها: (كَتَبْتُ هَذا الكِتابَ نِكايَةً فِي اليَهُودِ وَالنَّصارى، وَمن شايَعَهُم من العَلْمانِيِّينَ واللِّيبرالِيِّين)؟!»!

فَأَقُول: سَبَقَك بِهَذَا (!) بَعْضُ أَصْنائِكَ - يا جاهِل -!

فَهَـذا ابـنُ سـالِمٍ الدُّوسَـرِيُّ - فَـرَّجَ اللَّـهُ كَرْبَـهُ، وَهَـدَاهُ، وَأَصْلَحَـهُ - فِـي «رَفْـعِ لائِمَتِه . .» (ص٢٢) يَدَّعِي هَذا الادِّعاءَ الباطِلَ الظَّالِمَ الجَائِرَ نَفْسَهُ - بِطَرِيقَتِه! - ؛ فَيَقُول - عَنِّي - :

«لَمْ يَتَعَرَّض لأَهْلِ العَلْمَنِة وَالإلْحاد، وَالزَّنْدَقَة، وَالفَسادِ بِشَيْء . .»!

وَلَقَد رَدَدْتُ سَفَهَهُ - بِما لا أُكَرِّرُهُ -هُنا! - فِي كِتابِي «التَّنْبِيهات المُتَوائِمَة . .» (ص٣٨٥-٣٨٨)، وَذَكَرْتُ - هُنَاكَ - قائِمَةً (!) بِأَسْماءِ مَن رَدَدْتُ عَلَيْهِم (!) مِنَ العَلْمانِيِّين، وَالمُلْحِدين، وَالزَّنادِقَة، وَالمُفْسِدين!

وَإِذْ قَدْ نَقَضْتُ تَمْوِيهَكَ الكَذُوبَ - تَفْصِيلاً - ؛ فَأَقُولُ - بَعْدُ -تَأْصِيلاً - :

«هَل الرَّدُّ عَلَى [اليَهُود وَالنَّصارَى وَمَن شايَعَهُم مِن العَلْمانِيِّينَ وَاللِّيبرالِيِّين] : فَرْضُ عَيْنِيٍّ، أَمْ فَرْضُ كِفايَة؟!!

إِنْ قَالَ: فَرْضُ كِفايَة؛ فَقَدْ رَدَّ عَلَى نَفْسِه، وَنَاقَضَ كَلامَه، وَأَسْقَطَ استِنْكارَهُ!!!

فَلِماذَا يُلْزِمُ (فَرْداً) بِما (كَفاهُ) مُؤْنَتَهُ غَيْرُهُ؟!

وَإِنْ قَال: فَرْضُ عَيْنٍ؛ فَقَد جاءَ بِما لَمْ تَأْتِ بِهِ الأَوائِلُ . . .

. . . وَلا الأَواخِر!!

وَسَوْقُهُ يُبْطِلُ سُوقَهُ!!

فَالدَّلائِلُ – كُلُّها – تَنْقُضُهُ ، وَتَرُدُّه . . .»[1] .

فَاسْتَحِ – يا رَجُل – ، وَكَفاكَ مُغالَطَةً ، وَغَلَطاً ، وَتَغْلِيطاً . .

٢٢ـ كَلِمَاتٌ فِي المَنْهَجِ:

ثُمَّ نَقَل (ص١٩) – قُبَيْلَ عنوانِه – : (مَعَ الشَّيخ الألبانِي) – كَلِمَةً لِشَيْخِنا – رَحِمَهُ اللَّه – فِيها التَّفْرِيقُ بَيْنَ مُعاداةِ العَقِيدَةِ وَالمَنْهَج ، وَمُعاداةِ الشَّخْص . . .

وَهِي كَلِمَةُ حَقٍّ – لا رَيْب – .

وَنَحْنُ – بِحَمْدِ اللَّه – تَعالَى – عَلَيْها سائِرون ، وَإِلَى ضَوءِ هَدْيِها صائِرون . . وَإن مَوَّهَ المُمَوِّهُون ، وَافْتَرى الكاذِبُون!

فَلأَنْفُسِهِم يَلُومُون!!

فَما أَسْهَلَ الكَذِبَ عِنْدَ مَن يَسْتَمْرِئُهُ!

وَما أَهْوَنَهُ عِنْدَ مَن لا يَشْرَقُ بِهِ!!

ثُمَّ استَفْسَرَ المُسَوِّدُ البَلِيد – مُتَغابِياً مِن جديد! – :

«هَل تَجْرُؤُ أن تَقُولَ : إنَّ الشَّيْخ الأَلْبانِي مَعْصُوم؟!»!

وَهُوَ الَّذِي نَقَل – إن كَانَ هُوَ! – قَبْلَ ثَلاثِ صَفَحاتٍ – فَقَطْ ! – أَنِّي أُخالِفُ شَيْخنا «فِي عَشَراتِ المسائِل»!!

فَهَل هَذا صَنِيعُ مُدَّعِي العِصْمَة – يَا بَلِيدُ –؟!

أَمْ أَنَّ هَذا الرَّجُلَ الغَوِيَّ لا يُدْرِكُ ما يَكْتُب ، وَلا يَفْهَمُ ما يَقُول؟!

نَعَمْ ؛ هُوَ هَذَا . . .

ثُمَّ أَتْبَعَ ذَلِكَ بِسُؤالٍ آخَرَ – أَبْلَد! – :

«لَوْ أَنَّ طَالِبَ عِلْمٍ بَحَثَ مَسْأَلَةً مَا ، وَحَقَّقَها عَلى أُصُولِ البَحْثِ العِلْمِيِّ ، وَخَالَفَ

---

(١) «التَّنبيهات المُتوائِمَة» (ص٣٨٦) – بِقَلَمِي – .

فِيها الشَّيْخَ الأَلْبانِيَّ ؛ فَهَلْ يَكُونُ مُحِقًّا فِي اتِّباعِه . . .؟!»!

. . إلى آخرِ ما هَذى!!

فَأَقُول – جَواباً لِهَذا الجَهُول – وَلْيُلَمِّعُوه (!) ما شاؤوا أَن يُلَمِّعُوه! – :

كَلامُكَ (!) مُتَعَلِّقٌ بِـ «طالِب عِلم»!

فَما لَكَ وَلَه؟! وَأَنتَ لا تَعْدو أن تَكُونَ جاهِلاً بَليداً ، وَرَّاقاً ، أَفَّاقاً ، نُصِبَتْ لَكَ – مِمَّن تَعْرِفُ! – قَدَمانِ خَشَبِيَّتان ؛ لِتُطاوِل . . وَلا تَطُول ، بل... لَن تَطُول – وَلَو تَسْتَطِيل!

فَارْبَأْ بِنَفْسِك ، وَإِيَّاكَ وَالتَّمادِيَ أَكْثَرَ وَأَكْثَرا!

٢٣ـ مَسائِلُ الإِيمانِ، وَالكُفْرِ، وَالإِرْجاءِ:

ثُمَّ خَلَط – وَخَلَّط – بَيْنَ الأُصُول ، وَالفُروع ، وَمَسائِل الخِلاف ؛ جَهْلاً ، وَتَجاهُلاً ، وَتَجْهِيلاً ؛ مُصَدِّراً ذَلِكَ كُلَّهُ بِقَوْلِهِ : «وَما هِيَ الأُصُول (المُتَوَهَّمة!) الَّتِي خالَفْنا فِيها الشَّيْخ؟!»!

فَالجَواب:

إِنَّ أَبْرَزَهَا – اليَوْمَ – مَسائِلُ الإيمانِ والكُفْرِ [1] – تِلْك – ؛ الَّتِي ما زِلْتُم – وَمَن وَراءَكُم مِمَّن يَؤُزُّكُم! – تُثِيرُونَها ، وَتُثَوِّرُونَها ، وَأَنْتُم فِيهَا الغالِطُون ، وَأَنْتُم المُخالِفُون ،

---

(١) وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ مِنْ وَصْفِ مُخَالِفِيكُمْ بِالإِرْجَاءِ – وَأَنْتُمْ لَهُ تَجْهَلُونَ –! وَالحُكْمِ عَلَى جَمَاهِيرِ حُكَّامِ المُسْلِمِينَ بِالكُفْرِ وَالرِّدَّةِ – وَأَنْتُمْ عَنِ الحَقِّ غَافِلُون –!!

فَضْلاً عَمَّا يُثْمِرُهُ هَذَا ، وَذَلِكَ مِنْ تَفْجِيرٍ ، وَتَدْمِيرٍ كَائِنٍ – وَيَكُون –!

(تَنْبِيه): كَتَبْتُ هَذَا التَّعْلِيقَ قَبْلَ (تَفْجِيرَاتِ عَمَّانَ) – الغَادِرَةِ – الَّتِي وَقَعَتْ بِتَارِيخِ (٢٠٠٥/١١/٩)، وَقَدْ كَانَ لَنَا – بِحَمْدِ اللَّهِ – مَوْقِفٌ مَشْهُودٌ فِي إِنْكَارِهَا ، وَرَدِّ بَاطِلِهَا ؛ سَائِلاً رَبِّي الإِخْلاصَ وَالقَبُول ، وَالنَّفْعَ بِمَا أَقُول . . .

وَهِيَ شَاهِدٌ حَيٌّ نَاطِقٌ عَلَى صَوَابِ هَذَا التَّعْلِيق – وَاللَّهُ الهَادِي لأَقْوَمِ طَرِيق – .

وَأَنْتُم المُخْطِئون . .

والأمَّةَ فِي الفِتْنَةِ تُوقِعُون ، وَلِشَبابِها تُغَرِّرون ، وَلأَعْدائِها تَسْتَفِزُّون!!

ثُمَّ الحَقَّ تَزْعُمون ، وَالصَّوابَ تَدَّعُون . .

وَأَنْتُمْ بِهَا جَاهِلُون!!

وَبالباطِلِ – البَاطِلِ – عَلَى أَهْلِ الحَقِّ تَفْتَرُون ، وَعَلى دُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ تَكْذِبُون!!

وَلِذَلِكَ – كُلِّه – تُقَرِّرُونَ ، وَتُكَرِّرُون – وَتُمَوِّهُون –!

أَمْ أَنَّكُم – بل إِنَّكُم! – عَن ذَلِكَ – كُلِّه – عَمُون!!!

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمون﴾؟! ﴿أَفَلاَ تَعْقِلُون﴾؟!

وَإِلاَّ ؛ فَلِمَاذَا لاَ تُصَرِّحُونَ – أَكْثَرَ – ، وَتُبَيِّنُونَ ، وَتُفْصِحُون [1] ؟!!

٢٤ – جَهْلٌ طَاغٍ:

فِي مَعْرِضِ كَلامِهِ (ص٢١–٢٣) حَوْلَ مَسْأَلَةِ (التِّلْمَذَة عَلى يَدِ الشَّيْخ الأَلْبانِيّ) :

وَجَّهَ عِدَّةَ أسئِلَةٍ بارِدَةٍ – كَسَابِقِهَا ، وَلاَحِقِهَا! – ، كانَ أَقَلَّها بُرودَةً (!) قَوْلُهُ :

«بَلْ مَن الَّذي يُغَيِّر الشَّكْلَ فِي مَسائِلِ الاعتِقاد مِن أَجْلِ ماذا؟! لا نَدْري . .»!!

ثُمَّ نَقَل ثَمانِيَةَ نُقولٍ عَنِّي – مِنْ كُتُبٍ وَأَشْرِطَةٍ – لَمْ يَسْتَطِع لِجَهْلِه – فَهْمَها ، أَوْ ضَبْطَها ، أو استِيعابَها!

فَهَذا – حَقًّا – حَدُّه!!

وَلا نُحَمِّلُهُ ما لا يُطِيقُ ؛ وَإِلاَّ!!!

وَخُلاصَةُ القَوْلِ فِي النُّقولِ الثَّمانِيَة – الَّتي لَمْ يُدْرِك دَقائِقَها ، وَهُوَ بِيَدِهِ يَنْقُلُها! مَسْأَلَتان :

---

(١) انْظُرْ – مَثَلاً – رِسَالَتِي «حَدَثُ تَفْجِيراتِ عَمَّان» (ص٢٧–٣٤) رَدًّا عَلَى (الكَاتِبِ الصَّحَفِيِّ) بَسَّام نَاصِر ؛ كَشْفاً لِبَعْضِ تَعْمِيَاتِهِ وَتَلْبِيسَاتِهِ!!

وَهُوَ مِنْ (رَبْعِ) المُسَوِّدِ البَلِيدِ – وَمُؤَيِّدِيهِ –!!!

الأُولى – حَدّ الكُفْر ، وَهَل مَعْناهُ الجُحود؟![1] وَهَل يُحْصَرُ به؟!

الثّانية – مَن الَّذي يُقِيمُ الحُجَّة فِي مَسائِلِ التَّكْفِير؟!

أَمَّا **المسألَةُ الأُولى** ؛ فسأذْكُرُ فِيهَا – هُنا – قَوْلَ الشَّيخ عَبد الرَّحمن بن ناصِر السَّعْدي – تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ – الَّذي يَجْتَمِعُ فِي كَلامِهِ ما تَفَرَّقَ مِنْ كَلامِي – فَعَسُرَ عَلى ذَيَّاكَ البَلِيدِ فَهْمُه! – ؛ فَقَد قَال – رَحِمَهُ اللَّه – فِي كِتابِهِ «الإرْشَاد إلى مَعْرِفَةِ الأحْكَام» (ص٢٠٣) :

«المُرْتَدّ : هُو : الَّذِي كَفَرَ بَعْدَ إسْلامِه ؛ بِقَوْل ، أَوْ فِعْل ، أو اعْتِقاد ، أو شَكّ .

وَحَدُّ الكُفْرِ – الجامِعُ لِجَمِيعِ أَجْناسِه ، وأَنْواعِهِ ، وَأَفْرادِه – ؛ هُو : جَحْدُ ما جَاءَ بِهِ الرَّسُول ﷺ ، أو جَحْدُ بَعْضِه . .»[2] .

فَأَيْنَ الإشْكَال – أَيُّها الجُهَّال –؟!

---

(١) وَكَتَب فِي حاشِيَة (ص٢٢) مِن «تَفْنِيدِه . .» – باسْتِحْياءٍ وَقح!! – قائِلاً : «وَلِلحَقِيقَةِ أَقُول : هَذا هُوَ رَأي الألبانِيّ – تَماماً – . .»!!

يَعْنِي – بِالقَلَمِ العَرِيض! – : إذ قَدِ اتُّهِمَ عَلي الحَلَبِي بِالإرجَاء ؛ فَالألبانِيُّ – كذلك –سَواءً بِسَواء –!

ولَقَد غابَ عَن هَذَا الجاهِلِ – وَأَمْثالِهِ – قَوْلُ شَيْخِ الإسْلام ابنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتاوى» (١٢٠/١٤) – أَوْ فَهْمُهُ –فِي تَحْقِيقِ مَوْقِعِ (القَلْبِ) مِنَ الكُفْر :

«وَما كَانَ كُفْراً مِن الأَعْمالِ الظَّاهِرَة – كالسُّجود للأَوْثان ، وَسَبّ الرَّسُول – وَنَحْوِ ذَلِكَ – ، فَإِنَّما ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مُسْتَلْزِماً لِكُفْرِ الباطِن» .

﴿فَهَلْ أَنْتُم مُنْتَهُون﴾؟!

وَانْظُر – أَيُّها الفَهِيمُ المُنْصِف – وَلَيْسَ البَلِيدُ كَذَلِكَ! – نُصوصاً أُخْرى – فِي هَذا المَعْنى – عَن شَيْخ الإسْلام ابنِ تَيْمِيَّة فِي كِتابي «التَّعْرِيف وَالتَّنبِئَة بِتأصِيلات الإمَام الألْبانِي فِي مَسائِل الإيمَان ، والرَّدّ عَلى المُرْجِئَة» (ص١٠٨–١١٢) .

(٢) وَانْظُر كِتابي «التَّبْصِير بِقَواعِد التَّكْفِير» (ص٦٣) – رَدًّا عَلى مَن (يَحْصُرُ) الكُفْرَ بِالجُحُود – ؛ وَلَكِنْ : تَأَمَّلْ . . .

أَمَّا المَسْأَلَةُ الثَّانِيَـــةُ ؛ فَلا يُقِيمُ الحُجَّةَ – فِي مَسائِلِ التَّكْفِير – إلاَّ «أَهْلُ العِلْمِ الرَّاسِخُون ، وَعُلَماؤُنا الرَّبَّانِيُّون» .

«أَوْ مَن يُنِيطُ بِهِ (هَؤُلاء) هَذِهِ الأَحْكَام – بِضَوابِطِهَا الشَّرْعِيَّة المُعْتَبَرَة –بِإِحْكَام –» وَذَلِكَ مِن جِهَةِ مَن «يَكُونُ طَالِبَ عِلْمٍ مُتَمَكِّناً» .

. . . كَما نَقَلَهُ عَنِّي هَذا الجاهِلُ المُتَجَنِّي!

فَخُذْهَا مِنِّي :

أَيْنَ أَيْنَ عَقْلُكَ – أَنت –؟! وَلا أَقُولُ : أَيْنَ أَيْنَ التغَيُّر المُدَّعى – أَوِ التَّغْيِير –أَيُّها الظَّالِمُ المُبِير –؟!

٢٥ـ أَدَبٌ كَاذِبٌ:

وَلَقَد غَصَّتْ فِي حَلْقِ هَذا المُسَوِّدِ الغُمْرِ كَلِمَةٌ كَتَبْتُها ، وَأُخْرى كَتَبَها بَعْضُ إِخْوانِنا – فِي مَعْرِضِ تَأْوِيلِه المُتَهافِت عَلى تَواطُؤِ (القَوْمِ!) عَلى وَصْفِ شَيْخِنا بِـ (المُحَدِّث) – فقط –!! فَوَصَفَ (ص٢٦) وَصْفِي لِشَيْخِنا بِـ «إِمامِ أَهْلِ السُّنَّةِ» – كَذا بِإِطْلاق [1] – بِأَنَّهُ : (مِنَ الغُلُوِّ!)!

ثُمَّ قَالَ – مُحَشِّياً –: «وَأَعْجَبُ مِن هَذا الإِطْلاَق : قَوْلُ أَحَدِ قُرَناء الحَلَبِي فِي الشَّيخِ الأَلْبانِي : (إِمَامُ الدُّنْيا)!»!

ثُمَّ أَتْبَعَهُ – مُبَاشَرَةً بِقَوْلِه – مُسْتَهْزِئاً – : «وَلَعَلَّهُ نَسِيَ أَن يَقُول : (. . وَالآخِرَة!)!!»!

فَانْظُر – بِاللَّهِ عَلَيْكَ –أَيُّها الزَّكِيُّ الذَّكِيُّ – كَيْفَ أَنَّ مَا فِيه ظَهَرَ عَلى فِيه – وَلَوْ حَاوَلَ إِخْفَاءَهُ! – ، وَأَنَّ اسْتِهْزاءَهُ وَصَلَ إِلى مَتْنِ مَن تَعَلَّقَ بِه ، وَتَشَبَّثَ – وَلَوْ بِالباطِلِ – بِسَبَبِه؟!

فَمَاذَا نَقُولُ فِي هَؤُلاء المِثَالِيِّين – قَوْلاً! – ، الهَدَّامِينَ – حَقِيقَةً –؟!

لاَ وَاللَّهِ ؛ بَلْ هُم هَدَّامُونَ – قَوْلاً وَحَقِيقَة – ، وَالدَّلائِلُ عَلى ما قُلْتُ كَثِيرَةٌ

---

(١) وَهَذِهِ مِنْهُ!

– سَبَقَ بَعْضُها ، وَسَتَأْتِي أُخْرى – . .

... وَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ عَنِ (الأَدَبِ) ؛ وَهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ – وأَبْعَدُوا النَّاسَ – عَنْه!

فَلَئِن لَمْ تَتَأَدَّبُوا مَعَ الحَلَبي وَقُرَنائِه (!) – حَسَداً وَحِقْداً وَجَهْلاً – ؛ فَلِماذَا لا تَسْتَمِرُّونَ (!) عَلَى مُتَابَعَةِ إِظْهَارِ (الأَدَبِ!) مَع مَن تَحْرِصُونَ – وَتُجَاهِدُونَ! – مُجْتَهِدِينَ – عَلى (إِظْهارِ) أَدَبِكُم الكَاذِبِ تُجاهَه – وَلَوْ مِن مَكانٍ بَعيد ، وَبِالتَّمَحُّلِ الشَّدِيد –؟!

وَبَعْدُ:

... هَل أَقِف؟!

هل أَكْتَفي؟!

لَقَد أَساءَ هَذا الرُّوَيْبِضَةُ كَثيراً ؛ لَيْسَ بِسَبَبِ قِلَّةِ أَدَبِه ، وَلا رِقَّةِ دِينِه ، وَلا شُحِّ حَيائِه – وَكُلُّ ذَلِكَ فِيه – ، وَإِنَّما بِسَبَبِ فَداحَةِ جَهْلِه ، وَتَفاقُمِ غُلَوائِهِ ، وَشِدَّةِ تَعالُمِه ، وَكِبَرِ تَطاوُلِه!!

وَ(أكادُ) أَجْزِمُ أَنَّهُ لا يَكَادُ يُدْرِكُ ذَلِك ، وَلا طَرَفاً مِنْه!!

وَلَكِنْ ، مَا السَّبَب؟!

إِنَّهُ البَلادَةُ الضَّارِبَةُ أَطْنابَهَا فِيه ؛ فَعَنِ الحَقِّ تُعْمِيه ، وَمِنْ شَرِّ نَفْسِهِ لا تَكُفُّهُ وَلا تَكْفِيه!!

فَهَلْ يَصْلُحُ مَعَهُ بَيان؟!

وَهل يُصْلِحُهُ بُرْهان؟!

٢٦ – وَبَعْدُ:

وَاللَّهِ ؛ لَقَد حِرْتُ بِشَأْنِه – وَلا مِنْ مُحَيِّر! – ؛ ذَلِكُمْ أَنِّي :

أ – لَوْ سَكَتُّ عَنْ جَهالاتِه [1] ؛ لَحَسِبَ المُصَفِّقُونَ – وَهُمْ لَيْسُوا قِلَّةً! – أَنَّها

---

(١) وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الإِسْلامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ – القَائِلَ – كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٣١/٢٨) – :

هُدى ، وَهِيَ – وَاللَّهِ – أَرْدأُ الظُّلْمِ ، وَأَظْلَمُ الرَّدى!!

ب – وَلَوْ تابَعْتُها ، وَتَتَبَّعْتُها – مُفَصَّلاً وَمُفَصَّلاً – وَذَلِكَ عَلَيَّ سَهْلٌ – بِحَمْدِ اللَّه – يَسِيرٌ : لأَضَعْتُ وَقْتي ، وَوَقْتَ قُرَّائي!

فَمَاذا – بِاللَّهِ – أَفْعَل؟!

(سَأُحَاوِلُ) أَنْ أَكْتَفِيَ (الآن) بِذِكْرِ نِقاطٍ (سَرِيعَة) [1] ؛ لَعَلَّهُ يَعْلَمُ (هُوَ) بِها – مَع مَا قَبْلَها – حالَه ، وَيَكْشِفُ بِنَفْسِهِ – إِنِ اسْتَمَرَّ وَأَصَرَّ – مآلَه!!

٢٧ – جَهْلُهُ بِرَبِّه:

تَعَمْلَقَ الجَهُول في حاشِيَةِ (ص٢٧) فِي مَوْضُوعِ الأَسْماءِ وَالصِّفَات ، فَلَمْ يُفَرِّقْ – بِجَهْلِهِ المَدِيد – بَيْنَ باب (الصِّفَات) – لِلَّه – بِالنَّصِّ التَّوْقِيفِيِّ ، وَبَاب (الإِخْبَار عَنِ اللَّه) بِمَعْنىً حَقّ!

ثُمَّ أَوْقَعَهُ اللَّهُ عَلى أُمِّ رأْسِه – وَبِمِثْلِ مَا انْتَقَدَنِي بِالباطِلِ – تَمَاماً – عِنْدَما نَقَلَ بِيَمِينِه (!) (ص١٢٧) كَلِمَةً لِسَيِّد قُطب فِيهَا وَجْهُ اسْتِدْرَاكَهُ بِالباطِلِ – نَفْسُه –!!

فَهَلْ يَفْهَمُ؟!

لاَ . . . لَن يَفْهَمَ!

«وَإِذَا كَانَ النُّصْحُ وَاجِباً فِي المَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ الخَاصَّةِ وَالعَامَّةِ ؛ مِثْلُ : نَقَلَةِ الحَدِيثِ الَّذِينَ يَغْلَطُونَ أَوْ يَكْذِبُونَ ، كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : سَأَلْتُ مَالِكاً ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ ، – أَظُنُّهُ – وَالأَوْزَاعِيَّ : عَنِ الرَّجُلِ يُتَّهَمُ فِي الحَدِيثِ أَوْ لاَ يَحْفَظُ ؟ فَقَالُوا : بَيِّنْ أَمْرَهُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : إِنَّهُ يَثْقُلُ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ : فُلاَنٌ كَذَا ، وَفُلاَنٌ كَذَا ، فَقَال : إِذَا سَكَتَّ أَنْتَ ، وسَكَتُّ أَنَا ، فَمَتَى يَعْرِفُ الجَاهِلُ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ؟!

وَمِثْلُ أَئِمَّةِ البِدَعِ مِنْ أَهْلِ المَقَالاَتِ المُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، أَوِ العِبَادَاتِ المُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؛ فَإِنَّ بَيَانَ حَالِهِمْ ، وَتَحْذِيرَ الأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ المُسْلِمِينَ» .

(١) وَ(الآن) : سَأَتَأَنَّى أَكْثَرَ وَأَكْثَر – لَكِنْ ؛ مَعَ بَيَانٍ أَوْفَر – . . .

٢٨ـ تَشْكِيكٌ فَارِغٌ:

حاوَلَ (ص٢٨ـ٢٩) أَنْ يُشَكِّكَ بِمَوْقِفِ الشَّيْخِ الألبانِيِّ مِن الشَّيْخِ مُحَمَّد بن عَبد الوَهَّاب!! ـ غَرَضاً خَبيثاً مَعْروفاً ـ!!

وَفاتَهُ (!) أَن يَقِفَ ـ أَوْ أَنْ يَذْكُرَ [1] ـ كِتابي «مَسائِلَ عِلْمِيَّة فِي الدَّعْوَةِ وَالسِّياسَةِ الشرعِيَّة» ـ الَّذِي طُبِعَ بِمُرَاجَعَةِ شَيْخِنَا الأَلْبانِيِّ وَتَقْرِيرِهِ، وَقَدْ أَلَّفْتُهُ مُنْذُ أَكْثَرَ مِن خَمْسِ سَنَوات ـ ؛ فَفِيهِ بَيانُ الحَقِّ فِي هَذا الافتِراءِ القَدِيم، بِوَجْهِ الحَقِّ القَوِيم..

فَلْيَرْجِع إِلَيْهِ المُنْصِف ـ لا هُوَا ـ ؛ حَتَّى يَعْرِفَ زَيْفَ الزَّائِفين، وَحَقَّ المُحِقِّين..

٢٩ـ اعْتِرافٌ.. وَلَكِنْ!!

اعْتَرَفَ المُسَوِّد البَلِيد (ص٣٥) اعتِرافاً مُرًّا (!) ـ قائِلاً ـ :

«فَأَقُولُ لِعَلِي الحَلَبي : أَنْتَ الَّذِي عَرَفْتَنِي ؛ فَأنا الوَرَّاق.. أَجْهَلُ النَّاس، وَأَسْوأُ العِباد، وَأَظْلَمُهُم لِنَفْسِه، وَأَكْثَرُهُم تَناقُضاً وَادِّعاءاً، وَتَلْبِيساً وَتَعصُّباً»!!

فَأَقُولُ لِلمُسَوِّد البَلِيد ـ صَاحِب هَذَا «التَّفْنِيد..» :

كَلامُكَ هَذا ـ يا هَذا ـ لا يَخْرُجُ عَن ثَلاثَةِ أَحْوال :

أ ـ أن تَكُونَ صادِقاً فِيه ؛ فالاعتِرافُ سَيِّد الأدِلَّة!

ب ـ أن تَكُونَ كاذِباً فِيه ؛ فَكَذِبُكَ كافٍ لإِسْقاطِك!!

ج ـ أو أَن تَتَوَهَّمَ ـ أو تُوهِمَ غَيْرَك! ـ التَّواضُعَ (!) ؛ فَالتَّواضُعُ لا يَكُونُ مَقْبُولاً إِلاَّ مِن الكَبِير...

أَمَّا الصَّغِيرُ الصَّغِيرُ ؛ فَإِظْهارُهُ لِغَيْرِهِ التَّواضُعَ شَأْنٌ غَبِيّ، وَصُورَةٌ بَغِيضَةٌ مِن التَّفاخُرِ

---

(١) مَعَ أَنَّهُ نَقَلَ فِي «تَفْنِيدِهِ» ـ عَنِّي ـ أَكْثَرَ مِنْ (١٢٠) نَقْلاً (!) مِنْ أَكْثَرَ مِنْ (٣٠) كِتَاباً وَشَرِيطاً ـ مِنْ كُتُبِي وَتَسْجِيلاتِي!! ـ! وَهِيَ نَحْوُ ثُلُثِ مَرَاجِعِهِ!

لَكِنْ ؛ هَلِ انْتَفَعَ بِهَا، أَمْ سَيَّرَهَا ـ وَصَيَّرَهَا! ـ لأَغْرَاضِهِ، وَهَوَاهُ، وَمُرَادِهِ ؟!

ـ بالبَاطِلِ الخَفِيِّ ـ!!

فَهَل فَهِمْتَ أَيُّها العَيِيّ؟!

وَحَتَّى تَكْتَمِلَ الصُّورَةُ ؛ **أَقُول:**

يَجِبُ عَلَيْكَ ـ إِن اسْتَوْعَبْتَ مَقَالِي ـ هُنا ـ أَنْ تُضِيفَ إلى اعْتِرافِكَ ـ هَذا ـ حَرْفَ (مِن) التَّبْعِيضِيِّ ؛ (فَلَعَلَّهُ) يُوجَدُ عَلى وَجْهِ البَسِيطةِ (!) مَنْ هُوَ أَجْهَلُ مِنْكَ ، وَأَسْوأ ، وَأَظْلَمُ لِنَفْسِهِ ، وَأَكْثَرُ تَناقُضاً ، وَادِّعاءاً ، وَتَلْبِيساً ، وَتَعَصُّباً!!

وَلا أَسْتَبْعِد!!

رَحْمَةً بِك . . وَبِأَمْثالِك ـ مِنْ فَصِيلِكَ! ـ . . .

٣٠ـ لَسْتَ مِنْهُمْ؛ فَلا تَتَعَنَّ:

أراد (ص٣٥) أَنْ يَحْشُرَ نَفْسَه ـ بالزُّور ـ بَيْنَ طُلاَّبِ العِلْم ، لِيُبْعِدَ صِفَةَ (الوِراقَةِ) عَنْ نَفْسِهِ ـ وَأنا لا أذمُّها البَتَّةَ ، وَلَكِنْ أَذُمُّ المُتَلَبِّسَ بِهَا : المُدَّعِي أَكْثَرَ مِنْها! ـ ؛ فَذَكَر نَقْلاً عَنِّي ـ فِي رِسَالَةٍ لِي ـ حِكايَةَ مَجْلِسٍ حَضَرَهُ ـ كَما قُلْتُ ـ : (بَعْضُ إِخْوانِنا طَلَبَةِ العِلْم) ـ إِجْمالاً ـ ؛ فَسَمَّاهُم ، وَذَكَرَ نَفْسَهُ آخِرَهُم!!

فَأَقُول:

ما أَدْراكَ ـ أَيُّها الوَرَّاق ـ أَنَّكَ مُرادٌ بِهَذا الوَصْف مَعَ مَن يُراد؟!

كُفَّ عَنَّا هَذا التَّناقُضَ المُرّ ؛ مَرَّةً جاهِل ، وَمَرَّةً طَالِبُ عِلْم!!

يا هَذا ؛ لَو وَضَعَتِ المَرْأَةُ القَبِيحَةُ (!) أَصْباغَ الدُّنيا ـ كُلَّها ـ عَلى سَحْنَتِها ، وَحَشَرَتْ نَفْسَها بَيْنَ أَضْدادِهَا وَأَغْيارِها : مَا أَغْنَى عَنْها ذَلِكَ شَيْئاً!

فَهَل تَعْقِلُ وَتُدْرِك؟!

أَم : لا . . . ، وَلَم . . . ، وَلَن . . .؟!

وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فَسَأُضِيفُ إِلَى الطَّبْعَةِ الجَدِيدَةِ ـ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ـ مِنْ رِسَالَتِي تِلْكَ ـ قَوْلِي : (. . بَعْض إِخْوَانِنَا طَلَبَة العِلْمِ ، [وَبَعْض الجَهَلَة])! حَتَّى أَقْطَعَ تَوَهُّمَكَ (!) ،

وَأَكْسِرَ وَهْمَكَ [1]!!

٣١ـ أَدَب (!) بِلاَ أَدْنَى سَبَب:

تَساءَلَ (ص٣٦) بَبَراءَةِ البَلِيد ، وَبلادَةِ البَريء ـ وَلاَ فَرْق! ـ ؛ قائِلاً :

«أَهَذا هُوَ الرَّدُّ العِلْمِيّ؟!

أَهَذِهِ هِيَ أَخْلاقُ أَهْلِ العِلْمِ وَطُلاَّبِه؟!»!

وَهَذِهِ كَلِماتٌ ـ مِنْ أُولاَء ـ أَضْحَت مَمْجُوجَةً مُمِلَّة ؛ لِمَا تَحْوِيهِ من دَعاوى تَدْليس وَتَلْبيس مُضِلَّة...

فَهَلْ مِن (أَدَبِ) الرَّدِّ العِلْمِيِّ وَأَخْلاقِ أَهْلِ العِلْمِ وَطُلاَّبِه : أَن تَطْعَنَ فِي الأَنْسابِ ، كَذِباً أَصْلَع ، وَافتِراءاً أرقَع ، وَظَلاَماً أَبْقَع؟!!

الجَوَابُ : لاَ!

هَل مِن (الأَدَب) وَصْفُك مُخالِفِيك (ص٢٣) بـ «المُتَسَوِّلين المُتَسَلِّقين»؟!

الجَوابُ : لا!

هَل مِن (الأَدَب) إيصَالُكَ (!) مُخالِفَك (ص٣١) إلى : «الدَّرْك الأَسِن العَمِيق»؟!

الجَوابُ : لا!!

هَل مِنَ(الأَدَب) رَمْيُكَ مُخالِفَكَ (ص٢٩) بـ «الظَّالِم الغاشِم»؟! الجَوابُ : لا!!

يا هَذا «إنَّ السِّبابَ وَالشَّتائِمَ وَالطَّعْنَ وَالتَّشْهِيرَ سَهْلٌ جِدًّا جِدًّا» ـ كَما قُلْتَ في «تفنيدِك . .» (ص٣٦) ـ! كَأَنَّكَ تَصِفُ نَفْسَكَ بِنَفْسِكَ وَنَفَسِكَ!!

وَلَكِنَّك نَقَضْتَهُ ، وَنَاقَضْتَه فِي السَّطْرِ ـ نَفْسِه ـ سَبًّا وَشَتْماً ـ لَمَّا قُلْتَ : «وَلَكِنْ ؛ عَلَى مَن رَقَّ دِينُه ، وَخَفَّ إيمانُه ، وَاسْتَخَفَّ بِعُقول قُرَّائِه»!

أَم أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأَوْصافِ ـ عِنْدَك ـ لَيْسَت سَبًّا ، وَلا شَتْماً ، وَلا طَعْناً؟!

أَمْ أَنَّها حَلالٌ لَك ، حَرامٌ لِغَيْرِك؟!

---

(١) رَاجِع الفَرْقَ بَيْنَ فَتْحِ الهَاءِ وَسُكُونِهَا!

أَمْ أَنَّكَ لا تَدْري – وَلَنْ تَدْرِيَ – ما تَقُول –أَيُّها الغِرُّ الجَهُول –؟!

وَلَئِنْ جَرَى قَلَمُكَ بِذَلِكَ – فِينَا – بِالبَاطِلِ ؛ فَلَنْ نُجْرِيَهُ فِيكَ إِلاَّ بِالحَقِّ . . .

٣٢– فَتْوَى (اللَّجْنَة الدَّائِمَة)، و..

ثُمَّ ذَكَّرَني – ما شَاءَ اللَّه! – (ص٧) بِنَصِيحَةِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَة للإِفْتاءِ لي : بِطَلَبِ العِلْمِ عَلى أَيْدِي العُلَماء المَوْثُوقين!

. . . فَعَلى أَنِّي لَمْ أَنْسَها ، وَلَن أَنْساهَا – بِإِذْنِ اللَّهِ – ؛ فَقَد أَجَبْتُ عَلَيْها فِي كِتابي «الأَجْوِبَة المُتَلائِمَة» (رقم : ١٠) – رَدًّا عَلَيْهَا ، بَعْدَ صُدُورِهَا بِأَيَّامٍ – ، وَلَعَلَّ المُذَكِّرَ! – نَفْسَهُ – لَم يَتَذَكَّرْها ؛ بَلْ (قَدْ) يَكُونُ لاَ يَعْرِفُهَا!!– لَمَّا قُلْتُ – :

«فَهَذِهِ نَصِيحَةٌ (شَرْعِيَّةٌ) مُعْتَبَرَةٌ عَلَى وَجْهِ الصَّواب ؛ تَذِلُّ لَها الرِّقاب ؛ فالْواجِبُ قَبولُهَا ، والانْصياعُ لَها – دُونَ الْتِواء – ؛ فَجَزَى اللهُ مَشايخَنا خَيرَ الْجزاء . . .

وَرَحِمَ اللهُ إِمامَ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُبَجَّلَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَل – الْقائِلَ – : «مَعَ المِحْبَرَة ، مِنَ المَهْدِ إِلَى المَقْبَرَة» ، وَهذا مِنْهُ – رَحِمَهُ اللهُ – تَفْصيلٌ وَتَطْبيقٌ عَمَلِيٌّ ، للتَّأْصيلِ الْقرآنِيِّ الْعِلْمِيِّ :﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ – عَلَى وَفْقِ تِلْكَ النَّصيحَةِ الْعالِيَةِ – .

. . . وَإِنَّ كِتابَتِي لِهَذِهِ (الأَجوبَةِ) مِنْ هذا الْباب ، مُريداً بِها وَجْهَ الْحَقِّ والصَّواب ؛ راجِياً مِنْ مَشايخِنا الْكِرام مَزِيدَ الاهْتِمام ؛ وَذَلِكَ بالإِجابة عَمَّا قُلْتُ ، رَجاءَ الإِصابَةِ فِيما ذكَرْتُ . . .

وإِنَّ صُدورَنا – وَاللهِ – لَتَنْشَرِحُ لِلْحَقِّ ، وَتَخْضَعُ لأَهْلِهِ . . وإِنَّا لَمُنْتَظِرونَ . . .» .

وَأَمَّا مُجْمَلُ الفَتْوى المَذْكُورَة – وَقَد أَشَارَ إِلَيْها المُسَوِّدُ البَلِيدُ غَيرَ مَرَّةٍ فِي ذَيَّاكَ «التَّفنيد . .» – ؛ فَقَد رَدَدْتُ عَلَيْها ، وَعَلى مَن دافَعَ عَنْها فِي نَحْوٍ مِن سبعِ مئةِ صفحة – ضِمْنَ كِتَابِي «التَّنْبيهَاتِ المُتَوَائِمَة . .» ، وَقَدْ طُبِعَ ثَلاثَ مَرَّات – بِحَمْدِ رَبِّ الأَرْضِ وَالسَّمَاوَات – !!

وَإِنِّي لأَحْلِفُ بِاللَّهِ – مُطْمَئِنًّا ، واثِقاً ، هادِئاً ، هانِئاً – أَنَّ هَذَا المُسَوِّدَ البَلِيدَ ، وَمَن وَراءَهُ مِمَّن يَعْرِفُهُم! – عَلَى وَجْهِ التَّحْدِيد! – : لَم يَقْرأُوا كِتابي «التَّنْبيهَاتِ المُتَوَائِمَة»

ـ كَامِلاً ـ!

وَلَو قَرَأُوهُ ـ أَوْ بَعْضٌ مِنْهُم ـ عَلَى الأَقَلّ! ـ ما فَهِمُوه!!

وَلَو فَهِمُوه ـ وَهَذا أَنْدَرُ! ـ ما انصَاعُوا إِلَى ما فِيهِ مِن حَقٍّ وَبُرْهان . . .

وَهَا هِي ثَلاثُ سَنَواتٍ مَرَّت ، وَأَنا أَبْحَثُ ، وَأَسْأَلُ ، وَأُسائِل :

هَل مِن رَدّ؟!

هَل مِن تَعَقُّب؟!

هَل مِن حُجَّة؟!

. . . قَدْ أَجِدُ ـ أو نَجِدُ! ـ مَن يَرُدّ ؛ لَكِن ؛ عَلى طَرِيقَةِ مُشاغِبِي (الإنتَرْنت!) ـ السَّفَهَة ـ وَمَا أَكْثَرَهُمْ! ـ مِن مُنْخَنِقَةٍ ، أَوْ مَوْقُوذَةٍ ، أو مُتَرَدِّيَة ، أو نَطِيحَة!!

أَلْقابُ مَمْلَكَةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِها كَالهِرِّ يَحْكِي انتِفاخاً صَوْلَةَ الأَسَدِ

أَمَّا حُجَّةٌ أَمامَ حُجَّة ، وَدَلِيلٌ تُجَاه دَلِيل ، وَبَيِّنَةٌ تَرُدُّ بَيِّنَة ؛ فَلا!!

إِنَّهُ التَّقْلِيدُ بِثَوْبٍ جَدِيد ؛ إِمَّا مِن جاهِلٍ بَلِيد ، أَو مُتَعَصِّبٍ مَرِيد . كـ :

صَاحِبِ هَذَا «التَّفنِيد . .»!!

٣٣ـ لُغَوِيَّات (١):

أَمَّا كَلامُهُ عَن (الاشتِقاق!) (ص٣٨) فَهُوَ عَلامَةُ تَوْكِيد ، عَلَى جَهْلِهِ الأَكِيد ، وَذِهنِه البَلِيد!

فَلا أُكَرِّر ، وَلا أُعِيد . . .

وَلْيَنْظُرْهُ ـ فَقَط ـ مَن يَبْحَثُ عَنِ الحَقّ ، وَلِلهُدى يُرِيد . . .

فَهُوَ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ ـ بِالمَزِيد ـ!

٣٤ـ لُغَوِيَّات (٢):

نَقَلَ عَنِّي (ص٣٩) وَصْفِي لِلشَّيْخ مُحَمَّد شقرَة أَنَّه : «مَعْرُوفٌ بِلُغَتِهِ العَالِيَة» ـ يُرِيدُ إِلْزَامِي ـ!

فَكَانَ مَاذا؟!

هَل لُغَتُهُ أَعْلى – مَثَلاً – مِن لُغَةِ الجاحِظ – وَمَعْرُوفٌ مَنْهَجُهُ وَاعْتِقَادُهُ –؟!

إِنَّ كَلامَنا – يا ذا – لَيْسَ فِي التَّفاضُلِ اللُّغَوِيّ ؛ إِنَّما هُوَ فِي البَحْثِ العِلْمِيِّ وَالثَّباتِ المَنْهَجِيّ [1] . . .

لَكِنَّهُ الهَوى ، وَالهَوِيُّ فِيهِ إِلى أَبْعَدِ مَدى – بِلا هُدى –!

٣٥ـ لُغَوِيَّات (٣) :

ثُمَّ أَرادَ (ص٤٠) إِظْهارَ (بعض) مَهاراتِهِ اللُّغَوِيَّة (!!) ، فَقالَ – مِن ضِمْنِ مَا قَال – عَلَى وَجْه الإِغْرَابِ!! – :

« . .فَكَانَ خَيْراً لأَنَّها خَلَت مِن البَكَّة ، والتكَّة ، وَالأَكَّة»!

هَذا هُوَ عِلْمُ الأَدَب ، وَأَدَبُ العِلْمِ – عِندَ هَؤُلاء –! وَهُمُ المُنَادُونَ بِهِ ، المُنَدِّدُونَ بِغَيْرِهِمْ لِمُخَالَفَتِهِ!!

فَمَاذَا نَفْعَلُ بِهَؤُلاَء : جَهْلٌ ، تَنَاقُضٌ ، اضْطِرَابٌ ، افْتِرَاءٌ ، تَعَالُمٌ ، تَطَاوُلٌ !!؟

وَلا تَعْلِيق عَلى نِداء ذَاكَ الغَرِيق!

٣٦ـ مَا (النَّمِيمَةُ) ؟

ثُمَّ ضَرَبَ (ص٤١) – مِنْ «تَفْنِيدِهِ . .» – بِسَهْمٍ آخَرَ (!) مِن كِنانَتِهِ الخائِبَة ؛ مُدَّعِياً أَنِّي مَشَيْتُ بِالنَّمِيمَة – فِي بَعْضِ ما كَتَبْتُهُ فِي «حَقّ كَلِمَة . .» بَيْن الشَّيخ شَقْرَة وَالدُّكْتُور الخالدِي!!

فَأَيُّ نَمِيمَةٍ هَذِهِ – يا هَذا – فِي نَقْلِ كَلامٍ مَنْشُورٍ مِن كِتابٍ مَطْبُوعٍ مُتَدَاوَلٍ مَشْهُور؟!

ثُمَّ ؛ لَمْ يَرْجِع صاحِبُ الكِتابِ –«الرَّدّ» – عَن كِتابِه ؛ حَتَّى نَقُولَ كَذا وَكَذا!!

---

(١) وَقَدْ كَانَ آخِرَ خُزَعْبِلاتِ (ش : شَقْرَة) – هَدَاهُ اللهُ – تَصْرِيحُهُ الجَازِمُ الحَازِمُ – عَنْ نَفْسِهِ – بِقَوْلِهِ : (أَنَا لَسْتُ سَلَفِيًّا) !! – كَمَا فِي صَحِيفَةِ «الدُّسْتُور» الأُرْدُنِّيَّةِ – بِتَارِيخِ (٢٠/١١/٢٠٠٥م)!!

. . . فَلَقَدْ أَرَاحَنَا (!) مِمَّا كُنَّا نُقَدِّمُ رِجْلاً (!) وَنُؤَخِّرُ أُخْرَى مِنَ التَّصْرِيحِ فِيهِ !!!

وَلَم يَتراجَعِ المَرْدُودُ عَلَيْهِ عَن اتِّهامِه ، حَتَّى نَقُولَ كَذا وَكَذا!!

إذَنْ :

مَن المُواقِعُ لِشَرِّ النَّمِيمَة ، وَالمُتَلَبِّسُ بِها عَلَى حَقِيقَتِهَا الأَلِيمَة؟!

إنَّه أنت . .

لَكِنْ ؛ قَدْ نَعْذِرُكَ بِسَبَبِ بَلادَتِكَ المَعْهودَةِ مِنْك . . . إذَا اعْتَرَفْتَ ، أَوْ أَذْعَنْتَ!

لَكِنَّنا لَن نَعْذِرَك . .

لَن نَعْذِرَك . .

لَن نَعْذِرَك . .

لأَنَّكَ لا تَعْتَرِفُ بِذَلِك . . و(لَعَلَّكَ) لَنْ تَعْتَرِفَ!

وَلا تَزالُ تَسْتَكْبِر . . وَ(لَعَلَّكَ) لَنْ تَرْجِعَ !

ثُمَّ ؛ تَتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ تُعْطَ . . .

وَتُصِرُّ مُجادِلاً مُعانِداً . . .

٣٧ـ دكْتُور.. وَتَعَجُّب!!

دافَعَ المُسَوِّد البَلِيدُ فِي «التَّفنِيد . .» (ص٤٣ـ٤٩) ـ دِفاعاً وَاهِناً ـ عَن كَلِمَةٍ لِسلمانَ العَوْدَة بتأْوِيل لَيْسَ عَلَيْهِ أَدْنى تَعْوِيل!!

وَلَكِنِّي سَأَقِفُ عِنْدَ كَلِمَةٍ (صَغِيرَةٍ) صَدَرَتْ مِنْ ذَاكَ البَلِيدِ ؛ هَذا نَصُّها : «وَما الَّذِي يُغِيظُكَ وَيُحْرِقُ قَلْبَكَ مِن كَوْنِ الشَّيْخ سَلْمَان (دُكْتُوراً) حَتَّى تَضَعَ عَلامَةَ التعَجُّبِ [1] (!) بَعْدَ قَوْلِكَ : (الدُّكْتُور سَلْمَان)؟!»!

فَأَقُول:

الَّذِي يُغِيظُنِي وَيُحْرِقُ قَلْبِي ـ نَعَم! ـ هُوَ : التنَطُّحُ لِلقَضايَا الكِبارِ المُهِمَّات ، مَعَ الغَفْلَةِ عَنِ المَبادِئِ وَالأَساسِيَّات!

---

(١) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص٢٣٢) حَوْلَ عَلامَاتِ التَّعَجُّبِ ـ وَنَحْوِهَا ـ!

فَمَنْ وَصَلَ إلى دَرَجَةِ دُكْتُور (!) – أُكَرِّرُها!! – الأَصْلُ فِيهِ إدْرَاكُ المَعانِي عَلى حَقِيقَتِها – بِدِقَّةٍ – ، وَمَعْرِفَةُ التصَوُّراتِ الصَّحِيحَة عَلى أُسُسِهَا الحَقَّة!!

فَالخَبْطُ وَالخَلْطُ هُوَ مَوْضِعُ التعَجُّب ، وَمَكْمَنُ الإغاظَةِ وَحَرْقِ القُلُوب ...

وَلَكِنْ:

قُلْ لِي – بِرَبِّكَ – : مَا الَّذِي يُغيظُكُم – أَنْتُمْ! – وَيُحْرِقُ قُلُوبَكُم – مِن عَلامَاتِ تَعَجُّبِي(!) – الَّتِي هِيَ كَالسِّهامِ إلى صُدُورِ اللِّئام –؟!

وَلَقَد سَبَقَكَ غَيْرُكَ (!) بِأَصْرَحَ مِن قَوْلِك!

فَهَتَكْتُ سِتْرَه ، وَكَشَفْتُ أَمْرَهُ فِي مَوَاضِعَ مِن «التَّنْبِيهاتِ المُتَوائِمَة» ، فَانْظُرْهُ – غَيْرَ مَأْمُور –أَيُّها المُنْصِفُ –وَلَسْتَ أَنْتَه! –!!

٣٨– بَيْنَ سَلْمَان العَوْدَة وَ الشَّيْخِ ابْنِ بَاز:

وَأَمَّا ما فَرِحَ بِهِ هَذا البَلِيدُ مِن نَقْلِهِ ثَناءَ سَماحَةِ الشَّيخ ابن باز عَلَى سَلْمَان العَوْدَة فِي بَعْضِ كُتُبِه ؛ فَلَهُ ذَلِك! وَلْيَفْرَحْ بِهِ – مُؤَقَّتاً –!

لَكِنْ ؛ لِمَاذا يُخْفِي – مَدَى أَبْعَدَا – إن كَانَ يَعْلَمُ ، وَإلاَّ فَالمُصِيبَةُ أَعْظَمُ! – كَلامَ الشَّيْخ ابنَ باز – الأَخِيرَ – فِيه ؛ الَّذِي يَصِفُ مَنْهَجَ سَلْمانَ العَودة – وَمَنْهَجَ قَرِينِهِ سَفَر الحَوالِي – بـ (التجاوُزَاتِ) ، وَأَنَّهُما : (إن اعتَذَرَا عَنْ تِلْكَ التَّجاوُزاتِ ، وَالْتَزَمَا بِعَدَمِ العَوْدِ إلى شَيْءٍ مِنْها وَأَمْثالِها ؛ فَالحَمْدُ لِلَّهِ وَيَكْفِي ، وَإن لَم يَمْتَثِلا : مُنِعا مِن المُحاضَرَاتِ وَالنَّدَواتِ وَالخُطَبِ وَالدُّرُوسِ العامَّةِ وَالتَّسْجِيلاتِ حِمايَةً لِلمُجْتَمَعِ مِن أَخْطائِهِما – هَداهُما اللَّه وَأَلْهَمَهُما رُشْدَهُما –)[1] . . .

فَلِماذَا الكَتْم؟!

وَإلاَّ :

فَلِمَ التصَدُّرُ وَالجَهْلُ جاثِم؟!

---

(١) أنْظُر – نَصَّهُ كَامِلاً – «مَدَارِكَ النَّظَر» (ص٤٩٠) لِلشَّيخ عَبد المالِك رَمَضانِي .

وَلِمَ التَّنَطُّحُ وَالحَالُ قَاتِم ؟!

٣٩ـ تَنَاقُضُ البَاطِنِ وَالظَّاهِرِ:

تَعَالَى المُسَوَّد عَلَيَّ (ص٤٧) ـ مُتَعَاظِماً! ـ ؛ مُدَّعِياً أَنِّي شَقَقْتُ عَن صَدْرِ سَلْمَان العَوْدَة ، مُتَّهِمَهُ بِنِيَّتِه!

وَلَو فَطِنَ هَذا البَلِيدُ ـ وَلا أَخَالُهُ يَفطَنُ! ـ لَمَا فَعَل ـ بَعْدُ ـ مَا نَهى عَنْه ـ هُنَا ـ ، وَلَمَا تَلَبَّسَ بِما يَأمُرُ بِضِدِّه ـ بَل أَكْثَر ـ مَعَ وُجُودِ الفَرْقِ فِي أَصْلِ ادِّعَائِهِ عَلَيَّ! ـ ؛ تَأَلِّياً مِنْهُ عَلى اللَّهِ ، وَتَقَوُّلاً عَلى حُكْمِهِ الأُخْرَوِي ـ ؛ وَذَلِكَ فِي صَفْحَة (٦٨) : مُدَّعِياً بِافْتِرائِهِ تَقَلُّبَ مَذْهَبِي الاعتِقادِي (!) : تَغْيِيراً لِلشَّكْلِ من أَجْلِ الأَكل»!! وصفحة (٧٦) : واصِفاً بَعْضَ أُسْلُوبِي بِأَنَّهُ يَنُمُّ عَن الحِقْد وَالحَسَد!! وصفحة (١٠٥) : مُتَأَلِّياً عَلى اللَّهِ ـ تَعالَى ـ بِجَزْمِهِ : «أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلى سَيِّد قُطب بِالشَّهادَة»!!! وصفحة (١٣٧) : لَمَّا (تَخَيَّلَ!) أَن يَأْتِي (سَيِّد) يَوْمَ القِيامَة لِيَقُول : «أنا سَيِّد . . أَنا السيِّد [١] . . أَنا الَّذِي قَدَّمْتُ رُوحِي رَخِيصَةً فِي سَبِيلِ اللَّه»!!! ـ كَمَا فِي مَوَاضِعَ ـ مِن «تَفنيدِه . .» ـ وَغَيْرِها ـ!! فَلْتُرَاجَعْ!

وَأَمَّا كَلامِي فَمُتَوَجِّهٌ ـ بِحَمْدِ اللَّه ـ :

فَسَلْمَانُ العَوْدَةِ لا يَخْفَى عَلَيْهِ حَالُ سَيِّد قُطب ، بَل أَشارَ إِلى بَعْضِ فَواقِرِهِ العَقائِدِيَّة ، الَّتِي لا تَخْفَى عَلى صِغارِ طَلَبَةِ المَدارِسِ الشَّرْعِيَّة ، بَلْ عُمُومِ مَنْ سَلِمَتْ فِطْرَتُهُمْ مِنْ أَبْنَاءِ الأُمَّةِ الإِسْلامِيَّة . . .

فَإِذِ الأَمْرُ كَذَلِك ؛ فَهَل يَجُوزُ وَصْفُ مَن حَالُهُ كَذَلِكَ بِأَنَّهُ : «مِن أَئِمَّةِ الهُدى وَالدِّين»؟!

فَلِمَ هَذِهِ المُخالَفَةُ لِلحَقِّ ـ إِذَن ـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ جَلِيَّةٌ جِدًّا؟!

وَلِمَ هَذا التَّناقُضُ الصَّرِيح؟!

---

(١) كَذَا!!!

وَلِحِسابِ مَن؟!

وَمَصْلَحَةِ مَن؟!

وَما وَراءَها؟!

٤٠ـ خَلْطٌ حَوْلَ (الهِجْرَة):

أَمَّا الكَلِمَةُ الأُخْرى المُتَعَلِّقَةُ بِالهِجْرَة (!) ؛ فَقَد خَلَطَ فِيها البَلِيدُ ـ بِجَهْلِهِ ـ كَثِيراً ـ :

فَلَم يُفَرِّق بَيْنَ الكَلامِ فِي (النَّاس) : الَّذِينَ هُمْ فِي الدِّيار . .

وَبَيْنَ (الدِّيار) : الَّتِي فِيها أُولَئِكَ النَّاسُ!

. . . وَلَسْتُ أَظُنُّهُ يَفْهَمُ عِبارَتِي هَذِهِ (!) ، وَلَو أعادَها عَشْرَ مَرَّات!! فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَهِمَ كَلامِي الأَوَّلَ ـ هُنَاكَ ـ!

وَلَكِنِّي أَكْتُبُ لِلمُنْصِف . .

لا أَكْتُبُ لِلظَّالِمِ المُتَعَسِّف ، وَلا لِلجاهِلِ البَلِيد المُؤْسِف!!

فَلا أُعِيد . . .

٤١ـ لا خُلُق، وَلا عَقِيدَة:

نَقَلَ (ص٥٠) كَلِمَةً رائِعَةً عَن شَيْخِنا الأَلْبانِي ، وَهِيَ قَوْلُهُ : «عِنْدَنا أَشْخاصٌ يَتَبَنَّوْنَ مَنْهَجَ السَّلَفِ عَقِيدَةً ، وَلَكِنَّهُم لَيْسُوا سَلَفِيِّينَ فِي أَخْلاقِهِم ـ لِلأَسَف ـ» . . .

وَهِيَ كَلِمَة حَقّ ، وَقالَةُ صِدْق . .

وَمُرادُ البَلِيدِ مِنْ إِيرادِها واضِحٌ ؛ لَكِنَّها عَن هَواه وَمُؤَدَّاهُ بَعِيدة!

فَأَقُول: كَيْفَ لَو أَدْرَكَ شَيْخُنا ـ رَحِمَهُ اللَّه ـ أَشْخاصاً لَيْسُوا سَلَفِيَّةَ عَقِيدَة ، وَلا سَلَفِيَّةَ خُلُق !! لِمَا يُحاوِلُونَ ـ مُسْتَمْرِئِين التَّلْبِيسَ وَالتَّدْلِيسَ ـ مِنَ المُساواةِ بَيْنَ الحَقِّ وَالباطِل ، وَالسُّنَّةِ وَالبِدْعَة . .

وَلا يَسْتَوِيان!

وَهَلِ المُتَّهِمُ إِمامَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِمُخالَفَةِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ يَفْهَمُ عَقِيدَتَهُمْ ؟! وَيُدْرِك

مَنْهَجَهُمْ ؟!

٤٢ـ تَكْرَارٌ.. وَإِعَادَةٌ:

لا بُدَّ أَن أَتجاوَزَ صَفَحاتٍ كَثِيرَة [١] ، لَيْسَ فِيهَا إِلاَّ التَّكْرار ، وَالتَّأْوِيل ، وَالتَّقْوِيل ، وَالأَسْئِلَة المُمِلَّة ، وَالنَّقْلُ المُعادُ المُكَرَّرُ مِن «كَلِمَة حَقٍّ . .» ـ الأُولَى! ـ فِي أَكْثَرَ مِنْ (٣٥) نَقْلاً!!!!

فَهَل مِن صَنْعَةِ العِلْمِ الحَقِّ ـ وَحِفْظِ النَّفْسِ وَالزَّمَنِ ـ الوُقُوفُ عِنْدَ كُلِّ واحِدَةٍ واحِدَةٍ مِنْ هَاتِيكَ التَّرَّهَاتِ؟!!

لا وَرَبِّي . . .

٤٣ـ فِعْلُ حَبِيسِ الهوَى:

نَقَلَ كَلاماً (ص٥٣) ـ مُكَرَّراً مِن «كَلِمَةِ حَقٍّ . .»!! ـ يُدافِعُ فِيه عَن (سَيِّدِه) ؛ لَكِنَّ مَا ذَكَرَهُ كَانَ ـ حَقِيقَةً ـ سَبِيلَ اتِّهَامٍ لَهُ أَكْثَرَ وَأَكْثَر!!

مِمَّا دَلَّنِي ـ بِيَقِينٍ أَبْلَجَ ـ أَكْثَر وَأَكْثَرا ـ أَنَّ الرَّجُلَ لا يَفْهَم!

فَهُوَ ـ فِي نَقْلِهِ! ـ كَانَ كَالَّذِي حَبَسَ نَفْسَهُ فِي غُرْفَة ، وَأَغْلَقَها بِالمِفْتَاح ، ثُمَّ أَلْقى بِالمِفْتَاحِ خارِجَها ، ثُمَّ صَارَ يَصِيح (المِسْكِينُ) :

أَخْرِجُونِي من حَبْسِي!

فَأَقُول: لَنْ تَخْرُجَ يا حَبِيسَ هَواك ؛ إِلاَّ بِالتَّوْبَةِ مِمَّا اقْتَرَفْتَهُ وَجَنَتْهُ يَداك...

فَلْيُراجِعْ كَلامُهُ المَنْقُولُ ـ هُنَاكَ ـ بِطُولِهِ ـ حَتَّى يُعْرَفَ ما هَذَى بِهِ ـ عَلى نَفْسِهِ وَ(سَيِّده) هَذا!!

وَأَهَمُّ ذَلِكَ ـ مِمَّا نَقَلَه (بِيَدِه!) ـ أَرْبَعُ نِقاط :

أ ـ «أَنَّهُ مَحْضُ أَدِيب ، وَلَيْسَ بِعالِم» .

ب ـ «أَنَّهُ لا يَفْهَمُ تَوْحِيد الرُّبوبِيَّة ، وَتَوْحِيد الأُلوهِيَّة» .

---

(١) وَمَا فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ أَقَلُّ!

جـ ـ «أَنَّهُ لا يُفَرِّق بَين تَوْحِيد الأُلوهِيّة ، وَتَوْحِيد الرُّبُوبِيَّة» .

د ـ «أَنَّـهُ لا يَسْـتَطِيعُ أَن يُعَبِّر عَـن المَعـانِي الشرعِيّة الَّتِـي جـاءَت فِـي الكِتـابِ وَالسُّنَّة» .

وَهَـذَا ـ وَحْـدَهُ ـ وَاللَّـهِ ـ كَـافٍ لِنَقْـضِ (إِمَامَتِـهِ) المُدَّعَـاة! وَكَشْـفِ (سِـيَادَتِهِ) المُفْتَرَاة!!

جَمَعُوهُ بِأَقْلامِهِمْ! وَأَقَرُّوهُ بِأَنْفُسِهِمْ!!

وَلَكِنَّهُمْ يُكَابِرُونَ!!

٤٤ـ جَهْلٌ وَتَحْرِيفٌ :

نَقَلَ المُسَوِّدُ (ص٥٤ـ٥٥) عَن شَيْخِنا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كَلامَهُ عَنْ بَعْضِ مَا فِي كِتابِ سَيِّد «لِماذا أَعْدَمُونِي» ، وَمَا طَرَأَ عَلَيْهِ مِن (بَعض) تَحَوُّل فِكْرِيٍّ فِيه[1] !

فَحَرَّف المُسَوِّدُ (ص٥٥) كَلامَ شَيْخِنا ؛ جاعِلَهُ ثَناءاً (عَلَى كُتُبِ سَيِّد اللاَّحِقَة)!

فَتَأَمَّل ـ بَرَّبِّك ـ كَيْفَ تَحَوَّلَ (المُفْرَد) إلى (جَمْعٍ) بِجَرَّةِ قَلَم؟!

وَكَيْفَ صَارَ (البَعْضُ) : (كُلاًّ) فِي سَطْرَيْنِ مُتَتالِيَيْنِ؟!!

إِنَّه الهَوى ، وَالكَذِبُ ، وَالجَهْلُ ، وَالبَلادَة ـ فِي قِرْنٍ واحِدٍ ـ!

إِنَّها نُتَفُ الظُّلْم وَالظَّلام ـ مُجْتَمِعَةً ـ (مُفْرَداً) وَ(جَمْعاً) ، (بَعْضاً) وَ (كُلاًّ)!! ـ .

٤٥ـ حَقِيقَةُ كِتَاب «لِمَاذَا أَعْدَمُونِي ؟!»، وَأَفْكَارُهُ التَّكْفِيرِيَّةُ:

وَإِذْ قَدْ وَرَدَ ذِكْرُ كِتَاب «لِماذَا أَعْدَمُونِي؟!» ، وَرَضِيَ بِهِ المُسَوِّدُ وَمُقَرِّظاه (!) ؛ بَل جَعَلُوه (كَأَنَّهُ) خُلاصَةُ فِكْر (سَيِّد قُطب) ، مُدافِعِينَ عَنْهُ ـ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْد ـ أَنَّهُ ضِدّ التَّكْفِير ، وَالخُرُوج ، وَالثَّوْرَة!!

فَـلا بُـدَّ مِـن استِنْطاقِ (!) (بَعْـض) مَـا فِـي هـذا الكِتـاب ؛ لِـنَرى حَقِيقَـةَ هَـذِهِ

---

(١) وَالواجِبُ الوُقُوفُ عِنْدَ هَذا الكتاب بِتَأَمُّلٍ أَكْـثَرَ ـ حَتَّى لَـو أُفْرِدَ بِالنَّقْد ـ ؛ لأَنَّ فِيـهِ بَعْضَ سَمِينٍ ؛ لَكِنَّ غَثَّهُ أَكْثَر ـ لِمَن تَدَبَّر ـ!

الدَّعاوى ، وَمِقْدارَ ما فِيها – عَلَيْهِ – مِن حَقٍّ وَصَواب :

أَوَّلاً: لَيْسَ فِي (أَوَّل) الكِتاب أيُّ صِيغَةِ حَمْدٍ ، أو ثَناء ، أو بَسْمَلَة!!

وَ «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيها تَشَهُّدٌ فَهِيَ جَذْماء»[1] – كَمَا قَالَ نَبِيُّنَا الكَرِيم – عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيم – .

ثَانِياً: وأَمَّا (خاتِمَتُهُ) ؛ فَكَانَتْ – فَقَط – : (وَالسَّلاَمُ عَلى مَنِ اتَّبَعَ الهُدى)!!

وَهِي كَلِمَةٌ لا يُطْلِقُها (مَنْ يَفْهَمُ!)[2] إلاَّ لِغَيْر الْمُسْلِم!!

فَعَلى كِلا الاحتِمالَيْنِ – جَهْلاً ، أو تَكْفِيراً – فَالأَمْرُ إِدٌّ ؛ كَما قِيل : أَحْلاهُما مُرّ ، وَخَيْرُهُما شَرّ!!

فَاخْتَرْ – يا جاهِلُ – وَلا (تَخْتَرْ)!!

ثَالِثـــاً: لَيْسَ فِي الكِتابِ مَا يَنْشَرِحُ لَهُ صَدْرُ القارِئِ مِن جَمْعِ نُصُوصِ آياتٍ قُرْآنِيَّة ، أو أحادِيثَ نَبَوِيَّة ، أو آثارٍ سَلَفِيَّة!!

فَلا تَرَى فِيهِ مِن كَثِيرِ قَوْلٍ – أو نَقْلٍ – إلاَّ ما سَتَراهُ – هُنا – قَرِيباً – مِمَّا يُعَرِّفُكَ بِحَقِيقَتِه – مِن جِهَةٍ – ، وَبِحَقِيقَةِ الْمُتَعَصِّبِينَ لَه ، الْمُدافِعِينَ عَنْه – بِعَمَى – مِن جِهَةٍ أُخْرى –!

رَابِعاً: ذَكَرَ (سَيِّد) فِي كِتابِهِ – هَذا – (ص٤٨–٤٩) أَنَّهُ «بَعْدَما أُسْنِدَتْ إِلَيْه مُهِمَّة قِيادَة المجموعة (!) : بَدأَ يدرُس مَعَهُم : (تاريخ الحَرَكَة الإِسْلامِيَّة ، ثُمَّ مَواقِف الْمُعَسْكَرات الوَثَنِيَّة ، وَالْمُلْحِدَة ، والصَّهيونِيَّة ، والصَّلِيبِيَّة . . . وَالأَوْضاع فِي الْمِنْطَقَةِ الإِسلامِيَّة . . . وَالتَّعْلِيق عَلى الأَحْداث وَالأَخْبار وَالإِذَاعَات . . .وَتَتَبُّع الصُّحُف العالَمِيَّة[3] ، وَالإِذَاعَات العَالَمِيَّة» !!

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» (١٦٩) .

(٢) انْظُر «أَحْكام أَهْل الذِّمَّة» (١/١٩٧– تحقيق د . صُبحي الصَّالح) – للإِمَام ابن القَيِّم – .

(٣) انْظُرْ كَلاماً مُهِمًّا جِدًّا لِلشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي أَنَّ (وَسَائِلَ الإِعْلاَمِ لاَ =

هَذِهِ هِيَ البُنْيَةُ التَّحْتِيَّةُ – وَالفَوْقِيَّةُ! – لأَفْكارِ سَيِّد ، وَبَواعِثِها ، وَاسْتِمْرارِها ؛ فَلا تَرى فِيها عَقِيدَةً ، وَلا مَنْهَجاً!!

وَهَذا يَنْقُضُ – مِن الجَذْر – ما حاوَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ أَنْ يُضْفِيَهُ (ص٦٣) مِن «تَسْوِيدِه» عَلى فِكْرِ سَيِّد قُطب مِن سَلَفِيَّةٍ مُدَّعاة!! ناقِلاً عَن بَعْضِ مَن لا يُعْرَف (!) أَنَّ مِن المِنْهاج الثَّقافِيِّ الَّذِي وَضَعَهُ (سَيِّد) لِلتَّنظِيم (!) كُتُباً لِشَيْخ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّة ، وَتِلْمِيذِه الإمام ابن القَيِّم!!!

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِك – أَكْثَر وَأَكْثَر – أَنَّهُ لَم يَنْقُل عَن وَاحِدٍ مِن هَذَيْنِ العَلَمَيْنِ الجَلِيلَيْنِ فِي «ظِلالِه» شَيْئاً ذَا بَال!!

وَلَعَلَّهُ (!) كَذَلِكَ فِي سائِرِ كُتُبِهِ وَمُؤَلَّفاتِه!

بَيْنَما ذَكَرَ (سَيِّد) (ص٧٨) – عَن نَفْسِهِ – أَنَّهُ أَرشَدَ بعضَ النَّاسِ إلى كُتُب (لِمُواجَهَة النِّظام الشُّيُوعي) ؛ فَدَلَّهُ عَلى ثَلاثَة كُتُبٍ لَه ، بِالإضافَةِ إلى كُتُبٍ أُخرى لِلمَوْدُودِي!!!

ثُمَّ ؛ لَوْ سَلَّمْنا – تَنَزُّلاً – أَنَّ الأَمْرَ كَذَلِك – مِن حَيْثُ النَّقْلُ عَنِ الشَّيْخَيْنِ – ؛ فالعِبْرَةُ فِي هَذا – عَلى فَرْضِ التَّسْلِيم – مَبْنِيَّةٌ عَلَى الفَهْمِ الصَّحِيح ، وَالنَّظَرِ الرَّجِيح!!

فَنَحْنُ نَرَى اليَوْمَ – أُناساً كَثِيرِين – وبِخَاصَّةٍ مِنَ الخَوارِجِ الجُدُدِ! – يَتَعَلَّقُونَ بِنُصوصٍ كَثِيرَةٍ لِشَيْخِ الإسْلامِ ابنِ تَيْمِيَّة ، وَتِلْمِيذِهِ الإمَام ابنِ القَيِّم ؛ لَكِنَّهُم لا يَفْهَمُونَها عَلى وَفْقِ مَنْهَجِهِما وَمَقْصَدِهِمَا ، بَل يُحَرِّفُونَها عَلى وَفْقِ مَنْهَجِهِم وَمُرَادِهِمْ!!!!

فَكَيْفَ وَالحَالُ عَلى عَكْسِ الحَقِّ فِي كِلْتا الصُّورَتَيْنِ – ظَهْراً لِبَطْن! –؟!

خامِساً: ثُمَّ تَكَلَّم (سَيِّد) (ص٥٥) عن بَعْضِ (الأَعْمال) الواجِب تَنْفِيذُها : «فَوْرَ

= يُمْكِنُ الاعْتِمَادُ عَلَيْهَا) فِي : «مَدَارِك النَّظَر» (ص٣٣٤) – لِلأَخِ الشَّيْخِ عَبْدِ المَالِك رَمَضَانِي – حَفِظَهُ اللَّهُ – .

وُقوعِ اعْتِقالاتٍ لأَعْضاءِ التَّنْظِيمِ ؛ بِإِزالَةِ رُؤوس ؛ فِي مُقَدِّمَتِها : رَئِيس الجُمْهُورِيَّة ، وَرَئِيس الوزَارة ، وَمُدِير مَكْتَب المُشِير ، وَمُدِير المُخابَرات ، وَمُدِير البُولِيس .

ثُمَّ نَسْفٌ لِبَعْضِ المُنشآتِ الَّتِي تَشُلُّ حَرَكَةَ مواصَلاتِ القاهِرَة ؛ لِضَمان عَدَمِ تَتَبُّعِ بَقِيَّةِ الإِخْوانِ فِيها وَفِي خارِجِها ، كَمَحَطَّةِ الكَهْرَباءِ وَالكَبارِي ، وَقَد استَبْعَدْتُ – فِيما بَعْد – نَسْف الكَبارِي – كَما سَيَجيء – . .»!

وَهُوَ ما ذَكَرَهُ (ص٦٠) – قائِلاً – : «فَقَرَّرْنا استِبْعادَ تَدْمِير الكَبارِي وَالقَناطِر ، والاكتِفاءَ بِأَقَلّ قَدْر مُمْكِن مِن تَدْمِير بَعْض المُنشآت فِي القاهِرَة ، لِشَلّ حَرَكَةِ الأَجْهِزَةِ الحُكُومِيَّةِ عَنِ المُتابَعَة ؛ إِذ إِنَّ هَذا هُوَ الهَدَفُ مِنَ الخُطَّة»!!!

وَكانَ قَد ذَكَرَ (ص٤٧) أسماءَ بَعْضِ «الشُّبّان القَلِيلِي الخِبْرَة» ، وَكَيْفَ أَنَّهُم : «لَمْ يَجِدُوا حَتّى الآن قِيادَةً لَهُم ، وَهُمْ يُرِيدُونَ أَن أَتَوَلَّى أنا هَذا بَعْدَ خُرُوجِي ، ذَلِكَ أَنَّهُم بَعْدَ أَنْ قَرَأوا كِتاباتِي وَسَمِعُوا أحادِيثِي مَعَهُم قَدْ تَحَوَّلَت أَفْكارُهُم ، وَتَوَسَّعَتْ رُؤْيَتُهُم إِلى حَدٍّ كَبِير ، وَقَد كانُوا يُفَكِّرونَ – مِن قَبْلُ – عَلى أَساسِ أَنَّ المَسْأَلَةَ مَسألَةُ تَنْظِيمِ مَجْمُوعَةٍ فِدائِيَّةٍ لإِزالَةِ الأَوْضاعِ وَالأَشْخاصِ الَّتِي ضَرَبَتْ جَمَاعَةَ الإِخوانِ المُسْلِمين ، وَأَوْقَفَتْ دَعْوَتَهُم ، وَإِقامَةَ الجَماعَة وَإِقامَةَ النِّظام الإِسْلامِي عَن هَذا الطَّرِيق . . أَمَّا الآن فَقَدْ فَهِمُوا أَنَّ المَسْأَلَةَ أَوْسَعُ مِن ذَلِكَ بِكَثِير ، وَأَنَّ طَرِيقَ العَمَلِ طَوِيلٌ . . .»!

إِلى أن قال : «وَكُنْتُ أمامَ أَمْرَيْن : إِمَّا أن أَرْفُضَ العَمَلَ مَعَهُم . . وَهُمْ لَم يَكُونُوا عَلى النَّحْوِ الَّذِي أنا مُقْتَنِعٌ بِه ، فَلَم يَتِمّ تَكْوِينُ الأَفْرادِ وَتَرْبِيَتُهُم وَتَوْعِيَتُهُم قَبْلَ أن يُصْبِحُوا تَنْظِيماً ، وَقَبْلَ أن يَأْخُذوا فِي التَّدْرِيبِ الفِعْلِيّ عَلَى بَعْض التَّدْرِيباتِ الفِدائِيَّة . . وَإِمَّا أن أَقْبَلَ العَمَلَ عَلى أَساسِ تَدارُكِ ما فاتَهُمْ مِنَ المَنْهَجِ الَّذِي أَتَصَوَّرُه لِلحَرَكَة ، و . . .»!

وَذَكَرَ (ص٥١) عَن بَعْضِ (إخوانِه) ، أَنَّه : «جاءَهُ خَبَرٌ : أَنَّ هَذِهِ الأَسْلِحَة سَتُرْسَلُ – وَهِيَ كَمِّيَّات كَبِيرَة ، حَوالِي (عَرَبِيَّة نَقل) – ، وَأَنَّها سَتُرْسَل عَن طَرِيق السُّودان ، مَع تَوَقُّع وُصولِها فِي خِلال شَهْرَين . . وَكانَ هَذا قَبل الاعتِقالات بِمُدَّة ، وَلَم

يَكُن فِي الجَوِّ ما يُنْذِرُ بخَطَرٍ قَرِيب . .»!!

وَذَكَرَ (ص٥٣) أَنَّ بَعْضَ (إخوانِه) كَان عِنْدَهُ مَبْلَغٌ مِنَ المَال ، «وَلَكِنَّهُ كانَ يَقولُ لَهُم دائِماً : إنَّهُ هُوَ مُؤْتَمَنٌ عَلَيْه ، وَهُوَ وَدِيعَةٌ عِنْدَه لِيُنْفَقَ فِي أَغْراضٍ مُعَيَّنَة ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ لا يَمْلِكُ أن يُنْفِقَ مِنْهُ فِي إعاناتِ البُيُوتِ – مَثَلاً – ، وَلا يَمْلِكُ التصَرُّفَ فِي شَيْءٍ إلاَّ بِإِذْنِه . . وَقَد قَالَ لِي . . . مِثْلَ هَذا الكَلام ، وَلَكِنْ لَمَّا عَرَضْتُ مَسْأَلَةَ الإنْفَاق عَلى الصِّناعَةِ المَحَلِّيَّةِ لِلمُتَفَجِّرات ، وَعَلَى الإنْفاق لِتَسَلُّمِ شَحْنَةِ الأَسْلِحَةِ الَّتِي أُرْسِلَت – بَعْدَما تَبَيَّنَ أَنَّهُ لا يُمْكِنُ وَقْفُها ، وَلا يُمْكِنُ تَرْكُها – كَذَلِك – ، قَالَ : إنَّ أيَّ مَبْلَغ تَحْتَ تَصَرُّفِكُم ؛ وَاسْتَأْذَنَنِي فِي هَذا ، فَأَذِنْتُ لَه ، وَفَهِمْتُ أَنَّهُ كانَ يَعْتَبِرُ المَبْلَغَ أَمانَةً لا يُتَصَرَّفُ فِيهِ إلاَّ بِإِذْنِ قِيادَةٍ شَرْعِيَّة . . .»!!

نَعَم ؛ هَذِهِ هِي خُلاصَةُ أَفْكَار (سَيِّد قُطب) – الأَخِيرَة –بَل الأُولى –أيضاً – ، وَالَّتِي ضَمَّنَها كِتابَه «لِماذا أَعْدَمُوني؟!» [1] :

حِزْبِيَّة ، تَنْظِيمات سِرِّيَّة ، أَسْلِحَة ، تَهْرِيب ، مُتَفَجِّرات ، تَدْمِير ، اغْتِيالات ، قَتْل ، نَسْف ، تَكْفِير!!!

٤٦ – مِنْ أَفْكَارِ (سَيِّد) التَّكْفِيرِيَّة – فِي كُتُبِه الأُخْرَى – :

وَهَذا – كُلُّه – نَتِيجَةٌ طَبِيعِيَّةٌ لأَفْكارِهِ الأُولى ؛ الَّتِي أَسَّسَ عَلَيْها (هَرَمَهُ) الفِكْرِيّ! وَشَيَّد عَلَيْها بُنْيانَهُ الثورِيّ!!

فَهُوَ يَسْتَخْلصُ فِي «مَعَالِمَ طَرِيقِه» (ص٥–٩) – ضِمْنَ بَحْثٍ – ، أَنَّ «وُجود الأُمَّة المُسْلِمَة يُعْتَبَرُ قَدِ انْقَطَعَ مُنْذُ قُرونٍ كَثِيرَة»!!

وَيَقُولُ – ضِمْنَ بَحْثٍ آخَرَ – (ص٨–٢٢) : «هَذِهِ الجاهِلِيَّةُ تَقُومُ عَلى أساسِ الاعتِداءِ عَلى سُلْطانِ اللَّهِ فِي الأَرْض ، وَعَلى أَخَصِّ خَصائِصِ الأُلوهِيَّة . . . وَهِيَ الحاكِمِيَّة»!!

---

(١) انْظُرْ مَجَلَّتَنا (الأَصالَة) – العَدَد : ٢٧/(ص : ٤٠ فَمَا بَعْدُ) .

وَيَقُولُ فِي «ظِلالِه» (١١٩٨/٣) ـ مُفَسِّراً قَوْلَه ـ تَعالى ـ : ﴿وَإِن أَطَعْتُمُوهُم إِنَّكُم لَمُشْرِكُون﴾ ـ :

«إِنَّ مَن أَطاعَ بَشَراً فِي شَرِيعَةٍ من عِنْدِ نَفْسِهِ ـ وَلَوْ فِي جُزْئِيَّةٍ صَغِيرَةٍ ـ فَإِنَّما هُوَ مُشْرِك ، وَإِن كَانَ فِي الأَصْلِ مُسْلِماً ، ثُمَّ فَعَلَها : فَإِنَّما خَرَجَ بِها مِنَ الإِسْلام إِلى الشِّرْك ـ أيضاً ـ... مَهْما بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُول : أَشْهَدُ أن لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّه ـ بِلِسانِه ـ ، بَيْنَما هُوَ يَتَلَقَّى مِن غَيْرِ اللَّه ، وَيُطِيعُ غَيْرَ اللَّه»!

هَذا هُوَ كَلامُ الغُلاةِ التكْفِيرِيِّين ، وَالكَتَبَةِ الجَاهِلِين . . .

أَمَّا كَلامُ العُلَماءِ الرَّاسِخِين ؛ فَهُوَ مَا قَالَهُ الإِمامُ ابنُ العَرَبِيِّ المالِكِيّ فِي «أَحْكامِ القُرآن» (٧٥٢/٣) ـ مُفَسِّراً الآيَة ـ نَفسَها ـ :

«إِنَّما يَكُونُ المُؤْمِنُ بِطاعَةِ المُشْرِكِ مُشْرِكاً إِذا أَطاعَهُ فِي اعتِقادِهِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الكُفْرِ وَالإِيمان ، فَإِذَا أَطاعَهُ فِي الفِعْلِ ـ وَعَقْدُهُ سَلِيمٌ مُسْتَمِرٌّ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّصْدِيق ـ فَهُوَ عاص ، فافْهَمُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِع» .

وَقالَ الإِمامُ القُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِه» (٧٧/٧) ـ : «دلَّت الآيَةُ عَلى أَنَّ مَن اسْتَحَلَّ شَيْئاً مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ ـ تَعَالى ـ صارَ بِهِ مُشْرِكاً ، وَقَد حَرَّمَ اللَّهُ ـ سُبْحانَهُ ـ المَيْتَةَ نَصًّا ، فَإِذَا قَبِلَ تَحْلِيلَها مِن غَيْرِهِ فَقَدْ أَشْرَك» .

وبعد:

فَلَقَد أَطَلْتُ ـ شَيْئاً مَا ـ فِي هَذا التَّعْلِيق ؛ لِكَشْفِ ما أَوْبَقَ المُسَوِّدُ نَفْسَه فِيهِ مِن كَذِبٍ وَتَلْفِيق!

٤٧ ـ كَذِبٌ (وَرِدَّةٌ)، وَ(انْقِلابٌ):

فَكُلُّ ما حاوَلَ أَن يَجْعَلَه مِن قالَةِ (سَيِّد قُطب) ـ مِمَّا لَيْسَ هُوَ مِنه ، وَلا لَه! ـ تُبْطِلُهُ هَذِه النُّصُوص ، وَتَقْطَعُ عَلَيْهِ دُروبَ (قُطَّاعِ الطُّرُق!) وَاللُّصوص!!

كَما فَعَلَ المُسَوِّدُ (ص١١١) مُعَطِّلاً كَلامَ (سَيِّد) حَوْل : (ارتِداد البَشَرِيَّةِ إِلى عِبادَةِ العِباد . .) إِلخ! ـ مَعَ شِدَّةِ وُضُوحِهِ ـ!

وَكَيْفَ لَفَّقَهُ ـ بِجَهْلٍ ، أَوْ خُبْثٍ ـ لِيُسَاوِيَهُ بِقَوْلِ النبيِّ ﷺ : «بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيباً ، وَسَيَعُودُ غَرِيباً كَما بَدَأَ . .»!!

فَهَلْ يَفْعَلُ هَذَا تَقِيّ ؟!

وَهَلْ يُمَارِي هَذِهِ الْمُمَارَاةَ صَفِيّ ؟!

أَمْ أَنَّهَا فَعَائِلُ غَوِيٍّ غَبِيّ ؟!

وَمِثْلُهُ ـ أَيضاً ـ ما فَعَلَهُ (الْمُسَوِّد) (ص١٠٧) فِيما وَرَدَ فِي «الظِّلال» ـ بِإِقرار ـ حَوْل : «إِحْداث الانقِلاب الْمَنْشُود ، والسّعي وَراءَ تَغْيِير نُظُمِ الحُكْمِ فِي بلادِهِم الَّتِي يَسْكُنونَها»!!

وَكَيف (عَطَّلَهُ) الجاهِلُ البَلِيدُ ـ بِهَواه ـ مُفَسِّراً لَهُ بِأَنَّهُ (الانقِلاب الاجتِماعِيّ)؟!!

نعم ؛ لَكِنْ : بِالْمُتَفَجِّرات ، وَالنَّسْف ، وَالقَتْل ، وَالتَّدْمِير ـ وَقَبْلَ ذَلِكَ : التَّنْظِيمَاتُ السِّرِّيَّةُ ، وَالتَّكْفِيرُ ـ!!

فَهَلْ تَجِدُونَ أَبْلَدَ ، وَأَجْهَلَ مِن هَذا القَمِيء ـ وَلَوْ إِلَى الآن! ـ؟!

لَسْنا نَحْتاجُ إِلى جَوابِ هَذا السُّؤال ، فَمَقامُ الحالِ أَبْلَغُ مِن مَقامِ المَقال . . .

٤٨ـ كَذِبٌ أَ(و) جَهْلٌ:

ادَّعَى (ص٥٨) مِن «تَفنِيدِه . .» أَنَّ :

«الَّذِي انتُقِدَ عَلى سَيِّد قُطب فِي كِتابِ «العَواصِم» جُلُّه ـ إِنْ لَمْ يَكُن كُلَّه ـ : مَسائِلُ فِقْهِيَّة شَرْعِيَّة ، وَقَضايا واقِعِيَّة ظَنِّيَّة»!!

وَذَلِكَ فِي مَعْرِضِ تَقْلِيلِهِ لأَهَمِّيَّةِ تَزْكِيَةِ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ لِكِتَابِ «العَوَاصِمِ» ـ هَذَا ـ لِمُخَالَفَتِهِ هَوَاه ، وَلِكَوْنِهِ ضَرْبَةً فِي الصَّمِيمِ لِمَا افْتَرَاه ـ!!

كَذا قال هَذَا الْمُدَّعِي الظَّلُومُ!

وَهُوَ كَذِبٌ أَوْ جَهْل!! أَوْ هُما ـ جَمِيعاً ـمَعاً ـ!!

فَإِنَّ (جُلّ) ما فِي «العَواصِم» مَسائِلُ أَصْلِيَّة ، عَقائِدِيَّة ، وَهَاكُم البَيان ـ مِن

(فِهْرِسه) [1] ـ فَقَط! ـ :

ـ القَوْلُ بِالاشتِراكِيَّة وَإلْغاء الرِّقّ!

ـ قَوْلُ سَيِّد : إنَّ الإسْلاَمَ يَصُوغُ مِنَ المَسِيحِيَّةِ وَالشيُوعِيَّةِ مَزِيجاً كَامِلاً يَتَضَمَّنُ أَهْدافَهُما!

ـ فِكْرَة العالَمِيَّة وَالأُخُوَّة الإنْسانِيَّة!

ـ رَأيُه فِي الهِنْدُوكِيَّة!

ـ وَصْفُه لِلنَّصْرانِيَّة بِالسَّماحَة وَالطُّهْر!

ـ سَيِّد استَقى أَفْكَارَه مِن النَّظَرِيَّات الشُّيُوعِيَّة وَالغَرْبِيَّة!

ـ قَوْلُ سَيِّد : إنَّ الإسْلاَمَ يَسْمَحُ أن تَعْيشَ الدِّياناتُ فِي ظِلِّهِ عَلى قَدَمِ المُساوَاةِ دُونَ تَمْييز ، وَعَلَيْهِ أَن يَقُومَ بِحِمايَةِ حُرِّيَّةِ العِبادَةِ وَالعَقِيدَة!

ـ يَقُول سَيِّد : (إنَّ حُرِّيَّة الاعتِقَاد هِي أَوَّل حُقُوق الإنْسَان الَّتِي يَثْبُتُ لَهُ بِهَا وَصْفُ الإنْسان)!

أَقُولُ:

. . . هَذِهِ (مَجْمُوعَةٌ) مِن عَنَاوِينِ كِتاب «العَواصِم مِمَّا فِي كُتُبِ سَيِّد قُطب مِن القَواصِم» لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ رَبِيع بْن هَادِي المَدْخَلي ـ حَفِظَهُ اللَّهُ ـ . .

وَهِي ـ كَمَا تَراها ـ جَمِيعاً ـ مَسائِلُ عَقِيدَةٍ وَأُصُول . . .

فَهَل هَذَا الرَّجُلُ البَلِيدُ لا يُمَيِّز؟! أَمْ لا يَصْدُق؟!

أَم هُما ـ جَمِيعاً ـ مَعاً ـ؟!

«فَيا ضَيْعَةَ العِلْم! يا ضَيْعَةَ الأَمانَة»!

كَمَا قَالَ المُسَوِّد ـ تَباكِياً بارِداً ـ (ص٦٠) مِن «تَسْوِيدِه»!! وَهُوَ أَوْلَى بِهَا ـ وَأَهْلُهَا ـ!

---

(١) اقْرَأْ ! وَتَأَمَّلْ !!

٤٩ ـ أَسَانِيدُهُم (!) المَجْهُولَة :

قَالَ (ص٦٢) مِن «تَفْنِيدِه . .» ـ فِي بَعْضِ مُناقَشاتِه!! ـ : «وَأَزِيدُ عَلى هَذا وَذَاكَ مَا ذَكَرَهُ (مُحَقِّق :١) إِحدى طَبَعاتِ كِتابِ «العَدالَةِ الاجتِماعِيَّة» (ص٢٧٧/ الحاشِيَة) ؛ قَال :

«(حَدَّثَنِي مَن أَثِقُ بِه :٢) ـ مِنْ أَهْلِ العِلْم ـ ، نَقْلاً عَن (أَحَدِ الفُضَلاء :٣) ، أَنَّهُ سَمِعَ الأُسْتاذ مُحَمَّد قُطْب يَذْكُر . . .»إلخ!!

فَأَقُول :

هَكَذا فَلْتَكُن الأَسانِيدُ ـ يا جَهُول ـ (١ـ٢ـ٣) :

مَجْهُولٌ ؛ عَنْ مَجْهُول ، عَنْ مَجْهُول!!

وَالْمُبْهَمُ عَيْنُ المَجْهُول!!!

أَهَكَذا التَّحْقِيق؟!

أَمْ أَنَّهُ التَّشْقِيقُ وَالتَّلْفِيق؟!

أَمْ :

وَعَيْنُ الرِّضَى عَن كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَساوِيا؟!

٥٠ ـ الوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ تُجَاهَ (تُرَاث) سَيِّد قُطْب :

أَرادَ المُسَوِّدُ أَنْ يُشَوِّشَ (ص٦٥) مِن «تَسْوِيدِه» ـ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ! ـ عَلى مَن ابتُلُوا بِهِ ؛ ناقِلاً قَوْلاً لِي ـ فِي شَرِيط ـ نَقَدْتُ فِيهِ (سَيِّد قُطب) ـ بِقَوْلِي ـمَعَ كَوْنِي لَم أُصَرِّح بِاسْمِه! ـ :

«وَهُوَ جَدِيرٌ ـ وَاللَّهِ ـ بِأَنْ تُحْرَقَ آثارُه ، وَأَنْ تُبْتَرَ أَفْكارُه ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْها إِلاَّ الوَيْل وَالهَلاك وَالثُّبُور . .»!

ثُمَّ رَجَعَ (المُسَيْكِينُ) إِلى أَسْئِلَتِهِ البَارِدَة ، وَتَساؤُلاتِه المُتَهافِتَة ؛ فَكانَ مِنْها:

«هَلْ يَقُولُ الشَّيْخ ابْنُ بَاز بِمِثْلِ مَا تَقُول؟!»!

فَأَقُول:

نَعَم – أَيُّها الجَهُول – . . .

فَفِي كِتابِ «النَّصِيحَة» (ص٩) لِلشَّيْخ اسعيِّد هليِّل العُمَر – وَقَد راجَعَهُ الشَّيْخ صَالِح الفُوزان وَقَرَّظَه –مَا نَصُّه –مِن كَلامِ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَاز – رَحِمَهُ اللَّهُ – رَدًّا عَلى بَعْضِ كَلامِ (سَيِّد) – :

«كَلامٌ سَقِيم وَخَبِيث ، وَسَبٌّ لِمُعاوِيَةَ وَعَمرو بن العَاص .

فَقَال السَّائِل : ألا يُنْهى عَن هَذِهِ الكُتُبِ الَّتِي فِيها هَذا الكَلام؟!

فَقَال – رَحِمَهُ اللَّه – : يَنْبَغِي أَن تُمَزَّق»!!

فَالآنَ ؛ مَاذا سَتَفْعَلُ؟! وَمَاذا سَيَؤولُ بِكَ الحَال؟!

مُجْتَهِدٌ أم مُقَلِّد؟!

أَمْ هُمَا – مَعاً – وَقْتَ مَا تَشَاءُ ، وَتَتَلَعَّبُ بِكَ الأَهْوَاءُ ؟!

وَيُؤَيِّدُ هَذَا – مِنْ جِهَةِ التَّأْصِيلِ – : مَا ذَكَرَهُ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ فِي «الطُّرُقِ الحُكْمِيَّةِ» (ص٢٨٢) تَحْتَ عُنْوَانِ : (وَكَذَلِكَ لاَ ضَمَانَ فِي تَحْرِيقِ الكُتُبِ المُضِلَّةِ ، وَإِتْلاَفِهَا) ، قَالَ :

«قَالَ المَرُّوذِيُّ : قُلْتُ لأَحْمَدَ : اسْتَعَرْتُ كِتَاباً فِيهِ أَشْيَاءُ رَدِيئَةٌ ؛ تَرَى أَنْ أُخَرِّقَهُ أَوْ أَحْرِقَهُ؟!

قَالَ : نَعَمْ ؛ فَأَحْرِقْهُ» .

ثُمَّ قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – :

«وَكُلُّ هَذِهِ الكُتُبِ المُتَضَمِّنَةِ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهَا ؛ بَلْ مَأْذُونٌ فِي مَحْوِهَا وإِتْلاَفِهَا ، وَمَا عَلَى الأُمَّةِ أَضَرُّ مِنْهَا ، وَقَدْ حَرَّقَ الصَّحَابَةُ جَمِيعَ المَصَاحِفِ المُخَالِفَةِ لِمُصْحَفِ عُثْمَانَ لَمَّا خَافُوا عَلَى الأُمَّةِ مِنَ الاخْتِلاَفِ ؛ فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا هَذِهِ الكُتُبَ الَّتِي أَوْقَعَتِ الخِلاَفَ وَالتَّفَرُّقَ بَيْنَ الأُمَّةِ؟! . . .» .

ثُمَّ قَالَ :

«وَالمَقْصُودُ أَنَّ هَذِهِ الكُتُبَ المُشْتَمِلَةَ عَلَى الكَذِبِ وَالبِدْعَةِ يَجِبُ إِتْلاَفُهَا وَإِعْدَامُهَا ،

وَهِيَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ إِتْلاَفِ آلاَتِ اللَّهْوِ وَالمَعَازِفِ [1] ، وَإِتْلاَفِ آنِيَةِ الخَمْرِ ؛ فَإِنَّ

---

(١) وَالعَجَبُ أَنْ يَلْتَقِيَ الأَمْرَان – فِي آن – (كُتُبُ البِدَعِ ، وَآلاَتُ المَعَازِفِ) – : فَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ – الجَائِرَةُ عَنِ (السَّبِيلِ) – تَكْتُبُ فِي عَدَدٍ وَاحِدٍ (الصَّادِرِ بِتَارِيخِ ٢٠٠٥/٩/١٣) كَلِمَةً (تَرْوِيجِيَّةً) لِكِتَابِ «التَّفْنِيدِ» ؛ وَاصِفَةً إِيَّاهُ بِأَنَّهُ : «كِتَابٌ يَرُدُّ عَلَى التُّهَمِ الَّتِي وُجِّهَتْ لِلشَّيْخِ (!) الشَّهِيدِ سَيِّد قُطْب ، بِأُسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ وَأَدَبِيٍّ رَفِيعٍ (!) غَيْرِ شَاقٍّ عَلَى مَنْ يَطْلُبُهُ وَيَقْرَأُهُ ؛ إِيثَاراً لِلْحَقِّ ، وَكَشْفاً لِلظُّلْمِ الَّذِي وَقَعَ بِحَقِّ المُجَاهِدِ (!) سَيِّد قُطْب – رَحِمَهُ اللَّهُ –» !!

وَهَذَا كَلاَمُ مَنْ لاَ يَدْرِي فِيمَا لاَ يَدْرِي !!

وَ(أَكَادُ) أَجْزِمُ أَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى كِتَابِي «حَقّ كَلِمَةِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِي سَيِّد قُطْب . .» ، وَإِلاَّ لَوْ أَنَّهُ اطَّلَعَ لَمَا أَصْدَرَ هَذَا الحُكْمَ الجَائِرَ فِيهِ – تَقْلِيداً وَتَعَصُّباً – ؛ وَلَكِنْ!!

ثُمَّ تَكْتُبُ – أَيِ : الصَّحِيفَةُ الجَائِرَةُ عَنِ «السَّبِيلِ» – نَفْسُهَا – وَفِي العَدَدِ نَفْسِهِ! – (فَتْوًى) لِبَعْضِ المُنْتَسِبِينَ (أَكَادِيمِيًّا) إِلَى السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ (!!) تَتَضَمَّنُ (إِبَاحَةَ الضَّرْبِ عَلَى الدَّرَمْز ، أَوْ مَا يُشْبِهُهُ مِنْ آلاَتِ المُوسِيقَى»!!

ثُمَّ ذَكَرَ شُرُوطاً (!) لِهَذِهِ الإِبَاحَةِ ؛ أَذْكُرُهَا – ثُمَّ أَرُدُّ عَلَيْهَا وَاحِداً فَوَاحِداً – :

«١– أَنْ لاَ يُشْبِهَ فِعْلَ الفُسَّاقِ»!!!

أَقُولُ : وَالقَوْمُ – حَقِيقَةً – لَيْسَ عِنْدَهُمْ ضَابِطٌ يُمَيِّزُ بِهِ الفِسْقَ المُحَرَّمَ – وَكُلُّهُ ذَلِكَ – مِنْ نَقِيضِهِ!!

«٢– أَنْ لاَ يُثِيرَ الشَّهْوَةَ»!!!

أَقُولُ : وَكَأَنَّ لِلشَّهْوَةِ حَدًّا مَحْدُوداً ، يَرْجِعُ إِلَيْهِ الجَمِيع ، وَيَقِفُ عِنْدَهُ العَاجِزُ وَالمُسْتَطِيع!!

«٣– أَنْ لاَ يَظْهَرَ فِيهِ صَوْتُ امْرَأَةٍ يُثِيرُ الرِّجَالَ»!!!

أَقُولُ : وَتَقْيِيدُهُ بِـ(يُثِيرُ) يُبْطِلُهُ مِنْ جَذْرِهِ!! ثُمَّ يُقَالُ فِي (الإِثَارَةِ) مَا قُلْتُهُ فِي (الشَّهْوَةِ) – قَبْلاً –!!

«٤– أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ الاجْتِمَاعَ عَلَى الخَيْرِ ، وَإِثَارَةَ الحَمَاسِ وَالحَمِيَّةِ ، وَالتَّذْكِيرَ بِالمَكَارِمِ ، وَتَحْفِيزَ النَّاسِ عَلَى الفَضْلِ»!!

أَقُولُ : وَهَذِهِ – كُلُّهَا – مَقَاصِدُ عَامَّةٌ ، قَدْ يَجْنَحُ إِلَيْهَا أَشَدُّ النَّاسِ فِسْقاً ، وَأَكْثَرُهُمْ انْحِرَافاً =

ضَرَرَهَا أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ هَذِهِ ، وَلاَ ضَمَانَ فِيهَا ، كَمَا لاَ ضَمَانَ فِي كَسْرِ أَوَانِي الخَمْرِ ، وَشَقِّ الزِّقَاقِ» .

وَقَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «العِبَرِ فِي أَخْبَارِ مَنْ عَبَرَ» (٤٥٢/٢) : «وَعَلِيُّ بْنُ يُوسُفَ ابْنِ تَاشَفِينَ أَمِيرُ المُسْلِمِينَ ، وَصَاحِبُ المَغْرِبِ ، كَانَ يَرْجِعُ إِلَى عَدْلٍ ، وَدِينٍ ، وَتَعَبُّدٍ ، وَحُسْنِ طَوِيَّةٍ ، وَشِدَّةِ إِيثَارٍ لأَهْلِ العِلْمِ ، وَذَمٍّ لِلْكَلاَمِ وَأَهْلِهِ ، لَمَّا وَصَلَتْ إِلَيْهِ كُتُبُ أَبِي حَامِدٍ [الغَزَالِيِّ] ؛ أَمَرَ بِإِحْرَاقِهَا ، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مُسْتَضْعَفاً مَعَ رُؤُوسِ أُمَرَائِهِ ؛ فَلِذَلِكَ ظَهَرَتْ مَنَاكِيرُ خُمُورٍ فِي دَوْلَتِهِ ، فَتَغَافَلَ ، وَعَكَفَ عَلَى العِبَادَةِ ، وَتَوَثَّبَ عَلَيْهِ ابْنُ تُومَرْتَ ، ثُمَّ صَاحِبُهُ عَبْدُ المُؤْمِنِ» .

أَقُولُ: وَالحَقُّ أَنَّ كُتُبَ أَبِي حَامِدٍ – وَهُوَ الغَزَالِيُّ المَشْهُورُ ، المُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٠٥هـ) – خَيْرٌ – بِمَرَّاتٍ – مِنْ كُتُبِ (سَيِّد قُطْب) – عَلَى مَا فِيهَا –!!

٥١ـ طَيَرَانُهُ بِـ (فَتْوَى المُفْتِي) :

وَأَمَّا مَا أَلْحَقَهُ (المُسَوِّدُ) فِي بَعْضِ نُسَخِ «تَفْنِيدِهِ ..» – عَلَى وَجْهِ السُّرْعَةِ وَالمُسَارَعَةِ! – كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ – مِنْ وَرَقَةٍ (طَيَّارَةٍ) ؛ تَحْتَوِي عَلَى بَعْضِ كَلاَمٍ مُفَرَّغٍ لِلشَّيْخِ المُفْتِي عَبد العَزِيز بن عَبد اللَّه آل الشّيخ – وَفّقه المَوْلَى – [1] : فِيهِ شَيْءٌ مِن

= – مُغَطّياً فِسْقَهُ وَانْحِرَافَهُ – بِهَذِهِ العُمُومَاتِ الفَضْفَاضَةِ!! وَ(المَعْنَى فِي بَطْنِ الشَّاعِرِ)!!

ثُمَّ خَتَمَ (الكَاتِبُ المُفْتِي!!) مَقَالَهُ بِقَوْلِهِ : «فَإِذَا تَخَلَّفَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ ؛ عَادَ هَذَا حَرَاماً ، وَاللَّهُ – تَعَالَى – أَعْلَمُ»!!

أَقُولُ : قَدْ نَسِيَ فَضِيلَتُهُ (!) أَنْ يُبَيِّنَ حَقِيقَةَ دَعْوَى تَخَلُّفِ هَذِهِ (الشُّرُوطِ) – هَذِهِ – :

أَهِيَ تَخَلُّفُ كُلِّيٌّ ؟! أَمْ بَعْضٌ دُونَ بَعْضٍ ؟!

هَكَذَا مُفْتُو هَؤُلاَءِ (القَوْمِ) ، وَهَذِهِ (سَبِيلُهُمْ!)!!

(١) وَقَدْ عَلَّقَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ على فَتْوَى فَضِيلَتِهِ – قائِلاً – : (فَلا شَكَّ أَنَّ رَأْيَهُ يَلْقَى قَبُولاً عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ المُسْلِمِينَ – خُصُوصاً عَلِيّ الحَلَبِيّ – . .)!! =

الدِّفاع (العامّ) عَن بَعْضِ كَلاَمِ (الكاتب) سيِّد قُطب – غفر الله له – الَّذِي فِيهِ انْحِرافٌ ، وَغُلُوٌّ ، وَمُخَالَفَاتٌ شَرْعِيَّة ، وعقائديّة :

فَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّ كَلاَمَهُ – حَفِظَهُ اللَّه – هَذَا – قَد (سَوَّقَهُ) كَثِيرٌ مِمَّن عُرِفُوا بِالحِزْبِيَّةِ وَنُصْرَتِهَا ، فَضْلاً عَن انتِشَارِهِ فِي عَدَدٍ كَبِيرٍ مِن صَفَحاتِ (الإنْتَرنت) ؛ فَرِحِينَ بِه أصحابُهُ وناشِرُوه! مُسْتَغِلِّينَهُ لِضَرْبِ أَهْلِ السُّنَّة ، وَدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَف .

ولولا عِلْمِي (اليقينيُّ) بأنَّ هؤلاء النَّفَرَ لا ينشُرون مِن كلامِ فضيلتِهِ إلا ما يوافق أهواءَهم ، أو يُطابقُ أغراضَهم [1] : لَمَا كَتَبْتُ هذا التعقيب ، ولَمَا أشَرْتُ إليه مِن بعيدٍ أو قريب ، ولكنَّ الأمر – مِن قبل ومِن بعد – كما قاله الأئمّة : «ما مِن أحدٍ إلا رادٌّ ومردودٌ عليه : إلا النبيَّ ﷺ» – نصحاً للأُمّة – . . .

وَهَذا – نَفْسُهُ –تَماماً – ما ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ سَعْدٍ الحُصَيِّن – حَفِظَهُ اللَّه – فِيمَا كَتَبَهُ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخ المُفْتِي (بتاريخ : ١٤٢٦/٨/١٥هـ) – تَعْقِيباً عَلى كَلامِهِ – المَذْكُور – فِي (سَيِّد قُطب) – ، حَيْثُ قال له :

«إنَّ الحِزْبِيِّين يَسْتَفْتُونَ لاستِغْلالِ الفَتْوَى إذَا كَانَتْ فِي صالِحِهِمْ ، وَدَفْنِهَا إذَا لَمْ تَصْلُح لِلدِّعايَةِ لَهُم – كَمَا فَعَلُوا هَذِهِ المَرَّة ، وَمَا قَبْلَها – مُنْذُ عَهْدِ ابْنِ بَاز – رَحِمَهُ اللَّه –» .

فَأَقُول – وبِاللَّهِ – تَعالى – أُصُولُ وَأَجُول:

= فَنَقُول : نَعَمْ ؛ إنْ كَانَ مُؤَيَّداً بِالدَّلِيلِ ؛ أَمَّا أَنْ يَكُونَ – هَكَذا – إلْزَاماً فَارِغاً بِهِ : فَهَذَا صَنِيعُ العَوَامِّ وَالمُقَلِّدَةِ ؛ أَمَّا أَهْلُ العِلْمِ المُحَقِّقُون – وَطُلاَّبُهُ المُتْقِنُون – : فَعِنْدَهُمْ مِيزَانُ الحَقِّ المُسْتَقِيم الَّذي يَقِيسُونَ بِهِ مَقَالاَتِ الخَلْقِ – صِحَّةً وَخَطَأً ، صَوَاباً وَغَلَطاً –!!

فَالكَبِيرُ هُوَ الحَقّ بِبَهَائِهِ ، لا الأَسْمَاءُ ولا الأَشْخَاصُ – سِوَى رُسُلِ اللهِ وَأَنبيائِهِ – .

(١) بل إنَّ المُفْتِيَ – نَفْسَهُ – لَمْ يَسْلَم مِن طُعُونِ هَؤُلاءِ وَاتِّهاماتِهِم ؛ لَمَّا خَالَفَ أَهْواءَهُم فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ المَشْهُورَة... فَوَاغَوْثَاه!

إنَّ أَهْلَ العِلْمِ – دائِماً – عَلَى كَلِمَةٍ وافِيَةٍ كافِيَةٍ شافِيَة ؛ أَن : (مَن عَلِمَ حُجَّةٌ عَلى مَن لا يَعْلَم)...

٥٢ـ وَهَذَا نَقْدُهُ لِجَهَالاَتِ (سَيِّد):

وَقَدْ فاتَ هَؤُلاءِ الفَرِحِينَ (!) بِهَذا المَنْقُول عَن فَضِيلَتِه – نَفَعَ اللَّهُ بِه – أو فوّتوا على أنفسهم !!– ما وَرَدَ عَن فَضِيلَتِهِ – نفسِه – وَفّقهُ اللَّه – مِن جَوابٍ تَال لِتِلْكَ الكَلِمَة – عَلَى ما نُقِلَ عَنْهُ بِصَوْتِهِ – رَدًّا عَلى مَن طَعَنَ فِي الصَّحابِي الجَلِيل – مُعاوِيَة بن أبي سُفيان –وَكانَ المَنْقُولُ هُوَ كَلامَ (سيّد) – نَفْسِهِ – دون ذِكره لَه باسْمِهِ – ؛ فَكانَ جَوابُهُ – حَفِظَهُ اللَّهُ وَنَفَعَ بِه – ما نَصُّهُ – :

«هَذا قَوْلٌ باطِلٌ ، وَقائِلُهُ ضالٌّ مُضِلٌّ ، مُكَذِّبٌ لِلحَقِّ ، مُنْكِرٌ لِلحق» .

وَقالَ – رَدًّا عَلى كَلِمَةٍ أُخْرَى قالَهَا (سَيِّدٌ) – نفسُه – :

«هَذا كَلامُ باطِنِيٍّ خبيث ، أو يَهُودِيٍّ لَعِين ، ما يتكَلَّمُ بِهَذا مُسْلِم» [(١)] .

مَعَ كَوْنِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ المُفْتِي – حَفِظَهُ اللَّهُ – يَقُولُ – فِي مَثَانِي كَلاَمِهِ – الَّذِي فَرِحَ بِهِ المُخالِفُون – وطاروا –نفسِهِ – :

«وَالكِتَابُ لاَ يَخْلُو مِنْ مُلاَحَظَاتٍ – كَغَيْرِهِ – ، لاَ يَخْلُو مِنْ مُلاَحَظَاتٍ ، وَلاَ يَخْلُو مِنْ أَخْطَاء ، لَكِنْ – بِالجُمْلَةِ – : إنَّ الكَاتِبَ كَتَبَهُ [مِنْ] مُنْطَلَقٍ غَيْرَةٍ وَحَمِيَّةٍ لِلإِسْلاَمِ [(٢)] ، وَالرَّجُلُ هُوَ صَاحِبُ تَرْبِيَةٍ ، وَعُلُومِ ثَقَافَةٍ عَامَّةٍ ، وَمَا حَصَلَ مِنْهُ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ يُعْتَبَرُ شَيْئاً كَثِيراً . . .» .

---

(١) انتبه – أخي القارىء – ولا تخلط !! فنحن لا نُكَفِّر الأعيانَ ، إلا بالشرطِ المُعتَبَر ؛ فتدبر !

(٢) لم يَمْنَعْ مثلُ هذا الوصفِ – تماماً – الشيخَ الأستاذَ (محمود شاكر) – رَحِمَهُ اللَّه – من الردِّ على (سيّد قطب) ، وكشف أشياءَ ممّا انحرف فيها ؛ فانظر «جمهرة مقالاته» (٢/٩٩٠) ، فهو يصفُهُ بـ «بعض المتحمّسين لدين ربِّهم . . .»! ثم يَكُرُّ عَلَيْهِ بِالنَّقْضِ وَالنَّقْد!!!

ثم وَصَفَهُ – بَعْدُ – بـ«قِلَّةِ العِلْمِ [1] ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ»!

٥٣ـ الرَّدُّ التَّفْصِيلِيُّ عَلَى (فَتْوَى) المُفْتِي :

فَأَقُولُ: هَذَا كَلاَمٌ حَقٌّ – كُلُّهُ –بحمدِ الله – ، وَلَكِنْ :

١– مَنْ ذَا الَّذِي يُمَيِّزُ هَذِهِ «الأَخْطَاءَ» ، وَيَكْشِفُ هَذِهِ «المُلاَحَظَاتِ» ؛ مَعَ كَوْنِ أَكْثَرِ المُتَعَلِّقِينَ بِـ (سَيِّد) وَ«ظِلاَلِهِ» هُمْ مِنْ عَوَامِّ المُسْلِمِينَ – وَبِخاصَّةٍ مَعَ عُلُوِّ أُسْلُوبِ (سَيِّد) – اللُّغَوِي! – كَمَا يَقُولُ فَضِيلَتُهُ – ؛ وَذَلِكَ مِمَّا يُعَمِّقُ الخطأَ ، وَيَزِيدُه ولا يُزِيلُهُ !؟!

٢– مَا «الأَخْطَاءُ» الَّتِي اعْتَرَفَ بِهَا (!) هَؤُلاَءِ المُدَافِعُونَ ، المُتَعَصِّبُونَ ، الجَاهِلُونَ ؛ الَّذِينَ قَدَّمُوا الخَلْقَ عَلَى الحَقِّ – وَلاَ يَزَالُونَ – !؟!

وما أَثَرُها الواقِعِيُّ عليهم – وعليه –إنْ أقرُّوا بِبَعْضِهَا ؟!

٣– الغَيْرَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ ، وَالحَمِيَّةُ لِلإِسْلاَمِ – أَيْضاً – هِيَ الَّتِي دَفَعَتِ الخَوَارِجَ لِلتَّكْفِيرِ ، وَالمُعَطِّلَةَ لِلتَّأْوِيلِ ، وَالمُشَبِّهَةَ لِلتَّجْسِيمِ ، وَالرَّوَافِضَ لِلسَّبِّ ، وَالمُرْجِئَةَ لِلتَّخْذِيلِ ، وَالقَدَرِيَّةَ لِلنَّفْيِ ، وَ . . . ، وَ . . !!!

وما مِن مُبتدعٍ ولا مُنحرفٍ إلا وله شبهةٌ يتترَّسُ بِهَا ، وَيَخْتَبِئُ وَرَاءَهَا !!!

٤– النِّيَّةُ الحَسَنَةُ لاَ تَجْعَلُ البَاطِلَ حَقًّا ، وَ«كَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلحَقِّ لَنْ يُصِيبَهُ» [2] !!

٥– كَيْفَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَضْبِطَ (!) قَلَمَ صَاحِبِ (عُلُومِ ثَقَافَةٍ عَامَّةٍ) : مَعَ يَقِينِنَا

---

(١) وَلَيْسَ – فَقَطْ – أَنَّهُ لَيْسَ بِعَالِمٍ!

بَيْنَمَا حَمَى المُسَوِّدِ (!) يَصِفُهُ فِي تَقْرِيظِهِ لِـ«كَلِمَةِ حَقٍّ . .» (ص٩٣) بِأَنَّهُ : (عَالِمٌ بِكِتَابِ اللَّهِ)!!

وَيُقِرُّهُ المُسَوِّدُ فِي «تَفْنِيدِهِ . .» (ص١٠٢)!!

فَمَا مَعَايِيرُ (العِلْمِ) – قِلَّةً أَوْ كَثْرَةً – عِنْدَ هَؤُلاَءِ؟!

وَمَنْ ذَا المُصَنَّفُ عَالِماً – أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ – أَوْ لاَ – عِنْدَهُمْ؟! وَمَنِ المُصِيبُ فِي هَذَا التَّخَبُّطِ المُرِيبِ؟!

(٢) كما رواه الدارمي (١/٦٥-٦٦) من قول ابن مسعود – رضي الله عنه – .

الحازمِ أنَّ مَا سَيَنْتُجُ مِنْهُ – ويصدُرُ عنه – ، سَيَكُونُ أَمْشَاجاً ، وَأَخْلاَطاً – فِيهَا ، وَفِيهَا –؟!!

٦– «الشَّيْءُ الكَثِيرُ» – مِنَ الخَطَإِ – غَالِبٌ – وَلاَ بُدَّ – مَا سِوَاهُ مِنَ (الشَّيْءِ القَلِيل) – مِنَ الصَّوَابِ – ؛ فَمَا الأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ مَنْ هَذَا حَالُهُ؟!

ولماذا (المُغامرةُ) – بِدُونِ أَدْنَى حاجَةٍ! – بالدُّخول إلى مَتَاهةٍ إنْ عُرف لها أوّل : لم يُعلم لَها آخِر ؟!

ثُمَّ ؛ إنَّ المِقْيَاسَ الحَقَّ لِمَعْرِفَةِ مَقَادِيرِ الخَطَإِ وَالصَّوَابِ : لَيْسَ (الكَمَّ)! وَإِنَّمَا (الكَيْفُ)!!

٧– مَنْ «لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ» كَيْفَ يَخُوضُ فِيمَا لاَ يَدْرِي ؟! وَكَيْفَ يُمْكِنُ ضَبْطُ عَشْوَائِهِ – فِيهِ – ؟! كَ(طَبِيبٍ) عَمِلَ مُهَنْدِساً ، أَو مُزَارِعٍ عَمِلَ نَجَّاراً ؟!

فَأَيُّ فَسَادٍ سَيُنْتِجُ ذا – إذَنْ –!!

٨– لِمَ لَمْ يُعامَل بعضُ (أَهْلِ السُّنَّةِ الصِّرْفَةِ) – فِيمَا (قد) يَكُونُونَ أَخْطَأُوا فِيهِ – مِن خَطَأِ (اللَّفْظِ أَوِ العِبَارَةِ) – حَسْبُ – فَصَدَرَتْ فِيهِم (فَتْوَى) «التَّحْذِيرِ» ، وَأُطْلِقَتْ عَلَيْهِمْ «صَيْحَةُ نَذِيرٍ» : دُونَ أَنْ تُصِيبَ الحَقَّ البَهِيَّ الكَبِيرَ – كَمِثْلِ مَا عُومِلَ بِهِ (سَيِّد قُطب) – هُنا – ؛ مَعَ كَوْنِ أَخْطَائِهِ – غَفَرَ اللَّهُ لَه – أَخْطاءً أَصْلِيَّةً حَقِيقِيَّة ، لا مُجَرَّدَ لَفْظِيَّة؟!

ناهِيَك عَن أَنَّ أولئكَ – بَعْدُ – شَرَحوا ، ووضّحوا ، وبيّنوا ، ولم نعرف عن (هذا) إلا الاستمرار ! وعن أتباعه – المُتَعَصِّبِينَ لَه – إلا الإصرار !!

٩– وَأَمَّا الكَلامُ عَن (لُغَةِ سَيِّد قُطب) ، و(أُسْلُوبِهِ الإِنْشائِيِّ) : فَجَوابُهُ مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «دَرْءِ التَّعَارُض» (١٧١/٦) لَمَّا ذَكَرَ – رَحِمَهُ اللَّه – مُسْتَنْكِراً – مَن لا يُوافِقُونَ بَعْضَ أَقْوالِ أَهْلِ البِدَعِ ؛ لَكِنَّهُم (يتلمّسون!) لهم الأعذارَ ؛ فـ : «يَقُولُون : نَحْنُ لا نَفْهَمُ هَذا! أَو يَقُولُون : هَذا ظاهِرُه كُفْرٌ!! لَكِن قَد تَكُونُ لَهُ أَسْرارٌ وَحَقائِقُ يَعْرِفُها أَصْحابُها»!!

فَمَا أَشْبَهَ الأَمْسَ بِاليَوْم!!

١٠- وَالظَّنُّ الحَسَنُ بِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ المُفْتِي - نَفَعَ اللَّهُ بِه - لَوْ أُوقِفَ عَلَى هَذِهِ الحَقَائِقِ -أَو بَعْضِهَا - أَنْ لا يُخَالِفَ فَتَاوَى مَشَايِخِ العَصْرِ وَعُلَمائِهِ - مِمَّنْ هُم فِي طَبَقَةِ شُيُوخِه وَأَسَاتِذَتِهِ - ؛ وَأَوَّلُهُم وَأَوْلاهُم سَلَفُهُ فِي مَنْصِبِ الإِفْتاءِ الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بْن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ -تعالَى - ، وَهوَ مَن هُوَ ...

فعِنْدَما نُقل لِسَماحَتِه - رَحِمَه الله - كَلامُ (سيِّد قُطب) في نبيِّ اللَّهِ مُوسَى - عليه السلام - ، وَقَوْلُهُ فِيهِ ؛ أنّه : «نموذجٌ للزعيمِ المُنْدَفِعِ العصبيِّ المزاجِ» !! قالَ سَمَاحتُهُ : «الاستهزاء بالأنبياء ردّةٌ [1] مستقلةٌ» ...

١١- وَرَدَ فِي آخِرِ كَلِمَةِ الشَّيْخِ المُفْتِي - وَفَّقَهُ المَوْلَى - قَوْلُهُ : «وَالعِصْمَةُ لِكِتابِ اللَّهِ . .»!!

وَ«هَذَا تَعْبِيرٌ لاَ يَجُوزُ فِي حَقِّ اللَّهِ - تَعَالَى - ؛ إِذِ العِصْمَةُ لاَ بُدَّ لَهَا مِنْ عَاصِمٍ ؛ فَلْيُتَنَبَّهْ» ، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ «أَسْمَاءَ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ تَوْقِيفِيَّةٌ» [2] - كَمَا قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخ بَكْر أَبُو زَيْد - عُضْو اللَّجْنَة الدَّائِمَة للإِفْتاء ، وَعُضْو هَيْئَةِ كِبارِ العُلَماء - عَافَاهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ - فِي «مُعْجَمِ المَنَاهِي اللَّفْظِيَّةِ» -(ص٣٩٢-٣٩٣) - .

فَالظَّنُّ الحَسَنُ بِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ المُفْتِي - زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقاً - أَنَّهُ لَوْ (عُرِّفَ) القَائِلَ (الحَقِيقِيَّ) لِهَاتيك البَلايَا - وَأنّه (سَيِّد قُطب) - : لَثَبَتَ عَلَى أَحْكَامِهِ ، وَلاَ غَيَّرَ فِيهَا ، وَلاَ تَغَيَّرَ بِسَبَبِهَا ؛ نُصْرَةً لِلْحَقِّ - نَصَرَهُ اللهُ بالحقِّ ، ونَصَرَ الحقَّ به - .

وَاللَّهُ العَاصِمُ .

٥٤- خَتْم.. وَلَكِنْ !!

٢٢- اعْذِرونِي - أَيُّها الأَفاضِلُ -وَلَسْتَ مِنْهُم! - . . .

---

(١) انْظُر التَّعْلِيقَ المُتَقَدِّم (٨١) .

(٢) وَلَوْ تَنَبَّهَ بَعْضُ إِخْوَانِنَا طَلَبَةِ العِلْمِ لِهَذِهِ القَاعِدَةِ السَّلَفِيَّةِ - مُتَأَمِّلِينَهَا! - لَمَا عَارَضُوا هَذِهِ الجُزْئِيَّةَ مِنَ انْتِقَادِي ؛ لِتَعَلُّقِهَا (عِنْدَهُمْ) بِـ (كِتَابِ اللَّهِ) ، لاَ (ذَاتِهِ) - سُبْحَانَهُ -!

فَلَقَدْ طَالَ [1] مِنِّي القَوْلُ – مِن جَدِيد – ؛ رَدًّا عَلى هَذا المُجادِلِ العَنِيد ؛ فِيما ادَّعاهُ مِن «التَّفنِيد . .»!

وَكُلَّمَا مَنَّيْتُ نَفْسِي بِالاختِصَار ؛ طَالَ القَوْل وَطَار ، وَامْتَدَّت بِيَ الحَقَائِقُ وَالأَفْكار . .

فَالعِلمُ نُورٌ وَنار :

(نُورٌ) لأَهْلِهِ وَطُلاَّبِه . . .

وَ(نارٌ) عَلى أَغْيارِهِ وَأَضْدادِه . . .

وَالجَهْلُ : وَيْلٌ وَشَنار :

وَيْلٌ عَلى أَشْيَاعِهِ . . .

وَشَنارٌ عَلى أَتْرابِه . . .

. . . وَلا بُدَّ أَن أَخْتِم [1] – الآنَ – ؛ لأَنِّي – وَاللَّهِ – سَئِمْتُ ! وَلَيْسَ مِن عادَتِي – بِحَمْدِ اللَّهِ – السَّآمَة ؛ لَكِنَّ التَّكْرارَ المُمِلّ ، وَالقَوْلَ المُمِضَّ ، وَالكَلامَ البَلِيدَ ، وَالدِّفاعَ الأَجْوفَ الجامِدَ ، وَالتَّعَصُّبَ الأَعْمَى المَقِيتَ!! كُلُّ ذَلِكَ يَدْفَعُكَ – بِقُوَّةٍ – إِلى أَنْ تَرْمِيَ القَلَم ، وَتَطْرَحَ الوَرَقَ ، وَتَلْتَفِتَ إِلى ما هُوَ أَنْفَعُ لَك ، وَأَجْدى عِنْدَ رَبِّك . .

وَبِخاصَّةٍ أَنَّنِي أَكْتُبُ – الآنَ – فِي آخِرِ سُوَيْعاتِ يَوْمِ الجُمُعَةِ المُبارَك ؛ الَّذي آخِرُ ساعَةٍ فِيهِ ساعَةُ استِجابَةِ الرَّبِّ لِعَبْدِه ؛ فَلَعَلِّي أُدْرِكُها ؛ فَأَدْعُو رَبِّي – جَلَّ وَعَلا – دَعْوَةً أَرْجُو أن تَكُونَ صالِحَةً مَقْبُولَة . . .

ثُمَّ : رَأَيْتُ نَفْسِي – مُضْطَرًّا – أَنْ أَعْقِدَ (فَصْلاً) طَوِيلاً مُفَصَّلاً ، وَكَبِيراً مُؤَصَّلاً ؛ يَكْشِفُ – عَلَى وَجْهٍ أَقْرَبَ إِلَى التَّمَام – حَقِيقَةَ هَذَا المُدَّعِي الهَجَّام ، وَيَنْقُضُ مَا أَوْقَرَ بِهِ «تَفْنِيدَهُ» مِنْ جَهْلٍ وَرُكَام!!

لِيَكُونَ – بِهَذَا (الفَصْلِ) – الخِتَام:

---

(١) لاَ ؛ بَلْ إِنَّ مَا فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ سَيَكُونُ أَطْوَلَ إِلَى الحَقِّ – وَبِهِ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – . . .

... حَتَّى تَقَرَّ بِالحَقِّ عَيْنَا كُلِّ طَالِبِ حَقٍّ، وَحَتَّى يَجِدَ الْمُنْصِفُ (بَحْثاً عِلْمِيًّا) أَوْسَعَ مَدًى، وَأَكْثَرَ هُدًى.

وَلَئِنْ قَدِرَ أَحَدٌ (!) - قَبْلاً - عَلَى التَّشْغِيبِ، بِدَعْوَى (الرَّدِّ أَوِ التَّعْقِيبِ)؛ فَلَنْ يَقْدِرَ - بَعْداً - [1] عَلَى أَيٍّ مِنْ ذَلِكَ الافْتِرَاءِ؛ تَحْتَ أَيِّ دَعْوَى، وَوَرَاءَ أَيِّ ادِّعَاءٍ!!

وَلَنْ نَعْدَمَ مِنْ هَذَا (البَلِيدِ) - نَفْسِهِ - ظَنًّا رَاجِحاً - مَا عَوَّدَنَاهُ (!) عَلَيْهِ - وَاعْتَدْنَاهُ مِنْهُ - مِنَ (السِّبَابِ، وَالشَّتْمِ، وَالطَّعْنِ، وَالتَّجْرِيحِ) بَيْنَ سُطُورِ دَعَاوَى (الأَدَبِ) الكَاذِبِ! وَ(الاحْتِرَامِ) الْمُفْتَرَى!!

وَ(سَأُحَاوِلُ) الاخْتِصَارَ وَالاعْتِصَارَ، وَالإِشَارَةَ بِأَدْنَى عِبَارَةٍ؛ لاَ لِيَفْهَمَ (ذَاكَ!)؛ فَلَنْ يَفْهَمَ وَلَوْ مَلأْتُ بِالحِبْرِ القَرَاطِيسَ!! فَيَظَلُّ يُمَارِي، وَيُمَارِي: إِلَى آخِرِ نَفَسٍ!! إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً؛ فَأَقُولُ لَهُ - ابْتِدَاءً -:

فَدَعْ عَنْكَ الكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا ... وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالمِدَادِ

فَأَقُولُ - وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلاَنُ -:

---

(١) انْظُر «الدُّرَّ المَصُون مِنْ عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُون» (٩٩/١) لِلْعَلاَّمَةِ (السَّمين الحلبي) - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

١ـ تَحْتَ عُنْوَانِ (أَصْغَرُ أَمْ أَكْبَرُ؟):

(اعْتَرَفَ) المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص٦٨) أَنَّهُ عَجَزَ عَنْ تَفْسِيرِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّ الكُفْرَ العَمَلِيَّ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ أَصْغَرُ وَأَكْبَرُ!!

ثُمَّ وَصَفَ مَا (عَجَزَ عَنْ تَفْسِيرِهِ) بِأَنَّهُ : (اضْطِرَابٌ وَارْتِيَابٌ)!!

وَبَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ طَوَّلَ وَهَوَّلَ ؛ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَدْنى مُعَوَّلٍ!!

وَبِالرُّغْمِ مِنْ وُضُوحِ كَلاَمِي ، وَجَلاَئِهِ ؛ إِلاَّ أَنَّ الرَّجُلَ (!) عَاجِزٌ فَوْقَ عَجْزِهِ!!

فَمَاذَا نَفْعَلُ لَهُ ـ وَبِهِ ـ؟!

فَسَأُحِيلُهُ إِلَى (مَرْجِعٍ!) آخَرَ (!) فِيهِ تَقْرِيرُ مَا ذَكَرْتُ ، وَتَأْكِيدُ مَا بَيَّنْتُ :

لَكِنَّ الفَرْقَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُ (!) قَدْ يَكُونُ بَيْضَةَ القَبَّانِ (!) الَّتِي سَتَدْرَأُ عَجْزَ البَلِيدِ ذَاكَ (!) ؛ حَيْثُ إِنَّ مُؤَلَّفَ المَرْجِعِ الَّذِي سَأَذْكُرُهُ يَذْهَبُ إِلَى تَكْفِيرِ الحُكَّامِ ـ بِإِطْلاَقٍ ـ عَلَى مَذْهَبِ البَلِيدِ وَمَنْ وَرَاءَهُ! ـ فَلَعَلَّهُ لَعَلَّهُ!!

فَلْيَرْجِعِ (البَاحِثُ) ـ فَقَطْ ـ إِلَى كِتَابِ : «الحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ : أَحْوَالُهُ وَأَحْكَامُهُ» (ص٢٧٨) لِلدُّكْتُورِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحٍ المَحْمُودِ ـ أَصْلَحَهُ اللَّهُ ـ ؛ حَيْثُ ذَكَرَ : «تَنَوُّعَ عِبَارَاتِ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ فِي تَقْسِيمِ الكُفْرِ إِلَى نَوْعَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : مُخْرِجٌ مِنَ المِلَّةِ ، وَالآخَرُ غَيْرُ مُخْرِجٍ مِنَ المِلَّةِ» . . .

٢ـ وَتَحْتَ عُنْوَانِ (مَسْأَلَةِ الحُكْمِ):

كَتَبَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص٦٩ـ٧٠) كَلاَماً غَثًّا (كَثِيراً) شَاغَبَ فِيهِ ـ بِتَلَوُّنٍ ، وَتَمْوِيهٍ ـ عَلَى بَيَانِ مَوْقِفِهِ الوَاضِحِ مِنْ تَكْفِيرِ الحُكَّامِ ـ بِإِطْلاَقٍ ـ مُكْتَفِياً بِأَسْئِلَةٍ بَارِدَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، مَعَ تَوْكِيدِ تَلْبِيسِهِ المَاضِي فِي عَزْوِهِ لِمَرْجِعَيْنِ عِلْمِيَّيْنِ تَوَهَّمَ فِيهِمَا تَأْيِيدَ رَأْيِهِ (!) الَّذِي لاَ يَزَالُ يَلُفُّ وَيَدُورُ حَوْلَهُ ـ وَفِيهِ ـ!!

ثُمَّ (ظَفِرَ) بِمَصْدَرٍ ثَالِثٍ ـ لِتَأْيِيدِ رَأْيِهِ ـ هُوَ كِتَابُ «التَّمْهِيدِ لِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» ـ لِفَضِيلَةِ الأَخِ الشَّيْخِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخِ ـ حَفِظَهُ اللَّهُ ـ ، نَقَلَ مِنْهُ نَقْلاً فِي (مَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ الحُكَّامِ) . . .

ثُمَّ أَعْقَبَهُ بِأَسْئِلَتِهِ الغَبِيَّةِ ـ تِلْكَ ـ : هَلْ؟! مَا؟! ـ وَمَا لَفَّ لَفَّهُمَا ـ!!

وَلَنْ تُخِيفَنِي هَذِهِ الأَسْئِلَةُ (الفَارِغَةُ) مِنْ أَنْ أَقُولَ بِصَرَاحَةٍ وَوُضُوحٍ :

إِنَّ مَا أَعْرِفُهُ عَنْ أَخِي العَزِيزِ ، وَصَدِيقِي القَدِيمِ ، الشَّيْخِ صَالِحٍ – حَفِظَهُ اللَّهُ – مِنْ عِلْمٍ ، وَسُنَّةٍ ، وَاجْتِهَادٍ : لاَ يَمْنَعُنِي مِنْ تَخْطِئَتِهِ وَتَغْلِيطِهِ .

وَهَذَا – فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ – يَمْنَعُنِي – جِدًّا – مِنْ تَجْهِيلِهِ أَوْ تَضْلِيلِهِ – حَفِظَهُ المَوْلَى – كَمَا يَتَمَنَّاهُ قُطَّاعُ الطُّرُقِ – أُولَئِكَ –!

وَهَذَا وَذَاكَ – كِلاَهُمَا – يُوجِبَانِ عَلَيَّ شَيْئاً مِنَ البَيَانِ ؛ فَأَقُولُ :

وَرَدَ فِي كَلاَمِ فَضِيلَتِهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – التَّفْرِيقُ بَيْنَ : (مَنْ حَكَمَ فِي مَسْأَلَةٍ ، أَوْ فِي مَسْأَلَتَيْنِ – بِهَوَاهُ – بِغَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَاصٍ ، وَلَمْ يَسْتَحِلَّ ، هَذَا كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ ، وَبَيْنَ الحَاكِمِ الَّذِي لاَ يَحْكُمُ بِشَرْعِ اللَّهِ بَتَاتاً ، وَيَحْكُمُ دَائِماً ، وَيُلْزِمُ النَّاسَ بِغَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ) .

ثُمَّ رَجَّحَ – مُدَقِّقاً ، مُرَكِّزاً – : (أَنَّ الَّذِي يَحْكُمُ دَائِماً بِغَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ ، وَيُلْزِمُ النَّاسَ بِغَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ أَنَّهُ كَافِرٌ) ؛ مُبَيِّناً – فِي آخِرِ قَوْلِهِ – : أَنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ جَدِّهِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ فِي رِسَالَةِ «تَحْكِيمِ القَوَانِينِ» ؛ مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (لأَنَّهُ لاَ يَصْدُرُ فِي الوَاقِعِ مِنْ قَلْبٍ قَدْ كَفَرَ بِالطَّاغُوتِ) .

فَأَقُولُ:

١– مَا الضَّابِطُ – وَالحَدُّ – الَّذِي يُخْرِجُ (المَسْأَلَةَ وَالمَسْأَلَتَيْنِ) – مِمَّنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ – ، فَالثَّلاَثَ ، فالعَشْرَ ، فَالمِئَةَ ، فَالأَلْفَ : مِنَ الكُفْرِ الأَصْغَرِ إِلَى الكُفْرِ الأَكْبَرِ ؟!

٢– مَا الضَّابِطُ – وَالحَدُّ – الَّذِي يَجْعَلُ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ (دَائِماً) ، وَ(بَتَاتاً) : كَافِراً كُفْراً أَكْبَرَ ؛ مَعَ كَوْنِهِ يُقِيمُ أَرْكَانَ الإِسْلاَمِ الخَمْسَةَ ، وَيَجْعَلُ لَهَا مِيزَانِيَّاتٍ ، وَهَيْئَاتٍ ، وَمُؤَسَّسَاتٍ ، وَوِزَارَاتٍ ، وَإِدَارَاتٍ ؟!

فَضْلاً عَنْ أَحْكَامٍ أُخْرَى – كَالطَّلاَقِ ، وَالزَّوَاجِ ، وَالإِرْثِ – وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ إِسْلاَمِيُّ الصِّبْغَةِ ، شَرْعِيُّ الأَصْلِ – ؟!

٣– لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ – جَدِّ الشَّيْخِ صَالِحٍ – كَلاَمٌ آخَرُ يَلْتَقِي تَفْصِيلَنَا

الحَقَّ – بِحَمْدِ اللَّهِ – لاَحِقٌ لِكَلاَمِهِ فِي «تَحْكِيمِ القَوَانِينِ» – وَمُتَأَخِّراً عَنْهُ بِخَمْسِ سَنَوَاتٍ – ؛ بَيَّنَ فِيهِ عِلَّةَ التَّكْفِيرِ ، وَسَبَبَهُ ، وَأَنَّهُ : (اعْتِقَادُ صِحَّةِ جَوَازِهِ) ، وَ(اسْتِحْلاَلُهُ) . .

وَقَدْ نَقَلْتُهُ – فِي غَيْرِ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِي ؛ فَانْظُرْ «فَتَاوَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» (٨٠/١) ، وَكِتَابَيَّ «التَّنْبِيهَات المُتَوَائِمَة» (ص٨١) ، وَ«التَّعْرِيف وَالتَّنْبِئَة» (ص١٠٢) – وَغَيْرَهَا – .

٤– لَئِنْ (تَنَزَّلْنَا) أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَوْلٌ ثَانٍ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ الجَلِيلَةِ – وَالأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ – كَمَا قَدَّمْتُ – ؛ فَالجَوَابُ مَا قَالَهُ تِلْمِيذُهُ – الأَوْفَى – وَالأَكْبَرُ – سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ بَازٍ – رَحِمَهُ اللَّهُ – :

«مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ ، عَالِمٌ مِنَ العُلَمَاءِ ، يُخْطِئُ وَيُصِيبُ ، وَلَيْسَ بِنَبِيٍّ وَلاَ رَسُولٍ . .» [1] كَمَا فِي «الفَتَاوَى البَازِيَّة فِي تَحْكِيمِ القَوَانِينِ الوَضْعِيَّة» (ص٨– نَشْر مَكْتَبَةِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ / الكُوَيْت) .

٥– لاَ زِلْتُ أَقُولُ : إِنَّ مَسْأَلَةَ تَكْفِيرِ الحُكَّامِ – بِإِطْلاَقٍ – لَيْسَتْ مَسْأَلَةً اجْتِهَادِيَّةً ، وَلاَ يُعْرَفُ لأَئِمَّةِ العِلْمِ السَّابِقِينَ – مُتَقَدِّمِينَ وَمُتَأَخِّرِينَ – فِيهَا : إِلاَّ قَوْلٌ وَاحِدٌ .

وَإِنَّ وُرُودَ قَوْلٍ آخَرَ عَلَيْهَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ بَعْضِ العُلَمَاءِ المُعَاصِرِينَ – فَقَطْ – ، مَعَ كَوْنِ أَكْثَرِ هَؤُلاَءِ العُلَمَاءِ لَيْسَ عَلَى ثَبْتٍ بَيِّنٍ مِنْ كَلاَمِهِ ؛ فَنَرَى هَؤُلاَءِ الأَكْثَرَ – مِنَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى التَّكْفِيرِ – قَدْ يَكُونُ لَهُ القَوْلُ وَالقَوْلاَنِ!

وَتَحْتَ الطَّبْعِ لِي – بِحَمْدِ اللَّهِ – كِتَابٌ كَبِيرٌ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ ؛ فِيهِ جَلاَءُ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِمَّا يُخَالِفُ هَذَا الحَقَّ العَلِيَّ .

٦– عُذْرِي هَؤُلاَءِ العُلَمَاءَ المُعَاصِرِينَ قَائِمٌ عَلَى كَوْنِهِمْ يَمْلِكُونَ أَدَوَاتِ الاجْتِهَادِ ؛ فَهُمْ بَيْنَ الأَجْرِ وَالأَجْرَيْنِ . . .

---

(١) هَذَا هُوَ تَعْظِيمُ الحَقِّ بِالحَقِّ ؛ فَأَيْنَ مِنْهُ أَدْعِيَاؤُهُ – اليَوْمَ –؟!

هَذَا مِنْ طَرَفِ أَشْخَاصِهِمْ ، لاَ مِنْ طَرَفِ المَسْأَلَةِ – مِنْ حَيْثُ هِيَ – . . .

وَبالتَّـالي ؛ فَلاَ يُعذَرُ مَنْ «لاَ يُحْسِنُ التَّعْبِيرَ عَنِ العَقَائِدِ الشَّرْعِيَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ – وَبِخَاصَّةٍ مِنْهَا العَقَائِدُ السَّلَفِيَّةُ» – [1] ، فَضْلاً عَنْ بَقِيَّةِ «المَعَانِي الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» [2] !!!

فَكَيْفَ يَكُونُ الحَالُ مَعَ مَنْ هَذَا حَالُهُ إِذَا «لَمْ يَكُنْ عَالِماً» [3] !؟!

وَهَذَا هُوَ (سَيِّد قُطْب) . . .

٧– وَلْنَرَ مَاذَا يَقُولُ المُعْتَرِضُ البَلِيدُ – وَمَنْ وَرَاءَهُ! – فِي كَلاَمِ (سَيِّد قُطْب) – التَّالِي – فِي كِتَابِهِ «العَدَالَة الاجْتِمَاعِيَّة» (ص٢٦١) ، قَالَ :

«فَإِذَا انْتَهَيْنَا مِنْ وَسِيلَةِ التَّوْجِيهِ الفِكْرِيِّ ؛ بَقِيَتْ أَمَامَنَا وَسِيلَةُ **التَّشْرِيعِ القَانُونِيِّ لِتَحْقِيقِ حَيَاةٍ إِسْلاَمِيَّةٍ صَحِيحَةٍ** ، تُكْفَلُ فِيهَا العَدَالَةُ الاجْتِمَاعِيَّةُ لِلْجَمِيعِ .

وَفِي هَذَا المَجَالِ لاَ يَجُوزُ أَنْ نَقِفَ عِنْدَ مُجَرَّدِ مَا تَمَّ فِي الحَيَاةِ الإِسْلاَمِيَّةِ الأُولَى ؛ بَلْ يَجِبُ الانْتِفَاعُ بِكَافَّةِ المُمْكِنَاتِ الَّتِي تُتِيحُهَا مَبَادِئُ الإِسْلاَمِ العَامَّةُ ، وَقَوَاعِدُهُ المُجْمَلَةُ .

فَكُلُّ مَا أَتَمَّتْهُ البَشَرِيَّةُ مِنْ تَشْرِيعَاتٍ وَنُظُمٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ ، **وَلاَ تُخَالِفُ أُصُولُهُ أُصُولَ الإِسْلاَمِ** ، وَلاَ تَصْطَدِمُ بِفِكْرَتِهِ عَنِ الحَيَاةِ وَالنَّاسِ : يَجِبُ أَنْ لاَ نُحْجِمَ عَنِ الانْتِفَاعِ بِهِ **عِنْدَ وَضْـعِ تَشْـرِيعَاتِنَا** ، مَا دَامَ يُحَقِّقُ مَصْلَحَةً شَرْعِيَّةً لِلْمُجْتَمَعِ ، أَوْ يَدْفَعُ مَضَرَّةً مُتَوَقَّعَةً .

وَلَنَا فِي مَبْدَإِ المَصَالِحِ المُرْسَلَةِ ، وَمَبْدَإِ سَدِّ الذَّرَائِعِ – وَهُمَا مَبْدَآنِ إِسْلاَمِيَّانِ

---

(١) «كَلِمَة حَقٍّ . .» (ص٨١–٨٢)!

وَانْظُرْ كِتَابِي : «الدُّرَر المُتَلأْلِئَة بِنَقْضِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِرْيَةَ مُوَافَقَةِ المُرْجِئَة» (ص٨٧–٩٠) .

(٢) «كَلِمَة حَقٍّ . .» (ص٩٥)!

(٣) «كَلِمَة حَقٍّ . .» (ص٩٥)!

صَرِيحَانِ – مَا يَمْنَحُ وَلِيُّ الأَمْرِ سُلْطَةً وَاسِعَةً لِتَحْقِيقِ المَصَالِحِ العَامَّةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ» .

فَأَقُولُ:

«عَلَى هَذَا مَآخِذُ :

أ – كَأَنَّ (سَيِّداً) يَرَى أَنَّ الإِسْلاَمَ غَيْرُ كَامِلٍ ، وَلاَ وَافٍ بِمُتَطَلَّبَاتِ الأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ .

ب – يُمْكِنُ لأَيِّ دَوْلَةٍ تَنْتَمِي لِلإِسْلاَمِ أَنْ تَأْخُذَ كُلَّ مَا تَهْوَاهُ مِنَ القَوَانِينِ الوَضْعِيَّةِ ؛ بِحُجَّةِ تَحْقِيقِ المَصَالِحِ وَدَرْءِ المَفَاسِدِ ، وَبِحُجَّةِ أَنَّهَا لاَ تَتَنَافَى مَعَ أُصُولِ الإِسْلاَمِ ، وَلَوْ كَانَتْ مُصَادِمَةً لأُصُولِهِ وَنُصُوصِهِ . . .

جـ – وَبِهَذَا التَّأْصِيلِ وَالتَّقْعِيدِ الَّذِي يَضَعُهُ (سَيِّد) تَنْفَتِحُ أَبْوَابُ التَّلاَعُبِ بِدِينِ اللَّهِ لِكُلِّ طَاغِيَةٍ يُرِيدُ التَّلاَعُبَ بِالإِسْلاَمِ وَبِالأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ ، فَيُمْكِنُهُ جَلْبُ قَوَانِينِ أُورُوبَّا وَأَمْرِيكَا تَحْتَ سِتَارِ هَذِهِ التَّأْصِيلاَتِ الَّتِي وَضَعَهَا (سَيِّد قُطْب) . .» [1] .

وَبِخَاصَّةٍ – كَمَا يَقُولُ سَمَاحَةُ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ – :

د – «أَنَّ هَؤُلاَءِ الحُكَّامَ نَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّهُمْ – فِي المَسَائِلِ الشَّخْصِيَّةِ ؛ كَالنِّكَاحِ ، وَالفَرَائِضِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا – يَحْكُمُونَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ القُرْآنُ – عَلَى اخْتِلاَفِ المَذَاهِبِ – ، وَأَمَّا فِي الحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ ؛ فَيَخْتَلِفُونَ .

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ يُورِدُهَا (لَهُمْ) بَعْضُ عُلَمَاءِ السُّوءِ ؛ يَقُولُونَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ» ، وَهَذَا عَامٌّ! فَكُلُّ مَا تَصْلُحُ بِهِ الدُّنْيَا ؛ فَلَنَا الحُرِّيَّةُ فِيهِ ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ : «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ!!

وَهَذَا – لاَ شَكَّ – شُبْهَةٌ! لَكِنْ ؛ هَلْ هُوَ مُسَوِّغٌ لَهُمْ فِي أَنْ يَخْرُجُوا عَنْ قَوَانِينِ

---

(١) «أَضْوَاء إِسْلاَمِيَّة عَلَى عَقِيدَةِ سَيِّد قُطْب وَفِكْرِهِ» (ص٢٠٨-٢٠٩) لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ رَبِيع بْن هَادِي – مُلَخَّصاً – .

الإِسْلاَمِ فِي إِقَامَةِ الحُدُودِ ، وَمَنْعِ الخُمُورِ ، وَمَا شَابَهَ ذَلِكَ؟!

وَعَلَى فَرْضِ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي الاقْتِصَادِيَّةِ شُبْهَةٌ ؛ فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ شُبْهَةٌ» [1] .

وَعَلَيْهِ – كَمَا يَقُولُ سَمَاحَتُهُ – أَيْضاً – :

هـ – «قَدْ يَكُونُ هَذَا الحَاكِمُ مَعْذُوراً بِجَهْلِهِ ؛ لأَنَّ الحَاكِمَ يُجَالِسُهُ صَاحِبُ الخَيْرِ وَصَاحِبُ الشَّرِّ ، وَلِكُلِّ حَاكِمٍ بِطَانَتَانِ ؛ إِمَّا بِطَانَةُ خَيْرٍ ، وَإِمَّا بِطَانَةُ شَرٍّ ، فَبَعْضُ الحُكَّامِ – مَثَلاً – يَأْتِيهِ [بَعْضُ] أَهْلِ الخَيْرِ ، وَيَقُولُ : هَذَا حَرَامٌ ، وَلاَ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَهُ ، وَيَأْتِيهِ آخَرُونَ ، وَيَقُولُونَ : هَذَا حَلاَلٌ ، وَلَكَ أَنْ تَفْعَلَهُ!

وَلْنَضْرِبْ مَثَلاً فِي البُنُوكِ – الآنَ – : نَحْنُ لاَ نَشُكُّ بِأَنَّ البُنُوكَ وَاقِعَةٌ فِي الرِّبَا الَّذِي لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ آكِلَهُ ، وَمُوكِلَهُ ، وَشَاهِدَيْهِ ، وَكَاتِبَهُ [2] ، وَأَنَّهُ يَجِبُ إِغْلاَقُهَا وَاسْتِبْدَالُ هَذِهِ المُعَامَلاَتِ بِالمُعَامَلاَتِ الحَلاَلِ ؛ حَتَّى يَقُومَ – **أَوَّلاً** – دِينُنَا ، ثُمَّ اقْتِصَادُنَا – **ثانياً** – . . .

. . . فَالتَّعَجُّلُ فِي تَكفِيرِ الحُكَّامِ المُسْلِمِينَ بِمِثْلِ هَذِهِ الأُمُورِ خَطَأٌ عَظِيمٌ .

[وَلاَ بُدَّ] أَنْ تَصْبِرَ ؛ [فَقَدْ] يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الحَاكِمُ مَعْذُوراً! فَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ ، وَقَالَ : نَعَمْ ، هَذَا هُوَ الشَّرْعُ ، وَإِنَّ هَذَا الرِّبَا حَرَامٌ ، لَكِنْ أَرَى أَنَّهُ لاَ يُصْلِحُ هَذِهِ الأُمَّةَ فِي الوَقْتِ الحَاضِرِ إِلاَّ هَذَا الرِّبَا! حِينَئِذٍ يَكُونُ كَافِراً ؛ لأَنَّهُ (اعْتَقَدَ) أَنَّ دِينَ اللَّهِ فِي هَذَا الوَقْتِ غَيْرُ صَالِحٍ لِلْعَصْرِ .

أَمَّا أَنْ يُشَبَّهَ عَلَيْهِ ، وَيُقَالَ : هَذَا حَلاَلٌ – يَعْنِي : الفُقَهَاءُ قَالُوا كَذَا! وَلأَنَّ اللَّهَ قَالَ كَذَا!! – فَهَذَا قَدْ يَكُونُ مَعْذُوراً ؛ لأَنَّ كَثِيراً مِنْ حُكَّامِ المُسْلِمِينَ الآنَ يَجْهَلُونَ الأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ – أَوْ كَثِيراً مِنَ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ – .

---

(١) «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» (١٢٧) – بِقَلَمِي – .

(٢) كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٩٧) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – .

فَأَنَا ضَرَبْتُ هَذَا المَثَلَ ؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّ الأَمْرَ خَطِيرٌ ، وَأَنَّ التَّكْفِيرَ يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ الإِنْسَانُ شُرُوطَهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ» [1] .

وَأَقُولُ:

وَهَلْ كَفَّرَ الدُّوَلَ الإِسْلاَمِيَّةَ – كُلاًّ أَوْ بَعْضاً – مَنْ كَفَّرَهَا ؛ إِلاَّ بِاتِّكَائِهِ عَلَى مِثْلِ ذَاكَ الفَهْمِ البَاطِلِ ، وَالنَّظَرِ العَاطِلِ الَّذِي يَرُدُّهُ سَمَاحَةُ أُسْتَاذِنَا – رَحِمَهُ اللَّهُ – ؛ كَمِثْلِ ذَاكَ المَقْدِسِيِّ الجَاهِلِ (المُشَيَّخِ!) فِي كِتَابِهِ «الكَوَاشِف الجَلِيَّة فِي كُفْرِ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّة»!!!

فَمَا بَالُكَ بِغَيْرِهِ – وَغَيْرِهَا –؟!

فَلْيَرُدُّوا – إِنِ اسْتَطَاعُوا – ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ . . . .

وَإِنَّنِي (أَخْشَى) أَنْ يَتَدَحْرَجَ الجَهْلُ بِأُولَئِكَ القَوْمِ (!) لِيُوَجِّهُوا التُّهَمَةَ بِالإِرْجَاءِ لِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ ؛ كَمَا فَعَلُوا – قَبْلاً – بِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ – رَحِمَهُمَا اللَّهُ –!!

أَمْ أَنَّ هُؤَلاَءِ وَأُولَئِكَ يُسَوِّغُونَ لِسَيِّد قُطْب أَنْ (يُجَوِّزَ) – مُنَظِّراً – هَذِهِ التَّشْرِيعَات – تَحْتَ تِلْكُمُ المُسَمَّيَات! – ؛ فِي الوَقْتِ الَّذِي يُكَفِّرُونَ فِيهِ مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِهِ ، وَاتَّبَعَ تَجْوِيزَهُ؟!

٨– أَمَّا أَنِّي لاَ أُفَرِّقُ (بَيْنَ الحُكْمِ ، وَبَيْنَ التَّشْرِيعِ العَامِّ) – كَمَا حَشَى البَلِيدُ (ص٧١) – ؛ فَنَعَمْ :

فَلَوْ فَعَلْتُ – تَقْلِيداً لِمَنِ ادَّعَاهُ ، وَانْبِهَاراً بِمَنْ رَعَاهُ – : لَكَفَّرْتُ (سَيِّد قُطْب) – فَضْلاً عَمَّنْ قَبْلَهُ – أَوْ بَعْدَهُ – أَفْرَاداً أَوْ جَمَاعَاتٍ –!!

وَ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ﴾ . . .

---

(١) «شَرْح القَوَاعِدِ المُثْلَى» (ص٣٦٧–٣٦٨) – لَهُ – ، وَ«التَّبْصِير بِقَوَاعِدِ التَّكْفِير» (ص٧٨–٨٠) – بِقَلَمِي – .

هَذَا أَوَّلاً .

أَمَّا :

ثَانِيًا: فَمَا ضَابِطُ (التَّشْرِيعِ العَامِّ) – هَذَا –؟!

بَلْ مَا مَعْنَاهُ – عِنْدَ أَصْحَابِهِ ، وَمُدَّعِيهِ –؟!

وَإِنِّي عَلَى يَقِينٍ أَنَّ الجَاهِلَ البَلِيدَ – هَذَا – لاَ يَعْرِفُ ذَلِكَ ، وَلاَ يُمَيِّزُهُ ، وَإِنَّمَا يَنْقُلُ بِلاَ وَعْيٍ ، وَيُسَوِّدُ بِغَيْرِ مَعْرِفَةٍ!

وَإِلاَّ :

فَهَلِ (العُمُومُ) المُتَعَلِّقُ بِهَذَا (التَّشْرِيعِ) مُرْتَبِطٌ بِـ :

أ – عُمُومِ الأَحْكَامِ المُطَبَّقَةِ – جَمِيعِهَا –؟!

أَمْ :

ب – عُمُومِ الحُكْمِ الوَاحِدِ – مِنْ جِهَةِ تَطْبِيقِهِ وَالإِلْزَامِ بِهِ –؟!

فَإِنْ كَانَ (**الأَوَّلَ**) :

فَهَذَا لاَ يُوجَدُ – اليَوْمَ – فِي أَيِّ دَوْلَةٍ لاَ تَزَالُ تَنْتَسِبُ إِلَى الإِسْلاَمِ!

وَإِنْ كَانَ (**الثَّانِي**) :

فَهَذَا تَكْفِيرٌ (لِكُلِّ) الدُّوَلِ المُنْتَسِبَةِ لِلإِسْلاَمِ – قَاطِبَةً – ؛ فَمَا مِنْ دَوْلَةٍ – اليَوْمَ – قَطُّ – إِلاَّ وَفِيهَا (تَشْرِيعَاتُ) البُنُوكِ الرِّبَوِيَّةِ ، وَالمُكُوسِ ، وَالضَّرَائِبِ ، وَإِذَاعَاتِ المُوسِيقَى وَالغِنَاءِ المَاجِنِ . . . – وَمَا أَشْبَهَهُ – .

أَمْ هُنَالِكَ اسْتِثْنَاءٌ؟!

فَمَا هُوَ؟!

وَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟!

أَمْ . . .؟!!

٩– أَمَّا قَوْلُ الجَاهِلِ البَلِيدِ فِي حَاشِيَةِ (ص٦٩) :

«بَعْدَمَا صَدَرَتْ فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ فِي . . . الحَلَبِي . . . دَعَاهُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ

عَبْدِ العَزِيزِ آل الشَّيْخِ لِزِيَارَةِ السُّعُودِيَّةِ ، وَتَوْضِيحِ مَوْقِفِهِ وَرَأْيِهِ .

فَمَا كَانَ مِنْهُ – بَعْدَ ذَلِكَ – إلاَّ أَنْ أَخَذَ يُطْرِي عَلَيْهَا (يُرِيدُ : عَلَيْهِ!) إِطْرَاءً لَمْ نَكُنْ نَسْمَعُ بِهِ مِنْ قَبْلُ . .»!!

فَهَذَا – كُلُّهُ – بَيْنَ كَذِبٍ وَجَهْلٍ :

أَوَّلاً: أَمَّا أَنَّ دَعْوَةَ الشَّيْخِ صَالِحٍ لِي مِنْ أَجْلِ (الفَتْوَى) ، وَتَوْضِيحِ مَوْقِفِي وَرَأْيِي – كَمَا افْتَرَى هَذَا الجَاهِلُ الكَذُوبُ – ؛ فَهُوَ بُهْتَانٌ مُبِينٌ!

وَلَسْتُ أَدْرِي – وَاللَّهِ – مِنْ أَيْنَ يَأْتِي هَذَا الأَحْمَقُ المَجْنُون بِهَذَا الكَذِبِ المَأْفُون!!!

أَمْ أَنَّهُ ﴿أَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُون﴾؟!

وَهَاكُمْ صُورَةَ الدَّعْوَةِ الرَّسْمِيَّةِ – الَّتِي كَانَتْ سَبَبَ زِيَارَتِي – ، وَالَّتِي وَصَلَتْنِي مِنْ (مُجَمَّعِ المَلِكِ فَهْد لِطِبَاعَةِ المُصْحَفِ الشَّرِيفِ) – فِي المَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ – بِتَوْجِيهٍ مِنْ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحٍ – حَفِظَهُ اللَّهُ – مِمَّا يُكَذِّبُ افْتِرَاءَ ذَلِكَ الجَاهِلِ البَلِيدِ :

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

المملكة العربية السعودية

ندوة عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه

الرقم: ٢٠٥٥٢٠٠٠/٢١/٥ وتاريخ: ١٨/٦/١٤٢١هـ

المرفقات: Enclosures

الموضوع: ندوة عناية المملكة بالقرآن الكريم وعلومه .

فضيلة الشيخ / علي بن حسن بن علي الحلبي وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:

فبناءً على توجيهات معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، يسرنا دعوتكم لحضور ندوة ((عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه)) المزمع عقدها بمشيئة الله خلال الفترة من ٣-١٤٢١/٧/٦هـ الموافق ٣٠/٩-٢٠٠٠/١٠/٣م في فندق المدينة شيراتون بالمدينة المنورة ، والتي سيكون حفل افتتاحها الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت ١٤٢١/٧/٣هـ ، آملين إفادتنا بموعد وصولكم إلى المدينة المنورة ليتسنى استقبالكم وترتيب إقامتكم خلال فترة الندوة .

ولكم تحياتي وتقديري

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأمين العام
لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
رئيس اللجنة التحضيرية للندوة

١٨/٦/١٤٢١

أ.د. محمد سالم بن شديد العوفي

وَهَذِهِ صُورَةُ جَوَابِي ـ هُنَا ـ :

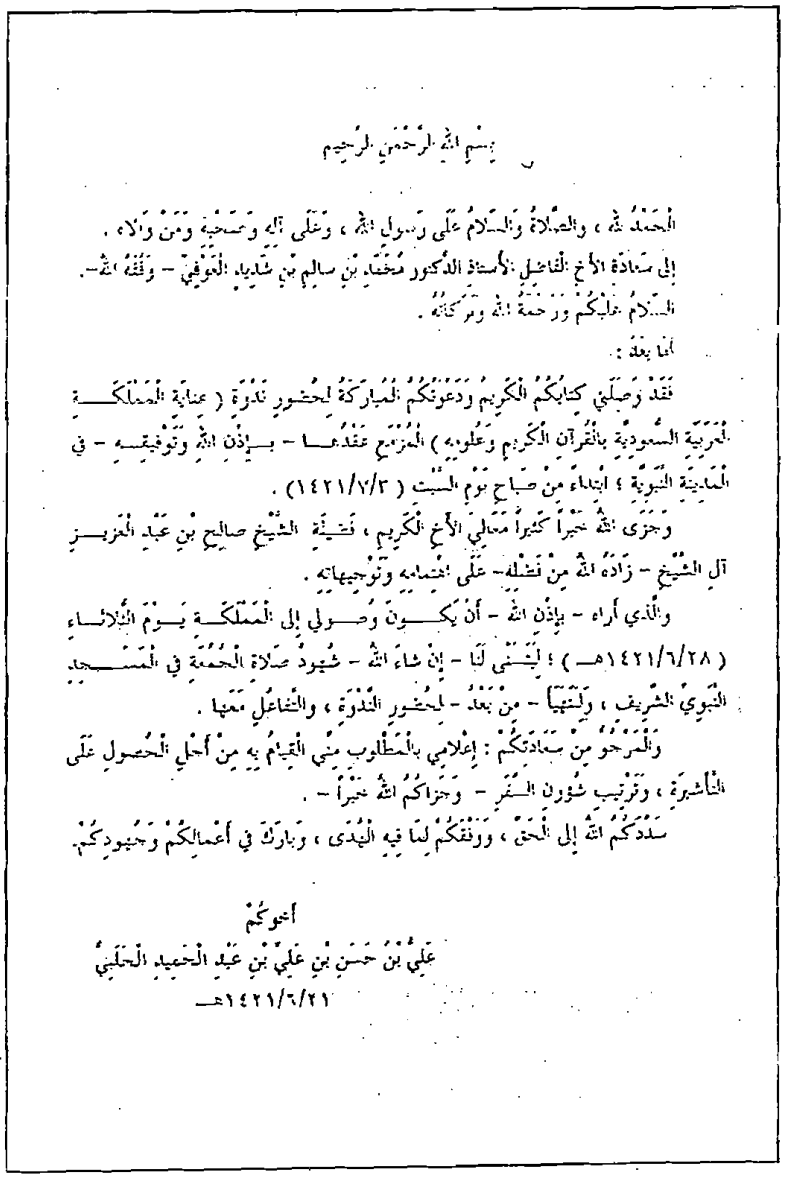

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

إلى سعادة الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور محمد بن سالم بن شديد العوفي - وفقه الله -.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد :

فقد وصلني كتابكم الكريم وتدعونكم المباركة لحضور ندوة (عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن الكريم وعلومه) المزمع عقدها - بإذن الله وتوفيقه - في المدينة النبوية ؛ ابتداءً من صباح يوم السبت (١٤٢١/٧/٣) .

وجزى الله خيراً كثيراً معالي الأخ الكريم ، فضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - زاده الله من فضله - على اهتمامه وتوجيهاته .

والذي أراه - بإذن الله - أن يكون وصولي إلى المملكة يوم الثلاثاء (١٤٢١/٦/٢٨هـ) ؛ ليتسنى لنا - إن شاء الله - شهود صلاة الجمعة في المسجد النبوي الشريف ، ولقياها - من بعد - لحضور الندوة ، والتفاعل معها .

والمرجو من سعادتكم : إعلامي بالمطلوب مني القيام به من أجل الحصول على التأشيرة ، وترتيب شؤون السفر - وجزاكم الله خيراً - .

سدد كم الله إلى الحق ، ورفقكم لما فيه الهدى ، وبارك في أعمالكم وجهودكم.

أخوكم

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي

١٤٢١/٦/٢١هـ

ثانياً: أَمَّا كَوْنُهُ (لَمْ يَسْمَعْ بِهَذَا الإِطْرَاءِ مِنْ قَبْلُ!) :

فَمَالِي وَلَهُ ـ وَلَهُمْ (!) ـ إِذَا ﴿عَمُوا وَصَمُّوا﴾؟!

فَتَعَارُفُنَا وَالشَّيْخَ صَالِحاً ـ وَلاَ أَقُولُ : مَعْرِفَتِي! ـ تَكَادُ تَصِلُ إِلَى عِشْرِينَ عَاماً ـ بِحَمْدِ اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ أُخُوَّةً ، وَمَحَبَّةً ، وَتَعَاوُناً . . . فَلاَ يَضُرُّنَا ـ وَلاَ يَضِيرُنَا ـ

سَمَاعُ أَمْثَالِ هَذَا (الغُمْرِ) أَوْ عَدَمُهُ!!

فَاعْرِفْ قَدْرَكَ!

ثَالِثاً: فَلَئِنْ فَاتَكَ ـ يَا هَذَا ـ سَمَاعُ إِطْرَائِي لِلشَّيْخِ ـ وَهُوَ بِهِ حَقِيقٌ ـ ؛ فَبِاليَقِينِ أَنَّهُ فَاتَكَ سَمَاعُ ـ فَضْلاً عَنْ رُؤْيَتِهِ! ـ إِطْرَاءِ الشَّيْخِ لِي [1] ـ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ عِنْدَ حُسْنِ ظَنِّهِ ـ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الجَزَاءِ ـ :

فَلَمَّا أَلَّفَ كِتَابَهُ «هَذِهِ مَفَاهِيمُنَا» ـ قَبْلَ نَحْوِ عِشْرِينَ سَنَةً ـ أَرْسَلَ إِلَيَّ نُسْخَةً خَاصَّةً ؛ كَتَبَ عَلَيْهَا بِخَطِّهِ الجَمِيلِ مَا صُورَتُهُ :

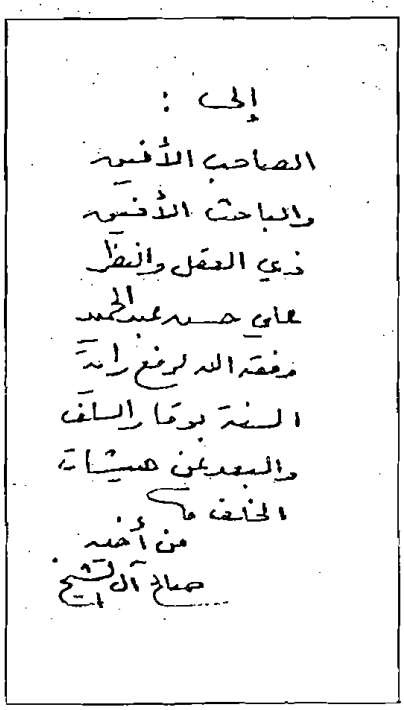

---

(١) وَلَوْلاَ كَذِبُ هَذَا الجَانِبِ مَا أَظْهَرْتُهُ ؛ فَاللَّهُمَّ غُفْراً . . .

وَلَمَّا أَلَّفَ كِتَابَهُ «التَّكْمِيل لِمَا فَاتَ تَخْرِيجُهُ مِنْ (إِرْوَاءِ الغَلِيل)» ـ قَبْلَ نَحْوِ عَشْرِ سَنَوَاتٍ ـ أَرْسَلَ إِلَيَّ ـ مُتَفَضِّلاً ـ نُسْخَةً خَاصَّةً كَتَبَ عَلَيْهَا :

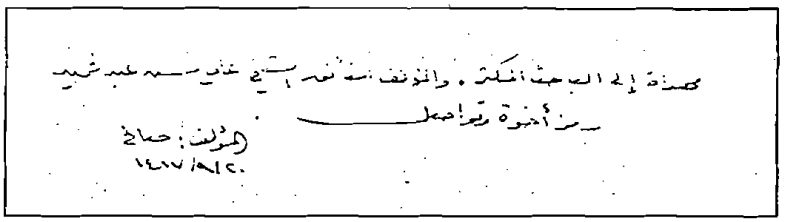

أَقُولُ:

بِاللَّـهِ عَلَيْكُـمْ ـ يَـا أَصْحَـابَ النَّصَفَـةِ وَالعُقُـول ـ ؛ مَـاذَا أَفْعَـلُ (!) بِهَـذَا الغِـرِّ المَجْهُول؟! وَهَذَا المُسَوَّدِ المَخْذُول؟! وَهَذَا الكَاتِبِ الجَهُول؟! بَلْ مَاذَا أَقُول؟!

٣ـ وَتَحْتَ عُنْوَانِ (اعْتِرَاضٌ وَاهٍ):

سَوَّدَ (ص٧١ـ٧٢) سُطُوراً عِدَّةً ، يُؤَيِّدُ فِيهَا مَا عَنْوَنَ لَـهُ فِـي «كَلِمَـةِ حَقِّـهِ . .» (ص١٧) بِـ: «دَعْوَةٍ إِلَى المُوَازَنَةِ بَيْنَ الحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ» ؛ نَاقِلاً ـ فِي«تَفْنِيدِهِ . .» ـ لِتَأْيِيدِهِ ـ كَلِمَةً لِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ ، وَأُخْرَى لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ـ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ـ .

وَلَـمْ يُدْرِكِ المِسْكِينُ مَنَاطَ إِنْكَارِ مَبْدَإِ (المُوَازَنَاتِ) ـ هَذَا ـ ، وَلِمَاذَا هُوَ (بِدْعَةُ العَصْرِ) ـ كَمَا وَصَفَهُ شَيْخُنَا ـ؟!

وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهٍ ، أَهَمُّهَا اثْنَانِ :

الأَوَّلُ:

أَنَّ الأَمْرَ مُتَعَلِّقٌ بِدَعْوَى (وُجُوبِ) ذَلِكَ ، لاَ مُجَرَّدِ الجَوَازِ!

وَهَذَا يَحْتَاجُ دَلِيلاً وَبُرْهَاناً!!

وَيُؤَيِّدُهُ :

الوَجْهُ الثَّانِي:

أَنَّ إِيرَادَ حَسَنَاتِهِ سَيَكُونُ سَبَباً فِي إِغْفَالِ مَا أَخْطَأَ بِهِ مِنْ قَضَايَا كِبَارٍ، وَمَسَائِلَ مُهِمَّةٍ؛ مِمَّا قَدْ يَكُونُ سَبَباً فِي الاغْتِرَارِ بِهِ، وَالإِضْلاَلِ بِسَبَبِهِ:

فَهَذَا الخَلِيفَةُ المَنْصُورُ يُعَظِّمُ عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ (المُعْتَزِلِيَّ)، وَيَقُولُ فِيهِ:

كُلُّكُمْ يَمْشِي رُوَيْد كُلُّكُمْ يَطْلُبُ صَيْد

غَيْرَ عَمْرِو بْنِ عُبَيْد [1]

وَقَدْ أَوْرَدَ هَذَا النَّصَّ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١٠٥/٦) ـ مُعَلَّقاً ـ:

«اغْتَرَّ بِزُهْدِهِ، وَإِخْلاَصِهِ، وَأَغْفَلَ بِدْعَتَهُ»...

وَأَقْرَبُ مِنْهُ شَبَهاً بِحَالِ (سَيِّد قُطْب!) الحَسَنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ:

فَقَدْ قَالَ فِيهِ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٧١/٧):

«كَانَ يَرَى الخُرُوجَ عَلَى أُمَرَاءِ زَمَانِهِ لِظُلْمِهِمْ وَجَوْرِهِمْ [2]، لَكِنْ مَا قَاتَلَ أَبَداً، وَكَانَ لاَ يَرَى الجُمُعَةَ خَلْفَ الفَاسِقِ»..

وَقَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ: «وَقَدْ فَتَنَ النَّاسَ بِسُكُوتِهِ وَوَرَعِهِ»...

وَفِي كِتَابِ «التَّارِيخِ السِّرِّيِّ لِجَمَاعَةِ الإِخْوَانِ المُسْلِمِينَ» (ص١١٢) بَيَانُ أَنَّ (سَيِّد قُطْب) كَانَ: (لاَ يُصَلِّي الجُمُعَةَ)؛ لأَنَّهُ يَرَى ـ فِقْهِيًّا! ـ أَنَّ صَلاَةَ الجُمُعَةِ تَسْقُطُ إِذَا سَقَطَتِ الخِلاَفَةُ، وَأَنَّهُ لاَ جُمُعَةَ إِلاَّ بِخِلاَفَةٍ!!

أَقُولُ:

وَهُوَ ـ فِي هَذَا ـ مُشَابِهٌ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ لِمُعْتَقَدَاتِ الشِّيعَةِ الشَّنِيعَةِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ الكُبْرَى..

وَقَدْ كَانَ ذَاكَ السَّبِيلُ التَّحْذِيرِيُّ ـ نَفْسُهُ ـ مَنْهَجَ أَئِمَّةِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ـ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ـ؛ فَنَرَى الإِمَامَ أَحْمَدَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يَقُولُ فِي الحَارِثِ المُحَاسِبِيِّ ـ وَهُوَ زَاهِدٌ

---

(١) «تَارِيخ بَغْدَاد» (٦٧/١٤).

(٢) انْظُرْ فَائِدَةً مُهِمَّةً فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ: «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٣٩٩/١-٤٠٠- طَبْع الرِّسَالة).

عَابِدٌ ـ :

«حَارِثٌ أَصْلُ البَلِيَّةِ ـ يَعْنِي : حَوَادِثَ كَلاَمِ جَهْمٍ ـ ، مَا الآفَةُ إِلاَّ حَارِثٌ» [1] .

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فِي «قَاعِدَةٍ جَلِيلَةٍ فِي التَّوَسُّلِ وَالوَسِيلَةِ» (ص١٦٤) ـ فِي الكَلاَمِ عَلَى حَدِيثٍ رَوَاهُ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ هَارُونَ ـ [2] :

«لَكِنَّهُ قَدْ رَوَاهُ مَنْ صَنَّفَ فِي «عَمَلِ اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» ـ كَابْنِ السُّنِّيِّ ، وَأَبِي نُعَيْمٍ ـ!

وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الكُتُبِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَوْضُوعَةٌ ، لاَ يَجُوزُ الاعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي الشَّرِيعَةِ بِاتِّفَاقِ العُلَمَاءِ .

وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ الأَعْمَالِ» ، وَفِي هَذَا الكِتَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ كَذِبٌ مَوْضُوعَةٌ» .

«فَتَرَى شَيْخَ الإِسْلاَمِ قَدِ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الجَانِبِ المُظْلِمِ [كَمَا يَقُولُونَ!] ، وَلَمْ يَذْكُرِ الجَوَانِبَ المُشْرِقَةَ [حَسَبَ ادِّعَائِهِمْ!] ، فَلَوْ كَانَ إِهْمَالُ المَحَاسِنِ ظُلْماً ؛ فَكَيْفَ يُقْدِمُ عَلَى هَذَا الظُّلْمِ؟!

وَلَوْ كَانَ مِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ (ضَرُورَةً) ذِكْرُ المَحَاسِنِ إِذَا ذُكِرَتِ المَثَالِبُ ؛ فَكَيْفَ يُفَسَّرُ مُعْظَمُ نَقْدِهِمْ [أَيْ : أَئِمَّةِ الحَدِيثِ ، وَعُلَمَاءِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ] الَّذِي لاَ يَذْكُرُونَ فِيهِ المَجْرُوحِينَ وَالمُبْتَدِعِينَ إِلاَّ بِالجَرْحِ وَالطَّعْنِ ؛ دُونَ أَنْ يُعَرِّجُوا عَلَى جَوَانِبِ المَدْحِ وَالمَحَاسِنِ؟!

كَيْفَ يُفَسَّرُ هَذَا التَّصَرُّفُ؟!» [3] .

وَقَالَ الحَافِظُ سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو البَرْدَعِيُّ ـ فِي «سُؤَالاَتِهِ لأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ»

---

(١) «بَحْرِ الدَّمِ فِيمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الإِمَامُ أَحْمَدُ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍ» (ص٩٩) لابْنِ عَبْدِ الهَادِي .

(٢) انْظُرْ «ضُعَفَاء العُقَيْلِيِّ» (٩٩٥) ، وَ«كَامِلِ ابْنِ عَدِيٍّ» (١٤٤٨) .

(٣) «مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ وَالكُتُبِ وَالطَّوَائِفِ» (ص١٤١) لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ رَبِيعِ ابْنِ هَادِي ـ حَفِظَهُ اللَّهُ ـ .

(ص٥٦١) ـ :

«شَهِدْتُ أَبَا زُرْعَةَ ـ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الحَارِثِ المُحَاسِبِيِّ وَكُتُبِهِ ـ ، فَقَالَ لِلسَّائِلِ : إِيَّاكَ وَهَذِهِ الكُتُبَ ، هَذِهِ كُتُبُ بِدَعٍ وَضَلَالَاتٍ ، عَلَيْكَ بِالأَثَرِ ؛ فَإِنَّكَ تَجِدُ فِيهِ مَا يُغْنِيكَ .

قِيلَ لَهُ : فِي هَذِهِ الكُتُبِ عِبْرَةٌ !

فَقَالَ : مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عِبْرَةٌ ؛ فَلَيْسَ لَهُ فِي هَذِهِ الكُتُبِ عِبْرَةٌ ؛ بَلَغَكُمْ أَنَّ سُفْيَانَ ، وَمَالِكاً ، وَالأَوْزَاعِيَّ : صَنَّفُوا هَذِهِ الكُتُبَ فِي الخَطَرَاتِ وَالوَسَاوِسِ ؟! مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى البِدَعِ !» .

وَلَقَدْ نَقَلَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الاعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ [1] » (١/٤٣٠-٤٣١) هَذَا النَّصَّ ، ثُمَّ قَالَ :

«مَاتَ الحَارِثُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ ، وَأَيْنَ مِثْلُ الحَارِثِ؟!

فَكَيْفَ لَوْ رَأَى أَبُو زُرْعَةَ تَصَانِيفَ المُتَأَخِّرِينَ كَـ«القُوتِ» لأَبِي طَالِبٍ؟! وَأَيْنَ مِثْلُ «القُوتِ»؟!

كَيْفَ لَوْ رَأَى «بَهْجَةَ الأَسْرَارِ» لابْنِ جَهْضَمٍ ، وَ«حَقَائِقَ التَّفْسِيرِ» لِلسُّلَمِيِّ ؛ لَطَارَ لُبُّهُ؟!

كَيْفَ لَوْ رَأَى تَصَانِيفَ أَبِي حَامِدٍ الطُّوسِيِّ [الغَزَالِيِّ] فِي ذَلِكَ ـ عَلَى كَثْرَةِ مَا فِي «الإِحْيَاءِ» مِنَ المَوْضُوعَاتِ ـ؟!

كَيْفَ لَوْ رَأَى «الغُنْيَةَ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ القَادِرِ؟!

كَيْفَ لَوْ رَأَى «فُصُوصَ الحِكَمِ» ، وَ«الفُتُوحَاتِ المَكِّيَّةَ»؟!» .

فَأَقُولُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَى ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كُتُبَ (سَيِّد قُطْب) ـ وَمَا فِيهَا مِنْ تَلْفِيقٍ

---

(١) وَمِئَاتٌ مِنْهُمْ ـ إِنْ لَمْ يَكُنْ أُلُوفاً ـ عِنْدَهُمْ حَسَنَاتٌ (!) لَكِنَّهُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي مَعْرِضِ نَقْدِهِ لَهُمْ ، وَتَحْذِيرِهِ مِنْهُمْ ؛ فَتَأَمَّلْ . . .

وَتَشْقِيق ـ ، وَتَعَصُّبَ الغُلاَةِ المُدَافِعِينَ عَنْهُ ـ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلاَ تَحْقِيق ـ؟!

مَعَ أَنَّ جُلَّ أُولَئِكَ ـ المَذْكُورِينَ فِي كَلاَمِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ ـ قَطْعاً ـ هُمْ أَوْسَعُ عِلْماً ، وَأَرْسَخُ قَدَماً ، وَأَكْثَرُ صَوَاباً ، وَأَقْرَبُ حَقًّا مِنْ (سَيِّد قُطْب) . . .

رَحِمَ اللَّهُ الجَمِيعَ ، وَغَفَرَ لَهُمْ ، وَعَفَا عَنْهُمْ ؛ فَقَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا . . . .

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «العِلَل الصَّغير» (ص٧٣٩) ـ مَا نَصُّهُ ـ :

«قِيلَ لأَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ : إِنَّ نَاساً يَجْلِسُونَ ، وَيَجْلِسُ إِلَيْهِمُ النَّاسُ ، وَلاَ يَسْتَأْهِلُونَ؟

قَالَ : فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : كُلُّ مَنْ جَلَسَ ؛ جَلَسَ النَّاسُ إِلَيْهِ ، وَصَاحِبُ السُّنَّةِ إِذَا مَاتَ أَحْيَى اللَّهُ ذِكرَهُ ، وَالْمُبْتَدِعُ لاَ يُذْكَرُ» .

فَعَلَّقَ الإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ فِي «شَرْحِ العِلَلِ» (١/٥٠) ـ نَاقِلاً ـ :

«قَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ المَرْوَزِيُّ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ أَشْرَسَ ، قَالَ : كَانَ يُقَالُ : «مِنْ عُقُوبَةِ الكَذَّابِ : أَنْ لاَ يُقْبَلَ صِدْقُهُ .

وَأَنَا أَقُولُ : مِنْ عُقُوبَةِ الفَاسِقِ المُبْتَدِعِ : أَنْ لاَ تُذْكَرَ مَحَاسِنُهُ»» [1] .

وَفِي آخِرِ هَذَا البَحْثِ ـ وَقَدْ طَالَ ـ أَنْقُلُ كَلاَمَ الإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فِي «الاعْتِصَام» (٢/٢٨ـ٢٢٩) ـ قَالَ ـ :

«حِينَ تَكُونُ الفِرْقَةُ تَدْعُو إِلَى ضَلاَلَتِهَا ، وَتُزَيِّنُهَا فِي قُلُوبِ العَوَامِّ وَمَنْ لاَ عِلْمَ عِنْدَهُ . . . فَمِثْلُ هَؤُلاَءِ لاَ بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِمْ ، وَالتَّشْرِيدِ بِهِمْ ؛ لأَنَّ مَا يَعُودُ عَلَى المُسْلِمِينَ مِنْ ضَرَرِهِمْ ـ إِذَا تُرِكُوا ـ أَعْظَمُ مِنَ الضَّرَرِ الحَاصِلِ بِذِكْرِهِمْ ، وَالتَّنْفِيرِ عَنْهُمْ ـ إِذَا كَانَ سَبَبُ تَرْكِ التَّعْيِينِ الخَوْفَ مِنَ التَّفَرُّقِ وَالعَدَاوَةِ ـ .

وَلاَ شَكَّ أَنَّ التَّفَرُّقَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الدَّاعِينَ لِلْبِدْعَةِ ـ وَحْدَهُمْ ـ إِذَا أُقِيمَ

---

(١) فِي «الصَّمْت» (رَقْم٥٤٩) .

وَرَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «الكِفَايَة» (٣٠٦) ـ مِنْ طَرِيقِهِ ـ .

عَلَيْهِمْ – أَسْهَلُ مِنَ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الدَّاعِينَ وَمَنْ شَايَعَهُمْ وَاتَّبَعَهُمْ .

وَإِذَا تَعَارَضَ الضَّرَرَانِ ؛ فَالْمُرْتَكَبُ أَخَفُّهُمَا وَأَسْهَلُهُمَا ، وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ جَمِيعِهِ ؛ كَقَطْعِ الْيَدِ الْمُتَأَكِّلَةِ ؛ إِتْلاَفُهَا أَسْهَلُ مِنْ إِتْلاَفِ النَّفْسِ .

وَهَذَا شَأْنُ الشَّرْعِ – أَبَداً – : يَطْرَحُ حُكْمَ الأَخَفِّ وِقَايَةً مِنَ الأَثْقَلِ» .

. . . فَهَلْ يَفْهَمُونَ؟!

٤– وَتَحْتَ عُنْوَانِ (التَّكْفِيرِيُّونَ!!):

وَجَّهَ (ص٧٣–٧٥) عِدَّةَ أَسْئِلَةٍ غَبِيَّةٍ – كَالعَادَةِ! – كَانَ مِنْهَا :

«فَمَنْ هُمُ التَّكْفِيرِيُّونَ؟!

وَمَا هِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي إِذَا قَالَ بِهَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ تَكْفِيرِيًّا؟!»!!

فَلَنْ أُكْثِرَ مِنَ القَوْلِ وَالنَّقْلِ – لأَنَّ (اخْتِلاَفَ النَّهَارِ وَاللَّيْلِ يُنْسِي!) – ، وَلَكِنِّي سَأَكْتَفِي بِذِكْرِ حَدِيثٍ نَبَوِيٍّ ، وَنَقْلِ قَوْلٍ عِلْمِيٍّ :

أَمَّا الْحَدِيثُ:

فَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ»[1] عَنْ مُعَاذَةَ – رَحِمَهَا اللَّهُ – ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – : مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصِّيَامَ ، وَلاَ تَقْضِي الصَّلاَةَ؟!

فَقَالَتْ غَائِشَةُ : أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟!

قَالَتْ : لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ ؛ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ .

فَقَالَتْ : كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلاَ نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلاَةِ .

قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ – مُعَلِّقاً – فِي حَاشِيَةِ «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (١/٢٣٥) – :

«وَأَمْرُ الْحَائِضِ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَتَرْكُ أَمْرِهَا بِقَضَاءِ الصَّلاَةِ : إِنَّمَا هُوَ تَعَبُّدٌ صِرْفٌ ، لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ ، فَإِنْ أَدْرَكْنَاهَا فَذَاكَ ، وَإِلاَّ فَالأَمْرُ عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ .

---

(١) انْظُر «إِرْوَاء الغَلِيلِ» (رقم ٢٠٠) لِشَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – .

وَكَذَلِكَ الشَّأْنُ فِي جَمِيعِ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ ، لاَ كَمَا يَفْعَلُ الخَوَارِجُ ، وَلاَ كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ هَذَا العَصْرِ ؛ يُرِيدُونَ أَنْ يُحَكِّمُوا عُقُولَهُمْ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤُونِ الدِّينِ ، فَمَا قَبِلَتْهُ قَبِلُوهُ ، وَمَا عَجَزَتْ عَنْ فَهْمِهِ وَإِدْرَاكِهِ أَنْكَرُوهُ ، وَأَعْرَضُوا عَنْهُ» .

أَمَّا النَّقْلُ:

فَكَلاَمُ الإِمَامِ أَبِي حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٥٤هـ) فِي «البَحْرِ المُحِيطِ» (٤٩٣/٣) – مُفَسِّراً آيَةَ : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الكَافِرُونَ﴾ ؛ قَالَ : «وَاحْتَجَّتِ الخَوَارِجُ بِهَذِهِ الآيَةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ عَصَى اللَّهَ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ! وَقَالُوا : هِيَ نَصٌّ فِي [أَنَّ] كُلَّ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ! وَكُلَّ مَنْ أَذْنَبَ ؛ فَقَدْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَافِراً» .

وَلَقَدْ نَقَلَ شَيْخُنَا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – هَذَا النَّصَّ فِي حَاشِيَةِ «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» (ص٥٦/مِصر ١٤٢٦هـ) ، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

«أَقُولُ : وَالحَقُّ : أَنَّ الخَوَارِجَ – عَلَى ضَلاَلِهِمْ – كَانُوا (أَضْبَطَ) مَنْهَجاً مِنْ مُقَلِّدِيهِمُ المُعَاصِرِينَ ؛ الَّذِينَ اضْطَرَبُوا فِيمَنْ يَكْفُرُ وَلاَ يَكْفُرُ؟ وَمَا الَّذِي يُكَفِّرُ؟ وَمَا الَّذِي لاَ يُكَفِّرُ؟ دُونَ ضَوَابِطَ ، وَمِنْ غَيْرِ قَوَاعِدَ!!

أَمَّا الخَوَارِجُ (الأَصْلِيُّونَ) ؛ فَقَدْ كَفَّرُوا كُلَّ (مَنْ) خَالَفَ ، وَبِكُلِّ (مَا) خَالَفَ ، فَاسْتَقَامَتْ لَهُمْ (!) قَاعِدَتُهُمْ عَلَى اعْوِجَاجِ أَصْلِهَا وَأَسَاسِهَا ، فَتَأَمَّلْ» .

وَأَقُولُ:

فَلَئِنْ فَهِمْتَ – بَعْدُ – جَوَابَ سُؤَالِيْكَ ؛ فَهَذَا إِلَيْكَ . . .

وَإِنْ لَمْ تَفْهَمْ – وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ! – ؛ فَإِنَّهُ – كَسَابِقَاتِهِ! – عَلَيْكَ . . .

وَأَنْتَ – فِي الحَالَتَيْنِ – غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالجَوَابِ ، وَلاَ مَرْصُودٍ بِالصَّوَابِ ، وَإِنَّمَا المُرَادُ : أَهْلُ الإِنْصَافِ مِنْ ذَوِي السَّدَادِ مِنَ العِبَادِ .

٥– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (تَحْرِيضٌ مَرِيضٌ):

نَقَلَ (ص٧٧) عَنْ سَيِّدٍ قُطْبٍ – مِنْ «ظِلاَلِهِ» – اعْتِرَافَهُ بِوُقُوعِهِ (فِيمَا سَبَقَ مِنْ

مُؤَلَّفَاتِهِ ، وَفِي الأَجْزَاءِ الأُولَى مِنَ «الظِّلَال») بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْوِيلِ ؛ قَائِلاً :

«وَأَرْجُو أَنْ أَتَدَارَكَهُ فِي الطَّبْعَةِ التَّالِيَةِ ـ إِذَا وَفَّقَ اللَّهُ ـ ، وَمَا أُقَرِّرُهُ هُنَا هُوَ مَا أَعْتَقِدُهُ الحَقَّ وَالهِدَايَةَ مِنَ اللَّهِ» . .

ثُمَّ تَسَاءَلَ (البَلِيد) ـ بِغَبَائِهِ المَعْهُودِ الأَكِيد ـ :

«فَلِمَاذَا نَجْلِدُهُ بِمَا تَرَاجَعَ عَنْهُ ـ بِتَوَاضُعٍ وَخُضُوعٍ لِلْحَقِّ ـ؟!» [1] !!

فَالجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ:

أَنَّ «الظِّلَالَ» طُبِعَ قَرِيباً (الطَّبْعَةَ الشَّرْعِيَّةَ (!) الرَّابِعَةَ وَالثَّلَاثِينَ سَنَةَ ١٤٢٥ هـ) ، وَكُتِبَ عَلَى طُرَّةِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ ـ مَا صُورَتُهُ ـ :

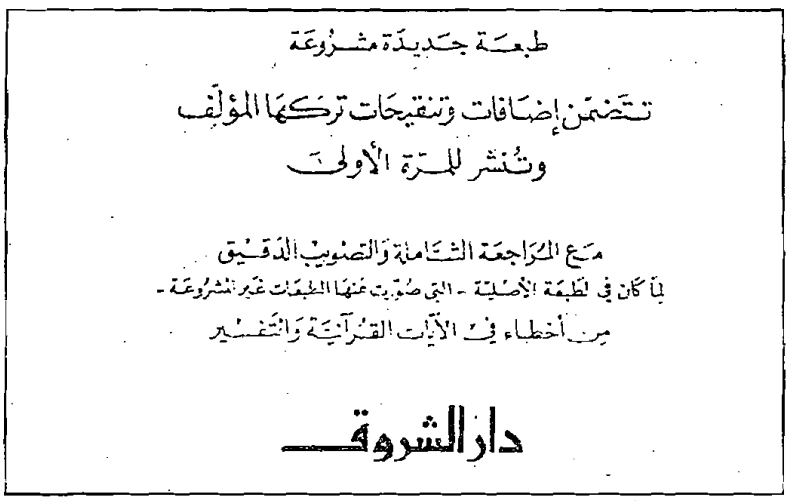

---

(١) وَلاَ بُدَّ لِلْبَلِيدِ مِنْ إِضْفَاءِ (!) لَمَحَاتٍ مِنَ (الأَدَبِ) الكَذُوبِ ، الَّذِي تَبَجَّحَ بِهِ فِي صَفَحَاتٍ عِدَّةٍ مِنْ كِتَابِهِ ـ إِضَافَةً لِتَسَاوِيدِ مُقَرِّظِيهِ! ـ ، فَعَرَّضَ ـ ثَمَّةَ ـ بِـ : (الكَثِيرِ الكَثِيرِ مِمَّنْ يَنْسَاقُونَ وَرَاءَ نُفُوسِهِمْ ، وَأَهْوَائِهِمْ ؛ كَالدَّابَّةِ الَّتِي تُسَاقُ مِنْ غَيْرِ عَصاً)!!

هَذَا هُوَ (الأَدَب) ـ بِسَبَبٍ وَبِغَيْرِ سَبَبٍ ـ!! مِنْ هَذَا المَغْرُورِ المَغْمُورِ!!!

وَ﴿إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ .

وَجُمْلَةُ مَا انْتُقِدَ عَلَيْهِ – مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ – لاَ يَزَالُ كَمَا هُوَ – دُونَ أَدْنَى تَغْيِيرٍ –!!

الثَّاني – وَهُوَ مُؤَكِّدٌ لِلأَوَّلِ – :

أَنَّ الأَجْزَاءَ التَّالِيَةَ لِهَذَا (الاعْتِرَافِ!) لاَ تَزَالُ تَحْمِلُ مَلاَمِحَ الخَلَلِ – نَفْسَهَا – ، وَوُجُوهَ الغَلَطِ – ذَاتَهَا – كَمَا فِي سُورَتَيِ (الحَدِيدِ) ، وَ(الإِخْلاَصِ) – وَغَيْرِهِمَا – .

يَا (قَوْمُ) :

لَئِنْ نَجَحْتُمْ (أَوْ كِدْتُمْ!) فِي إِيقَاعِ مُغَالَطَاتِكُمْ بِبَعْضِ النَّاسِ (!) ؛ فَكَيْفَ تَرْضَوْنَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ (!) أَنْ تُغَالِطُوا أَنْتُمْ – أَنْفُسَكُمْ – أَنْفُسَكُمْ؟!

هَلْ وَصَلَ بَلاَؤُكُمْ بِكُمْ إِلَى هَذَا القَدْرِ وَالكَمِّ؟!

٦– وَتَحْتَ عُنْوَانِ (نَقْد: «وَبَعْد...»):

وَجَّهَ (ص٧٩–٨٠) اثْنَيْ عَشَرَ سُؤَالاً تَدلُّ – كُلُّهَا – عَلَى جَهْلِهِ ، وَبَلاَدَتِهِ ، أَوْ تَغَابِيهِ وَتَعَامِيهِ – عَنِ (المَنْهَجِ) الَّذِي أَقَمْتُ عَلَيْهِ كِتَابِي! فَهِيَ أَسْئِلَةٌ مُتَدَحْرِجَةٌ ، بِمُغَالَطَاتٍ مُسْتَمِرَّةٍ!!

وَكَذَلِكَ فَعَلَ (ص٧٣) – وَغَيْرُهَا – . . .

فَسَكَتَ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا لَهُ ذَكَرْتُ ، وَذَكَرَ أَكْثَرَ مَا عَنْهُ سَكَتُّ!!

وَلَوْ تَأَمَّلَ – أَقُولُ : لَوْ! – ؛ لَكَسَرَ قَلَمَهُ ، وَهَتَكَ وَرَقَهُ :

فَإِنَّ مُجْمَلَ كِتَابِي «حَقّ كَلِمَة . .» (انْتَزَعْتُهُ) مِنْ كِتَابِهِ (!) – مَعَ أَنَّهَا عِنْدِي بِأَسَانِيدَ أَعْلَى! – ؛ فَمَا لَمْ يَرْضَهُ مِنِّي كَانَ قَدْ كَتَبَهُ بِيَدِهِ – قَبْلِي – شَادًّا ظَهْرَهُ بِهِ –!! ، وَمَا لَمْ أَذْكُرْهُ أَنَا – مِمَّا شَوَّشَ هُوَ بِهِ! – مَذْكُورٌ عِنْدَهُ ، وَمَشْرُوحٌ ، وَمُوَضَّحٌ ، وَمُرَكَّزٌ عَلَيْهِ ، وَمُكَبَّرَةٌ حُرُوفُهُ!! بِعَكْسِ مَا ذَكَرْتُهُ – ذَاكَ – مِمَّا حَاوَلَ طَيَّهُ بِالإِهْمَالِ – حِيناً – ، وَبِالتَّأْوِيلِ – أَحْيَاناً –!!

فَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ (هُوَ) – وَلَنْ يَفْهَمَ! – ؛ فَلَعَلَّ مَنْ عِنْدَهُمْ بَقِيَّةٌ مِنْ إِنْصَافٍ يَفْهَمُونَ!

وَهُمْ – بِحَمْدِ اللَّهِ – مَوْجُودُون . . .

٧- تَحْتَ عُنْوَانِ (نَقْد النَّظَرَات وَالنَّقَدَات):

كَتَبَ (ص٨١-٨٤) مُدَافِعاً - بِحَمِيَّةٍ! - عَنْ (حَمِيهِ) عَبْدِ الفَتَّاحِ عُمَرَ؛ مُتَأَوِّلاً كَلاَمَهُ فِي تَعْرِيضِهِ بِـ(مَنْ لَيْسَ لَهُ أَشْيَاخٌ - فِعْلاً -!!) بِأَنَّ الشَّيْخَ الأَلْبَانِيَّ لَيْسَ هُوَ مَقْصُودَهُ فِي تَعْرِيضِهِ - هَذَا -!!

فَأَنَا - وَاللَّهِ - أَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا المُرَادَ وَالمَقْصُودَ؛ وَلَكِنْ!!

وَكَانَ مِنْ ضِمْنِ مَا ذَكَرَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ «أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ الفَتَّاحِ كَانَ يُلَقَّبُ بِـ(الأَلْبَانِي الصَّغِيرِ)»!!

فَأَقُولُ: رَحِمَ اللَّهُ (كَانَ)!!

وَالآنَ؟!

هَلْ صَارَ لَقَبُهُ: (صَغِيرَ بَنِي نَبْهَان) [1] ؟!

تِلكَ المَرَابِعُ لاَ حَزْوَى وَكَاظِمَةٌ ... وَلاَ العَقِيقُ بَوَادِيهِ بِوَادِيهِ

أَمَّا كَلاَمُ الجَاهِلِ البَلِيد - فِي «التَّفْنِيد» - بَعْدُ - حَوْلَ (الظَّنِّ وَالتَّخْرِيصِ [2])!! فَهُوَ كَلاَمُ مَنْ يَجْهَلُ أَنَّ الظَّنَّ ظَنَّان، وَأَنَّهُمَا - جَمِيعاً - غَيْرُ (اليَقِينِ)، مَعَ كَوْنِ كُلٍّ مِنَ الثَّلاَثَةِ لَهُ حُكْمُهُ الخَاصُّ؛ فَالظَّنُّ الرَّاجِحُ - لِقَرَائِنَ - غَيْرُ الظَّنِّ المَرْجُوحِ ... وَهَكَذَا ...

---

(١) إِشَارَةً إِلَى (تَقِيِّ الدِّينِ النَّبْهَانِيِّ) مُؤَسِّسِ (حِزْبِ التَّحْرِيرِ) - المَعْرُوفِ -.

وَقَدْ رَأَيْتُ مِنَ الشَّيْخِ عَبْدِ الفَتَّاحِ عُمَرَ - مُوَاجَهَةً - انْبِهَاراً شَدِيداً جِدًّا بِه، وَبِأَفْكَارِهِ!

وَقَدْ سَمِعْتُهُ مَرَّةً - وَاللَّهُ يَشْهَدُ - يَقُولُ - بِالمَعْنَى الدَّقِيقِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ بِاللَّفْظِ نَفْسِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ -:

«لاَ صَلاَحَ لِهَذِهِ الأُمَّةِ إِلاَّ عَلَى مَنْهَجِ حِزْبِ التَّحْرِير»!!

فَأَيْنَ - إِذَنْ - ذَاكَ (الأَلْبَانِيُّ الصَّغِير)؟! أَمْ أَنَّهُ التَّغْرِير؟!

(٢) كَذَا!!

وَالصَّوَابُ - عَلَى مَا يُرِيدُ! -: التَّخَرُّصُ!

ثُمَّ نَقَلَ – فِي الحَاشِيَةِ – عَنْ (سَيِّد قُطْب) كَلاَماً حَوْلَ الظَّنِّ – وَنَحْوِ ذَلِكَ – ، ثُمَّ عَلَّقَ عَلَيْهِ تَعْلِيقاً قَائِماً عَلَى النِّدَاء بِـ(يَا) ، وَالخِطَابِ بِـ(كَ) المُخَاطَبَةِ!! مِمَّا نَخْشَى (!) عَلَيْهِ أَنْ يَؤُولَ بِهِ الأَمْرُ إِلَى الاسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِ اللَّهِ – تَعَالَى –!

أَقُولُ: (نَخْشَى)!!

وَاللَّهُ الحَافِظُ . . .

ثُمَّ تَسَاءَلَ (ص٨٣) – بِغَبَائِهِ المَعْهُودِ نَفْسِهِ – قَائِلاً – :

«فَهَلْ تَعْتَبِرُهُ – كَوْنَهُ كَانَ مَعَ (الإِخْوَانِ المُسْلِمِينَ) ، أَوْ دَرَسَ عِنْدَ (حِزْبِ التَّحْرِير) [1] – مُذْنِباً ؛ إِنَّهُ مُجَرَّدُ سُؤَال!!»!

فَأَقُولُ:

مَا شَاءَ اللَّهُ عَلَى هَذَا (السُّؤَال)!!

لَوْ أَنَّكَ – يَا هَذَا – تَدْرِي أَبْجَدِيَّاتِ المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ الَّذِي تَلَقَّيْنَاهُ مِنْ شَيْخِنَا الكَبِيرِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّد نَاصِرِ الدِّينِ الأَلْبَانِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – ؛ لَمَا احْتَجْتَ إِلَى (مُجَرَّدِ هَذَا السُّؤَال)!

فَأَيْنَ تَعْظِيمُ المَنْهَجِ الحَقِّ ؟!

وَأَيْنَ السَّلَفِيَّةُ الصَّادِقَةُ؟!

---

(١) وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُ : «وَمَا العَيْبُ فِي أَنَّهُ يَدْرُسُ مَعَ حِزْبِ التَّحْرِير ؛ لِيَكُونَ حُكْمُهُ عَلَيْهِمْ مُنْصِفاً ، بَعِيداً عَنِ التَّقْلِيدِ الأَعْمَى . .»؟!

فَأَقُولُ : عَلَى مَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ خَطَرٍ ظَاهِرٍ عَلَى المُسْلِمِ مِنَ الانْزِلاَقِ وَرَاءَ أَهْلِ الأَهْوَاءِ الفَاسِدَة ، وَأَفْكَارِهِمُ الكَاسِدَة ؛ فَهَلْ كَانَتْ دِرَاسَتُهُ مَعَهُمْ دِرَاسَةَ حُكْمٍ ، أَمْ دِرَاسَةَ اقْتِنَاعٍ ، وَتَأَثُّرٍ؟! أَمْ أَنَّهَا كَانَتْ دِرَاسَةَ حُكْمٍ ، ثُمَّ آلَتْ دِرَاسَةَ اقْتِنَاعٍ وَتَأَثُّرٍ؟!

فَأَيْنَ مَنْهَجُ السَّلَفِ فِي مُجَانَبَةِ أَهْلِ البِدَعِ وَالأَهْوَاء ، وَالبُعْدِ عَنْهُمْ ، وَعَدَمِ السَّمَاعِ لَهُمْ؟!

رَحِمَ اللَّهُ السَّلَفَ . . .

وَأَيْنَ ذَمُّ الحِزْبِيَّةِ وَالتَّحَزُّبِ؟!

أَمَّا وَصْفُهُ لِـ(حَمِيهِ) بِأَنَّهُ : «مِنْ أَوَائِلِ تَلاَمِيذِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ فِي الأُرْدُنِّ»! وَأَنَّهُ يَصِفُهُ بـ«شَيْخِنَا»!!

فَأَقُولُ:

أَلاَ تَرَى (الآنَ) مِنْ (أَوَائِلِ تَلاَمِيذِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ فِي الأُرْدُنِّ) مَنْ صَارَ صُوفِيًّا ؛ بَلِ ارْتَدَّ عَنْ دِينِ الإِسْلاَمِ بِالكُلِّيَّةِ!؟

فَمَاذَا أَغْنَى عَنْهُ تَغَنِّيهِ – أَوْ تَغَنِّي غَيْرِهِ! – بِأَنَّهُ مِنْ (أَوَائِلِ تَلاَمِيذِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ فِي الأُرْدُنِّ) [1] ؟!

وَأَمَّا مُجَرَّدُ كَلِمَةِ (شَيْخِنَا!) – هَكَذَا – ؛ فَيَقُولُهَا – اليَوْمَ – وَيُكَرِّرُهَا! – مَنْ يَصِفُ (شَيْخَهُ!) – رَحِمَهُ اللَّهُ – بِالإِرْجَاءِ ، ثُمَّ يَتَّهِمُهُ بِخَلَلِ العَقِيدَةِ!!

﴿أَلاَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ . . .

﴿أَلاَ سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾ . . .

فَعَلَى مَاذَا تَدُلُّ؟! وَإِلَى مَاذَا تُشِيرُ؟!

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا التَّعَلُّقُ بِكَلِمَةِ (شَيْخِنَا) بِقِصَّةِ الشَّيْخِ الصُّوفِيِّ وَالمُرِيدِ الذَّكِيِّ (!) لَمَّا كَانَ يَسْمَعُ مِنْ (شَيْخِهِ) ضَلاَلاَتِهِ ، وَبِدَعَهُ ، وَانْحِرَافَاتِهِ ؛ فَكَانَ (يَجْتَهِدُ!) فِي تَأْوِيلِ [2] كُلِّ ذَلِكَ – قَائِلاً – : (مَقْصُودُ الشَّيْخِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – كَذَا) ، (أَرَادَ الشَّيْخُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – كَذَا وَكَذَا) . . .

فَلَمَّا ذُكِرَتْ لَهُ كَلِمَةٌ كُفْرِيَّةٌ (!) لَمْ يَجِدْ لَهَا مَخْرَجاً ، وَلَمْ يَرَ عَنْهَا مَهْرَباً ؛ قَالَ – بِصَرَاحَةٍ مُتَنَاقِضَةٍ – : (كَفَرَ الشَّيْخُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –)!!

---

(١) وَهَذَا (ش . شَقْرَة) – كَذَلِكَ – ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ قَوْلِهِ – بِالقَلَمِ العَرِيضِ! – : (أَنَا لَسْتُ سَلَفِيًّا)!!!

فَالحَمْدُ لِلَّهِ أَنَّهُ اعْتَرَفَ (الآنَ!) بِمَا كَشَفْنَا دَلاَئِلَهُ مُنْذُ زَمَانٍ!!!

(٢) كَكَثِيرٍ مِنَ (اجْتِهَادَاتِ) المُسَوِّدِ البَلِيدِ – تَأْوِيلاً وَتَقْوِيلاً –!!

٨ـ وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (التَّبْدِيعِ وَالتَّفْسِيقِ):

كَتَبَ (ص٨٥ـ٨٦) كَلاَماً يُدَافِعُ بِهِ عَمَّا انْتَقَدْتُهُ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ جِبْرِينَ ـ وَفَّقَهُ اللَّهُ ـ فِي قَوْلِهِ: (لاَ يَجُوزُ التَّبْدِيعُ وَالتَّفْسِيقُ لِلْمُسْلِمِينَ..)!

فَكَرَّرَ ـ كَعَادَتِهِ ـ كَلاَمَهُ!!

وَأَنَا لَنْ أُكَرِّرَ نَقْدِي؛ فَالجَوَابُ هُوَ الجَوَابُ، وَلَيْسَ مَعَ الكَاتِبِ البَلِيدِ إِلاَّ التَّأْوِيلُ، وَالتَّقْوِيلُ، وَ(الاجْتِهَادُ) الفَارِغُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ وَلاَ عِلْمٍ.

أَمَّا كَوْنُ الشَّيْخِ يَتَكَلَّمُ ـ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى «عَلَى بَيَانِ التَّوْحِيدِ وَمَا يُضَادُّهُ مِنَ الشِّرْكِ، وَإِيضَاحِ السُّنَّةِ وَمَا يُضَادُّهَا مِنَ البِدْعَةِ» ـ كَمَا قَالَهُ البَلِيدُ ـ:

فَهَلْ يَعْرِفُ هَذِهِ المَوَاضِعَ كُلُّ مَنْ طَارَ بِتَسْوِيدِكَ الأَوَّلِ: «كَلِمَةٍ حَقٍّ..»، أَوْ تَسْوِيدِكَ الآخِرِ: «التَّفْنِيد»؟!

وَأَكْثَرُهُمْ حِزْبِيُّون، جَاهِلُون، بِإِنْقَاذِ الأُمَّةِ (!) مَشْغُولُون، وَبِإِعْرَاضِهِمْ عَنِ السُّنَّةِ وَالتَّوْحِيدِ مَعْرُوفُون، وَبِوَصْفِهِمُ المُشْتَغِلِينَ بِذَلِكَ مِنْ دُعَاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ بِـ(أَهْلِ القُشُورِ!) مَشْهُورُون!!

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُون﴾؟!

٩ـ وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (تَشْنِيعٌ شَنِيعٌ):

أَشَارَ (ص٨٧ـ٨٨) إِلَى وَصْفِي الأَخَ مُحَمَّد حَسَّان بِـ(الوَاعِظِ)!!

فَذَكَرَ البَلِيدُ أَنَّ هَذَا (لَمْزٌ)! ثُمَّ (حَشَّى) قَائِلاً:

«وَالَّذِي يَعْرِفُ الحَلَبِيَّ؛ يَعْرِفُ أَنَّ قَصْدَهُ بِهَذَا الوَصْفِ: اللَّمْزُ وَالهَمْزُ»!

وَنَسِيَ ـ أَوْ تَنَاسَى ـ أَوْ جَهِلَ وَظَلَمَ! ـ مَا انْتَقَدَنِي بِهِ (ص٤٧) مِنْ حُكْمِي عَلَى بَعْضِ مَا نُقِلَ عَنْ سَلْمَان العَوْدَة، مُدَّعِياً عَلَيَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَقِّ الصَّدْرِ! وَالتَّقَوُّلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ!!

فَأَقُولُ:

وَهَذَا الَّذِي يَرْمِينِي بِهِ ـ الآنَ ـ أَلَيْسَ هُوَ هُوَ؟!

بِاللَّهِ عَلَيْكُمْ ـ يَا أَهْلَ الإِنْصَاف ـ مَاذَا نَفْعَلُ بِهَذَا الإِسْفَافِ وَالاعْتِسَاف؟!

ثُمَّ تَكَلَّمَ (!!!) عَنْ مَعْنَى (الوَعْظِ) ، نَاقِلاً (!) عَنْ شَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ كَلِمَةً فِي أَهَمِّيَّةِ الوَعْظِ وَالوُعَّاظِ!

ثُمَّ تَسَاءَلَ بِغَبَائِهِ ـ نَفْسِهِ! ـ قَائِلاً : «وَهَلْ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الرَّجُلِ وَاعِظاً أَنْ لاَ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ؟!»!

فَأُجِيبُ : جِدًّا . . .

ذَلِكُمْ أَنَّ مُعْظَمَ وُعَّاظِ هَذَا الزَّمَانِ كَذَلِكَ . . .

فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ اسْتِرْضَاءَهُمْ لِلْعَامَّةِ ـ عَلَى تَنَوُّعِ تَوَجُّهَاتِهِمْ وَرَغَبَاتِهِمْ! ـ يَجْعَلُهُمْ لاَ يَسْتَعْمِلُونَ الحَقَّ الَّذِي يُمْلِيهِ مَا عِنْدَهُمْ مِنْ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ ـ إِنْ وُجِدَ ـ!!

مَعَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ كَلاَمَ شَيْخِنَا ـ المَنْقُولَ ـ مُقَيَّدٌ بِالنَّصِّ ـ فِيمَنْ «كَانَ عَلَى عِلْمٍ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» ـ كَمَا هُوَ حَرْفُ قَوْلِهِ ـ .

ثُمَّ أَوْرَدَ سُؤَالاً (!) أَقَرَّ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ ، وَهَدَمَ بِهِ تَسْوِيدَهُ ـ لَوْ كَانَ يَدْرِي ـ ؛ قَائِلاً :

«ثُمَّ ؛ هَلْ قَارَنَ أَحَدٌ بَيْنَ عِلْمِ هَؤُلاَءِ الأَعْلاَمِ وَبَيْنَ عِلْمِ الشَّهِيدِ سَيِّد قُطْب؟!» [1]!!

هَذَا كَلاَمُ الكَاتِبِ المِسْكِين!

وَلَوْ كُنْتُ أَنَا الكَاتِبَهُ ؛ لَثَارَ ، وَثَوَّرَا!!

لَكِنَّهُ ـ وَاللَّهِ ـ لاَيَدْرِي ؛ كَحَاطِبِ اللَّيْلِ غَيْرِ المُفَرِّقِ بَيْنَ الأَفْعَى وَالعَصَا!!

وَلاَ يَزَالُ !!!!

---

(١) وَسَأُجِيبُكَ عَلَى سُؤَالِك (!) رُغْمَ تَنَاقُضِكَ وَجَهْلِك :

نَعَمْ ؛ أَنْتَ أَيُّهَذَا المِسْكِينُ ؛ فَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (١٧-١٨) مِنْ مُقَارَنَتِكَ ، ثُمَّ نَقْدِي وَرَدِّي!!

ثُمَّ نَقَلَ – فِي مَعْرِضِ رُدُودِهِ المَهَاوِيَةِ المُتَهَاوِيَةِ! – كَلِمَةً لِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – حَوْلَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الفُرُوعِ وَالأُصُولِ، وَأَنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ، ثُمَّ قَالَ شَيْخُنَا – آخِراً –:

«هَذَا التَّفْرِيقُ يُشْبِهُ تَمَاماً التَّفْرِيقَ البِدْعِيَّ الآخَرَ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ الأَخْذُ بِحَدِيثِ الآحَادِ فِي الفُرُوعِ، وَلاَ يُؤْخَذُ بِحَدِيثِ الآحَادِ فِي الأُصُولِ، هَذَا خَطَأٌ، وَهَذَا خَطَأٌ»...

فَعَلَّقَ الكَاتِبُ الغَبِيُّ – بِغَبَاءٍ مُتَنَاهٍ – هَذِهِ المَرَّةَ! – عَلَى كَلِمَةِ (الأُصُولِ) – قَائِلاً –:

«وَهُوَ مَا يُنْكِرُهُ الحَلَبِيُّ عَلَى سَيِّدِ قُطْبٍ.

انْظُرْ (ص١٤١–١٤٤) مِنْ هَذَا الكِتَابِ» [1] – أَيْ: «التَّفْنِيدِ»!! –...

فَأَقُولُ:

هَذَا – وَاللَّهِ – الذِّرْوَةُ [2] فِي الجَهْلِ وَالتَّجَاهُلِ، وَالقِمَّةُ فِي الغَبَاءِ وَالتَّغَابِي!!

نَعَمْ؛ أُنْكِرُهُ، وَيُنْكِرُهُ شَيْخُنَا، وَيُنْكِرُهُ كُلُّ سَلَفِيٍّ نَقِيٍّ:

فَشَيْخُنَا – رَحِمَهُ اللَّهُ – يَتَكَلَّمُ عَنْ أَصْلِ التَّفْرِيقِ المُبْتَدَعِ – هَذَا –، لاَ عَنْ أَثَرِهِ!

فَالتَّفْرِيقُ مُبْتَدَعٌ، وَبِهِ (سَيِّدُ قُطْبٍ) وَقَعَ...

لِذَلِكَ؛ صَرَّحَ شَيْخُنَا بِالتَّخْطِئَةِ الجَلِيَّةِ – قَائِلاً –: (هَذَا خَطَأٌ، وَهَذَا خَطَأٌ)..

فَفَهِمَ البَلِيدُ عَكْسَ مُرَادِ شَيْخِنَا – وَلاَ أَظُنُّهُ تَعَمَّدَهُ!! –، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ مُسْتَوَاهُ الذِّهْنِيِّ وَالعِلْمِيِّ! وَأَنَّ الأَرْجُلَ الخَشَبِيَّةَ المُصْطَنَعَةَ – لَهُ – لَنْ تَنْفَعَهُ فِي دُنْيَاه؛ بَلْ سَتَكُونُ وَبَالاً عَلَيْهِ فِي أُخْرَاه – إِنْ لَمْ يَتَغَمَّدْهُ بِرَحْمَتِهِ مَوْلاَه –، فَيَرُدُّهُ عَنْ دَاعِي هَوَاه...

﴿وَالعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾.

---

(١) وَسَتَرَى – هُنَاكَ – العَجَبَ العُجَابَ؛ فَانْتَظِرْهُ!

(٢) يَجُوزُ فِيهَا كَسْرُ (الذَّال)، وَضَمُّهَا.

١٠- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (نَقْد فَصْل: «كَلِمَة حَقٍّ لِمُحَمَّد شَقْرَة فِي سَيِّد قُطْب»):

كَتَبَ (ص٩١) حَوْلَ عَزْوِهِ لِكِتَابِ «سَيِّد قُطْب بَيْنَ الغَالِينَ فِيهِ ، وَالجَافِينَ عَلَيْهِ» - لِمُحَمَّد شَقْرَة - زَاعِماً أَنَّهُ لَمْ يُثْنِ عَلَيْهِ - لأَنَّنِي قُلْتُ : «يُرْشِدُ إِلَيْهِ - مُثْنِياً عَلَيْهِ -» -!!

ثُمَّ نَقَضَ غَزْلَهُ - مُحَشِّياً - بِتَلاَعُبٍ [1] - بِقَوْلِهِ : «وَهَذَا لاَ يَعْنِي أَنِّي لاَ أُثْنِي عَلَيْهِ»!!

فَأَقُولُ - حَوْلَ هَذَا التَّهَافُتِ - :

هَذَا (اللاَّ تَعْنِي!) ؛ هَلْ هُوَ قَبْلَ عَزْوِكَ - ذَاكَ -؟ أَمْ بَعْدَهُ؟!

ثُمَّ ؛ أَلَيْسَ الإِرْشَادُ لِكِتَابٍ - مَا - فِي مَعْرِضِ الانْتِصَارِ وَالتَّشْيِيدِ - ثَنَاءً عَلَيْهِ ، وَتَوْجِيهًا لِلأَنْظَارِ إِلَيْهِ؟!

أَمْ أَنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا تَكْتُبُ؟!

أَمْ أَنَّهُ يُكْتَبُ لَكَ؟!

فَإِنْ كَانَ ؛ فَقَدْ ظَلَمُوكَ . .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ؛ فَقَدْ ظَلَمْتَ نَفْسَكَ . . .

١١- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (مَنْهَجُ سَيِّدٍ فِي العَقِيدَة):

نَقَلَ (ص٩٢) مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ كَلاَمِ (ش . شَقْرَة) فِي نَفْيِ كَوْنِ (سَيِّدٍ) صَاحِبَ مَنْهَجٍ مُسْتَقِرٍّ فِي العَقِيدَةِ :

فَنَقَلَ - مُعَارِضاً - كَلاَماً آخَرَ لِلشَّيْخِ شَقْرَة - نَفْسِهِ - (يُفْهَمُ) مِنْهُ خِلاَفُ النَّقْلِ الأَوَّلِ!!

وَلَمْ يَتَنَبَّهِ المِسْكِينُ - فِي مَعْرِضِ دِفَاعِهِ المَحْمُومِ - أَنَّهُ يُثْبِتُ التَّنَاقُضَ لِمُقَرِّظِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ثَبْتٍ فِيمَا يَقُولُ ؛ لاَ فَرْعاً وَلاَ أَصْلاً!!

---

(١) فَهُوَ يُشِيرُ - فِي المَوْضِعِ نَفْسِهِ! - إِلَى «قُوَّةِ مَا كَتَبَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّد شَقْرَة»!!

وَلَقَدْ وَقَعَ فِي كَلاَمِ (ش . شَقْرَة) – الآخِرِ – الإِشَارَةُ إِلَى دَنْدَنَةِ سَيِّد قُطْب حَوْلَ (التَّوْحِيدِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ بِأَقْسَامِهِ الثَّلاَثَةِ)!!

فَأَقُولُ:

هَذَا – وَرَبِّي – عَيْنُ البَاطِلِ . . .

فَالَّذِي لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ تَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ وَتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ ؛ كَيْفَ يَفْهَمُ عَقِيدَةَ السَّلَفِ؟!

وَالَّذِي يَجْعَلُ (الحَاكِمِيَّةَ) أَخَصَّ خَصَائِصِ الأُلُوهِيَّةِ ؛ كَيْفَ يَفْهَمُ عَقِيدَةَ السَّلَفِ؟!

وَالَّذِي لاَ يَتَكَلَّمُ – بَتَاتاً – عَنْ تَوْحِيدِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ؛ كَيْفَ يَفْهَمُ عَقِيدَةَ السَّلَفِ؟!

وَالَّذِي يُؤَوِّلُ صِفَاتِ البَارِي ، وَلاَ يَعْرِفُ أَيْنَ رَبُّهُ [1] ؛ كَيْفَ يَفْهَمُ عَقِيدَةَ السَّلَفِ؟!

ثُمَّ نَقَلَ كَلِمَةً – عَنْ شَقْرَةَ – تَحْمِلُ عَلَى قَرْنَيْهَا الغُلُوَّ الَّذِي يَكَادُ يَنْقَطِعُ إِلَيْهِ – وَدُونَهُ – كُلُّ غُلُوٍّ – فِي مَدْحِ مَا كَتَبَهُ سَيِّد قُطْب فِي (التَّوْحِيدِ) – قَائِلاً – :

« . . لَوْ قُلْتُ : إِنَّ كُتُبَ التَّوْحِيدِ الَّتِي أَلَّفَهَا وَاضِعُوهَا مِنْ قَبْلُ ، يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ عَلَيْهِ ، وَتَؤُولَ إِلَيْهِ ، فِي أَدَبٍ جَمٍّ ، وَاعْتِرَافٍ غَامِرٍ ، أَنَّهُ أَنْبَلُهَا ، وَأَعْظَمُهَا قَدْراً ، وَأَوْفَاهَا ، وَأَسْهَلُهَا ؛ لَمَا عَدَوْتُ الحَقَّ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – » .

ثُمَّ تَسَاءَلَ البَلِيد – بِغَبَاءٍ شَدِيد – :

«فَلِمَاذَا تُخْفِي وَتُعَمِّي؟!»!

فَأُجِيبُهُ:

لأَنَّ هَذَا – كَمَا تَقَدَّمَ – غُلُوٌّ مَا بَعْدَهُ غُلُوٌّ . .

وَلَوْ كُنْتَ ذَا عَقْلٍ – وَلاَ أَقُولُ : ذَا عِلْمٍ! – لأَخْفَيْتَ أَنْتَ ، وَأَعْمَيْتَ – أَيْضاً – ؛ وَلَكِنْ!

---

(١) وَهَذِهِ القَضِيَّةُ الأَصْلِيَّةُ مِنْ ضِمْنِ القَضَايَا الهَامَّةِ الَّتِي أَعْرَضَ عَنْهَا الكَاتِبُ البَلِيدُ – بِالمَرَّةِ – فِي «تَفْنِيدِهِ . .»!!

فَلَئِنْ كَانَ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ مَدْحٌ لِسَيِّدِ قُطْب ؛ فَإِنَّ فِيهَا ذَمًّا شَدِيداً لِهَذَا (الشَّقْرَةِ!) الغَالِي – جِدًّا جِدًّا – فِيهِ!! – لَوْ كُنْتَ تَعْقِلُ –!

١٢– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾:

نَقَلَ عَنِّي (ص٩٢–٩٣) كَلاَماً فِيهِ تَحْمِيلُ (سَيِّد قُطْب) مَسْؤُولِيَّةَ مَا وَقَعَ فِيهِ – هُوَ – ، وَأَوْقَعَ فِيهِ غَيْرَهُ!

ثُمَّ نَقَلَ نَقْلاً طَوِيلاً مِنْ كَلاَمِ شَقْرَةَ – لِيُثْبِتَ فِيهِ مَا يَهْوَى مِنَ الادِّعَاءِ عَلَيَّ – ، فَكَانَ أَهَمَّ مَا فِيهِ – بِوَجْهَةِ نَظَرِهِ ؛ لِذَلِكَ سَوَّدَ حُرُوفَهُ! – قَوْلُهُ :

«وَلَسْنَا بِظَانِّينَ فِيهِ [سَيِّد قُطْب] – رَحِمَهُ اللَّهُ – إِلاَّ خَيْراً ؛ فَإِنَّهُ مَا أَرَادَ بِهَا – وَاللَّهُ أَعْلَمُ – إِلاَّ الانْتِصَارَ لِدِينِ الحَقِّ ، الَّذِي آوَى إِلَيْهِ جُهْدَهُ وَعَقْلَهُ ، فَإِنْ صَيَّرَهَا غُلاَةٌ إِلَى لَوْثَةٍ عَارِمَةٍ بِالشَّرِّ وَالفِتْنَةِ ؛ فَهَذَا عَلَيْهِمْ وَلاَ عَلَيْهِ . . .»!

ثُمَّ تَسَاءَلَ – بَعْدَهَا – : «فَلِمَاذَا أَخْفَيْتَ هَذَا الكَلاَمَ؟!»!

فَأَقُولُ:

لَيْسَ فِي هَذَا الكَلاَمِ إِلاَّ تَلَمُّسُ الأَعْذَارِ ؛ فَضْلاً عَمَّا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ تَنَاقُضٍ وَعِثَارٍ ؛ وَلَكِنْ :

فَلْنَنْظُرْ تَتِمَّتَهُ – الَّتِي حَذَفَهَا البَلِيدُ ، وَاضِعاً مَكَانَهَا نِقَاطاً! – ؛ فَإِنَّهُ قَالَ – بَعْدَ ذَلِكَ – مُبَاشَرَةً – وَفِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا – :

«بَيْدَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَبْصِرَ الظُّرُوفَ القَاسِيَةَ الَّتِي كَانَتْ تُمْلِي عَلَيْهِ آرَاءَهُ ، وَهِيَ تَبْسُطُ ظِلاَلَهَا الخَانِقَةَ عَلَيْهِ – سَوَاءٌ أَحِينَ كَانَ فِي غَيَاهِبِ السِّجْنِ ، أَمْ حِينَ كَانَ يَنْعَمُ بِأَنْفَاسٍ مُتَقَطِّعَةٍ ثَقِيلَةٍ مِنَ الحُرِّيَّةِ البَغِيضَةِ خَارِجَ السِّجْنِ ، مُثْقَلاً بِأَمْرَاضٍ وَأَوْجَاعٍ شَتَّى – ، وَأَنْ يَسْتَطْلِعَ بِبَصِيرَتِهِ آفَاقَ المُسْتَقْبَلِ ، وَأَنْ يَسْتَقْرِئَ القَوَانِينَ الكَوْنِيَّةَ الَّتِي أَقَامَهَا اللَّهُ فِي حَيَاةِ البَشَرِ ، فَلاَ يَكْتُبُ أَوْ يَتَحَدَّثُ إِلاَّ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ نَظَرِيَّتَهُ الحَاكِمِيَّةَ – هَذِهِ – لَمْ تَكُنْ لِلْغُلاَةِ ، وَلاَ لِلنُّفَاةِ ، وَلاَ لِلْغُوَاةِ ، وَلاَ لِلطُّغَاةِ ، وَلاَ لِلْعُتَاةِ ، وَلاَ لِلْجُبَاةِ ، وَلاَ لِلْحُفَاةِ ، وَلاَ لِلرُّوَاةِ ، وَلاَ لِلْجُنَاةِ ؛ بَلْ كَانَتْ لِمَنْ

يُقَدِّرُهَا قَدْرَهَا ، وَلَمْ يُسِئْ فَهْمَهَا ، وَلَمْ يُجَاوِزْ بِهَا حَدَّهَا»!!

وَأَقُولُ:

وَهَذَا الَّذِي (كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ) ؛ لَمْ يَحْدُثْ مِنْهُ شَيْءٌ! وَلَمْ يَقَعْ بِسَبَبِهِ إِلاَّ عَكْسُ مَا (أَوْجَبَهُ) عَلَيْهِ الشَّيْخُ شَقْرَةَ!! مِمَّا لَمْ يَفْعَلْهُ – وَلَنْ يَفْعَلَهُ –!!!

وَهَا هِيَ ذِي النَّتَائِجُ بَادِيَةٌ لِلْعِيَان ، لاَ يُنْكِرُ وُجُودَهَا إِنْسَان!

فَأَمَّا مَا كَتَبَهُ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ – بِاسْتِحْيَاء!! – :

«وأَمَّا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الحَلَبِيِّ تَحْتَ رَقْمَيْ (٥ و ٦) ؛ فَالكَلاَمُ فِيهِمَا كَالَّذِي قَبْلَهُمَا»!!

فَقَدِ اسْتَوْقَفَنِي هَذَا اللَّفُّ (!) ؛ فَقُلْتُ : لاَ بُدَّ مِنَ النَّشْرِ!!

فَرَاجَعْتُ كَلاَمِي – هُنَاكَ – ؛ فَرَأَيْتُ مَا أَوْجَبَ عَلَيَّ إِيرَادَ نَصِّهِ – هُنَا – ؛ لِيَعرِفَ القُرَّاءُ مِقْدَارَ مَا يُمَوِّهُ بِهِ هَذَا اللَّغُوبُ الكَذُوبُ :

«٥– وَقَالَ [أي : الشَّيْخ شَقْرَة] (ص٥١) – فِي المَسْأَلَة نَفْسِهَا! – :

«تَرَكَهَا مِنْ وَرَائِهِ تُهَيِّجُ أَجْيَالاً تَتَّخِذُ الجَهْلَ مَطَايَاهَا ، أَوْ يَتَّخِذُهَا الجَهْلُ مَطَايَاهُ ، فَتَكُونُ الصَّحْوَةُ المُدَّعَاةُ زَعْماً رَافِضاً لِلْوَاقِعِ» .

٦– وَقَالَ (ص٤٠) :

«فَرَحِمَ اللَّهُ (سَيِّداً) : كَمْ أَسَاءَ وَهُوَ يُرِيدُ الإِحْسَانَ! وَكَمْ مِنْ بَاغٍ لِلْخَيْرِ لاَ يُصِيبُهُ!»!!

فَأَقُولُ : فَأَيْنَ هَذَانِ مِنْ ذَاكَ – أَيُّهَا المُتَقَوِّلُ الشَّكَّاك –؟!

ثُمَّ قَالَ (ص٩٤) – عَاطِفاً القَوْلَ عَلَى مَا مَضَى – :

«وأَمَّا مَا جَاءَ تَحْتَ رَقْمِ (٧) ؛ فَأُحِيلُ القَارِئَ إِلَى نَفْسِ الصَّفْحَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الحَلَبِيُّ ، وَلْيَقْرَإِ الفِقْرَةَ كَامِلَةً ؛ لِيَرَى مَا فِيهَا مِنَ الثَّنَاء ، وَأَنَّ مَا أَرَادَ أَنْ يُثْبِتَ الحَلَبِيُّ أَنَّهُ

ذَمٌّ مَا هُوَ إلاَّ العَكْسُ [1] »!!

فَأَقُولُ : هَاكُمْ نَصَّهُ :

«وَأَشَارَ (ص٤٧) إِلَى : «ظُهُورِ التَّعَارُضِ – أَوِ التَّضَارُبِ [2] – بَيْنَ أَقْوَالِهِ الصَّوَابِ ، وَآرَائِهِ الخَطَإِ فِي بَعْضِ المَوَاطِنِ ، لَكِنَّ السِّمَةَ العَامَّةَ الَّتِي تَتَّشِحُ بِهَا تِلْكَ الأَقْوَالُ وَالآرَاءُ هِيَ الخَطَأُ الَّذِي يَخْفَى وَيَدِقُّ حَتَّى عَلَى الخَاصَّةِ . .»!!

وَأَمَّا الصَّفْحَةُ – كَامِلَةً – ؛ فَلَيْسَ فِيهَا إلاَّ :

أ – الإِشَارَةُ إِلَى ظُرُوفِ (سَيِّد) النَّفْسِيَّةِ (!) ، وَالصِّحِّيَّةِ!!

ب – الدَّعْوَةُ إِلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ!

جـ – ذِكْرُ مَا تَقَدَّمَ (ص١١٦) – وَمَعَهُ نَقْدُهُ – حَوْلَ «مَا كَانَ يُدَنْدِنُ [سَيِّدٌ] حَوْلَهُ فِي العَقِيدَةِ . .»!!

وَقَدْ بَيَّنْتُ فَسَادَ ذَلِكَ – قَبْلاً – .

فَكُفَّ يَا هَذَا ، وَكَفَاكَ هَذَّا!!

. . . فَلَئِنْ لَمْ يُرَاجِعْ عَزْوَكَ الجَاهِلُونَ!! فَإِنَّ بَقِيَّةً مِنْ طَلاَّبِي الحَقِّ (يُرَاجِعُونَ) . . .

١٣– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (بَرَاءَةُ سَيِّدٍ مِنَ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ):

بَرَّأَ الجَاهِلُ البَلِيدُ (ص٩٤) (سَيِّدَهُ) مِنْ «تُهَمَةِ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ – رِضْوَانُ اللَّهِ

---

(١) وَعَلَّقَ – مُحَشِّياً – : «وَأَنَا أَعْتَذِرُ لِلْقَارِئِ عَنْ عَدَمِ نَقْلِ الكَلاَمِ ؛ فَلَقَدْ مَلَلْتُ نُقُولاَتِ الحَلَبِيِّ ، وَبَدَأْتُ أَمِيلُ إِلَى الاخْتِصَارِ!!»!!

كَذَا هَذَى هَذَا . . .

فَلْنَرَ!!!

(٢) وَقَدْ عَلَّقْتُ – هُنَاكَ – بِقَوْلِي :

«وَقَدْ أَشَارَ (ش . شَقْرَة) (ص٣٠) – مِنْهُ – إِلَى : «تَنَافُرِ كُتُبِ سَيِّد قُطْب مَعَ المَسِيرَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ العَامَّةِ»!!

عَلَيْهِمْ – ؛ بَلْ هُوَ يُثْنِي عَلَيْهِمْ ، وَ . . ، وَ . .»!

فَأَقُولُ : هَذِهِ مُغَالَطَةٌ لَهَا قَرْنَان!!

فَمَنْ ذَا الَّذِي ادَّعَى أَنَّ (سَيِّدَ قُطْب) يَطْعَنُ فِي (الصَّحَابَةِ) – هَكَذَا جُمْلَةً –؟!!

أَمْ أَنَّهُ التَّلْبِيسُ وَالتَّشْوِيشُ!!

أَمْ هُوَ الكَذِبُ وَالافْتِرَاءُ؟!

إِنَّمَا القَوْلُ قَائِمٌ – عَلَى التَّفْصِيلِ – فِي أَعْيَانٍ مَذْكُورِينَ بِالاسْمِ – كَمَا تَقَدَّمَ ، وَسَيَأْتِي – . . .

ثُمَّ كَرَّرَ تَلْبِيسَهُ نَفسَهُ (ص٩٥)!!

١٤– وَتَحْتَ عُنْوَان: (وَرْطَة):

ذَكَرَ الجَاهِلُ البَلِيدُ (ص٩٥–٩٧) مَا كَتَبْتُهُ – نَحْوَ صَفْحَةٍ كَامِلَةٍ! – حَوْلَ مَا (قَدْ) يَدَّعِيهِ البَعْضُ مِنْ تَرَاجُعِ الشَّيْخِ شَقْرَة عَنْ كِتَابِهِ فِي «سَيِّد قُطْب . .» ، وَرَدِّي عَلَى هَذَا الادِّعَاء!!

ثُمَّ قَالَ :

«وَعَلَيْهِ ؛ فَأُوَجِّهُ هَذِهِ الأَسْئِلَةَ الَّتِي أُبْطِلُ بِهَا – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – اليَقِينَ المُتَوَهَّمَ ، وَأَرُدُّ (البَاطِلَ الجَرِيءَ) . . .»

ثُمَّ ذَكَرَ ثَمَانِيَةَ أَسْئِلَةٍ بَعْضُهَا يَتْبَعُ بَعْضاً!!

فَأَقُولُ :

كَيْفَ يَكُونُ مُجَرَّدُ السُّؤَالِ مُبْطِلاً لِلْحَقِّ ، وَهُوَ لاَ يَتَضَمَّنُ أَيَّ تَقْرِيرٍ لَهُ؟!

إِنَّ السُّؤَالَ المُفِيدَ لِقَارِئِهِ – يَا هَذَا – هُوَ الَّذِي يَحْمِلُ بَيْنَ يَدَيْهِ تَأْصِيلَ الصَّوَاب ، وَتَسْدِيدَ الجَوَاب ، بِمَا لاَ يُعَارِضُ حَقَّ المِنْهَاج ؛ لِيَكُونَ – ثَمَّةَ – كَالمِسْمَارِ فِي السَّاج!

أَمَّا أَسْئِلَةٌ مُتَدَحْرِجَةٌ – بِتَهَاوِ! – ؛ فَلاَ تَكُونُ – قَطُّ – كَذَلِكَ . . .

وَمَكْمَنُ المُعْضِلَةِ – الَّتِي لَمْ يُدْرِكْهَا هَذَا الغَبِيُّ العَبِيُّ – وَرَاءَ تِلْكُمُ الأَسْئِلَةِ المُتَهَافِتَةِ تَبْرُزُ فِي مِثْلِ سُؤَالِهِ الأَخِيرِ – يُخَاطِبُنِي! – :

«وَهَلْ كُنْتَ عَلَى تَرَدُّدٍ وَجَهْلٍ فِي عَقِيدَتِكَ وَمَنْهَجِكَ ؛ عِنْدَمَا كُنْتَ تُرْشِدُ إِلَى «الظِّلاَلِ؟!»!!

فَأَقُولُ ـ جَوَاباً ـ :

أَوَّلاً: لاَ ، لَمْ أَكُنْ كَذَلِكَ ـ بِحَمْدِ اللَّهِ ـ ؛ وَإِنَّمَا كُنْتُ عَلَى تَرَدُّدٍ وَجَهْلٍ ـ نَعَمْ ـ فِي عَقِيدَةِ (سَيِّد قُطْب) ، وَعَدَمِ وُقُوفٍ عَلَى بَلاَيَاهُ وَطَامَّاتِهِ ، ثُمَّ عَرَفْتُ ، فَ . . . .

ثَانِياً: عِنْدَمَا تَرَاجَعْتُ (أَنَا) : بَيَّنْتُ ، وَاعْتَذَرْتُ . . . بَيْنَمَا غَيْرِي ؛ لاَ يَزَالُ يَلُفُّ وَيَدُورُ ؛ فَلَمْ يُبَيِّنْ ، وَلَمْ يَعْتَذِرْ!!

وَإِنَّمَا جَعَلَ قُرَّاءَهُ (!) يَحِيصُونَ بِمَا يَقُولُ! وَيَحَارُونَ فِيمَا يَكْتُبُ!!

فَهَلْ هَذَا كَذَاكَ!!

اتَّقِ اللَّهَ رَبَّكَ . . .

١٥ـ تَحْتَ عُنْوَانِ: (مُلْحَقٌ):

كَتَبَ (ص١٠٠) ـ مِنْ ضِمْنِ تَسَاوِيدِهِ! ـ :

«فَالشَّيْخُ شَقْرَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ النُّقُولِ لَمْ يَصِفْ سَيِّد قُطْب بِأَنَّهُ عَالِمٌ ، وَلَمْ يَصِفْهُ ـ أَيْضاً ـ بِأَنَّهُ لَيْسَ عَالِماً ، وَتَأَمَّلْ تَعْرِفْ!!»!!

فَأَقُولُ :

قَدْ تَأَمَّلْتُ ، وَعَرَفْتُ :

إِنَّهُ الإِصْرَارُ عَلَى الاسْتِكْبَارِ . . .

وَالتَّنَاقُضُ ، وَالتَّعَارُضُ . .

فَإِنْ تَنَزَّلْنَا ؛ فَنَقُولُ : قَدْ وَصَفَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْمُفْتِي عَبْد العَزِيز آل الشَّيْخِ ـ كَمَا بَيَّنَّاهُ ـ بِأَنَّهُ : (لَيْسَ عَالِماً)!!

فَاخْتَرْ ، وَلاَ (تَحْتَرْ)!!

وَقَدْ نَقَلَ البَلِيدُ (ص١٠٠ـ١٠١) نَقْلَيْنِ عَنِ الشَّيْخِ شَقْرَةَ فِي مَوْضُوعِ (عَالِمٍ =

لَيْسَ بِعَالِمٍ!) ، ثُمَّ قَالَ :

«هَذَا هُوَ كَلاَمُ الشَّيْخِ شَقْرَة كَامِلاً .. فَمَرَّةً أُخْرَى .. وَأُخْرَى – تَتْرَى – : أَيْنَ الأَمَانَةُ العِلْمِيَّةُ؟!»!!

ثُمَّ قَالَ :

«فَأَيْنَ النَّفْيُ [غَيْر عَالِم] ، وَالإِثْبَاتُ [عَالِم] فِي كَلاَمِ الشَّيْخِ شَقْرَة؟!»

فَأَقُولُ : جَهْلُكَ فِي أُصُولِ المَعْرِفَةِ – عَامَّةً – هُوَ الدَّافِعُكَ لإِشْكَالِيَّةِ (الأَمَانَةِ العِلْمِيَّةِ) – فِي عَقْلِكَ – ؛ فَلاَ تُمَيِّزُ ، وَلاَ تَضْبِطُ!

وَجَهْلُكَ بِأَبْجَدِيَّاتِ البَلاَغَةِ العَرَبِيَّةِ ، وَالأَسَالِيبِ الإِنْشَائِيَّةِ : يَدْفَعُكَ – حَتَّى تَكَادَ تَقَعُ عَلَى أُمِّ رَأْسِكَ! – إِلَى التَّسَاؤُلِ الغَبِيِّ عَنِ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ – مِنْ كَلاَمِ (ش . شَقْرَة) –!!

وَلَئِنْ نَقَضْتُ زَعْمَكَ – الَّذِي لاَ تَدْرِي (أَنْتَ) ؛ أَهُوَ مَدْحٌ لِسَيِّدِكَ أَمْ ذَمٌّ – فِي وَصْفِهِ بِـ(العَالِمِ) ، أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ –قَبْلاً – ؛ فَأُذَكِّرُكَ بِمَا نَسِيتَ – وَلَعَلَّكَ تَنَاسَيْتَ – :

بِمَاذَا وَصَفَهُ الشَّيْخُ الجِبْرِين؟!

وَبِمَاذَا وَصَفَهُ الشَّيْخُ حُمُود العُقلاَء؟!

بَلْ بِمَاذَا وَصَفَهُ حَمُوكَ – وَمِنْ وَرَائِهِ حَامُوكَ! –؟!

. . . كُلُّ ذَلِكَ بِقَلَمِكَ – فِي «كَلِمَةِ حَقِّكَ . .» [1] !!

ثُمَّ تَتَسَاءَلُ بِغَبَاء ، وَتُقَرِّرُ بِغُثَاء ، وَتَجِدُّ (!) بِعَنَاء!!!

فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الحَقِّ؟! وَأَيْنَ الحَقُّ مِنْكَ؟!

ثُمَّ نَقَلَ (ص١٠٢) عَنْ شَقْرَةَ حَشْرَهُ (سَيِّدَ قُطْب) تَحْتَ نَصِّ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :

«سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ : حَمْزَةُ ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ ، فَأَمَرَهُ ، وَنَهَاهُ ، فَقَتَلَهُ» ثُمَّ دَعَا :

---

(١) بَلْ نَقَلَهُ (هُوَ) – مُكَرَّراً – فِي «التَّفْنِيدِ» (ص١٠٢) لَكِنْ ؛ مَلْفُوفاً بِجَهَالاَتِهِ ، وَمَحُوطاً بِتَأْوِيلاَتِهِ ، وَتَمَحُّلاَتِهِ!

«وَلاَ نُزَكِّيهِ عَلَى اللَّهِ» . . .

فَأَقُولُ مُسْتَعْلِماً – مُطَالِباً بِالسَّنَدِ التَّارِيخِيِّ الصَّحِيحِ – :

مَتَى قَامَ؟! وَأَيْنَ قَامَ؟! وَكَيْفَ قَامَ؟! وَعَلَى مَنْ قَامَ؟!

فَأَمَرَهُ بِمَاذَا؟!

وَنَهَاهُ عَنْ مَاذَا؟!

. . . فَهَلْ مِنْ حُجَّةٍ؟!

وَهَلْ مِنْ بُرْهَانٍ؟!

أَمْ هِيَ كِتَابَاتُهُ التَّكْفِيرِيَّةُ؟! وَتَنْظِيمَاتُهُ السِّرِّيَّةُ التَّفْجِيرِيَّةُ؟!

١٦– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (سَيِّد قُطْب.. الشَّهِيدُ):

نَقَلَ (ص١٠٣–١٠٥) عِدَّةَ نُقُولٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَسْأَلَةِ جَوَازِ أَنْ يُقَالَ: (شَهِيدٌ)، أَوْ عَدَمِ جَوَازِهِ!!

وَهُوَ – لِكَوْنِهِ لاَ يَفْهَمُ – يَنْقُلُ بِيَمِينِهِ مَا هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ!! زَاعِماً – فَوْقَ ذَلِكَ – أَنَّهُ لَمْ يَغْفُلْ!! وَلَمْ يَتَغَافَلْ!!!

مِنْ ذَلِكَ:

نَقَلَ شَرْحَ الحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ عَلَى تَبْوِيبِ الإِمَامِ البُخَارِيِّ: «بَاب لاَ يُقَالُ: فُلاَنٌ شَهِيدٌ»، بِقَوْلِهِ:

«أَيْ: عَلَى سَبِيلِ القَطْعِ بِذَلِكَ، إِلاَّ إِنْ كَانَ بِالوَحْيِ»!

فَأَقُولُ: مِنْ أَيْنَ لَكُمُ القَطْعُ بِذَلِكَ – إِذَنْ –؟!

أَمْ أَنَّهُ الوَحْيُ؟!

ثُمَّ تَذَكَّرْتُ (!) أَنَّ الوَحْيَ أَنْوَاعٌ (!) – كَمَا لاَ يَخْفَى –!!

ثُمَّ نَقَلَ – بِالوَاسِطَةِ! – عَنْ كِتَابِ «النَّظَرِ الفَسِيحِ..» – نَقْلاً طَوِيلاً، وَفِي آخِرِهِ قَوْلُهُ:

«فَكَانَ وَجْهُ التَّبْوِيبِ أَنْ يَكُونَ: بَابُ لاَ يُجْزَمُ بِأَنَّ فُلاَناً شَهِيدٌ إِلاَّ بِإِخْبَارٍ مِنْ

رَسُول اللَّهِ ﷺ . . .»!

وَقَدْ (حَذَفَ) مِنْ آخِرِهِ ـ مَحَلَّ النِّقَاطِ ـ مَا يُبَيِّنُ الوَجْهَ المَذْكُورَ بِحَقٍّ ؛ فَفِيهِ :

« . . . وَمِنْ هَذَا القَبِيلِ زَجْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمَّ العَلاَءِ الأَنْصَارِيَّةَ ، حِينَ قَالَتْ فِي عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ : شَهَادَتِي عَلَيْكَ ، لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ» .

فَقَالَ لَهَا [النَّبِيُّ ﷺ] :

«وَمَا يُدْرِيكِ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟!» . . .

وَأَنَا أَقُولُ لِهَؤُلاَءِ:

وَمَا يُدْرِيكُمْ (!) أَنَّهُ شَهِيدٌ ، وَاللَّهُ يَقُولُ : ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ :

قَالَ الإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٩٩/٣) :

«يَعْنِي : يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِهِ ، وَيَبْذُلُونَ مُهَجَهُمْ فِي مَرْضَاتِهِ» .

وَأَيُّ الحُكْمَيْنِ أَهْوَنُ : «إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ»!

أَوْ :

«إِنَّهُ شَهِيدٌ عِنْدَ اللَّهِ»!؟

ثُمَّ لِنَنْظُرْ كَيْفَ (قَطَعَ) ـ هَذَا الجَهُولُ ـ (ص١٠٥) ـ مِنْ تَسْوِيدِهِ (جَازِماً) : «أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ [سَيِّد قُطْب] بِالشَّهَادَةِ»!! وَهُوَ مَا لَمْ يَرْتَضِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دُونَهُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ الكِرَامِ!!

وَلَقَدْ قَالَ ذَلِكَ ـ هَذَا المُسَوِّدُ ـ فِي مَعرِضِ دِفَاعَاتِهِ المَحْمُومَةِ المَجْنُونَةِ عَنْ (سَادَاتِهِ) (القُطْبِيِّينَ) ـ لاَ عَنْ (سَيِّد قُطْب) ـ وَاحِدٍ! ـ ؛ فَصَارَ حَالُهُ ـ كَمَا قِيلَ ـ : أَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا ؛ فَعَوَرَهَا!!!

فَاثْبُتُوا عَلَى قَوْلِ : «وَلاَ نُزَكِّيهِ عَلَى اللَّهِ» ـ لاَزِمَةً لاَزِمَةً ـ ، وَلاَ تَضْجَرُوا مِنْ تَكْرَارِهَا ـ وَاللَّهُ حَسِيبُ الجَمِيعِ ـ . . .

ثُمَّ :

نَقَلَ عَنْ «فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ» (٢٣/١٢) جَوَازَ إِطْلَاقِ لَفْظِ «الشَّهِيدِ» عَلَى: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي مَعْرَكَةٍ مَعَ العَدُوِّ، وَهُوَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ؛ فَهُوَ شَهِيدُ مَعْرَكَةٍ، وَيُسَمَّى شَهِيداً..».

فَأَقُولُ:

هُنَا مَسْأَلَتَانِ:

الأُولَى: هَلْ يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مِنَ الخَلْقِ - لَيْسَ أَنْتُمْ فَقَطْ - القَطْعَ بِأَنَّ (سَيِّدَ قُطْب) كَذَلِكَ؟!

الثَّانِيَةُ: لِمَاذَا لَمْ تُورِدُ - أَيُّهَا الفَهِيهُ! - الفَتْوَى السَّابِقَةَ لِهَذِهِ الفَتْوَى - مُبَاشَرَةً - (٢٢/١٢) -، وَفِيهَا بَيَانُ: «حُكْمِ قَتْلَى المُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ العِصَابَاتِ الشُّيُوعِيَّةَ فِي صُفُوفِ الجَيْشِ التَّايْلَنْدِيِّ، وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَعْتَبِرَهُمْ شُهَدَاءَ؟»؟!!

فَكَانَ أَوَّلَ كَلِمَةٍ فِي الجَوَابِ قَوْلُ اللَّجْنَةِ:

«أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ، الَّذِي يَعْلَمُ نِيَّاتِهِمْ..»!!

فَهَلْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ نِيَّةَ (سَيِّد قُطْب)؟!

أَمْ أَنَّكُمْ ظَالِمُونَ لأَنْفُسِكُمْ، مُتَأَلُّونَ عَلَى رَبِّكُمْ؟!

وَالحَالُ فِي صَنِيعِ المُسَوِّدِ البَلِيدِ بِـ«فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ»، هُوَ - نَفْسُهُ - حَالُهُ فِي صَنِيعِهِ بِـ«فَتَاوَى الشَّيْخِ ابْنِ بَاز»؛ فَقَدْ عَلِمَ شَيْئاً، وَغَابَتْ عَنْهُ أَشْيَاءُ!!

فَهُوَ (!) قَدْ نَقَلَ مِنْ «فَتَاوِيهِ» (٤٢٣/١٨-٤٢٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَا يَتَرَشَّحُ مِنْهُ جَوَازُ إِطْلَاقِ لَفْظِ (الشَّهِيدِ)!

وَغَابَ عَنْهُ - أَوْ غَيَّبَ! - مَا فِي الفَتْوَى التَّالِيَةِ - مُبَاشَرَةً - (٤٢٥/١٨-٤٢٦) مِنْ تَقْيِيدِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

«وَمَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ مُكَافَحَةِ هَذَا الشَّرِّ، **وَهُوَ حَسَنُ النِّيَّةِ**؛ فَهُوَ مِنَ الشُّهَدَاءِ»...

فَأَيْنَ لَنَا (القَطْعُ) بِأَنَّ (سَيِّد قُطْب) حَسَنُ النِّيَّةِ؟!

نَعَمْ ؛ لاَ نَقْطَعُ بِعَكْسِهِ – أَيْضاً –!

وَالصَّوَابُ – الَّذِي لاَ حَقَّ سِوَاهُ – القَوْلُ : « . . . وَلاَ نُزَكِّيهِ عَلَى اللَّهِ» – إِذَنْ – .

فَكُفَّ – يَا هَذَا – بِرَبِّكَ – ، وَكَفَاكَ مُعَانَدَةً ، وَجِدَالاً بِالبَاطِلِ!

١٧– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (قَوْلٌ مُحْدَثٌ):

هَذَى هَذَيَاناً شَدِيداً (ص١٠٥) حَوْلَ مَا ذَكَرْتُهُ فِي «حَقٍّ كَلِمَة . .» (ص١٧–١٨) فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالجَزْمِ بِالشَّهَادَةِ لِفُلاَن ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ بَوَّابَةُ الإِرْجَاءِ . . .

ثُمَّ أَشَارَ – دُونَ فَهْمٍ – مؤَكِّداً جَهْلَهُ – إِلَى مَا كَتَبْتُهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي كِتَابِي «الدُّرَرِ المُتَلأْلِئَة» (ص١٨–٢٥)!!

فَالرَّجُلُ لاَ يَفْهَمُ ، وَلاَ يَدْرِي ؛ بَلْ يَهْذِي بِمَا يُؤْذِي!!

وَقَدْ ظَهَرَ جَهلُهُ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ – وَأَظْهَرَهُ – : لَمَّا لَمْ يُدْرِكِ المَلْحَظَ العِلْمِيَّ الدَّقِيقَ – وَهُوَ غَيْرُ مُدْرِكٍ الوَاضِحَ! – لِمَسْأَلَةِ الاسْتِثْنَاءِ فِي الإِيمَانِ ، وَصِلَتِهَا بِالقَطْعِ بِالشَّهَادَةِ لِفُلاَن!

مَعَ أَنِّي نَقَلْتُ ، وَبَيَّنْتُ ، وَشَرَحْتُ!!

وَلَكِنْ ؛ هُوَ الجَهْلُ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ!

فَالشَّهِيدُ الحَقُّ – عِنْدَ اللَّهِ – تُغْفَرُ لَهُ جَمِيعُ ذُنُوبِهِ عِنْدَ أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ – كَمَا صَحَّ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ – [1] :

فَكَيْفَ (تَجْزِمُونَ) بِذَلِكَ؟!!

وَأَهْلُ الإِرْجَاءِ البَاطِلِ – وَكُلُّهُ بَاطِلٌ! – (يَجْزِمُونَ) أَنَّهُ لاَ يَضُرُّ مَعَ الإِيمَانِ ذَنْبٌ!

فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ «أَصْلَ الإِرْجَاءِ» : تَرْكُ الاسْتِثْنَاءِ» [2] : نَعْلَمُ الرَّابِطَ البَيِّنَ الجَلِيَّ بَيْنَ

---

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/١٣١) – وَغَيْرُهُ – عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، بِسَنَدٍ صَحَّحَهُ شَيْخُنَا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ فِي «أَحْكَامِ الجَنَائِزِ» (ص٥٠) .

(٢) «السُّنَّة» (١٠٦١) – لِلْخَلاَّلِ – ، وَعَنْهُ : «الدُّرَرُ المُتَلأْلِئَةُ» (ص٢٥) .

مَنْ يَقْطَعُونَ بِالشَّهَادَةِ لِفُلاَن ـ دُونَمَا وَحْيٍ وَلاَ بُرْهَان ـ بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ ـ ، وَبَيْنَ عَقِيدَةِ الْمُرْجِئَةِ الضَّالِّينَ ؛ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ مُجَرَّدَ إِيمَانِهِمْ كَافِياً لِعَدَمِ إِضْرَارِهِ بِذُنُوبِهِمْ!!

فَاسْتَوَى الطَّرَفَانِ : بِالْجَهْلِ ، وَالْهَوَى ، وَالْبُهْتَان . . .

فَكَيْفَ إِذَا (تَغَافَلَ) ـ هَذَا الْجَاهِلُ ـ عَنْ كُلِّ ذَلِكَ ، طَاوِياً ـ مَعَهُ ـ كَلاَمَ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ [1] ـ الطَّوِيلَ ـ وَهُوَ مُحَرَّرٌ جِدًّا ـ فِي النَّهْيِ عَنْ هَذِهِ التَّزْكِيَةِ الْمُخَالِفَةِ لِلشَّرْعِ؟!

وَكَيْفَ إِذَا عَلِمْنَا النَّهْيَ الْوَارِدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ـ فِي ذَلِكَ ـ صَرَاحَةً ، كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١١١٤) ـ وَغَيْرُهُ ـ ، أَنَّهُ قَالَ :

« . . . وَأُخْرَى تَقُولُونَهَا لِمَنْ قُتِلَ فِي مَغَازِيكُمْ ـ أَوْ مَاتَ ـ : قُتِلَ فُلاَنٌ شَهِيداً ، أَوْ : مَاتَ فُلاَنٌ شَهِيداً ؛ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْقَرَ عَجُزَ دَابَّتِهِ ـ أَوْ دَفَّ رَاحِلَتِهِ ـ ذَهَباً أَوْ وَرِقاً ؛ يَلْتَمِسُ التِّجَارَةَ ، لاَ تَقُولُوا ذَاكُمْ ، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَنْ قُتِلَ [أَوْ مَاتَ] فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ»؟!

وَقَدْ نَقَلْتُهُ فِي «الدُّرَرِ الْمُتَلأْلِئَة» (ص٢٠) ـ مُخَرَّجاً ، مَشْرُوحاً ـ .

فَهَلْ (هَؤُلاَءِ) يَعْقِلُون؟!

وَإِذَا عَقَلُوا ؛ هَلْ يَرْجِعُون؟!

وَإِذَا رَجَعُوا ؛ هَلْ يَعْتَرِفُون؟!!

١٨ـ ثُمَّ نَقَلَ (ص١٠٦) عَنْ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مُلَبِّساً ـ:

قَوْلَهُ : «أَخْشَى أَنْ يَنْشَأَ إِخْوَانُنَا عَلَى الْغَمْزِ وَاللَّمْزِ لِكُلِّ مَنْ خَالَفَنَا فِي مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ ، وَكَانَ مَعَنَا عَلَى خَطِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَنَقَعَ بَيْنَ الإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ» .

---

(١) وَهُوَ ـ بِطُولِهِ ـ فِي «الدُّرَرِ الْمُتَلأْلِئَة» (ص٢١ـ٢٤) .

فَأَقُولُ:

إِنَّ خَشْيَةَ شَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي مَكَانِهَا، وَإِنَّنَا حَرِيصُونَ – جِدًّا – أَلاَّ يَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ – بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَشِيئَتِهِ – .

لَكِنَّ هَذِهِ الخَشْيَةَ غَيْرُ وَارِدَةٍ عَلَى المُسَوِّدِ البَلِيدِ – وَمَنْ وَرَاءَهُ – ؛ فَخِلاَفُنَا مَعَهُمْ عَقَائِدِيٌّ، مَنْهَجِيٌّ!

فَالتَّلْبِيسُ بِمِثْلِ هَذَا الكَلاَمِ الحَقِّ عَائِدٌ عَلَيْهِ، لاَ لَهُ؛ فَتَأَمَّلْ!

١٩– وَتَحْتَ عُنْوَانِ (بَيْنَ الحَلَبِيِّ، وَالشَّهِيدِ سَيِّد قُطْب):

كَتَبَ (ص١٠٧–١١١) كَلاَماً كَثِيراً غَثًّا، فِيهِ التَّمْوِيهُ، وَاللَّفُّ وَالدَّوَرَانُ بِصُورَةٍ غَبِيَّة، غَيْرِ ذَكِيَّة وَلاَ زَكِيَّة!! مُسْتَغِلاً خَطَأَ عَزْوٍ لاَ يُسْمِنُ وَلاَ يُغْنِي مِنْ جُوعٍ!!!

لَكِنَّهُ الفَرَحُ بِالزَّلَّة! المَبْنِيُّ عَلَى المَرَضِ وَالعِلَّة!!

فَقَدْ نَقَلَ سَيِّد فِي «ظِلاَلِهِ» (١٤٤٤/٣) نَقْلاً (طَوِيلاً جِدًّا) عَنْ أَبِي الأَعْلَى المَوْدُودِيِّ – مُثْنِيًا عَلَيْهِ، مُزَكِّياً لَهُ، مُرْشِداً إِلَيْهِ –؛ قَائِلاً:

«وَبَعْدُ: فَإِنَّ هُنَاكَ بَقِيَّةً فِي بَيَانِ طَبِيعَةِ الجِهَادِ فِي الإِسْلاَمِ، وَطَبِيعَةِ هَذَا الدِّينِ، يَمُدُّنَا بِهَا المَبْحَثُ المُجْمَلُ القَيِّمُ الَّذِي أَمَدَّنَا بِهِ المُسْلِمُ العَظِيمُ السَّيِّدُ أَبُو الأَعْلَى المَوْدُودِيُّ – أَمِيرُ الجَمَاعَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ فِي بَاكِسْتَانَ –؛ بِعُنْوَان: «الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».. وَسَنَحْتَاجُ أَنْ نَقْتَبِسَ مِنْهُ فِقْرَاتٍ طَوِيلَةً – لاَ غِنَى عَنْهَا – لِقَارِئٍ يُرِيدُ رُؤْيَةً وَاضِحَةً دَقِيقَةً لِهَذَا المَوْضُوعِ الخَطِيرِ العَمِيقِ فِي بِنَاءِ الحَرَكَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ...».

... وَهَكَذَا إِلَى تِسْعِ صَفَحَاتٍ تَامَّةٍ، ثُمَّ خَتَمَهَا بِقَوْلِهِ:

«(انْتَهَتِ المُقْتَطَفَاتُ)».

وَأَنْتَ تَرَى – أَخِي القَارِئُ – أَنَّ هَذِهِ (الفِقْرَاتِ الطَّوِيلَةَ)=(المُقْتَطَفَاتِ) أَشْبَهُ مَا تَكُونُ تَضْمِيناً لِلْقَوْلِ، لاَ نَقْلاً مُجَرَّداً!

وَبِالتَّالِي؛ فَالعَزْوُ لِلْفَرْعِ فِيهَا لاَ يَتَعَارَضُ مَعَ العَزْوِ لِلأَصْلِ – أَلْبَتَّةَ –، وَبِخَاصَّةٍ مَعَ تَأْيِيدِهِ، وَتَشْيِيدِهِ، وَتَأْكِيدِهِ!

فَلِمَ التَّمْوِيهُ؟!

أَمْ أَنَّ (سَيِّد قُطْب) يَنْقُلُ عَنِ (المَوْدُودِيِّ) - هَذَا النَّقْلَ الطَّوِيلَ - لِيُعَارِضَهُ، وَيُنَاقِضَهُ؟!

فَلِمَ هَذَا التَّمْوِيه [1] - أَيُّهَا السَّفِيه -؟!

ثُمَّ طَفِقَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (يَشْرَحُ) مَعْنَى (الانْقِلاَبِ المَنْشُودِ) - فِي كَلاَمِ (سَيِّد قُطْب) المُضَمَّنِ كَلاَمَ (المَوْدُودِيِّ!) -، زَاعِماً بِغَبَاءٍ غَيْرِ مُتَنَاهٍ أَنَّهُ (الانْقِلاَبُ الاجْتِمَاعِيُّ)!!!

وَقَدْ غَفَلَ - بَلْ تَغَافَلَ! - كَعَادَتِهِ!! - عَنْ حَقِيقَةِ فِكْرِ (سَيِّد قُطْب) القَائِمِ عَلَى التَّكْفِيرِ، وَالتَّدْمِيرِ، وَالتَّفْجِيرِ؛ مِمَّا سَبَقَ (ص٧٢) ذِكْرُ بَعْضِ أَلْفَاظِهِ الوَاضِحَةِ المُعَبِّرَةِ عَنْهُ - بِقَلَمِهِ -؛ مِمَّا لاَ يَسْتَطِيعُ (!) هَذَا المُسَوِّدُ - وَمَنْ وَرَاءَهُ - أَنْ يُؤَوِّلُوهُ، أَوْ يُعَطِّلُوهُ!!!

فَلاَ أُعِيدُ!

ثُمَّ تَكَلَّمَ البَلِيدُ فِي آخِرِ تَمْوِيهِهِ (ص١٠٨) عَنْ (سَعْيِ العَالَمِ كُلِّهِ إِلَى التَّغْيِيرِ)!

---

(١) وَقَدْ أَوْقَعَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - هَذَا البَلِيدَ عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ!! فَوَقَعَ فِي تَمْوِيهِهِ «التَّفْنِيدِ» - نَفْسِهِ - بِمِثْلِ مَا انْتَقَدَنِي بِهِ - تَمَاماً -!! فَهُوَ يَقُولُ (ص١٢٥) مِنْ «تَفْنِيدِهِ»:

«ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلاَمٍ مُهِمٍّ لَهُ [سَيِّد قُطْب] فِي حَقِّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الظِّلاَل» (٣/١٧٢٣/١٧٢٤):

«ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَدَّ فِي سَفَرِهِ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِالجِهَازِ وَالإِسْرَاعِ، وَحَضَّ أَهْلَ الغِنَى عَلَى النَّفَقَةِ..» إلخ!

.. مَعَ أَنَّ هَذَا النَّصَّ - ضِمْنَ نَصٍّ طَوِيلٍ مَنْقُولٍ - لَيْسَ مِنْ كَلاَمِهِ - نَفْسِهِ -؛ إِنَّمَا هُوَ (تَلْخِيصٌ) مِنْ «سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ»، وَ«إِمْتَاعِ الأَسْمَاعِ» لِلْمَقْرِيزِيِّ، وَ«البِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» لابْنِ كَثِيرٍ، وَ«تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ».

كَمَا فِي أَوَّلِ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا!!

وَ(سَعْيِ أَنْظِمَةِ الحُكْمِ لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّعْدِيلِ)!!

وَهِيَ تَعَابِيرُ (أَمْرِيكَانِيَّةٌ!) تَتَمَاشَى مَعَ (العَوْلَمَةِ) ، وَدُعَاةِ (النِّظَامِ العَالَمِيِّ الجَدِيدِ)!!!

وَهِيَ تَمْوِيهٌ بَلِيدٌ مِنْ مُسَوِّدٍ أَبْلَدَ! وَمُغَالَطَاتٌ فَارِغَةٌ مِنْ كَاتِبٍ سَفِيهٍ ، فَلاَ أَتَعَقَّبُهَا كَثِيراً! ـ مُكْتَفِياً بِهَذَا التَّنْبِيهِ ـ!!

ثُمَّ تَسَاءَلَ البَلِيدُ تَسَاؤُلاً فَارِغاً (!) ـ فِي السِّيَاقِ نَفْسِهِ ـ بِقَوْلِهِ ـ :

«ثُمَّ مَاذَا تَقْصِدُ فِي البَنْدِ السَّادِسِ مِنْ بُنُودِ «دَعْوَتِكَ» الَّتِي أَثْبَتَّهَا عَلَى الغِلاَفِ الخَارِجِيِّ الخَلْفِيِّ ، الَّذِي جَاءَ فِيهِ : السَّعْيُ نَحْوَ اسْتِئْنَافِ حَيَاةٍ إِسْلاَمِيَّةٍ رَاشِدَةٍ . .»؟!»!!

ثُمَّ (حَشَّى) بِالنَّقْلِ عَنْ (سَيِّد قُطْب) ، وَ(يُوسُفَ العَظْم) فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَارِيخِ إِطْلاَقِ مِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ ـ وَأَنَّ صَاحِبَهُ (سَيِّد قُطْب) ـ ، ثُمَّ قَالَ : «فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ الحَلَبِيُّ بِهَذَا التَّعْبِيرِ؟!»!!

فَأَقُولُ:

أَوَّلاً: الحَمْدُ للَّهِ الَّذِي أَجْرَى عَلَى لِسَانِ هَذَا البَلِيدِ وَيَدِهِ ـ نَفْسِهِ ـ تَثْبِيتَ انْسِلاَخِهِ مِنْ «دَعْوَتِنَا» السَّلَفِيَّةِ المُبَارَكَةِ ؛ بِقَوْلِهِ : «دَعْوَتِكَ»!!

وَلَيْسَتْ هِيَ «دَعْوَتِي» ، وَلاَ دَعْوَةَ أَبِي ، وَجَدِّي!

وَلَيْسَتْ هِيَ ـ أَيْضاً ـ دَعْوَةَ أَبِيهِ ، ولاَ جَدِّهِ!!

إِنَّمَا هِيَ «دَعْوَتُنَا» المَيْمُونَةُ ، المُبَارَكَةُ ، المَبْرُورَةُ ـ كِتَاباً وَسُنَّةً ، بِفَهْمِ سَلَفِ الأُمَّةِ ـ . . .

ثَانِيـاً: يُوهِمُ كَلاَمُهُ ـ بَلْ يُلَبِّسُ ـ أَنَّ مَا نُثْبِتُهُ عَلَى كُتُبِنَا مِنْ مُلَخَّصِ تَعْرِيفِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ ـ بِنِقَاطٍ مُحَدَّدَةٍ ـ هُوَ مِنْ كِيسِنَا ، وَإِمْلاَئِنَا ، وَإِنْشَائِنَا!!!

وَهَذَا جَهْلٌ ، أَوْ تَجَاهُلٌ!!!

فَأَوَّلُ كِتَابٍ وَقَفْتُ فِيهِ عَلَى إِثْبَاتِ هَذَا التَّعْرِيفِ المُخْتَصَرِ لِـ «دَعْوَتِنَا» : كِتَابُ «نَصْبِ المَجَانِيقِ لِنَسْفِ قِصَّةِ الغَرَانِيقِ» ـ لِشَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ ـ فِي طَبْعَتِهِ

الأُولَى ، سَنَةَ (١٣٧٢هـ=١٩٥٢م) .

وَقَدْ كَانَتْ سِتَّةَ نِقَاطٍ مُخْتَصَرَةٍ ، وَلَيْسَ فِيهَا هَذَا التَّعْبِيرُ .

ثُمَّ بَعْدَ عِشْرِينَ سَنَةً مِنْ ذَلِكَ عُدِّلَ هَذَا التَّعْرِيفُ الْمُخْتَصَرُ - بِإِضَافَةِ بَعْضِ الإِيضَاحَاتِ عَلَيْهِ - ، وَمِنْهَا هَذَا التَّعْبِيرُ - نَفْسُهُ - .

وَأَوَّلُ كِتَابٍ (وَقَفْتُ) فِيهِ عَلَى هَذَا التَّعْدِيلِ : كِتَابُ «التَّوَسُّلُ ؛ أَنْوَاعُهُ وَأَحْكَامُهُ» - لِشَيْخِنَا - فِي طَبْعَتِهِ الثَّانِيَةِ ، سَنَةَ (١٣٩٧هـ=١٩٧٧م) .

وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَلِي خَشَّان - حَفِظَهُ الْمَوْلَى - شِفَاهاً - أَنَّ أَوَّلَ كِتَابَةٍ لِهَذَا التَّعْرِيفِ الْمُخْتَصَرِ كَانَتْ (سَنَةَ ١٣٧٢هـ) بِقَلَمِ الأُسْتَاذِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَانِي - حَفِظَهُ اللَّهُ - ، وَاطِّلَاعِ شَيْخِنَا ، وَمُوَافَقَتِهِ .

وَأَنَّ ثَمَّةَ تَعْدِيلَاتٍ وَقَعَتْ فِي السَّبْعِينَاتِ بِجُهْدٍ جَمَاعِيٍّ ؛ تَوَلَّاهُ : شَيْخُنَا ، وَالأُسْتَاذُ خَيْرُ الدِّينِ وَانِلِي - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّد عِيد عَبَّاسِي ، وَالشَّيْخُ عَلِي خَشَّان - حَفِظَهُمَا اللَّهُ - .

ثُمَّ ؛ لَمَّا مَنَّ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَيْنَا - قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ سَنَوَاتٍ - بِإِنْشَاءِ مَجَلَّتِنَا (الأَصَالَةِ) ؛ أَضَفْنَا إِلَى هَذَا التَّعْرِيفِ الْمُخْتَصَرِ مُجْمَلَ أَدِلَّةٍ عِلْمِيَّةٍ ، مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، مَعَ تَعْدِيلِ بَعْضِ العِبَارَاتِ - اليَسِيرَةِ - ؛ لِتَكُونَ أَدَلَّ عَلَى الْمَقْصُودِ ، وَأَوْضَحَ فِي الْمُرَادِ - بِحَمْدِ اللَّهِ - تَعَالَى - .

وبَعْدُ:

فَمَا أَسْخَفَهُ مِنْ تَسَاؤُلٍ ؛ ذَاكَ الَّذِي أَلْقَاهُ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ - آخِراً - :

«فَمَا الفَرْقُ بَيْنَ السَّعْيِ الحَلَبِيِّ ، وَ«السَّعْيِ وَرَاءَ تَغْيِيرِ نُظُمِ الحُكْمِ»؟!»!!

فَأَقُولُ:

لَوْ لَمْ تَبْتُرْ (أَنْتَ) النَّصَّ - كَعَادَتِكَ ، وَمَأْلُوفِ عَمَلِكَ - ؛ لَمَا احْتَجْتَ إِلَى هَذَا التَّلْبِيسِ وَالتَّدْلِيسِ!!

وَهَذَا هُوَ النَّصُّ - بِتَمَامِهِ - ؛ لِيُعْلَمَ بِهِ حَقِيقَةُ ظُلْمِ (هَذَا) وَظَلَامِهِ :

«السَّعْيُ نَحْوَ اسْتِئْنَافِ حَيَاةٍ إِسْلَامِيَّةٍ رَاشِدَةٍ، عَلَى مَنْهَجِ النُّبُوَّةِ، وَإِنْشَاءُ مُجْتَمَعٍ رَبَّانِيٍّ، وَتَطْبِيقُ حُكْمِ اللَّهِ فِي الأَرْضِ؛ انْطِلاَقاً مِنْ مَنْهَجِ التَّصْفِيَةِ وَالتَّرْبِيَةِ، المَبْنِيِّ عَلَى قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾؛ وَاضِعِينَ نُصْبَ أَعْيُنِنَا قَوْلَ رَبِّنَا - سُبْحَانَهُ - لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾، وَتَحْقِيقاً لِلْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ: «مَنْ تَعَجَّلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ؛ عُوقِبَ بِحِرْمَانِهِ».

أَقُولُ: وَهَذَا - كُلُّهُ - هُوَ المُعَبَّرُ عَنْهُ فِي مِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ - تَبَارَكَ اسْمُهُ -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة:٢٠٨]:

وَقَدْ قَالَ الإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/٢٧٣):

«يَقُولُ اللَّهُ - تَعَالَى - آمِراً عِبَادَهُ المُؤْمِنِينَ بِهِ، المُصَدِّقِينَ بِرَسُولِهِ: أَنْ يَأْخُذُوا بِجَمِيعِ عُرَى الإِسْلاَمِ وَشَرَائِعِهِ، وَالعَمَلِ بِجَمِيعِ أَوَامِرِهِ، وَتَرْكِ جَمِيعِ زَوَاجِرِهِ - مَا اسْتَطَاعُوا مِنْ ذَلِكَ -».

فَأَقُولُ:

هَذَا هُوَ السَّعْيُ (الحَلَبِيُّ=السَّلَفِيُّ) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - تَعَالَى - المُوَافِقُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْهَجِ سَلَفِ الأُمَّةِ، وَطَرِيقِ العُلَمَاءِ وَالأَئِمَّةِ.

دُونَ ذَاكَ السَّعْيِ الخَارِجِيِّ المَحْمُومِ لِـ (تَغْيِيرِ نُظُمِ الحُكْمِ)، بِالطَّرِيقَةِ (القُطْبِيَّةِ)، التَّكْفِيرِيَّةِ، التَّدْمِيرِيَّةِ، الخَارِجِيَّةِ، التَّفْجِيرِيَّةِ!!

ثُمَّ رَمَى البَلِيدُ بِآخِرِ سِهَامِهِ الخَائِبَةِ نَاقِلاً جُمَلاً عَنِ المَوْدُودِيِّ مِنْ كِتَابِهِ «نَحْوَ ثَوْرَةٍ سِلْمِيَّةٍ»؛ مُتَوَهِّماً أَنَّهُ سَيَخْلِطُ بِهَا الأَوْرَاقَ، وَسَيَقْلِبُ التَّصَوُّرَاتِ!!

فَأَقُولُ:

أَوَّلاً: هَلْ هَذَا الكَلاَمُ (المَوْدُودِيُّ) فِي «ثَوْرَتِهِ السِّلْمِيَّةِ» مِمَّا نَقَلَهُ (سَيِّد قُطْب)؟! أَمْ هُوَ مِنْ كِيسِكَ وَتَلْبِيسِكَ!!

ثَانِياً: هَلْ ذَكَرْتُ (أَنَا) - مِنْ قَرِيبٍ، أَوْ مِنْ بَعِيدٍ - أَيَّ كَلاَمٍ لِلْمَوْدُودِيِّ؛ سَوَاءٌ

فِي (ثَوْرَةٍ انْقِلاَبِيَّةٍ)! أَوْ (ثَوْرَةٍ سِلْمِيَّةٍ)!؟

ثَالِثاً: مِنْ كَلاَمِ المَوْدُودِيِّ – الَّذِي نَقَلَهُ البَلِيدُ بِيَدِهِ – قَوْلُهُ: «لاَ نَقُومُ أَبَداً بِعَمَلِ جَمْعِيَّاتٍ سِرِّيَّةٍ، وَالعُنْفِ، وَالقُوَّةِ، وَالسِّلاَحِ»!!

فَهَلْ مَشَى (سَيِّد قُطْب) بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا؟!

أَمْ أَنَّهُ نَاقَضَهُ – وَنَقَضَهُ – عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ – كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ مِنْ بَعْضِ كِتَابَاتِهِ –؟!

بَلْ إِنَّ بَعْضَ البَاحِثِينَ يَعُدُّ «العَمَلَ الرَّئِيسِيَّ الَّذِي قَامَ بِهِ (سَيِّد قُطْب) – بَعْدَ الإِفْرَاجِ عَنْهُ – كَانَ تَوَلِّيَه – ثَمَّ – رِئَاسَةَ تَنْظِيمٍ سِرِّيٍّ إِخْوَانِيٍّ، اسْتَطَاعَ خِلاَلَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ (١٩٦١–١٩٦٤) أَنْ يُجَنِّدَ أَكْثَرَ مِنْ مِئَتَيْ شَخْصٍ، أَغْلَبُهُمْ مِنَ الشَّبَابِ..»[1]! «وَاضِعاً بِذَلِكَ أَسَاسَ المَفْهُومِ العُنْقُودِيِّ لِلتَّنْظِيمَاتِ السِّرِّيَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ»[2] !!

رَابِعاً: مُحَاوَلَةُ (تَرْمِيمِ!) الفِكْرِ القُطْبِيِّ (الانْقِلاَبِيِّ) بِكَوْنِهِ (ثَوْرَةً سِلْمِيَّةً) – أَوْ مَا شَابَهَ ذَلِكَ –!! هُوَ مُحَاوَلَةٌ يَائِسَةٌ لِرَدِّ التَّنَاقُضِ الفِكْرِيِّ المَبْنِيِّ عَلَيْهِ:

قَالَ شَرِيف يُونُس فِي كِتَابِهِ «سَيِّد قُطْب وَالأُصُولِيَّة الإِسْلاَمِيَّة» (ص٢٥٩):

«وَبِالنِّسْبَةِ لِتَنْظِيمِ (١٩٦٥م)؛ فَسَوْفَ تُفَاقِمُ عُيُوبُ سَيِّد قُطْب الشَّخْصِيَّةُ كَقَائِدٍ تَنْظِيمِيٍّ مِنْ آثَارِ هَذَا التَّنَاقُضِ الأَصِيلِ فِي فِكْرِهِ – ذَاتِهِ –: فَمَعَ اقْتِرَابِ خَطَرِ الضَّرْبَةِ الأَمْنِيَّةِ؛ يَتْرُكُ سَيِّد قُطْب القَاهِرَةَ إِلَى رَأْسِ البَرِّ، دُونَ أَنْ يُعَيِّنَ قَائِداً بَدِيلاً، وَدُونَ تَعْلِيمَاتٍ مُحَدَّدَةٍ؛ سِوَى: «إِذَا بَدَأُوكُمْ؛ فَابْدَأُوهُمْ»، ثُمَّ يُرْسِلُ أَمْراً بِإِيقَافِ العَمَلِيَّاتِ بَعْدَ اعْتِقَالِ أَخِيهِ مُحَمَّد قُطْب، ثُمَّ يَأْمُرُ بِتَنْفِيذِهَا، ثُمَّ يُعْتَقَلُ هُوَ ذَاتُهُ، تَارِكاً مُهِمَّةَ القِيَادَةِ لِزَمِيلِهِ فِي مَصَحَّةِ السِّجْنِ مُحَمَّد يُوسُف هَوَّاش، الَّذِي لَمْ تَكُنْ لَهُ أَدْنَى صِلَةٍ

---

(١) «سَيِّد قُطْب وَالأُصُولِيَّة الإِسْلاَمِيَّة» (ص٢٤٩) شَرِيف يُونُس، نَشْر دَار طيبة/ القَاهِرَة – سَنَة ١٩٩٥.

(٢) المَرْجِع السَّابِق (ص٢٥٥).

بالتَّنْظِيمِ .

وَفِيمَا بَعْدُ : بَرَّرَ سيِّد قُطْب تَنَاقُضَ قَرَارَاتِهِ بِتَذَبْذُبِ مَشَاعِرِهِ وَتَصَوُّرَاتِهِ بَيْنَ تَأْيِيدِ الضَّرْبَةِ الانْتِقَامِيَّةِ عَلَى أَسَاسِ مَشْرُوعِيَّةِ اسْتِخْدَامِ السِّلاَحِ ضِدَّ نِظَامٍ يُمَارِسُ اعْتِدَاءَهُ خَارِجَ كُلِّ القَوَانِينِ ، بِالإِضَافَةِ إِلَى تَأْثِيرَاتِ وَرَوَاسِبِ حَوَادِثِ (١٩٥٤) – أَيِ : التَّعْذِيبِ ، وَمَا تَرَكَهُ فِي نَفْسِهِ وَنَفْسِ الإِخْوَانِ مِنْ آثَارٍ – ، وَبَيْنَ الأَمْرِ بِإِيقَافِهَا عَلَى أَسَاسِ مَيْلِهِ المُتَأَصِّلِ إِلَى رَفْضِ اسْتِخْدَامِ العُنْفِ ، وَرُؤْيَتِهِ لِنَفْسِهِ كَرَجُلِ فِكْرٍ يُصَارِعُ بِالفِكْرَةِ لاَ بِالسِّلاَحِ ، بِالإِضَافَةِ إِلَى شُعُورِهِ بِضَعْفِ إِمْكَانِيَّاتِ التَّنْظِيمِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِيَّاتِ المُقْتَرَحَةِ»!!

أَقُولُ:

لَقَدْ ذَكَّرَنِي حَالُ هَذَا المُسَوِّدِ البَلِيدِ – نَقْلاً ، وَدِفَاعاً ، وَتَمْوِيهاً – بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

شَكَوْنَا إِلَيْهِمْ خَرَابَ العِرَاقِ فَعَابُوا عَلَيْنَا شُحُومَ البَقَرْ!!

٢٠– ثُمَّ ذَكَرَ المُسَوِّدُ (ص١١٠–١١١) بَعْضَ نُقُولِي عَنْ (سَيِّد قُطْب):

ذَاكِراً شَيْئاً مِنْ ثَنَائِي عَلَى بَعْضِهَا!! – مُتَعَجِّباً مِنْ ذَلِكَ –!

فَأَقُولُ:

لاَ عَجَبَ – بِالمَرَّةِ – ؛ وَذَلِكَ مِنْ ثَلاَثَةِ وُجُوهٍ :

الأَوَّلُ: أَنَّ تَارِيخَ بَعْضِ هَذِهِ النُّقُولِ يَرْجِعُ إِلَى عِشْرِينَ عَاماً ، وَبَعْضُهَا إِلَى خَمْسَةَ عَشَرَ عَاماً . . وَهَكَذَا . . .

وَهَذَا زَمَانٌ كُنَّا فِيهِ – كَغَيْرِنَا [1] ! – غَيْرَ عَارِفِينَ – تَمَاماً! – بِحَقِيقَةِ أَفْكَارِ (سَيِّد قُطْب) الحَرَكِيَّةِ ، وَتَنَاقُضَاتِهِ الفِكْرِيَّةِ ؛ تَأَثُّراً بِالدِّعَايَاتِ الحِزْبِيَّةِ ، وَالضُّغُوطِ السِّيَاسِيَّةِ!!

الثَّـــــانِي: أَنَّ الكَمَّ الأَكْبَرَ مِنْ نُقُولِي عَنْ (سَيِّد قُطْب) – وَأَمْثَالِهِ! – عَلَى مَحْدُودِيَّتِهَا! – إِنَّمَا هِيَ إِلْزَامَاتٌ لِلْمُتَعَصِّبِينَ لِبَلاَئِهِ ، وَإِثْبَاتَاتٌ لِلْمُتَحَزِّبِينَ لآرَائِهِ ؛ لَعَلَّهُمْ

---

(١) وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ – بِحَمْدِ اللَّهِ – دُونَ أَدْنَى مُوَارَبَةٍ – فِي «حَقٌّ كَلِمَة . . .» (ص٢١) ؛ فَلْيُنْظَرْ .

يَشْعُرُونَ بِمُخَالَفَاتِهِمْ لِمَا مَعَهُ مِنْ بَعْضِ الحَقِّ ، وَهُمْ لَهُ مُخَالِفُونَ ، وَعَنْهُ مُتَنَكِّبُونَ!

الثَّالِثُ: أَنَّ النَّقْلَ عَنِ المُخَالِفِ : لَهُ ضَوَابِطُهُ ، وَشُرُوطُهُ .

وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَهَا - مُجْمَلاً - فِي كِتَابِي «التَّنبيهَات المُتَوَائِمَة» (ص٤٤٨ - ٤٥٤) ، فَلْتُنْظَرْ .

٢١- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (سَيِّد قُطْب وَالتَّكْفِيرُ!):

(حَاوَلَ) المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١١١) - مُحَاوَلَةَ الغَرِيقِ اليَائِسِ - تَأْوِيلَ كَلاَمِ (سَيِّد قُطْب) ، المُتَضَمِّنِ الحُكْمَ (بِارْتِدَادِ البَشَرِيَّةِ إِلَى عِبَادَةِ العِبَادِ ، وَإِلَى جَوْرِ الأَدْيَان) ، وَ(نُكُوصِهَا عَنْ (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ» . .)! رابِطاً تَأْوِيلَهُ البَارِدَ بِحَدِيثِ : «بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيباً وَسَيَعُودُ غَرِيباً . .»!!

ثُمَّ قَالَ :

«وَهَذَا مَا يُرَدِّدُهُ الحَلَبِيُّ - كَثِيراً - فِي مَجَالِسِهِ»!!!!

فَأَقُولُ:

أَمَّا أَنِّي أُرَدِّدُهُ ؛ فَنَعَمْ ، وَنِعِمَّا هُوَ ؛ وَكَيْفَ لاَ . . وَهُوَ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ ، الأُسْوَةِ الكَامِلَةِ ، وَالقُدْوَةِ التَّامَّةِ - صَلَوَاتُ رَبِّي وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِ - .

لاَ أُرَدِّدُ كَلاَمَ زَيْدٍ! وَلاَ فَلْسَفَةَ عَمْرٍو!

لاَ أُرَدِّدُ قَوْلَ قُطْبٍ!! وَلاَ عِبَارَاتِ البَنَّا!!!

فَحَسْبُكُمُو هَذَا التَّفَاوُتُ بَيْنَنَا ... وَكُلُّ إِنَاءٍ بِالَّذِي فِيهِ يَنْضَحُ

أَمَّا الرَّبْطُ المَذْكُورُ - نَفْسُهُ - عِنْدَ هَذَا المُسَوِّدِ البَلِيدِ - ؛ فَلاَ وَجْهَ لَهُ - أَلْبَتَّةَ - ، وَلاَ صِلَةَ لَهُ - مُطْلَقاً -!!

وَهَذَا مِنَ المُؤَكِّدَاتِ الكَثِيرَةِ ، الدَّالَّةِ عَلَى (جَهْلِهِ ، وَمُعَانَدَتِهِ ، وَبَلاَدَتِهِ)!!

ثُمَّ حَاوَلَ (ص١٢) التَّعَلُّقَ بِبَعْضِ كَلاَمٍ (ذَكَرْتُهُ) [1] حَوْلَ وَاقِعِ الأُمَّةِ فِي

---

(١) مَعَ أَنَّ الكَلاَمَ فِي هَاتَيْنِ المَسْأَلَتَيْنِ - كَمَا اعْتَرَفَ هُوَ! - مِنْ كَلاَمِ لِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ !!

مَسْأَلَتَيْن :

الأُولَى: مِنْ جِهَةِ (دُوَلِهَا) ؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ إِمَامٌ مُبَايَعٌ – أَيْ : إِمَامُ عَامَّةٍ – .

الثَّانِيَةُ: وَمِنْ جِهَةِ (أَفْرَادِهَا) ؛ وَأَنَّهَا أَحْزَابٌ مُخْتَلِفَةٌ اخْتِلَافاً فِكْرِيًّا وَمَنْهَجِيًّا .

وَهُوَ كَلَامٌ – عَلَى اخْتِصَارِهِ – وَاضِحٌ جِدًّا – بِحَمْدِ اللَّهِ – :

وَقَدْ بَيَّنْتُ المَسْأَلَةَ الأُولَى – بِوُضُوحٍ تَامٍّ – فِي كِتَابِي «مَسَائِل عِلْمِيَّة فِي الدَّعْوَةِ وَالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّة» [1] .

وَكَذَلِكَ المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ – أَيْضاً – فِي كِتَابِي «الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ بَيْنَ التَّعَاوُنِ الشَّرْعِيِّ ، وَالتَّجَمُّعِ الحِزْبِيِّ» – وَهُوَ الكِتَابُ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ المُسَوِّدُ كَلَامِي هَذَا نَفْسَهُ – مُتَنَاقِضاً!!

وَهُمَا مَطْبُوعَانِ – بِحَمْدِ اللَّهِ – تَعَالَى – .

فَأَيْنَ دِقَّةُ كَلَامِي مِنْ سَفَهِ دَعَاوِيهِ؟!

٢٢ – وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (هَلِ الحَلَبِيُّ تَكْفِيرِيٌّ!!)؟!:

نَقَلَ (ص١١٢–١١٤) بَعْضَ كَلَامِي – فِي شَرِيطٍ مُسَجَّلٍ – يَتَضَمَّنُ حَثَّ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ ، وَأَهْلِ المَسَاجِدِ إِلَى تَغْيِيرِ وَاقِعِهِمُ الأَلِيمِ الَّذِي (يَحْتَكِمُونَ فِيهِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ ، فَضْلاً عَنْ رِضَاهُمْ بِحُكْمِ غَيْرِ اللَّهِ) . . . .

فَهَلِ الَّذِي يَعُدُّ طَلَبَ الدَّلِيلِ (!) قِلَّةَ أَدَبٍ : احْتَكَمَ إِلَى شَرْعِ اللَّهِ ، وَرَضِيَ بِحُكْمِ اللَّهِ؟!

وَهَلِ الَّذِي يَدَّعِي أَنَّ الشَّيْطَانَ (!) لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ نَصِيبٌ : احْتَكَمَ إِلَى شَرْعِ اللَّهِ ، وَرَضِيَ بِحُكْمِ اللَّهِ؟!

---

(١) نَاقِلاً فِيهِ عَنْ عَدَدٍ مِنَ العُلَمَاءِ وَالأَئِمَّةِ – مِنْهُمْ : شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ – إِثْبَاتَ أَنَّ الأَصْلَ الشَّرْعِيَّ وُجُودُ إِمَامٍ وَاحِدٍ لِلأُمَّةِ كُلِّهَا – هُوَ إِمَامُ عَامَّةٍ – ؛ فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ بِسَبَبِ اتِّسَاعِ رُقْعَةِ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ ، وَكَيْنُونَتِهَا دُوَلاً مُسْتَقِلَّةً : يَكُونُ جَائِزاً لِلضَّرُورَةِ وُجُودُ دُوَلٍ عِدَّةٍ ، وَأُمَرَاءَ مُتَعَدِّدَةٍ .

ثُـمَّ سَـأَلَ المُسَـوِّدُ البَلِيـدُ أَرْبَعَـةَ أَسْـئِلَةٍ غَبِيَّـةٍ ـ كَالعَـادَةِ! ـ بَنَـى عَلَيْهَـا قُصُـوراً وَعَلاَلِيَ ـ ؛ تَدُلُّ ـ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ ـ عَلَى تَمَادِيهِ فِي غَيِّه! وَشِبَعِهِ فِي ـ جَهْلِهِ ـ وَرِيِّه!! مُسْتَلْزِماً ـ مِنْ مُجْمَلِهَا ـ (تَكْفِيرَ النَّاسِ)!! بِنَاءً عَلَى تَصَوُّرِ أَنَّ (الرِّضَى عَمَلٌ قَلْبِيٌّ) ، وَبِالتَّالِي : يَكُونُ مُكَفِّراً!!!

فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ مِنْ ـ جَاهِلٍ وَصَلَ بِهِ جَهْلُهُ إِلَى هَذَا الحَدِّ ـ عَلَى كَثْرَةِ مَا عَايَنْتُ وَعَانَيْتُ مِنَ الجَهَلَةِ! ـ ؛ لِكَوْنِهِ لاَ يَحْتَرِمُ نَفْسَهُ ـ وَلاَ أَقُولُ : غَيْرَهُ ـ!

وَلَقَدْ فَاتَ هَذَا الجَاهِلَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «سَتَكُونُ أُمَرَاءُ ؛ فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ ؛ فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ ، وَمَنْ أَنْكَرَ سَلِمَ ، وَلَكِنْ ؛ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» ـ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٤) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ـ .

قَالَ النَّوَوِيُّ ـ شَارِحاً قَوْلَهُ : «لَكِنْ ؛ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» ـ :

«مَعْنَاهُ : وَلَكِنَّ الإِثْمَ وَالعُقُوبَةَ عَلَى مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ .

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ المُنْكَرِ لاَ يَأْثَمُ بِمُجَرَّدِ السُّكُوتِ ؛ بَلْ إِنَّمَا يَأْثَمُ بِالرِّضَى عَنْهُ ، أَوْ بِأَلاَّ يَكْرَهَهُ بِقَلْبِهِ ، أَوْ بِالْمُتَابَعَةِ عَلَيْهِ» .

قُلْتُ: فَلَمْ يَذْكُرْ كُفْراً ، وَلاَ شِرْكاً ، وَلاَ رِدَّةً!!

وَبَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ الرِّضَى قِسْمَانِ ؛ مِنْهُ مَا هُوَ رِضَى إِثْمٍ وَمَعْصِيَةٍ ، وَمِنْهُ مَا هُوَ رِضَى كُفْرٍ وَرِدَّةٍ ؛ كَالاسْتِحْلاَلِ ـ تَمَاماً ـ ؛ فَمِنْهُ مَا هُوَ مُجَرَّدُ اسْتِحْلاَلٍ عَمَلِيٍّ ، يَكُونُ إِثْماً وَمَعْصِيَةً ، وَمِنْهُ مَا هُوَ اسْتِحْلاَلٌ عَقَائِدِيٌّ ـ وَقَدْ يَكُونُ وَاقِعاً بِالعَمَلِ ، أَوِ القَوْلِ ـ أَيْضاً ـ [1] .

وَقَدْ شَرَحْتُ ذَلِكَ ـ بِالنُّقُولِ ـ فِي كِتَابِي «صَيْحَةٌ نَذِيرٌ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ» (ص٤٢ـ٤٦) ـ قَبْلَ عَشْرِ سَنَوَاتٍ ـ خَاتِماً بِقَوْلِي ـ :

«فَمَنْ لَمْ يَكُنِ الاسْتِحْلاَلُ (عِنْدَهُ) عَلَى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ ـ اسْتِحْلاَلاً عَمَلِيّاً

---

(١) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ (ص٨٨ وَمَا بَعْدَهَا) لِضَبْطِ هَذِهِ القَضِيَّةِ الَّتِي أَشْكَلَتْ (!) عَلَى المُسَوِّدِ البَلِيدِ ـ قَبْلاً ـ! وَسَتُشْكِلُ عَلَيْهِ ـ وَلاَبُدَّ ـ بَعْداً ـ!!!

مُفَسِّقاً ، وَاسْتِحْلاَلاً عَقَائِدِيًّا مُكَفِّراً ـ ؛ اسْتَوَى نَظَرُهُ ـ وَحُكْمُهُ ـ عَلَى كُلِّ فَاسِقٍ فَاجِرٍ ، مَعَ كُلِّ مُشْرِكٍ كَافِرٍ!» .

وَهَذَا ـ نَفْسُهُ ـ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ ، مَسُوِّياً بَيْنَ نَوْعَيِ الرِّضَى ، جَاعِلَهُمَا شَيْئاً وَاحِداً ـ كُفْرِيًّا ـ!

. . . لِجَهْلِهِ الْمُتَمَادِي ، وَغَيِّهِ البَادِي!

٢٣ـ ثُمَّ نَقَلَ (ص١١٢ـ١١٤) بَعْضَ قَوْلِي:

فِي البَابِ نَفْسِهِ ، وَالسِّيَاقِ ذَاتِهِ ؛ وَمِنْهُ : وَصْفِي لِحَالِ الْمُسْلِمِينَ بِـ(البُعْدِ السَّاحِقِ عَنِ الدِّينِ . .» ، وَأَنَّهَا (تَنَكَّبَتْ صِرَاطَ اللَّهِ ، وَنَهْجَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَخَالَفَتْ أَمْرَ اللَّهِ ، وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ)!!

. . . كُلُّ ذَلِكَ حِرْصاً (!) عَلَى إِيجَادِ (مَخْرَجٍ) لِكَلاَمِ سَيِّدٍ فِي تَكْفِيرِ الأُمَّةِ ، وَتَفْرِيغاً لَهُ عَنْ حَقِيقَةِ مَدْلُولِهِ ؛ لاَ أَنْ يَقُولَ : أَخْطَأَ سَيِّدٌ ، وَزَلَّ ، وَخَالَفَ!!

فَكَانَ مَاذَا؟!

وَهَلْ مَعْنَى (التَّنَكُّبِ) كَمَعْنَى (الرِّدَّةِ)؟!

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الأَثِيرِ فِي «النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ وَالأَثَرِ» (ص٩٤٠) مَعْنَى التَّنَكُّبِ ، وَأَنَّهُ (التَّنَحِّي ، وَالإِعْرَاضِ ، وَالعُدُولِ) .

وَفِي «مُخْتَارِ الصِّحَاحِ» (ص٧٠٣) : (مَالَ) .

وَسَائِرُ الْمَعَاجِمِ لاَ تُغَادِرُ هَذَا الْمَعْنَى ـ وَمَا حَوْلَهُ ـ .

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ ذَاكَ ـ أَيُّهَا الجَاهِلُ الشَّكَّاكُ ـ؟!

(تَنْبِيهٌ):

فِي طَيِّ الكَلاَمِ الَّذِي نَقَلَهُ عَنِّي هَذَا الظَّالِمُ الْمُتَجَنِّي قَوْلِي :

«لَكِنَّ الْمُسْلِمِينَ اليَوْمَ ـ بَلْ مُنْذُ أَلْفِ يَوْمٍ ـ رَضُوا بِالدُّونِ ، وَرَضُوا بِالقَلِيلِ ، وَرَضُوا بِالْمَقَالِ دُونَ الفِعَالِ ، وَرَضُوا بِالكَلاَمِ دُونَ العَمَلِ ؛ لِذَلِكَ نَزَعَ اللَّهُ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ

مِنْهُمُ الهَيْبَةَ . . .» إلخ

وَإِذِ «المُؤْمِنُونَ . . أَقْرَبُ رُحْماً – بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ – بِطَبِيعَةِ الحَالِ ؛ بِحُكْمِ أُخُوَّتِهِمْ فِي اللَّهِ ، وَالْتِقَائِهِمْ فِي العَقِيدَةِ الَّتِي يَعُدُّهَا الإِسْلاَمُ أَوْثَقَ مِنْ رَوَابِطِ الدَّمِ ، وَوَشَائِجِ النَّسَبِ» [1] :

فَلِمَ لَمْ تُدَافِعْ عَنِّي – وَأَنْتَ تَنْقُلُ مِنِّي! – لِنَقْضِ تُهَمَةِ الإِرْجَاءِ البَاطِلَةِ ؛ الَّتِي صَارَتْ فِيكُمْ كَكِذْبَةِ (أَشْعَبَ) عَلَى أَمْثَالِهِ (الطُّفَيْلِيِّينَ) ؛ وَالَّتِي كَانَ (هُوَ) أَوَّلَ مُصَدِّقِيهَا؟!

وَهَأَنَذَا أُثْبِتُ (القَوْلَ وَالفِعْلَ) ، وَ(الكَلاَمَ وَالعَمَلَ) – وَهُمَا رُكْنَا الإِيمَانِ اللَّذَانِ لاَ يُقِرُّ بِهِمَا – مَعاً – أَهْلُ الإِرْجَاءِ!!

أَمْ أَنَّ قَلَمَكَ (وَقَلْبَكَ) لَمْ يُطَاوِعَاكَ (!) عَلَى كَتْبِ كَلِمَةِ حَقٍّ – بِحَقّ – ، وَأَنْتَ تُدَافِعُ عَنْ «كَلِمَةِ حَقٍّ» – لَكَ – بِغَيْرِ حَقّ –؟!

لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . . .

٢٤– ثُمَّ رَجَعَ آخِرَ (ص١١٣–١١٤) لِيَسْأَلَ أَسْئِلَتَهُ الغَبِيَّةَ – تِلْكَ! –:

الَّتِي لاَ عَلاَقَةَ لَهَا بِالبَحْثِ العِلْمِيِّ ؛ إِنَّمَا هِيَ مُجَرَّدُ تَمْوِيهٍ فَاشِلٍ ، وَمُغَالَطَاتٍ بَارِدَةٍ!!

وَالنَّظَرُ فِيهَا كَافٍ لِكَشْفِ خَوَافِيهَا!!!

ثُمَّ تَرَاهُ – بَعْدُ – أَجَابَ عَنْ سُؤَالِهِ – نَفْسِهِ – الَّذِي جَعَلَهُ هُوَ عُنْوَاناً (ص١١٢) : (هَلِ الحَلَبِيُّ تَكْفِيرِيٌّ!!؟!) ، بِقَوْلِهِ (١١٤) – تَحْتَ عُنْوَانِ : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾!! – :

«وَلَكِنَّنِي لاَ أَنْسُبُ إِلَى الحَلَبِيِّ تَكْفِيرَ المُسْلِمِينَ . . .»!

فَلِمَ – إِذَنْ – ذَلِكَ التَّسَاؤُلُ المَاكِرُ ، وَالتَّحْرِيضُ الخَبِيثُ؟!

أَمْ أَنَّهُ تَسْوِيدُ الأَوْرَاقِ بِالكَذِبِ وَالاخْتِلاَقِ؟!

---

(١) مِنْ كَلاَمِ (سَيِّد قُطْب) الَّذِي اخْتَارَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (لِتَزْيِينِ) صَفَحَاتِ «تَفْنِيدِهِ» (ص٩٨)!!

ثُمَّ عَقَّبَ – فِي المَوْضِعِ نَفْسِهِ – هُنَا – عَلَى نَفْيِهِ (!) التَّكْفِيرَ عَنِّي ؛ بِأَنَّ (سَيِّد قُطْب) كَذَلِكَ : (فَهُوَ يَذْكُرُ – صَرَاحَةً – أَنَّهُ لاَ يُكَفِّرُ عَامَّةَ النَّاسِ)!!

وَالجَوَابُ ظَاهِرٌ – بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُقُولٍ وَتَحْقِيقَاتٍ – أَنَّ نَفْيَ (سَيِّد قُطْب) عَنْ نَفْسِهِ التَّكْفِيرَ إِنَّمَا مَرَدُّهُ إِلَى اضْطِرَابِهِ الفِكْرِيِّ ، وَتَنَاقُضِهِ العِلْمِيِّ ، لاَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَتَحْقِيق . . .

فَلاَ يَصْلُحُ – هَا هُنَا – التَّلْفِيق ، تَحْتَ غِطَاءِ الجَمْعِ وَالتَّوْفِيق!!

٢٥– وَتَحْتَ عُنْوَانِ (هَلِ الأَلْبَانِيُّ (تَكفِيرِيٌّ! قُطْبِيٌّ!)؟!):

نَقَلَ المُسَوِّدُ (ص١١٤–١١٥) نَصًّا مِنْ كَلاَمِ سَيِّد قُطْب فِي وَصْفِ حَالِ الأُمَّةِ الإِسْلاَمِيَّةِ بِـ(الجَاهِلِيَّةِ)!

ثُمَّ تَبَرَّعَ – بَلْ تَجَرَّعَ! – بِسُؤَالِي :

«مَا رَأْيُكَ فِي هَذَا الكَلاَمِ»!

ثُمَّ تَبَرَّعَ – بَلْ تَجَرَّعَ! – أُخْرَى – بِالجَوَابِ :

«نَسْتَلْهِمُ الجَوَابَ مِنْ أُسْلُوبِهِ ، وَطَرِيقَتِهِ السَّابِقَةِ : بِأَنَّهُ كَلاَمٌ يَنْضَحُ بِالتَّكْفِير . . .»!!!

. . . فَهُوَ عَلَيَّ مُتَقَوِّل ، وَعَنِ الحَقِّ مُتَحَوِّل ، وَبِالبَاطِلِ مُتَغَوِّل!!

فَهَلْ نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ – تَعَالَى – : ﴿وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾ : التَّكْفِيرَ؟!

وَهَلْ نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِ نَبِيِّنَا ﷺ – لأَحَدِ الصَّحَابَةِ – : «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ» : التَّكْفِيرَ؟!

وَهَلْ نَفْهَمُ مِنْ تَبْوِيبِ الإِمَامِ البُخَارِيِّ – فِي (كِتَابِ الإِيمَانِ) مِنْ «صَحِيحِهِ» – : (بَابِ المَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ [1]) : التَّكْفِيرَ؟!

---

(١) «وَلاَ يُكَفَّرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا ؛ إِلاَّ بِالشِّرْكِ» . (مِنْهُ) .

كُلُّ ذَلِكَ : لاَ ، وَأَلْفُ لاَ . . .

أَمَّا مَنْ حَكَمَ عَلَى الأُمَّةِ (بِالارْتِدَادِ إِلَى عِبَادَةِ العِبَادِ ، وَإِلَى جَوْرِ الأَدْيَانِ) ، وَ(النُّكُوصِ عَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ) ؛ فَمَاذَا يَكُونُ مُرَادُهُ بِـ(الجَاهِلِيَّةِ) – حِينَئِذٍ –؟!

﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ .

ثُمَّ طَارَ بِهِ وَهَمُهُ ، وَسَارَ بِهِ جَهْلُهُ ؛ لِيَنْصِبَ – بِمُجَرَّدِ الادِّعَاءِ – خِلاَفاً بَاطِلاً بَيْنِي وَبَيْنَ شَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – ؛ لِكَوْنِهِ أَثْنَى عَلَى كَلاَمِ سَيِّدٍ قُطْب – هَذَا –!

فَكَانَ مَاذَا؟!

وَأَيْنَ ذَاكَ مِنْ هَذَا؟!

وَهَلِ الوَصْفُ بِـ(الجَاهِلِيَّةِ) – وَلَهُ شَوَاهِدُ شَرْعِيَّةٌ وَلُغَوِيَّةٌ – كَالوَصْفِ (بِالرِّدَّةِ ، وَالارْتِدَادِ) ؛ وَهُوَ مَا لاَ يَحْتَمِلُ أَدْنَى تَأْوِيل – إِلاَّ بِاللَّيِّ وَالتَّعْطِيلِ –؟!!

ثُمَّ رَجَعَ – وَهُوَ لَمْ يَخْرُجْ! – لِيَدَّعِيَ دَعَاوِيَهُ البَاطِلَةَ الجَاهِلَةَ ؛ قَائِلاً (١١٥) :

«فَأَهْمَلَ الحَلَبِيُّ الجَمِيعَ!!»[1] !!

فَأَقُولُ: نَعَمْ ؛ لِسَبَبَيْنِ اثْنَيْنِ :

الأَوَّلُ: أَنَّ جَوَابَهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِي فِي كِتَابِي «حَقّ كَلِمَة . .» – كَمَا شَرَطْتُ مِرَاراً ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ البَلِيدُ تَكْراراً –!!

الثَّانِي: أَنَّ جَوَابَهُ بَدِيهِيٌّ ؛ لاَ يَحْتَاجُ كَثْرَةَ قَوْل ، وَلاَ الإِكْثَارَ مِنَ البَيَانِ ؛ كَمِثْلِ مَا لَوْ سَأَلَ سَائِلٌ (جَدِيداً) : (مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا المُسَوَّدَ بَلِيد؟!)!!

فَالجَوَابُ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى جُهْدِ ذِهْنِيّ ، أَوْ تَدْلِيلٍ قَوِيّ ؛ فَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيّ!!

٢٦– ثُمَّ انْطَلَقَ (ص١١٥) إِلَى تَهْوِيشٍ آخَرَ – وَتَشْوِيهٍ لَيْسَ بِالآخِرِ–:

---

(١) وَهَا قَدْ بَيَّنْتُهُ – هَا هُنَا – ؛ فَمَاذَا سَيُفِيدُكَ بَيَانِي؟!

لَكِنِّي – حَقِيقَةً – لاَ أَكْتُبُ لَكَ ؛ وَإِنَّمَا أَكْتُبُ لأَهْلِ الإِنْصَافِ ؛ وَلَنْ أَعْدَمَهُمْ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ –!

مُتَسَائِلاً (ص١١٥) بِغَبَائِهِ المَعْهُودِ:

(ثُمَّ مَا رَأْيُ الحَلَبِيِّ فِيمَنْ يُجَاهِرُ بِانْتِقَادِ الحُكَّامِ؛ أَهُوَ عِنْدَهُ مِنَ الخَوَارِجِ الحَرُورِيَّةِ؟!)!!

ثُمَّ نَقَلَ (ص١١٦) عِدَّةَ نُقُولٍ تَوَهَّمَ - مُغَالِطاً - أَنَّهَا تُؤَيِّدُ مَا يَرْمِي إِلَيْهِ مِنْ تَسَاؤُلِهِ المَاكِرِ - ذَاكَ -! مُعَنْوِناً لَهَا - عُنْوَاناً صَارِخاً!!- : (الحَلَبِيُّ يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ، وَيُجَاهِرُ بِانْتِقَادِ الحُكَّامِ)[1] . . .

وَلَيْسَتْ فِي أَيٍّ مِنْهَا أَيُّ شَيْءٍ يُؤَيِّدُ مَرْمَاهُ:

أَوَّلاً: نَقْلِي فِي كِتَابِي «فِقْهِ الوَاقِعِ» عَنْ سَيِّدٍ قُطْب، أَعْقَبْتُهُ بِوَضْعِ عَلاَمَتَيْ تَعَجُّبٍ!! وَهُمَا كَافِيَتَانِ لإِيقَاظِ الأَذْهَانِ البَلِيدَةِ الخَامِلَةِ!

مَعَ أَنِّي ذَكَرْتُ فِي مُقَدِّمَةِ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ «فِقْهِ الوَاقِعِ» (ص٥-٦- سَنَةَ ١٤٢٠هـ، وَبَيْنَ الطَّبْعَتَيْنِ: تِسْعُ سَنَوَاتٍ، وَبَيْنَ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ وَالآنَ: سِتُّ سَنَوَاتٍ) حَالَ سَيِّدٍ قُطْب، وَسَبَبَ نَقْلِي عَنْهُ!!

وَهُوَ مِمَّا أَهْمَلَهُ المُسَوِّدُ البَلِيد - كَحَالِهِ العَتِيد، بِجَهْلِهِ العَنِيد -!

ثَانِياً: قَوْلِي حَوْلَ انْقِسَامِ (بَلَدِنَا) مِنَ النَّاحِيَةِ الفِقْهِيَّةِ إِلَى: قَضَاءٍ رَسْمِيٍّ حَنَفِيٍّ، وَإِفْتَاءٍ عَسْكَرِيٍّ شَافِعِيٍّ، وَأَنَّ هَذَا مِنْ وَيْلاَتِ التَّعَصُّبِ الفِقْهِيِّ الجَامِدِ!

فَكَانَ مَاذَا؟!

أَمْ أَنَّكَ - يَا هَذَا - تُؤَيِّدُهُ؟!

ثَالِثاً: كَلاَمِي عَنِ الحِزْبِيَّةِ القَاتِلَةِ الَّتِي فَرَّقَتِ الأُمَّةَ إِلَى شِيَعٍ وَأَحْزَابٍ، جُلُّهَا:

---

(١) ثُمَّ قَالَ - مُحَشِّياً -: (لاَ تَسْتَغْرِبْ إِذَا سَارَعَ الحَلَبِيُّ إِلَى إِعْلاَنِ بَرَاءَتِهِ مِنْ هَذَا، مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَلاَمٌ (قَدِيمٌ)!!!

فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ بَاطِلاً، مُخَالِفاً: فَسَهْلٌ - وَلِلَّهِ الحَمْدُ - أَنْ أَتَرَاجَعَ عَنْهُ، أَوْ أَتَبَرَّأَ مِنْهُ . . .

أَمَّا إِذَا كَانَ حَقًّا - وَهُوَ كَذَلِكَ هُنَا - بِحَمْدِ اللَّهِ -؛ فَلِمَ التَّهْوِيشُ وَالتَّشْوِيهُ؟! . . . فَلَنْ أَتَرَاجَعَ!!

شُيُوعِيٌّ ، وَعَلْمَانِيٌّ ، وَ(لِيبْرَالِيٌّ) ، وَقَوْمِيٌّ ، وَ . . ، وَ . .

أَمْ أَنَّكَ – يَا هَذَا – تُؤَيِّدُهُ؟!

رَابِعاً: قَوْلِي عَنْ (إِخْوَانِ القِرَدَةِ وَالخَنَازِيرِ) ، وَوَاقِعِهِم المَرِيرِ فِي الأُمَّةِ ؛ الَّذِي يُقِرُّ بِهِ الحُكَّامُ أَنْفُسُهُمْ ، حَتَّى قَالَ بَعْضُ (كِبَارِهِمْ) – وَهِيَ كَلِمَةٌ مَشْهُودَةٌ مَشْهُورَةٌ – : سَلاَمُنَا مَعَهُمْ اسْتِرَاتِيجِيٌّ ، لاَ أَيْدْيُولُوجِيٌّ!!

فَمَاذَا فِيه – أَيُّهَا السَّفِيه؟!

٢٧– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (الحَلَبِيُّ يُفَسِّقُ وَيُضَلِّلُ الحُكَّامَ [١]، وَيَدْعُو عَلَيْهِمْ بِالهَلاَكِ):

نَقَلَ عَنِّي – مُهَيِّجاً ، مُلَبِّساً ، مُثَوِّراً – ثَلاَثَةَ نُقُولٍ فِي نَقْدِ أَحْوَالِ الحُكَّامِ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَبَيَانِ سُوئِهِمْ ، وَانْحِرَافِهِمْ ، وَضَلاَلِهِمْ!!

وَلَمْ يَسْتَفِدْ مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ أَدْنَى شَيءٍ فِي الدِّفَاعِ عَنِّي بِمَا اتُّهِمْتُ بِهِ – بِالبَاطِلِ – ، وَيَنْقُلُهُ هُوَ (مُقَلِّداً جَاهِلاً مُتَجَاهِلاً) مِنْ أَنِّي : (أُهَوِّنُ) [٢] مِنْ قَضِيَّةِ الحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!

وَلَسْتُ أَحْتَاجُهُ ، فَاللَّهُ نَاصِر ، وَالحَقُّ ظَاهِر . . .

ثُمَّ إِنِّي أُضِيفُ إِلَى نُقُولِهِ الثَّلاَثَةِ – جَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً! – نَقْلاً رَابِعاً هُوَ أَوْضَحُهَا مَنْهَجِيَّةً لإِبَانَةِ فِكْرِي وَرَأْيِي ، وَتَصَوُّرِي ؛ وَهُوَ مَا أَثْبَتُّهُ عَلَى غِلاَفِ كِتَابِي «صَيْحَةِ نَذِيرٍ» – الأَخِيرِ – (مِنْ طَبْعَتِهِ الأُولَى سَنَةَ ١٤١٧هـ) ؛ وَهَذَا نَصُّهُ :

---

(١) هَكَذَا أَطْلَقَ!! وَلاَ أَظُنُّهُ إِلاَّ مِنْ جَهْلِهِ وَغَبَائِهِ – أَوْ مِنْ خُبْثِهِ – !!

وَالمَقْصُودُ – بَدَاهَةً – : الحُكَّامُ المُخَالِفُونَ لِلشَّرْعِ ، الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ!

وَمِثْلُهُ – أَيْضاً – عُنْوَانُهُ السَّابِقُ : (الحَلَبِيُّ يُخَالِفُ مَذْهَبَهُ ، وَيُجَاهِرُ بِانْتِقَادِ الحُكَّامِ)!!!!

(٢) قَارِنْ بِـ «الأَجْوِبَةِ المُتَلاَئِمَةِ» (ص٢٨) ، وَ «التَّنْبِيهَاتِ المُتَوَائِمَةِ» (ص٧٣) ، مَعَ : «التَّحْذِيرِ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ» (ص٢٧– الطَّبْعَةِ الأُولَى) .

«إنَّ مَسْأَلَةَ (التَّكْفِيرِ) مِنْ أَخطَرِ المَسَائِلِ عَلَى الفَرْدِ وَالمُجْتَمَعِ وَالأُمَّةِ ، وَمِنْ أَفْسَدِهَا عَلَى الحَاكِمِ وَالمَحْكُومِ – سَوَاءً – .

وَبِسَبَبِ كَثْرَةِ مَا وَقَعَ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ مِنَ الأَغَالِيطِ المَظْنُونَةِ ، وَالأَهْوَاءِ الفَاسِدَةِ : كَتَبْتُ ، وَأَكَّدْتُ ، وَأَلْحَحْتُ . . . لاَ مُجَادَلَةً مِنْ ضَلاَلِ طَاغُوت . . أَوْ دِفَاعاً عَنْ فَعَائِلِ ذِي جَبَرُوت . . أَوْ تَسْوِيغاً لِصَنِيعِ مَنْ حَادَّ اللَّهَ – سُبْحَانَهُ – فِي الحُكْمِ وَالمَلَكُوت . . .

بَلْ نُصْرَةً لِلْحَقِّ وَأَهْلِهِ ، وَرَدًّا لِلْبَاطِلِ وَجُنْدِهِ ، وَدَفْعاً لِلْمُنْكَرِ وَذُيُولِهِ ؛ حِفْظاً لِلأُمَّة ، وَكَشْفاً لِكُلِّ غُمَّة . . .

فَلْيَتَّقِ اللَّهَ – تَعَالَى – كُلُّ نَاظِرٍ فِيهِ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتَبَدَّى لَهُ مَكْنُونَاتُهُ وَخَوَافِيهِ . . . ﴿يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنُون إِلاَّ مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيم﴾ . . .

. . . وَأَقُولُ لِكُلِّ المُتَحَمِّسِينَ ، وَلِكُلِّ الغَيُورِينَ – الحَارِّينَ العَاطِفِيِّينَ – الَّذِينَ يَقْفِزُونَ – بِسَبَبِ هَذَا وَذَاكَ – فَوْقَ كَثِيرٍ مِنَ الأَحْكَامِ ، مُتَجَاوِزِينَ هَدْيَ عُلَمَاءِ الإِسْلاَمِ :

إِنَّ كَثِيراً مِنَ الَّذِي يُسْخِطُكُمْ : يُسْخِطُنَا ، وَكَثِيراً مِنَ الَّذِي يُزْعِجُكُمْ : يُزْعِجُنَا . . . وَلَوْ أَنَّنَا تَرَكْنَا عَوَاطِفَنَا عَلَى غَارِبِهَا ، وَأَرْخَيْنَا لِحَمَاسَاتِنَا حَبْلَهَا : لَقُلْنَا فِيكُمْ أَكْثَرَ مِمَّا قُلْتُمْ فِينَا!! وَلَوَصَفْنَاكُمْ بِالتَّخْذِيلِ! وَالتَّهَاوُنِ!! وَالمَهَالِكِ!!! بَلْ بِمَا قَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مِنْ هَذَا وَذَاكَ وَذَلِكَ . . .

وَلَكِنَّ فَرْقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَنَّنَا نَضْبِطُ عَوَاطِفَنَا وَحَمَاسَاتِنَا بِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَبِنَائِه ، وَنَهْتَدِي بِفَتَاوَى أَئِمَّتِهِ وَعُلَمَائِه . . بَيْنَمَا أَنْتُمْ لِهَذَا تُخَالِفُون ، وَعَنْ سَمْتِهِ تُغَايِرُون ، وَلِسَبِيلِهِ تُفَارِقُون . . .

فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُون؟!» .

وَأَقُولُ – الآنَ – بَعْدَ عَشْرِ سَنَوَات! – لِلْمُسَوِّدِ البَلِيدِ ، وَمَنْ وَرَاءَهُ! – مُكَرِّراً :

﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾؟!

أَمَّا مَشْرُوعِيَّةُ مَا ذَكَرْتُ ، وَبَيَانُ أَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ ؛ فَرَاجِعَةٌ إِلَى ثَلاَثَةِ أُصُولٍ :

الأَوَّلُ: أَنَّهَا كَلِمَاتٌ مَحْدُودَةٌ ـ مَعْدُودَةٌ [1] ـ ؛ لَيْسَتْ دَيْدَناً لِي ـ عَلَى لِسَانِي وَقَلَمِي ـ ، وَلَيْسَتْ أُسًّا فِي مَنْهَجِي ؛ لِمَا تَحْمِلُهُ ـ لَوْ زَادَتْ ـ مِنْ إِثَارَةٍ ، وَتَهْيِيجٍ ، وَإِفْسَادٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ بَيَانُ حَقٍّ ، وَإِظْهَارُ وَاقِعٍ ، وَحُكْمُ شَرْعٍ .

الثَّانِي: أَنِّي لاَ أُعَيِّنُ أَعْيَاناً وَلاَ أُسَمِّي أَسْمَاءً ، وَذَلِكَ مِنِّي اسْتِعْمَالاً لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ ، الْمَبْنِيَّةِ عَلَى مِثْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ـ الْمُتَكَرِّرِ ـ : «مَا بَالُ أَقْوَامٍ . . .؟!» [2] .

الثَّـــالِثُ: مَا رَوَاهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ (١٨٥٥) ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمْ : الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمْ : الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُم وَيُبْغِضُونَكُمْ ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» .

قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟

فَقَالَ : «لاَ ؛ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئاً تَكْرَهُونَهُ ؛ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ ، وَلاَ تَنْزِعُوا يَداً مِنْ طَاعَةٍ» .

. . . . ثُمَّ الآنَ أَتَسَاءَلُ ـ بِعِلْمٍ ـ :

مَا مَدَى إِيمَانِكُمْ (أَنْتُمْ) (!) بِهَذَا الحَدِيث ؛ وَصِلَةِ تَنْزِيلِهِ عَلَى وَاقِعِنَا الْمُعَاصِرِ الحَدِيث؟!

أَمْ أَنَّهَا الْمُرَاوَغَةُ بِالقَوْلِ البَاطِلِ الغَثِيث؟!

أَمْ أَنَّهُ السَّفَهُ وَالتَّسَافُهُ بِالسَّعْيِ الظَّالِمِ الخَبِيث؟!

---

(١) وَلاَ أَدْرِي ـ وَاللَّهِ ـ كَمْ مِنْ شَرِيطٍ سَمِعَهُ هَذَا البَلِيدُ ـ أَوْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ـ! وَكَمْ مِنْ رِسَالَةٍ ، أَوْ كِتَابٍ ، طَالَعَهُ ، وَنَظَرَ فِيهِ ـ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِي ـ : حَتَّى (انْتَزَعَ) هَذِهِ العِبَارَات ، وَ(تَلَقَّفَ) هَاتِهِ الكَلِمَات (المَحْدُودَات)!!!

اسْتَحِ ـ يَا رَجُلُ ـ مِنْ نَفْسِكَ ، وَمِنْ رَبِّكَ!! إِنْ لَمْ تَسْتَحِ ـ وَلَعَلَّكَ لَنْ تَسْتَحِيَ! ـ مِنْ خَصْمِكَ!!

(٢) وَذِكْرُنَا لأَهْلِ البِدَعِ وَالْمُنْحَرِفِينَ بِأَعْيَانِهِمْ ، وَأَسْمَائِهِمْ : أَصْلٌ آخَرُ ؛ فَلاَ تَضْطَرِبْ!

٢٨- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (الحَلَبِيُّ يَقُولُ: الرُّؤَسَاءُ [١] الظَّالِمُونَ كَثِيرُونَ!):

نَقَلَ (ص١١٧-١٨) كَلِمَةً لِلشَّيْخِ مُحَمَّد الخَضِر حُسَيْن، فِي ظُلْمِ (بَعْضِ الرُّؤَسَاء)، وَجُمُوحِهِمْ عَنِ العَدْلِ، وَ...، وَ...، وَتَعْلِيقِي عَلَيْهِ بِقَوْلِي: «وَهُمْ كَثِيرٌ كَثِيرٌ!! وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ العَلِيِّ الكَبِيرِ».

ثُمَّ سَأَلَ سِتَّةَ أَسْئِلَةٍ غَبِيَّةٍ! أَطْوَلُهَا لاَ يَزِيدُ عَنْ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ!! بِلاَ عِلْمٍ، وَلاَ فَائِدَةٍ، إِلاَّ المُغَالَطَةَ البَارِدَةَ!

وَإِنِّي لأَعْتَقِدُ جَازِماً أَنَّ السُّؤَالَ الأَهَمَّ مِنْ هَذَا كُلِّهِ - وَبِهِ يَظْهَرُ الحَقُّ لِذِي عَيْنَيْنِ -؛ أَنْ **أَقُولَ**:

هَلْ أَنْتَ تُوَافِقُنِي فِي حُكْمِي أَمْ تُخَالِفُنِي؟!

وَعَلَيْهِ:

أ - فَإِذَا وَافَقْتَنِي؛ فَلِمَ الاسْتِنْكَارُ؟!

ب - وَإِذَا خَالَفْتَنِي؛ فَإِلَى أَيِّ الطَّرَفَيْنِ:

جـ - أَلأَنَّنِي حَكَمْتُ عَلَيْهِمْ بِالظُّلْمِ؛ دُونَ أَنَّهُمْ كَافِرُونَ مُشْرِكُونَ؟!

د - أَمْ لأَنِّي حَكَمْتُ عَلَيْهِمْ بِالظُّلْمِ؛ بَيْنَمَا هُمْ صَالِحُونَ بَارُّونَ؟!

هـ - أَمْ أَنَّكَ تَهْرِفُ بِمَا لاَ تَعْرِفُ، وَتَهْذِي بِمَا يُؤْذِي؟!

... فَهَذِهِ سِتٌّ بِسِتٍّ! وَلَكِنْ؛ ثَمَّةَ فَرْقٌ بَيِّنٌ بَيْنَهَا؛ وَهُوَ: أَنَّ (هَذِهِ) - وَلِلَّهِ الحَمْدُ - أَسْئِلَةٌ عِلْمِيَّةٌ لَهَا ثَمَرَةُ التَّنْبِيهِ وَالتَّنْوِيهِ، بَيْنَمَا (تِلْكَ) لاَ ثَمَرَةٌ، وَلاَ عِلْمٌ نَبِيهٌ!! إِلاَّ التَّشْوِيهَ بِالتَّمْوِيهِ وَالتَّسْفِيهِ!!

٢٩- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (الحَلَبِيُّ لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُطِيعُ)!:

---

(١) يُعَنْوِنُ بِـ(الرُّؤَسَاءِ!)، ثُمَّ يَكْتُبُ - تَحْتَ! - : (بَعْضُ الرُّؤَسَاءِ)!!

هَلْ هُوَ جَهْلٌ؟! أَمْ تَعَمُّدٌ؟!

أَحْلاَهُمَا مُرٌّ، وَخَيْرُهُمَا شَرٌّ!!

كَتَبَ (ص١١٨-١١٩) مُلَخَّصَ قِصَّةِ نَشْرِي لِكِتَابِي «حَقّ كَلِمَةٍ . .» ، وَكَيْفَ أَنَّ دَائِرَةَ المَطْبُوعَاتِ وَالنَّشْرِ (!) مَنَعَتْ نَشْرَهُ!!

وَمِنْهَا إِرْسَالِي رِسَالَةً مُطَوَّلَةً (خَاصَّةً) [1] لِمَنْ أَوْصَى بِمَنْعِ الكِتَابِ - بِعَيْنِهِ - ؛ لَعَلَّهُ يَقِفُ عَلَى الحَقِّ ، وَيُدْرِكُ تَمْوِيهَ (هَؤُلاَءِ) بِالبَاطِلِ . . .

وَأَمَّا مُغَالَطَةُ المُسَوِّدِ البَلِيدِ - الجَاهِلَةُ - فِي وَصْفِهِ مَنْدُوبَ دَائِرَةِ المَطْبُوعَاتِ - المَانِعَ لِكِتَابِي - بِأَنَّهُ : (يَرَاهُ الحَلَبِيُّ وَلِيَّ أَمْرٍ طَبْعاً)!!! فَهِيَ تَدُلُّ عَلَى جَهْلٍ قَبِيحٍ جِدًّا :

وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ: لَئِنْ كَانَ (الحَلَبِيُّ) : (يَرَاهُ وَلِيَّ أَمْرٍ - طَبْعاً -) ؛ فَأَنْتَ مَاذَا تَرَاهُ؟! وَمَا هِيَ حَقِيقَةُ حُكْمِكَ عَلَيْهِ؟! بَلْ عَلَى مَسْؤُولِيهِ؟ بَلْ عَلَى حُكَّامِهِ؟!

الثَّانِي: لَقَدْ غَفَلْتَ - أَيُّهَا الجَاهِلُ البَلِيدُ - عَنْ قَوْلِ نَبِيِّنَا الكَرِيمِ ﷺ : «إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ : فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» [2] !!

وَمَا نُشِيرُ إِلَيْهِ : دَلِيلٌ عَلَيْهِ ؛ فَلاَ أُطِيلُ!!

وَلَنْ أَنْسَى - أَلْبَتَّةَ - قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «اسْمَعْ وَأَطِعْ ، وَإِنْ جُلِدَ ظَهْرُكَ ، وَأُخِذَ مَالُكَ» ؛ الَّذِي سَاقَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ عَلَى وَجْهِ الإِلْزَامِ - بِصُورَةِ اسْتِهْزَاءٍ - قَائِلاً فِيهِ : «الحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الَّذِي يُسْقِطُهُ - هُوَ - [أَيِ : الحَلَبِيُّ] عَلَى الوَاقِعِ اليَوْمَ»!

وَأَنْتَ - أَيُّهَا الغِرُّ الغُمْرُ - هَلْ تُسْقِطُهُ؟! أَمْ تَسْقُطُ بِهِ؟!

. . . كَفَاكَ - يَا هَذَا - تَلاَعُباً بَلِيداً! وَجَهْلاً أَكِيداً!! وَظُلْماً طَارِفاً (تَلِيداً) !!

إِنَّ لِهَذَا الحَدِيثِ فَهْماً (وَاقِعِيًّا) صَحِيحاً ، لاَ يُدْرِكُهُ الأَدْعِيَاءُ ، وَلاَ يَصِلُ إِلَيْهِ

---

(١) وَهُوَ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ ، بَلْ طَوَاه ، وَعَكَسَ حَقِيقَتَهُ بِهَوَاه!!

وَالرِّسَالَةُ المَذْكُورَةُ لَمْ أَنشُرْهَا ، وَلَمْ أُوَزِّعْهَا ؛ بَلْ لَمْ أُعْطِهَا أَحَداً إِلاَّ الرَّجُلَ المَذْكُورَ - نَفْسَهُ - ، وَمُدِيرَ دَائِرَتِهِ!!

(٢) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٥٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

الأَغْبِيَاء . . .

قَدْ تَلَقَّيْنَاهُ عَنْ سَادَتِنَا العُلَمَاء ، وَأَئِمَّتِنَا الكُبَرَاء . . .

فَفَرْقٌ بَيْنَ الحَاكِمِ [1] (وَلَوْ بِإِهْمَالِه!) ، وَبَيْنَ أَعْوَانِهِ وَعُمَّالِه!!!

فَكُفَّ!

أَمَّا مَا نَقَلَهُ مِنْ نَصِّ رِسَالَتِي (الخَاصَّةِ جِدًّا) [2] ؛ فَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهِ مِنْ وُجُوهٍ :

الأَوَّلُ: أَنَّهُ نَقَلَ مِنْهَا - فَقَطْ - مَا (تَوَهَّمَ) أَنَّهُ يَصُبُّ فِي (خَانَةِ) هَوَاهُ ، وَمَا يَتَمَنَّاهُ!

وَهِيَ طَوِيلَةٌ جِدًّا ؛ مَنْ قَرَأَهَا عَرَفَ أَثَرَهَا ، وَمَا فِيهَا مِنْ حَقٍّ خَالِص .

الثَّانِي: قَدْ طَبَعْتُ كِتَابِي خَارِجَ الأُرْدُنِّ ؛ وَلَمْ أُخَالِفْ رَأْيَ دَائِرَةِ المَطْبُوعَاتِ ، مَعَ اعْتِقَادِي بِخَطَئِهِ وَغَلَطِهِ ؛ دَرْءاً لِلْمَفَاسِدِ ، وَحِرْصاً عَلَى أَنْ يَعْرِفُوا الحَقَّ - وَلَوْ بَعْدَ حِين - .

الثَّالِثُ: لَمْ أَنْشُرْ رِسَالَتِي الخَاصَّةَ المَذْكُورَةَ - أَلْبَتَّةَ - ؛ لاَ وَرَقِيًّا ، وَلاَ إِلِكْتِرُونِيًّا ، لاَ نُسْخَةً ، وَلاَ أَكْثَرَ!

الرَّابِعُ: وَأَمَّا قَوْلُ البَلِيدِ - بَعْدُ - : «وَطَبَعَ الحَلَبِيُّ كِتَابَهُ ، وَيُوَزِّعُهُ الآنَ بِالسِّرِّ»!!

فَهُوَ عَيْنُ الكَذِبِ وَالافْتِرَاء - بِلاَ امْتِرَاء - ؛ فَلَمْ يَحْصُلْ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ - وَاللَّهُ

---

(١) وَأَقُولُ لِلْمُسَوِّدِ البَلِيدِ - الآنَ! - :

وَاللَّهِ ؛ لَئِنْ أَقْرَرْت بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ - المَبْنِيَّةِ عَلَى الحُكْمِ بِعَدَمِ التَّكْفِيرِ - ، وَالَّتِي تَسْتَهْزِئُ (فِيَّ) - بِسَبَبِهَا ، وَاللَّهُ حَسِيبُكَ - لأَقْصُرَنَّ قَوْلِي فِيكَ ، وَلأَعُدُّ أَكْثَرَ مِنْ (نِصْفِ) خِلاَفِكَ مَعَنَا - وَلاَ أَقُولُ : خِلاَفَنَا مَعَكَ! - قَدْ زَالَ!!!

فَهَلِ الأَمْرُ كَذَلِكَ؟!! وَهَلْ تَسْتَطِيعُهُ ؟! أَمْ أَنَّكَ بِانْتِظَارِ (الأَوَامِرِ)؟!

(٢) وَوُصُولُهَا إِلَيَّ (!) يُعْطِينِي مَلاَمِحَ كَثِيرَةً ، وَتَصَوُّرَاتٍ جَدِيدَةً : تُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْتُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «إِذَا وُسِّدَ الأَمرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِه ؛ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ» .

شَاهِدٌ ـ .

ثُمَّ اسْتَدْرَكَ ـ مُتَنَاقِضاً ـ مُحَشِّياً ـ : (ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ ـ تَقْرِيباً ـ وَجَدْتُ الكِتَابَ يُبَاعُ . .»!!

فَمَا قِيمَةُ افْتِرَائِكَ أَنَّهُ يُوَزَّعُ بِالسِّرِّ ـ إِذَنْ ـ؟!

عَلَى أَنِّي أَقُولُ ـ مُبَيِّناً ـ : إِنَّ الَّذِي يُبَاعُ ـ وَعَلَى المَلإِ مِنْ أَوَّلِ لَحْظَةٍ ـ هُوَ نُسَخٌ (مُصَوَّرَةٌ) ـ عَنِ الطَّبْعَةِ المِصْرِيَّةِ ـ مَحْدُودَةٌ ، قَامَ بِهَا بَعْضُ الحَرِيصِينَ بِجُهْدٍ شَخْصِيٍّ ـ نَشْراً لِلْحَقِّ ، وَكَبْتاً لِلْبَاطِلِ ـ .

فَقَوْلُهُ : (طُبِعَ) ؛ كَذِبٌ! وَقَوْلُهُ : (بالسِّرِّ) [1] : أَكْذَبُ!!

٣٠ـ وَتَحْتَ عُنوَانِ (تَطَاوُلٌ مَزْعُومٌ عَلَى عُثْمَانَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ) [2]:

كَتَبَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١١٩ـ١٢٥) كَلاَماً كَثِيراً ـ جُلُّهُ غَثٌّ ، وَغَثَاثَةٌ ـ ؛ أَجْعَلُ الكَلاَمَ فِيهِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ: هَوَّشَ كَثِيراً عَلَى كَلِمَةٍ نَقَلْتُهَا عَنْ سَيِّدٍ قُطْب تَطْعَنُ فِي عُثْمَانَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ مِنْ أَنَّهُ (تَحَطَّمَتْ أُسُسُ الإِسْلاَمِ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ)!

---

(١) وَيَسْقُطُ بِذَلِكَ سُؤَالاَهُ التَّافِهَانِ ـ بَعْدُ ـ عَنِ (الدَّعْوَةِ السِّرِّيَّةِ) ، وَ(الخُرُوجِ) ؛ وَهُوَ أَحْرَى بِهِمَا ـ حَالاً وَوَاقِعاً ، فِكْراً ، وَتَصَوُّراً ، بِيئَةً وَتَحَزُّباً ـ!!

وَإِلاَّ ؛ فَانْفِ!!

(٢) كَانَ مِنْ ضِمْنِ مَا نَقَلَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٢١) نَقْلُهُ عَنِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ قَوْلَهُ : «وَقَدْ كَانَ عَمَّارٌ يُنْكِرُ عَلَى عُثْمَانَ أُمُوراً لَوْ كَفَّ عَنْهَا لأَحْسَنَ ، فَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»!!

فَجَهْلُ المُسَوِّدِ بِعَوْدِ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ لِفِعْلِ (كَفَّ) جَعَلَهُ يَسُوقُ هَذَا النَّصَّ ؛ لِتَوَهُّمِهِ أَنَّ الكَفَّ المَطْلُوبَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ عُثْمَانَ!!! وَالصَّوَابُ : أَنَّهُ مِنْ عَمَّارٍ ؛ فَهَذَا الكَلاَمُ قَالَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «السِّيَرِ» .

وَانْظُرْ ـ لِتَحْرِيرِ مَا جَرَى بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَمَّارٍ ـ كِتَابَ «فِتْنَةِ مَقْتَلِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَرْضَاهُ ـ» (١/٩٠ـ٩٤) لِلأَخِ الفَاضِلِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الغَبَّان ـ وَفَّقَهُ اللَّهُ ـ .

فَنَفَى وُجُودَهَا ، وَطَلَبَ القَسَمَ عَلَيْهَا!!

وَسَأَلَ مَجْمُوعَةَ أَسْئِلَةٍ مِنْ أَسْئِلَتِهِ البَارِدَةِ – حَوْلَهَا –!!

ثُمَّ خَتَمَ هُرَاءَهُ المَحْمُومَ – قَائِلاً – بِبَلاَدَةٍ لاَ نَظِيرَ لَهَا – : بَعْدَ ادِّعَائِهِ الكَاذِبِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْهَا فِي «العَدَالَةِ» – :

«فَمَنْ وَجَدَهَا [العِبَارَةَ] ؛ فَلْيُعْلِمِ الحَلَبِيَّ بِمَوْضِعِهَا ، حَتَّى يُبَيِّنَهَا ، وَيَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ التُّهَمَةَ»!!!

وَهُوَ – وَاللَّهِ – أَوْلَى بِهَا ، وَأَهْلُهَا!

وَهَاكُمْ – يَا مُنْصِفُونَ – أَهَمَّ مَا فِي النَّصِّ – بِسِيَاقِهِ وَسِبَاقِهِ – [1] ، وَمِنْ طَبْعَتَيْنِ مِنْ «عَدَالَةِ سَيِّد» – [2] :

«قَامَ أَبُو ذَرٍّ يُنْكِرُ عَلَى المُتْرَفِينَ تَرَفَهُمُ الَّذِي لاَ يَعْرِفُهُ الإِسْلاَمُ ، وَيُنْكِرُ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَأُمَيَّةَ – خَاصَّةً – سِيَاسَتَهُمُ الَّتِي تُقِرُّ هَذَا التَّرَفَ ، وَتَسْتَزِيدُ مِنْهُ ، وَتَتَمَرَّغُ فِيهِ ، وَيُنْكِرُ عَلَى عُثْمَانَ – نَفْسِهِ – أَنْ يَهَبَ مِنْ بَيْتِ المَالِ المِئَاتِ وَالأُلُوفَ ، فَيَزِيدَ فِي ثَرَاءِ المُثْرِينَ ، وَتَرَفِ المُتْرَفِينَ .

عَلِمَ أَنَّ عُثْمَانَ أَعْطَى مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ خُمْسَ خَرَاجِ إِفْرِيقِيَّةَ ، وَالحَارِثَ بْنَ الحَكَمِ مِئَتَيْ أَلْفِ دِرْهَمٍ ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ مِئَةَ أَلْفٍ . . . وَمَا كَانَ ضَمِيرُ أَبِي ذَرٍّ لِيُطِيقَ شَيْئاً مِنْ هَذَا كُلِّهِ ، فَانْطَلَقَ يَخْطُبُ فِي النَّاسِ :

(لَقَدْ حَدَثَتْ أَعْمَالٌ مَا أَعْرِفُهَا ، وَاللَّهِ مَا هِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلاَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ . . .) . . .

مَا كَانَتْ مِثْلُ هَذِهِ الدَّعْوَةِ لِيُطِيقَهَا مُعَاوِيَةُ ، وَلاَ لِيُطِيقُهَا مَرْوَانُ بْنُ الحَكَمِ ، فَمَا

---

(١) حَتَّى لاَ يَتَلاَعَبَ – بِدُونِ ضَمِيرٍ – بِمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ – فِي الكَلاَمِ – (الضَّمِيرُ)!! مُدَّعِياً – بِالكَذِبِ القَبِيحِ – أَنَّ هَذَا فِي حَقِّ عُثْمَانَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ!!

(٢) (ص١٧٤-١٧٥ ط١٢) ، و(ص٢٣٦-٢٣٧ ط٥) .

زَالَ بِهِ عِنْدَ عُثْمَانَ يُحَرِّضَانِهِ عَلَيْهِ حَتَّى كَانَ مَصِيرُهُ إِلَى (الرَّبَذَةِ) مَنْفِيًّا [1] مِنَ الأَرْضِ فِي غَيْرِ حَرْبٍ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، وَفِي غَيْرِ سَعْيٍ فِي الأَرْضِ بِالفَسَادِ – كَمَا تَقُولُ شَرِيعَةُ الإِسْلاَمِ – .

لَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّيْحَةُ يَقَظَةَ ضَمِيرٍ مُسْلِمٍ لَمْ تُخَدِّرْهُ الأَطْمَاعُ أَمَامَ تَضَخُّمٍ فَاحِشٍ فِي الثَّرَوَاتِ ، يُفَرِّقُ الجَمَاعَةَ الإِسْلاَمِيَّةَ طَبَقَاتٍ ، وَيُحَطِّمُ الأُسُسَ الَّتِي جَاءَ هَذَا الدِّينُ لِيُقِيمَهَا بَيْنَ النَّاسِ . . .» !!!

فَأَقُولُ: هَلْ أُجَابِهُ أَسْئِلَتَهُ بِمِثْلِهَا؟! وَأَرُدُّ سَفَهَهُ بِشِبْهِهِ؟! عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ :

أَلاَ لاَ يَجْهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَنَجْهَلَ فَوْقَ جَهْلِ الجَاهِلِينَا!!

. . لَنْ أَفْعَلَ !! وَلَكِنِّي سَأَسْأَلُ :

فَإِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الكَلاَمَ (السَّيِّئَ) قَدْ قَالَهُ (سَيِّد)!! وَأَنْتَ قَدْ أَنْكَرْتَهُ بِاسْتِهْجَانٍ – قَبْلاً – ؛ فَمَا مَوْقِفُكَ – الآن –؟!

بِدُونِ لَفٍّ وَدَوَرَان!!

بِدُونَ تَهْوِيلٍ وَلاَ هَذَيَان؟!

هَلْ يَقُولُ هَذِهِ الكَلِمَةَ – بَعْدَ ثُبُوتِهَا القَطْعِيِّ عَنْ (سَيِّد) – سُنِّيٌّ مُلِئَ قَلْبُهُ بِحُبِّ

---

(١) وَخَبَرُ النَّفْيِ – هَذَا – فِي ثُبُوتِهِ شَكٌّ وَنَظَرٌ! فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٤/٢٣٤-٢٣٥) بِسَنَدٍ فِيهِ بُرَيْدَةُ بْنُ سُفْيَانَ ، وَهُوَ – عَلَى ضَعْفِهِ – فِيهِ رَفْضٌ!

فَانْظُرْ كِتَابَ «فِتْنَة مَقْتَلِ عُثْمَان . .» (١/١٠٤-١١٢و٥٢٢-٥٢٣) – لِلْغَبَّان – .

وَمَا أَجْمَلَ مَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَبَّةَ فِي «تَارِيخِ المَدِينَةِ» (١٠٣٧) – بِسَنَدٍ صَحِيحٍ – ، عَنْ غَالِبٍ القَطَّانِ ، أَنَّهُ سَأَلَ الحَسَنَ البَصْرِيَّ : عُثْمَانُ أَخْرَجَ أَبَا ذَرٍّ؟ فَأَجَابَهُ الحَسَنُ : لاَ ؛ مَعَاذَ اللَّهِ .

وَقَدِ اسْتَغَلَّ الشِّيعَةُ الشَّنِيعَةُ – وَأَشْيَاعُهُمْ – تِلْكُمُ الرِّوَايَةَ الوَاهِيَةَ الَّتِي فِيهَا خَبَرُ النَّفْيِ – البَاطِلُ – ؛ لِلطَّعْنِ بِعُثْمَانَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، مُعْرِضِينَ عَنْ هَذَا الأَثَرِ الصَّحِيحِ المُنَاقِضِ لَهُ . . .

فَانْظُرْ «مِنْهَاج السُّنَّةِ» (٦/١٨٣و٢٧١) لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ .

أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ – عَلَيْهِمُ الرِّضْوَان –؟!

أَمْ سَتُسَارِعُ إِلَى التَّأْوِيلِ ، وَالتَّبْدِيلِ ، وَالتَّعْطِيلِ ؛ إِنْجَاءً لِسَيِّد قُطْب مِنْ هَذَا الفَرْيِ وَالبُهْتَان؟!

أَمْ مَاذَا سَتَفْعَلُ – بِرَبِّكَ – يَا (إِنْسَان!)؟!!

الثَّاني: ثُمَّ انْتَقَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ إِلَى (مُنَاقَشَةِ) كَلِمَةٍ أُخْرَى نَقَلْتُهَا عَنْ سَيِّد قُطْب – مُنْتَقِدَهُ فِيهَا – ، وَهِيَ قَوْلُهُ فِي «العَدَالَة الاجْتِمَاعِيَّة» : «عَهْدُ عُثْمَانَ فَجْوَةٌ» – أَيْ : بَيْنَ خِلاَفَةِ عَلِيٍّ ، وَخِلاَفَةِ الشَّيْخَيْن – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – جَمِيعاً –!!

فَادَّعَى المُسَوِّدُ الكَذُوبُ أَنِّي بَتَرْتُ كَلاَمَ (سَيِّد قُطْب) ، نَاقِلاً (هُوَ) عَنْ طَبْعَةٍ أُخْرَى قَوْلَ (سَيِّد) : «وَأَنَّ عَهْدَ عُثْمَانَ الَّذِي تَحَكَّمَ فِيهِ مَرْوَانُ كَانَ فَجْوَةً بَيْنَهُمَا» .

فَأَقُولُ : هَذِهِ أَشَدُّ مِنَ الأُولَى ؛ فَهِيَ تَذْكُرُ السَّبَبَ الَّذِي جَعَلَهُ يَصِفُ عَهْدَ عُثْمَانَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – بِهَذَا الوَصْفِ القَمِيءِ ؛ أَلاَ وَهُوَ : تَحَكُّمُ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ فِيهِ!

وَقَدْ فَهِمَ المُسَوِّدُ الجَاهِلُ أَنَّ الضَّمِيرَ مِنْ (فِيهِ) عَائِدٌ إِلَى (عَهْدِ عُثْمَانَ) – وَعَبَّرَ عَنْهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ بِـ(الفَتْرَةِ الَّتِي تَحَكَّمَ فِيهَا مَرْوَانُ)!!

وَالصَّوَابُ – كَمَا تَقْتَضِيهِ القَوَاعِدُ اللُّغَوِيَّةُ – عَوْدُهُ إِلَى (عُثْمَانَ) – نَفْسِهِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – .

فَـالحَقُّ: أَنَّ هَذِهِ الإِضَافَةَ –(فِي الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ المُنَقَّحَةِ [1]) لاَ تَقِلُّ سُوءاً – إِنْ لَمْ تَكُنْ أَكْثَرَ – عَنِ الطَّبَعَاتِ السَّابِقَةِ! [2] .

---

(١) «التَّفْنِيد» (ص١٢٠)!

(٢) وَهَذَا نَصُّ كَلاَمِ (سَيِّد) فِي «عَدَالَتِهِ» (ص١٥٨) – فِي تَأْكِيدِ هَذَا المَعْنَى – تَمَاماً – :

«لَقَدْ أَدْرَكَتِ الخِلاَفَةُ عُثْمَانَ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ ، وَمِنْ وَرَائِهِ مَرْوَانُ بْنُ الحَكَمِ يُصَرِّفُ الأَمْرَ بِكَثِيرٍ مِنَ الانْحِرَافِ عَنِ الإِسْلاَمِ . .»!!

وَقَدْ نَقَلَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ بِيَدِهِ (ص١٢١) – مِنْ «تَفْنِيدِهِ» –!! بِكُلِّ جَهْلٍ وَغُرُورٍ!! وَمِنْ دُونَ وَعْيٍ =

فَمَرْوَانُ مُتَحَكِّمٌ بِعُثْمَانَ (!) ، وَلِهَذَا (كَانَ عَهْدُ عُثْمَانَ فَجْوَةً)!!

فَإِذَا كَانَ هَذَا البَلِيدُ جَاهِلاً بِاللُّغَةِ وَأَسَالِيبِهَا - وَهُوَ كَذَلِكَ! - فَمُصِيبَةٌ!!

وَإِنْ كَانَ يَعْرِفُهَا ، ثُمَّ يَحْرِفُ عَنْهَا : فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ!!!

مَنْ يَبْغِ (عِنْدَكَ) نَحْواً أَوْ يُرِدْ لُغَةً ... فَمَا يُسَاعِفُ مِنْ هَذَا وَلاَ هذِي

يَكْفِيكَ شَرًّا مِنَ الدُّنْيَا وَمَنْقَصَةً ... أَلاَّ يَبِينَ لَكَ الهَادِي مِنَ الهَاذِي

٣١- ثُمَّ بَدَأَ (ص١٢٠-١٢٥) بِاسْتِعْرَاضِ كَثِيرٍ مِنَ القَوْلِ:

الَّذِي ذَكَرَهُ المُؤَرِّخُونَ حَوْلَ مَرْوَانَ - وَحَالِهِ - فَضْلاً عَنِ التَّطَرُّقِ إِلَى صَحَابَةٍ آخَرِينَ - غَافِلاً - المِسْكِينُ - عَنْ أَنَّ كَثِيراً مِنْ ذَلِكَ - عَلَى فَرْضِ ثُبُوتِهِ [1] - يَمَسُّ جَنَابَ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَضْلاً عَنْ صَحَابَةٍ آخَرِينَ -!!

مَعَ كَوْنِهِ كَتَبَ بِيَدِهِ (!) (ص١٢٣) : «وَلَوْ أَنَّ الأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنْ تَسْكُتَ عَمَّا بَدَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنْ خُصُومَةٍ . .»!!

ثُمَّ كَرَّرَ النَّقْلَ عَنْ تِلْكُمُ الرِّوَايَاتِ - أَيْضاً - (ص١٣١) - مُتَنَاقِضاً -!!

فَأَقُولُ:

أَمِنْ أَجْلِ التَّحَزُّبِ المُظْلِمِ لِسَيِّدٍ قُطْبٍ وَانْحِرَافَاتِهِ - وَالانْتِصَارِ لَهُ بِالبَاطِلِ - : تُجَرِّئُ - بَلْ تَجْتَرِئُ - عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مُعْتَرِفاً حِيناً ، وَمُتَنَاقِضاً

= وَلاَ شُعُوراً!!

وَهَذَا غِبُّ أَهْلِ الأَهْوَاءِ - وَلَوْ بَعْدَ دُهُورٍ - .

(١) فِي الوَقْتِ الَّذِي يُشِيرُ فِيهِ المُسَوَّدُ البَلِيدُ (ص١٢٢) إِلَى كُتُبِ التَّارِيخِ ، وَمَا يَعْتَمِدُ بِهِ عَلَيْهَا البَاحِثُونَ (قَدِيماً وَحَدِيثاً - مِن غَيْرِ تَمْحِيصٍ وَلاَ تَثَبُّتٍ - . .)!! نَرَاهُ يَنْقُلُ عَنْ (سَيِّدِهِ) ذِكْرَ : (الينَابِيعِ الأَصِيلَةِ فِي الإِسْلاَمِ) ؛ ذَاكِراً مِنْهَا : (الكِتَابَ ، وَالسُّنَّةَ ، وَالسِّيرَةَ ، وَالتَّارِيخَ)!!!

ثُمَّ يَنْقُلُ - فِي آنٍ! - بَعْضَ تَحَفُّظِ (سَيِّدٍ) عَلَى شَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِ السِّيرَةِ وَالتَّارِيخِ!!

فَمَاذَا نَفْعَلُ بِهَذَا المُتَقَلِّبِ الجَهُولِ - وَمَاذَا نَقُولُ -؟!

أَحْيَاناً ـ ؛ مُتَغَافِلاً فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ـ أَوْ جَاهِلاً! ـ عَنْ قَوْلِ نَبِيِّ الإِسْلاَمِ ـ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ ـ : «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي ؛ فَأَمْسِكُوا» [1] !!!

وَتَأْكِيداً مِنَ البَلِيدِ المُسَوِّدِ ـ نَفْسِهِ ـ لِحَالِ نَفْسِهِ ؛ قَالَ : (ص١٢١) :

«وَلَكِنْ ؛ لاَ بُدَّ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ أَقْوَالِ سَيِّد قُطْب فِي عُثْمَانَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ ؛ لِيَتَّضِحَ رَأْيُهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ . .»!!

ثُمَّ نَقَلَ بَعْضَ أَقْوَالِ (سَيِّد) وَالَّتِي هِيَ ضِدُّهُ ، وَلَيْسَتْ لَهُ!!

مِنْ أَهَمِّهَا قَوْلُهُ : «هَذَا التَّصَوُّرُ لِحَقِيقَةِ الحُكْمِ قَدْ تَغَيَّرَ شَيْئاً مَا ـ دُونَ شَكٍّ ـ عَلَى عَهْدِ عُثْمَانَ ـ وَإِنْ بَقِيَ فِي سِيَاجِ الإِسْلاَمِ ـ . .»!!

مَا شَاءَ اللَّهُ ، لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ!

نَحْمَدُ رَبَّنَا ـ سُبْحَانَهُ ـ أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ (سِيَاجِ الإِسْلاَمِ) إِلَى حَظِيرَةِ الكُفْرِ!!

وَأَيُّ (إِسْلاَمٍ) هَذَا الَّذِي بَقِيَ عُثْمَانُ فِي (سِيَاجِهِ)؟!

وَمَا مِقْدَارُ صِلَتِهِ بِالحَقِّ السَّدِيدِ ، وَالخِلاَفَةِ الرَّاشِدَةِ!!

وَمِنْهُ : نَقْلُهُ قَوْلَهُ فِي «عَدَالَتِهِ» (ص١٥٩ـ١٦٠ ط١٢) : «وَلَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَرَوْنَ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ الخَطِيرَةَ العَوَاقِبِ ، فَيَتَدَاعَوْنَ إِلَى المَدِينَةِ لإِنْقَاذِ تَقَالِيدِ الإِسْلاَمِ ، وَإِنْقَاذِ الخَلِيفَةِ مِنْ مِحْنَتِهِ»!!

وَهُوَ كَلاَمٌ جِدُّ قَبِيحٍ ؛ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ أَلْفَاظُهُ مِنْ طَعْنٍ صَرِيحٍ . .

وَنَصُّهُ فِي الطَّبْعَةِ الخَامِسَةِ ـ مِنْهُ ـ (ص١٨٧) ـ وَلاَ تَزَالُ تُطْبَعُ! ـ :

«وَلَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَرَوْنَ هَذَا الانْحِرَافَ عَنْ رُوحِ الإِسْلاَمِ ؛ فَيَتَدَاعَوْنَ . . .» إلخ .

وَيُلاَحِظُ القَارِئُ الفَطِنُ تَغَيُّرَ العِبَارَاتِ ، وَوَحْدَةَ الحَقَائِقِ ـ طَعْناً قَبِيحاً ، وَغَمْزاً وَتَجْرِيحاً ـ!!

---

(١) حَدِيثٌ ثَابِتٌ ؛ انْظُرْ لِتَخْرِيجِهِ وَمَعْرِفَةِ طُرُقِهِ : «الصَّحِيحَة» (٣٤) لِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ .

وَاللَّهِ ؛ لاَ أُشَبِّهُ هَذَا الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ – وَلِغَيْرِهِ ؛ حَتَّى مَحْبُوبِيهِ! – إِلاَّ بِحَاطِبِ اللَّيْلِ ؛ الَّذِي لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الأَفْعَى وَالعَصَا ، فَيَتَنَاوَلُهَا ، فَتَلْسَعُهُ ، وَتَلْدَغُهُ!!

فَمَاذَا تَكُونُ نَتِيجَتُهُ؟!

وَهَكَذَا سَائِرُ النُّقُولِ (القُطْبِيَّةِ) الأُخْرَى – وَهِيَ نَحْوُ عَشَرَةِ نُقُولٍ – عِنْدَ أَدْنَى تَأَمُّلٍ – هِيَ غَمْزٌ بِعُثْمَانَ ، وَطَعْنٌ فِيهِ – مِنْ بَابٍ أَوْ آخَرَ –!

وَلاَ أَرَى أَنْ يَفُوتَنِي التَّنْبِيهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٢٢) مِنْ نُقُولٍ عَنْ (سَيِّد) – يَظُنُّهَا لَهُ! وَهِيَ عَلَيْهِ – ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ – وَصْفاً لِبَعْضِ أَعْمَالِ عُثْمَانَ – :

«لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِرًّا وَرَحْمَةً بِالمُسْلِمِينَ ، وَبِكِبَارِهِمْ خَاصَّةً ، وَلَكِنَّهُ . .» .

وَلَكِنَّهُ مَاذَا – يَا هَذَا –؟!

. . . لَقَدْ قَطَعَ المُسَوِّدُ النَّقْلَ!!

فَلْنَدَعْ (سَيِّداً) يُتَمِّمُ كَلاَمَهُ – بِلاَ بَتْرٍ ، وَلاَ تَبْدِيلٍ – ، قَالَ :

« . . . وَلَكِنَّهُ أَنْشَأَ خَطَراً عَظِيماً لَمْ يَكُنْ خَافِياً عَلَى فِطْنَةِ أَبِي بَكْرٍ ، وَفِطْنَةِ عُمَرَ بَعْدَهُ : أَنْشَأَ الفَوَارِقَ المَالِيَّةَ وَالاجْتِمَاعِيَّةَ الضَّخْمَةَ فِي الجَمَاعَةِ الإِسْلاَمِيَّةِ ، كَمَا أَنْشَأَ طَبَقَةً تَأْتِيهَا أَرْزَاقُهَا مِن كُلِّ مَكَانٍ دُونَ كَدٍّ وَلاَ تَعَبٍ ؛ فَكَانَ التَّرَفُ الَّذِي حَارَبَهُ الإِسْلاَمُ بِنُصُوصِهِ وَتَوْجِيهَاتِهِ ، كَمَا حَارَبَهُ الخَلِيفَتَانِ قَبْلَ عُثْمَانَ ، وَحَرَصَا عَلَى أَلاَّ يُتِيحَاهُ .

عِنْدَئِذٍ ثَارَ الرُّوحُ الإِسْلاَمِيُّ فِي نُفُوسِ بَعْضِ المُسْلِمِينَ ، يُمَثِّلُهُمْ أَشَدُّهُمْ حَرَارَةً وَثَوْرَةً : أَبُو ذَرٍّ . . .»!!

. . . إِلَى أَنْ وَصَلَ سَرْدُ كَلاَمِهِ – مُتَتَالِياً – وَبَعْدَ أَقَلَّ مِنْ صَفْحَتَيْنِ – إِلَى مَا يَتَّصِلُ بِكَوْنِ عُثْمَانَ «يُحَطِّمُ الأُسُسَ الَّتِي جَاءَ هَذَا الدِّينُ لِيُقِيمَهَا بَيْنَ النَّاسِ»!!

وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ – بَعْدَ ذَاكَ النَّفْيِ الجَاهِلِ – مِنَ المُسَوِّدِ الجَاهِلِ – لَهُ!

فَهُنَالِكَ نَفَى وَقَرَّرَ! وَهُنَا بَتَرَ وَغَيَّرَ!!!

فَانْظُرُوا : ﴿ . . كَيْفَ قَدَّرَ ﴾؟!!

٣٢– ثُمَّ يَقُولُ (ص١٢٣) – مُتَعَالِماً – :

«وَمِنْ ثَمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي نَقَلَهَا سَيِّد صَحِيحَةٌ . .»!

مُشِيراً إِلَى : (أَنَّ أَهَمَّ مَا يُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ ؛ هُوَ أَنَّ الصَّحَابَةَ – رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ – بَشَرٌ مِنَ البَشَرِ ، يَقَعُ مِنْهُمُ الذَّنْبُ وَالخَطَأُ ، كَمَا تَقَعُ مِنْهُمُ الطَّاعَةُ وَالإِصَابَةُ . . . فَكَيْفَ بِمَنْ هُمْ دُونَهُمْ؟!»!

فَأَقُولُ:

تَاللَّهِ ؛ إِنَّهُ لاكْتِشَافٌ بَارِعٌ هَذَا – فِي حَقِيقَةِ بَشَرِيَّةِ الصَّحَابَةِ –!!

بِاللَّهِ عَلَيْكَ ؛ هَلِ (اكْتَشَفْتَهُ) – وَحْدَكَ – ، أَمْ أَعَانَكَ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُون – أَيُّهَا الجُوَيْهِلُ المَغْرُورُ المَأْفُون –؟!

بِرَبِّكَ ؛ كُفَّ عَنَّا جَهْلَكَ ؛ فَالوَقْتُ أَغْلَى مِنْ أَنْ يَضِيعَ بِتَعَقُّبِ هَذِهِ السَّخَافَات ، وَالسَّفَاهَات ، وَالتَّفَاهَات!!

وَلَكِنْ ؛ لاَ بُدَّ مِمَّا لاَ بُدَّ مِنْهُ – وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ – وَلَوْ مِنْ أَجلِ (غَيْرِكَ!) – :

فَأَسْأَلُكَ سُؤَالاً – هُنَا – :

هَلْ (سَيِّدُكَ) وَ(قُطْبُكَ) دَاخِلٌ فِي هَذِهِ البَشَرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟!

وَبَدَاهَةً : لاَ أُرِيدُ الجَوَابَ بِلِسَانِ المَقَال – فَهُوَ مِنْ أَسْهَلِ شَيْءٍ يَكُونَ – ؛ لأَنِّي أَرَى الجَوَابَ – وَأَلْمَسُهُ ، وَأُحِسُّ بِهِ – بِلِسَانِ الحَال . . .

وَهُوَ – فِي بَعْضِ الأَحَايِينِ – بَلْ أَكْثَرُهَا (عِنْدَكَ) أَبْلَغُ!

فَارْعَوِ . . .

٣٣– ثُمَّ تَطَاوَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٢٣) – مُتَعَمْلِقاً! –:

دَاعِياً (البَاحِثِينَ المُتَخَصِّصِينَ فِي الأَسَانِيدِ وَالتَّوَارِيخِ أَنْ يَجْتَمِعُوا . . وَيُمَحِّصُوا . .»!!

إِلَى أَنْ قَالَ :

(. . الوَاجِبُ : عَرْضُ الرِّوَايَاتِ عَلَى مِيزَانٍ دَقِيقٍ – يُجْمِعُ عَلَيْهِ البَاحِثُونَ

المُتَخَصِّصُونَ)!!

فَأَقُولُ لَهُ:

مَا لَكَ وَلَهُمْ!!

بَلْ أَيْنَ أَنْتَ مِنْهُمْ [1] ؟!

لَيْسَ هَذَا بِعُشِّكِ - يَا هَذَا - فَادْرُجِي ، وَمِنْ إِطَارِ العِلْمِ فَاخْرُجِي!!

ثُمَّ رَجَعَ لِيَنْقُلَ عَنْ (سَيِّدِهِ وَقُطْبِهِ) بَعْضَ أَقْوَالٍ تَدْعُو إِلَى هَذِهِ المَنْهَجِيَّةِ المَطْلُوبَةِ - المُدَّعَاةِ -!!

وَهِيَ - فِي الحَقِيقَةِ وَالوَاقِعِ - تُمَثِّلُ أَبْشَعَ صُوَرِ التَّنَاقُضِ الصَّارِخِ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ ، وَبَيْنَ الدَّعْوَى وَالتَّحْقِيقِ!!

فَمَاذَا نَفْعَلُ بِهَذَا الأَخْرَقِ الأَفِيقِ؟!

٣٤- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (ثَنَاءُ سَيِّدٍ عَلَى عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -):

كَتَبَ المُسَوَّدُ البَلِيدُ (ص١٢٥) قَائِلاً :

(ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلَامٍ مُهِمٍّ لِسَيِّدٍ - فِي حَقِّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الظِّلَالِ» : . . .)!!

ثُمَّ سَرَدَهُ!

وَلِي عَلَيْهِ مُلَاحَظَاتٌ :

الأُولَى: أَنَّ قَوْلَهُ : «ثُمَّ وَقَفْتُ . .» تَأْكِيدٌ عَلَى سَوْدَاوِيَّةِ مَوْقِفِ (سَيِّدٍ) مِنْ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ؛ فَلِذَا : كَانَ الوُقُوفُ عَلَى مَا يَظُنُّ (!) أَنَّهُ مِدْحَةٌ لَهُ فِي عُثْمَانَ : صَيْداً سَمِيناً ، وَكَنْزاً ثَمِيناً!!

---

(١) وَلَعَلَّهَا لَحْظَةُ صِدْقٍ تِلْكَ الَّتِي جَعَلَتِ المُسَوَّدَ البَلِيدَ يُحَشِّي (١٢) قَائِلاً : «أَقْصِدُ البَاحِثِينَ ، وَالمُحَقِّقِينَ ، وَالمُتَصَدِّينَ لِتَنْقِيَةِ التَّارِيخِ ؛ أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ ؛ فَالخَيْرُ لَهُمْ أَنْ يُمْسِكُوا أَلْسِنَتَهُمْ»!

فَهَلْ (هُوَ) مِنْهُمْ ، أَمْ (غَيْرُ ذَلِكَ)؟!!

الثَّانِيَةُ: أَنَّ الكَلاَمَ – فِي حَقِيقَتِهِ – لَيْسَ لِسَيِّدٍ؛ وإِنَّمَا هُوَ كَلاَمٌ مَجْمُوعٌ مُلَخَّصٌ مِنْ عِدَّةِ مَرَاجِعَ فِي التَّارِيخِ وَالسِّيَرَةِ، لَعَلَّهُ لَيْسَ لِسَيِّدٍ فِيهَا حَرْفٌ وَلاَ كَلِمَةٌ؛ إِلاَّ النَّقْلَ المُجَرَّدَ!!

الثَّالِثَةُ: أَنَّ هَذَا النَّقْلَ – عَلَى صِغَرِهِ – وَقَعَتْ فِيهِ مَآخِذُ عِلْمِيَّةٌ؛ هِيَ:

أ – إِيرَادُهُ حَدِيثَ: «اللَّهُمَّ ارْضَ عَنْ عُثْمَانَ؛ فَإِنِّي عَنْهُ رَاضٍ»!

وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لإِعْضَالِهِ؛ فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيرَةِ» (٥١٨/٢) بِسَنَدٍ مُعْضَلٍ!!

ب – إِيرَادُهُ حَدِيثَ: «مَا عَلَى عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ هَذَا»!

وَهُوَ فِي «المُسْنَدِ»، وَ«التِّرْمِذِيِّ» – بِإِسْنَادٍ ضَعَّفَهُ شَيْخُنَا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ فِي «ضَعِيفِ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ»(٣٧٠٠) –.

جـ – عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَبَّابٍ – الوَارِدُ فِي سِيَاقِ الكَلاَمِ، وَنَقَلَهُ المُسَوَّدُ البَلِيدُ كَمَا هُوَ –(مِنْ غَيْرِ تَمْحِيصٍ [دَقِيقٍ لَهَا] [1] وَلاَ تَثَبُّتٍ!) [2] –: إِنَّمَا هُوَ تَصْحِيفٌ؛ صَوَابُهُ: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَبَّابٍ) [3]؛ فَانْتَبِهْ!

وَهَذَا التَّحْقِيقُ – بِحَمْدِ اللَّهِ – يُبْطِلُ – مِنَ الجَذْرِ – ذَلِكَ السُّؤَالَ الوَاهِيَ الَّذِي خَتَمَ بِهِ المُسَوَّدُ البَلِيدُ مَا (ظَفِرَ بِهِ) مِنْ كَلاَمِ (سَيِّدٍ) – قَائِلاً –:

«فَمَا رَأْيُ الحَلَبِيِّ يَا تُرَى؟! هَلْ سَيُسَطِّرُهُ لَنَا بِعَدْلٍ وَإِنْصَافٍ، دُونَ ظُلْمٍ وَاعْتِسَافٍ؟!»!!

وَلاَ أَظُنُّ جَوَابَ هَذَا السُّؤَالِ عَادَ خَافِياً عَلَى أَهْلِ الإِنْصَافِ (دُونَ ظُلْمٍ وَاعْتِسَافٍ)!

---

(١) «التَّفْنِيد» (ص١٢٤)!

(٢) «التَّفْنِيد» (ص١٢٢)!

(٣) انْظُر «تَلْخِيص المُتَشَابِه فِي الرَّسْم» (١٨٩/١) لِلْخَطِيبِ البَغْدَادِيِّ، وَ«تَوْضِيح المُشْتَبِه» (٣٨/٣) لاِبْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشْقِيِّ.

وَمِثْلُهُ : سُؤَالُهُ – بَعْدَهُ – مُبَاشَرَةً – :

(أَيُتَصَوَّرُ – بَعْدَ ذَا – أَنْ سَيِّداً يَطْعَنُ فِي عُثْمَانَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ؟!)!!

فَأَقُولُ:

أَوَّلاً: هَذَا مِنَ اضْطِرَابِ (سَيِّد) ، لاَ تَرَاجُعِهِ! بِدَلِيلِ أَنَّ إِنْشَاءَهُ وَفِكْرَهُ – الغَالِبَ – يَنْضَحُ طَعْناً ، وَغَمْزاً ، وَتَجْرِيحاً ، بَيْنَمَا هَذَا النَّصُّ (المَظْفُورُ بِهِ!) – أَوْ غَيْرُهُ – [1] لَيْسَ هُوَ لَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ نَقْلٍ مَحْضٍ – عَلَى مَا فِيهِ مِنْ وَهَنِ الرِّوَايَاتِ – !!

ثَانِياً: كَيْفَ يَنْفِي مُجَرَّدَ (التَّصَوُّرِ) – فِيمَنْ هَذَا حَالُهُ – ، وَالأَمْرُ فِيهِ أَشَدُّ وَأَنْكَى – وَاقِعاً ، وَحَقِيقَةً –؟!

أَمْ أَنَّ المُسَوِّدَ البَلِيدَ – وَلاَ بُدَّ – يَجْهَلُ مَعْنَى (التَّصَوُّرِ) – اصْطِلاَحاً –؟!!

قَالَ الجُرْجَانِيُّ فِي «التَّعْرِيفَاتِ» (ص٦١) : «التَّصَوُّرُ : حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي العَقْلِ»!

وَمِثْلُهُ فِي «الكُلِّيَّاتِ»(٢/٦٧) – لأَبِي البَقَاءِ الكَفَوِيِّ –!

فَهَلِ الأَمْرُ الَّذِي يُنَافِحُ (!) هَذَا الجَاهِلُ دُونَهُ : مَنْفِيٌّ (تَصَوُّراً) ، فِي الوَقْتِ الَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ (حَقِيقَةً) !؟!!

ثَالِثاً: – وَهُوَ أَهَمُّهَا – : أَنَّ سِيَاقَ كَلاَمِ (سَيِّدٍ) – مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ – كَانَ مُتَعَلِّقاً بِسَرْدِ خَبَرِ غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَأَحْدَاثِهَا ، وَوَقَائِعِهَا .

---

(١) كَالنَّصَّيْنِ اللَّذَيْنِ نَقَلَهُمَا المُسَوِّدُ البَلِيدُ – بَعْدُ – عَنِ «الظِّلاَلِ» ، وَفِيهِمَا – فِعْلاً – شَيْءٌ مِنَ المَدْحِ وَالثَّنَاءِ عَلَى عُثْمَانَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – .

وَلاَ يَتَعَارَضُ قَبُولُنَا لِهَذَيْنِ النَّصَّيْنِ ، مَعَ نَقْدِنَا – وَرَدِّنَا – لِنُصُوصِهِ الأُخْرَى الطَّاعِنَةِ – وَهِيَ أَكْثَرُ –!

فَنَحْنُ لاَ نَسْعَى – أَلْبَتَّةَ – لإِيجَادِ خُصُومَةٍ بَيْنَ (سَيِّدٍ) – أَوْ غَيْرِهِ – وَأَيٍّ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَهُمُّنَا – وَنَجْهَدُ فِيهِ ، وَنَسْعَى إِلَيْهِ – رَدُّ البَاطِلِ ، وَنَقْضُ الخَلَلِ ، وَنَقْدُ الزَّغَلِ . . .

لاَ أَنْ يَكُونَ دِفَاعٌ بِالبَاطِلِ الجَرِيءِ ، وَالتَّأْوِيلِ الدَّنِيءِ ، وَالانْتِصَارِ الظَّالِمِ غَيْرِ البَرِيءِ!!

فَمَا جَرَى فِيهِ مِنْ ذِكْرِ عُثْمَانَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – كَانَ تَبَعاً ، لاَ أَصَالَةً ؛ فَلَوْلاَ السَّرْدُ التَّارِيخِيُّ – لِكَوْنِهِ فِيهِ – لَمَا ذُكِرَ!!

فَتَنَبَّهْ!

٣٥– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (الطَّعْنُ (!) فِي مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –):

ذَكَرَ الْمُسَوِّدُ الْبَلِيدُ (ص١٢٧–١٣٣) كَلاَماً طَوِيلاً يُدَافِعُ فِيهِ عَنْ (سَيِّدِهِ) وَ(قُطْبِهِ) ؛ فِيمَا طَعَنَ فِيهِ – بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ غَيْرِ الْمُحْتَمِلِ – أَلْبَتَّةَ – بِهَذَيْنِ الصَّحَابِيَّيْنِ الْجَلِيلَيْنِ!

لِذَا ؛ لَمْ يَجِدْ هَذَا الْجَاهِلُ مَا يُدَافِعُ بِهِ عَنْ (سَيِّدِهِ) إِلاَّ الدَّفْعَ بِالصَّدْرِ – دَعْوَى كَاذِبَةً – : أَنَّهُ كِتَابٌ قَدِيمٌ!!

مُدَّعِياً أَنَّهُ (طُبِعَ لأَوَّلِ مَرَّةٍ سَنَةَ ١٩٤٦م) ، (وَفِي هَذِهِ السَّنَةِ كَانَتْ بِدَايَاتُ تَوَجُّهِ سَيِّدٍ نَحْوَ الالْتِزَامِ)!!

ثُمَّ قَالَ – مُبَاشَرَةً – بِكَلاَمٍ بَارِدٍ جِدًّا – : (وَلَمْ يَكُنْ – بَعْدُ – مُلْتَزِماً الالْتِزَامَ الَّذِي يَجْعَلُنَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ الْتِزَامَهُ)!!!

. . . مَا شَاءَ اللَّهُ ، لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ . . .

بِاللَّهِ عَلَيْكَ – أَيُّهَذَا الرَّجُلُ – ؛ هَلاَّ أَعْطَيْتَنَا ضَابِطاً مُحَدَّداً لِمَعْرِفَةِ حَدِّ (الالْتِزَامِ!) الحَقِّ : (الَّذِي يَجْعَلُنَا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ خَالَفَ الْتِزَامَهُ)!!!

. . . لِنَضْبِطَ بِهِ مَا وَرَاءَهُ وَأَمَامَهُ!!

أُفٌّ لَكَ مِنْ جَاهِلٍ قَمِيءٍ!!

كَفَاكَ لَعِباً وَتَلاَعُباً ، وَكُفَّ عَنَّا تَعَصُّبَكَ الْمَقِيتَ الْمَجْنُونَ هَذَا – يَا هَذَا –!

ثُمَّ إِنِّي **أَقُولُ**:

الحَقُّ أَنَّ كُلَّ هَذَا – مِنْهُ – كَذِبٌ ، وَادِّعَاءٌ!

فَقَدْ نَشَرَ (سَيِّدٌ) كِتَابَهُ «التَّصْوِيرُ الفَنِّيُّ فِي القُرْآنِ» سَنَةَ (١٩٤٥م) [١] !

فَالسُّؤَالُ – الآنَ – : هَلْ هَذَانِ الكِتَابَانِ كَانَا فِي (بِدَايَاتِ تَوَجُّهِ سَيِّدٍ نَحْوَ الالْتِزَامِ)؟! أَمْ فِي (النِّهَايَات)؟! أَمْ فِي أَيٍّ مِنَ المَرَاحِلِ وَالتَّوَجُّهَات؟!

فَهُمَا – إِذَنْ – عَلَى مَا يَقُولُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ – نَفْسُهُ! – قَبْلَ إِصْدَارِهِ كِتَابَهُ «كُتُب وَشَخْصِيَّات»!!

فَأَيُّ قِدَمٍ المُدَّعَى – ذَاكَ –؟!!

يَقُولُ صَاحِبُ كِتَابِ «عَبْقَرِيُّ الإِسْلَامِ : سَيِّد قُطْب . .» (ص١٤٧) :

«أَمَّا مُنْطَلَقَاتُ تَحَوُّلِ (سَيِّد) إِلَى الجَانِبِ الإِسْلَامِيِّ : فَتَرْجِعُ إِلَى الثَّلَاثِينَاتِ الأُخْرَى ، فِي عَامِ (١٩٣٩) نَشَرَ مَقَالَتَهُ : «التَّصْوِيرُ الفَنِّيُّ فِي القُرْآنِ» فِي مَجَلَّةِ «المُقْتَطَف» .

فَبَيْنَ التَّارِيخَيْنِ نَحْوُ سَبْعِ سَنَوَات!!

ثُمَّ يُقَالُ – زُوراً – : (بِدَايَات تَوَجُّهِ سَيِّدٍ نَحْوَ الالْتِزَامِ)!!

أَمَّا التَّأْرِيخُ الصَّحِيحُ لِـ «كُتُب وَشَخْصِيَّات» ؛ فَيَنْبَنِي عَلَى التَّعْرِيفِ بِهِ – أَصْلاً – ، وَأَنَّهُ «فِي الحَقِيقَةِ مَجْمُوعَةُ عَدَدٍ مِنْ مَقَالَاتِ [سَيِّد قُطْب] النَّقْدِيَّةِ ، نُشِرَتْ عَلَى صَفَحَاتِ مَجَلَّاتٍ قَاهِرِيَّةٍ . . . بَيْنَ عَامِ (١٩٤٢م) ، وَعَامِ(١٩٤٦م) . . .» [٢] .

ثُمَّ «نُشِرَ هَذَا الكِتَابُ الوَاقِعُ فِي (٣٥٢ صَفْحَة) عَامَ ١٩٤٦م مِنْ مَطْبَعَةِ الرِّسَالَةِ . .» [٣] .

وَهَذَا التَّقْرِيرُ التَّأْرِيخِيُّ – وَالعِلْمِيُّ – الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ مُؤَلِّفُ كِتَابِ «عَبْقَرِي

---

(١) «عَبْقَرِيّ الإِسْلَامِ سيِّد قُطْب ، الأَدِيب العِمْلَاق ، وَالمُجَدِّد المُلْهَم فِي ضَوْءِ آثَارِهِ وَإِنْجَازَاتِهِ الأَدَبِيَّةِ»(!!!!) (صفحة٢٢٥) للدُّكْتُور سَيِّد أَحْمَدَ كَشْمِيرِي – هَدَاهُ اللَّهُ –!!

(٢) «عَبْقَرِي الإِسْلَام . .» (ص٢٤٥)!

(٣) المَرْجِع السَّابِق!!

الإِسْلاَمِ : سَيِّد قُطْب» لَـمْ يَمْنَعْهُ مِنَ التَّصْرِيحِ – بِصَفَاقَةٍ لاَ مُنْتَهَى لَهَا! – أَنَّ قَوْلَ (سَـيِّد قُطْـب) بِحَـقِّ مُعَاوِيَـةَ وَعَمْـرٍو – رَضِـيَ اللَّـهُ عَنْهُمَـا – وَقَـدْ نَقَلَـهُ تَامًّـا – : (صَوَاب) [1] !!

فَإِذَا أَيْقَنْتَ – أَخِي القَارِئُ المُنْصِفُ – بِصَوَابِ مَا قَدَّمْتُ – بِحَمْدِ اللَّهِ –تَعَالَى – وَبُطْلاَنِ مَا سَوَّدَ البِلِيدُ : فَانْظُرْ إِلَى ذَلِكَ الاسْتِهْزَاءِ القَبِيحِ الَّذِي قَاءَهُ – بَيْنَ السُّطُورِ – ذَلِكَ الجَاهِلُ المَغْمُورُ المَغْرُورُ – لَمَّا قَالَ – دِفَاعاً قُطْبِيًّا هَزِيلاً – :

(فَإِذَا قَالَ الحَلَبِيُّ : (لاَ يُقَالُ : فُلاَنٌ قَدِيمٌ) ؛ فَلاَ يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : (قَدِيمٌ) ، فَيُخَالِفَ نَهْيَ الحَلَبِيِّ ؛ فَإِنَّ نَهْيَهُ يُفِيدُ التَّحْرِيمَ)!!!

فَأَقُولُ – هُنَا – : نَعَمْ ؛ لأَنَّهُ الحَقُّ الخَالِص – بِحَمْدِ اللَّهِ – ؛ وَمَا سِوَاهُ مَحْضُ وَسَاوِس!!

فَأَيْنَ التَّرَاجُعُ المُدَّعَى؟! وَأَيْنَ الأَقْدَمِيَّةُ المَزْعُومَةُ؟! وَلِم هَذَا التَّلاَعُبُ المَكْشُوفُ؟!

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ . . .

(**تَنْبِيهٌ**):

كِتَابُ «عَبْقَرِيُّ الإِسْلاَمِ : سَيِّد قُطْب» – ذَاكَ! – طُبِعَ فِي مِصْرَ – سَنَةَ ١٩٩٤ ، بِتَقْدِيمِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الصَّبُور شَاهِين!

وَعَبْدُ الصَّبُور شَاهِين – هَذَا – نَفْسُهُ – هُوَ الَّذِي عَرَضَ عَلَى (الشَّيْخِ مُحَمَّد إِبْرَاهِيم شَقْرَة) : «مِنْ قَبْلِ نَيِّفٍ وَخَمْسِينَ عَاماً أَنْ يَزُورَا – مَعاً – قَبْرَ الإِمَامِ الشَّهِيدِ الشَّيْخِ حَسَنِ البَنَّا – رَحِمَهُ اللَّهُ –» [2] !!!

---

(١) «عَبْقَرِي الإِسْلاَم» (ص٢٦٢)!!

(٢) كَمَا (اعْتَرَفَ!) بِهِ – أَخِيراً – (ثن . شَقْرَة) فِي جَرِيدَة (السَّبِيل) – الحِزْبِيَّةِ الإِخْوَانِيَّةِ – (عَدَد : ٦٠٦) تَارِيخ ٢٠٠٥/٨/٢٣ ، مَقَال : (البَنَّا وَالأَلْبَانِيُّ مَعاً . . عَلَى مَحَجَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي العَقِيدَةِ وَالعَمَلِ)!!! مُنْتَظِرِينَ (اعْتِرَافَات!) أُخْرَى أَكْبَرَ وَأَكْثَرَ!! =

قَالَ الشَّيْخ شَقْرَة : «فَعَدَدْتُهَا يَداً بَارَّةً لِلأَخِ عَبْدِ الصَّبُور ، لَنْ أَنْسَاهَا مَا حَيِيتُ – إِنْ شَاءَ اللَّهُ – ، وَكَانَ لِقَاءٌ بَيْنَنَا . . . وَتَمَلَّكَتْنِي حَالٌ مِنَ الرَّهْبَةِ ، وَالأَلَمِ ، وَالحُزْنِ ، وَالوَفَاءِ . . .»!!!! إلخ . . .

وَلَكَ أَنْ تَحْسِبَ – أَخِي القَارِئُ المُنْصِفُ – كَمْ كَانَ عُمُرُ (شَقْرَة) – يَوْمَئِذٍ – ؟!

كَانَ حَوْلَ العِشْرِينَ – أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ – !!

وَقَدْ قِيلَ – قَدِيماً – : (العِلْمُ فِي الصِّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الحَجَرِ)!! فَلَقَدْ فَعَلَتْ هَذِهِ الزِّيَارَةُ القُبُورِيَّةُ فِعْلَ السِّحْرِ بِأَهْلِهَا (!) ، وَأَثَّرَتْ أَثَرَهَا الكُبَّارَ (!) بَعْدَ خَمْسِينَ سَنَةً – أَوْ أَكْثَرَ – !!

فَانْقَلَبَ (شَقْرَةُ) عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ ، وَنَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ ؛ مُقَرِّزاً مَا كَانَ يَهْدِمُ ، وَهَادِماً مَا كَانَ يُقَرِّرُ [1] ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثاً﴾!!!

. . . فَاللَّهُمَّ يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ وَالأَبْصَارِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ ، وَسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ ، مُسْتَعِيذاً بِكَ – اللَّهُمَّ – مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ . .

٣٦– أَمَّا نَقْلُ المُسَوِّدِ البَلِيدِ – الطَّوِيلُ (ص١٢٨–١٢٩) عَنِ «العَدَالَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ»:

كَلاَمَ سَيِّدٍ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقِرَاءَاتِهِ (أَرْبَعِينَ سَنَةً كَامِلَةً) ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِثَقَافَتِهِ!

فَهُوَ يُؤَكِّدُ أَنَّ بُنْيَةَ (سَيِّد) الثَّقَافِيَّةَ خَلِيطٌ لاَ تَمْيِيزَ فِيهِ ؛ حَوَتْ مَا هَبَّ وَدَبَّ مِمَّا تَأَسَّسَ عَلَيْهِ ، وَتَأَصَّلَ فِيهِ ؛ فَهَلْ مِثْلُهُ سَهْلٌ رُجُوعُهُ (إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ – كَمَا يَرْجِعُ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ – إِنْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَاليَوْمِ

= أَقُولُ : وَلَئِنْ أَرَادَ (ش .شَقرَة) إِلْحَاقَ عَقِيدَةِ البَنَّا – فِي الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ! – بِعَقِيدَةِ الأَلْبَانِيِّ (الصَّحِيحَةِ) : فَهَلاَّ أَلْحَقَهُ بِهِ – أَيْضاً – فِي مَسَائِلِ الإِيمَانِ وَالكُفْرِ – بِعَقِيدَةِ الإِرْجَاءِ الضَّالَّةِ الَّتِي يَتَّهِمُ فِيهَا – بِجَهْلٍ بَالِغٍ – شَيْخَهُ القَدِيمَ؟!

(١) وَقَدْ تَقَدَّمَ (ص٦٢و١١١) نَقْلُ نَصِّ اعْتِرَافِهِ (!) : (أَنَا لَسْتُ سَلَفِيًّا)!!

الآخِرِ) [1] ؟!!

وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ ، وَالشَّوَاهِدُ جُلُّهَا عَكْسُهُ!؟!

ثُمَّ أَلْقَى المُسَوَّدُ البَلِيدُ بِجِرَانِ جَهْلِهِ – مُتَسَائِلاً – (ص١٢٩) :

«فَهَلْ يَصِحُّ – بَعْدَ ذَلِكَ – أَنْ نُعَيِّرَهُ بِمَاضِيهِ ، وَنُحَاسِبَهُ عَلَيْهِ ، وَنَجْعَلَهُ حَكَماً عَلَى آرَائِهِ وَمُتَبَنَّيَاتِهِ ، وَهُوَ يُعْلِنُ انْخِلاَعَهُ عَنْهُ ؟!»!!

وَهَذَا كَلاَمٌ وَاهِنٌ وَاهٍ :

فَأَيْنَ التَّعْيِيرُ؟! بَلْ مَا مَعْنَاهُ (عِنْدَكَ)؟!

وَهَلْ تُرَانَا (حَاسَبْنَاهُ!) عَلَى شَيْءٍ رَجَعَ عَنْهُ ، وَتَرَكَهُ؟!

أَمْ أَنَّنَا نُبَيِّنُ خَطَأَهُ فِيمَا انْحَرَفَ فِيهِ عَنِ الحَقِّ ، وَلاَ يَزَالُ مَنْسُوباً إِلَيْهِ ، مَعْزُوًّا لَهُ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ؟!

وَكَذَلِكَ ؛ نُبَيِّنُ تَنَاقُضَاتِهِ المَبْنِيَّةَ عَلَى تَنَوُّعِ قِرَاءَاتِهِ (فِي مُعْظَمِ حُقُولِ المَعْرِفَةِ الإِنْسَانِيَّةِ) [2] ؛ بِحَيْثُ لاَ يَتَمَيَّزُ لَهُ – وَمِنْهُ – مَنْهَجٌ شَافٍ ، وَوِرْدٌ صَافٍ!

ثُمَّ نَقَلَ المُسَوَّدُ البَلِيدُ (ص١٢٩) نَقْلاً طَوِيلاً – عَنْ بَعْضِ كُتُبِي – فِيهِ كَلاَمِي حَوْلَ «نَصَاعَةِ الأُخُوَّةِ ، وَصَفَاءِ السَّرِيرَةِ ، وَحُسْنِ المَوَدَّةِ» ، وَفِيهِ – أَيْضاً – نَقْضُ بَاطِلِ أَصْحَابِ «الادِّعَاءَاتِ مِنْ غَيْرِ تَثَبُّتٍ ، أَوْ تَأَنٍّ ، أَوْ حُسْنِ ظَنٍّ»!! – وَمَا فِي مَعْنَاهُ –!

ثُمَّ أَتْبَعَ هَذَا النَّقْلَ بِإِيرَادِ سِتَّةِ أَسْئِلَةٍ بَارِدَةٍ – كَسَائِرِ أَسْئِلَتِهِ! – يُلَبِّسُ بِهَا عَلَى المُبْتَلِينَ بِهِ : أَنَّ كَلاَمِي هَذَا يُنَاقِضُ تَصَرُّفِي مَعَ (سَيِّد) وَكَلاَمِهِ!!

فَأَقُولُ – مُعْتَرِفاً – :

نَعَمْ ؛ إِنَّ تَصَرُّفِي مَعَ (سَيِّد) وَكَلاَمِهِ يُنَاقِضُ كَلاَمِي هَذَا – تَمَاماً –!!

وَالوَجْهُ فِي ذَلِكَ :

---

(١) «العَدَالَة الاجْتِمَاعِيَّة» (ص٢٠٣) ، وَعَنْهُ : «التَّفْنِيد» (ص١٢٨)!!!

(٢) المَرْجِع السَّابِق!

أَنَّ كَلاَمِي – ذَاكَ – مَوْصُولٌ بِأَصْحَابِ (الادِّعَاءَاتِ) ، وَ(الدَّعَاوَى) . . . بَيْنَمَا نَقْدِي لِسَيِّد قُطْب مَوْصُولٌ بِالحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ ، وَالرَّدِّ الجَازِمِ – المُتَوَارَثِ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ مُنْذُ رُدُودِ الشَّيْخِ مَحْمُود شَاكِر – عَلَيْهِ – ، مُرُوراً بِرُدُودِ الشَّيْخِ رَبِيع بْنِ هَادِي عَلَيْهِ ، وَانْتِهَاءً بِرَدِّي (هَذَا) عَلَى المُسَوِّدِ البَلِيدِ – هَذَا –!!

فَكَيْفَ يُنَزَّلُ كَلاَمِي عَلَى وَاقِعٍ غَيْرِ وَاقِعِهِ؟! وَعَلَى حَقِيقَةٍ غَيْرِ حَقِيقَتِهِ؟!

أَلَيْسَ هَذَا هُوَ التَّلْبِيسَ ، وَالتَّدْلِيسَ ، وَالتَّدْنِيسَ؟!

ثُمَّ نَقَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣٠) بَعْضَ كَلاَمٍ لِسَيِّدٍ فِي الطَّبْعَةِ القَدِيمَةِ مِنَ «العَدَالَة الاجْتِمَاعِيَّة» ، ذَكَرَ أَنَّهُ حَذَفَهُ فِي الطَّبْعَةِ المُنَقَّحَةِ!!

فَأَقُولُ:

وَهَذَا دَلِيلٌ لَنَا – بِحَمْدِ اللَّهِ – ؛ فَلَوْ كَانَ كَلاَمُهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو فِي –«كُتُب وَشَخْصِيَّات» – مَرْجُوعاً عَنْهُ : لَحَذَفَهُ مِنْهُ – هُنَاكَ – ، كَمَا حَذَفَ هَذَا – هُنَا –!

وَبِهَذَا يَبْطُلُ تَسَاؤُلُهُ الوَاهِي (ص١٣٠) : «فَهَلاَّ أَحْسَنْتَ الظَّنَّ بِهِ ، وَقُلْتَ : إِنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَرَاجُعِهِ ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ؟!»!!

فَأَقُولُ: بَلْ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمَا . .

نَعَمْ ؛ (هَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَرَاجُعِهِ) – هُنَا – ، وَلَكِنْ ؛ أَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى تَرَاجُعِهِ (هُنَاكَ) ؛ إِلاَّ الظَّنُّ ، وَالحَدْسُ ، وَالخَرْصُ ، وَالدِّفَاعُ بِالبَاطِلِ!!؟

ثُمَّ (تَنَازَلَ) الجَاهِلُ البَلِيدُ (ص١٣٠) عَنْ تَسَاؤُلِهِ الجَازِمِ – هَذَا – قَائِلاً – بِتَسَاؤُلٍ مُتَرَدِّدٍ! – :

«فَلِمَاذَا لاَ تُحْسِنُ الظَّنَّ ، فَتَقُولَ : لَعَلَّ هَذَا مِمَّا تَرَاجَعَ عَنْهُ . . سَيِّد قُطْب»؟!!

فَهُنَاكَ قَالَ : (دَلِيل) ، وَهُنَا قَالَ : (لَعَلَّ)!!

فَأَقُولُ لَهُ: اجْعَلْ (لَعَلَّ) عِنْدَ ذَاكَ الكَوْكَبِ – أَيُّهَا الجَاهِلُ الغَبِي!! – ، وَلْيَكُنْ لَكَ مِنْ هَدْيِ الرَّسُولِ ﷺ نُورٌ ، وَاهْتِدَاءٌ ، وَاقْتِدَاءٌ – فِي هَذَا الأَمْرِ ، وَأَمْثَالِهِ – :

فَقَدْ رَوَى الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٨٩) عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الأَسْلَمِيِّ ،

قَالَ : كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ ، وَحَاجَتِهِ ، فَقَالَ لِي : «سَلْ» ، فَقُلْتُ : أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الجَنَّةِ ، قَالَ : «أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ؟» ، قَالَ : هُوَ ذَاكَ ، قَالَ :

«فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» . . .

وَوَجْهُ الاسْتِدْلاَلِ ظَاهِرٌ لِلْفَطِنِ الذَّكِيِّ – دُونَ الجَاهِلِ العَيِيِّ – ؛ وَكَيْفَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَبَ مِنْهُ عَمَلاً شَرْعِيًّا يَكُونُ مُعِيناً لَهُ عَلَى دُعَائِهِ لَهُ . . .

فَكَيْفَ تَطْلُبُ حُسْنَ الظَّنِّ الشَّرْعِيِّ فِي كِتَابٍ مُخَالِفٍ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ ، وَالنَّظَرِ السُّنِّيِّ – وَلاَ يَزَالُ يُطْبَعُ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ – بِكُلِّ بَشَاعَةٍ وَشَنَاعَةٍ –؟!!

إِنَّ طَلَبَ حُسْنِ الظَّنِّ يَسْتَوْجِبُ أَنْ يُرَافِقَهُ إِيقَافُ طَبْعِ الكِتَابِ ، أَوْ – عَلَى الأَقَلِّ! – حَذْفُ هَذِهِ العِبَارَاتِ القَبِيحَةِ الفَجَّةِ ، أَوْ – عَلَى أَقَلِّ الأَقَلِّ! – التَّعْلِيقُ عَلَيْهَا بِمَا يَرُدُّ سُوءَهَا ، وَيَنْقُضُ فَسَادَهَا ، وَيَكْشِفُ بَاطِلَهَا!!

٣٧– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (الرِّوَايَاتُ التَّارِيخِيَّةُ):

نَقَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣١–١٣٢) عِدَّةَ رِوَايَاتٍ مِنْ كُتُبِ التَّارِيخِ تَحْمِلُ (بَعْضَ) العِبَارَاتِ الشَّدِيدَةِ بِحَقِّ عَمْرِو بْنِ العَاصِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وَقَلِيلٌ مِنْهَا بِحَقِّ مُعَاوِيَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ؛ لِيُسَوِّغَ كَوْنَ (سَيِّد قُطْب) قَدِ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا (عَلَى فَرْضِ أَنَّهُ قَالَ هَذَا الكَلاَمَ بَعْدَ الْتِزَامِهِ) – كَذَا قَالَ –!!

وَهُوَ تَعْلِيلٌ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ: أَنَّ عِبَارَاتِ (سَيِّد) أَشَدُّ – أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً – مِنْ عِبَارَاتِ كُتُبِ التَّارِيخِ – هَذِهِ –!

الثَّانِي: أَنَّ الفَرْقَ كَبِيرٌ جِدًّا بَيْنَ الرِّوَايَاتِ التَّارِيخِيَّةِ – المَسُوقَةِ فِي الكُتُبِ جَمْعاً وَتَقْمِيشاً – ، وَبَيْنَ الإِنْشَاءِ السَّرْدِيِّ – المَبْنِيِّ عَلَى ثَوَابِتَ ، وَالقَائِمِ عَلَى أَرْكَانٍ –!

وَبِخَاصَّةٍ عِنْدَ مَنْ يُنَادِي وَيَدْعُو (!) «إِلَى أَنْ تُعَادَ كِتَابَةُ التَّارِيخِ الإِسْلاَمِيِّ عَلَى أُسُسٍ جَدِيدَةٍ ، وَبِمَنْهَجٍ آخَرَ» – كَمَا قَالَ (سَيِّد) فِي «عَدَالَتِهِ» (ص٢٠٩) ، وَنَقَلَهُ الجَاهِلُ البَلِيدُ فِي «التَّفْنِيد» (ص١٢٤)!!

﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾؟!!

وَنُقْطَةٌ أُخْرَى :

أَنَّ هَذَا الْمُسَوَّدَ البَلِيدَ فِي نَبْشِهِ وَجَمْعِهِ لِهَذِهِ الرِّوَايَاتِ التَّارِيخِيَّةِ - الْمَبْنِيَّةِ عَلَى أَخْبَارِ الوَاقِدِيِّ ، وَأَبِي مِخْنَفٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى -وَأَضْرَابِهِمَا! - إِنَّمَا يُقَدِّمُ خِدْمَةً جُلَّى لِفِرَقِ الأَهْوَاءِ الكُبْرَى ، الَّتِي يُفْرِحُهَا هَذَا الحَشْدُ ، وَيَسُرُّهَا هَذَا الجَمْعُ!!

كُلُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ (!) دِفَاعِهِ الأَحْمَقِ عَنْ (سَيِّدِهِ) ، وَ(قُطْبِهِ)! ثُمَّ لْيَحصُلْ أَيُّ شَيْءٍ!!!

وَقَدْ نَقَلَ الحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» (٨٠٨/٢) أَنَّ كِتَاباً عُرِضَ عَلَى الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - فِيهِ - : «إِنْ قُلْتُمْ : إِنَّ الحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ كَانَ يَرَى رَأْيَ الخَوَارِجِ ؛ فَهَذَا ابْنُ الزُّبَيْرِ قَدْ خَرَجَ»!

فَلَمَّا قُرِئَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ؛ قَالَ : «هَذَا قَدْ جَمَعَ لِلْمُخَالِفِينَ مَا لَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ ، حَذِّرُوا عَنْ هَذَا» ، وَنَهَى عَنْهُ» .

وَالعَجَبُ لاَ يَكَادُ يَنْقَضِي مِنْ هَذَا الغُمْرِ المَغْرُورِ : عِنْدَمَا يَرَى أَمَامَهُ الحَقَّ - بِلاَ أَدْنَى غَبَشٍ - ، ثُمَّ يَحْرِفُ عَنْهُ ، وَيَتَجَاوَزُهُ :

فَلَقَدْ كَانَ مِنْ ضِمْنِ نُقُولِهِ : النَّقْلُ عَنْ «سِيَرِ أَعْلاَمِ النُّبَلاَءِ» (٧٢/٣) [(١)] مَارُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي - مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو - : «إِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا - جَمِيعاً - ؛ فَفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا ؛ فَوَاللَّهِ مَا اجْتَمَعَا إِلاَّ عَلَى غَدْرَةٍ»!

وَلَقَدْ أَعَلَّهُ المُعَلِّقُ عَلَى «السِّيَرِ» - وَفَّقَهُ اللَّهُ - بِثَلاَثِ عِلَلٍ - مَجْهُولاَنِ وَضَعِيفٌ [(٢)] - .

---

(١) وَوَقَعَ العَزْوُ - عِنْدَهُ - خَطَأً - : (٧٢/٤)!! وَكَذَا مَرَّةً أُخْرَى - فِي نَقْلٍ آخَرَ - (٩٥/٤) ، وَصَوَابُهُ : (٥٩/٣)!!!

(٢) وَهُوَ - بِالنَّصِّ - تَضْعِيفُ السُّيُوطِيِّ فِي «جَمْعِ الجَوَامِعِ» (٣١٧٢٣-«كَنْزِ العُمَّالِ»)! =

فَفِي سَبِيلِ (!) (سَيِّد) ، وَالدِّفَاعِ البَاطِلِ عَنْهُ : يَكْتُمُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ هَذَا التَّضْعِيفَ ، وَيَسْكُتُ عَنْهُ ، وَيُخفِيهِ ، وَلاَ يُظْهِرُهُ!!

فَلَئِنْ كَانَتِ النُّقُولُ السَّابِقَةُ ـ وَنَقْلُهُ لَهَا ، وَتَصَرُّفُهُ فِيهَا ـ دَالَّةً عَلَى جَهْلِهِ بِقَوَاعِدِ أَهْلِ العِلْمِ ؛ كَقَوْلِهِمْ :

وَلْيَعْلَمِ الطَّالِبُ أَنَّ السِّيَرَا ... تَجْمَعُ مَا صَحَّ وَمَا قَدْ أُنْكِرَا [1]

وَقَوْلِهِمْ : مَنْ أَسْنَدَكَ ؛ فَقَدْ أَحَالَكَ :

فَإِنَّ تَصَرُّفَهُ فِي هَذَا الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ـ خَاصَّةً ـ ، وَعَبَثَهُ بِهِ : لَيَدُلُّ ـ وَرَبِّ مُحَمَّدٍ ـ عَلَى خِيَانَةِ العِلْمِ وَالدِّينِ . . .

ثُمَّ أَرَادَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ ـ فِي نِهَايَةِ تَجْمِيعِهِ جَرَامِيزَهُ! ـ أَنْ يُرَقِّعَ لِسَيِّدِهِ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ ؛ فَنَقَلَ عَنْهُ قَوْلَهُ ـ فِي بَعْضِ النَّقْلِ ـ :

«وَنَحْنُ لاَ نُحِبُّ أَنْ نَجْزِمَ بِصِدْقِ مِثْلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ . . .»!

فَكَانَ مَاذَا؟!

فَلِمَ لَمْ يَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ مَقُولاَتِهِ وَمَقَالاَتِهِ؟!

أَمْ أَنَّ الأَمرَ خَبْطُ لَزْقٍ ـ كَمَا يُقَالُ ـ؟!

٣٨ـ وَتَحْتَ عُنْوَانٍ: (سَيِّد قُطْب يُثْنِي عَلَى مُعَاوِيَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ):

نَقَلَ (ص١٣٢ـ١٣٣) رِوَايَةَ حَدِيثَيْنِ [2] وَرَدَ فِي سِيَاقِ خَبَرِهِمَا ذِكْرُ مُعَاوِيَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ ، فَكَانَ كَلاَمُ (سَيِّدٍ) مَبْنِيًّا عَلَى مَا وَرَدَ فِي الحَدِيثَيْنِ ـ لاَ أَصَالَةً ـ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلاَّ الكَلاَمُ المُعْتَادُ (المُعَادُ)!

= وَانْظُرْ «لِسَانَ المِيزَانِ» (٦٣/٤) ، وَ«مَجْمَعَ الزَّوَائِدِ» (١٢٠٧٧) .

(١) «أَلْفِيَّةَ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ص٣) لِلْحَافِظِ العِرَاقِيِّ .

وَلَكِنْ ؛ هَذَا : (الطَّالِبُ) ، أَمَّا غَيْرُ الطَّالِبِ ؛ فَمَا شَأْنُهُ بِالعِلْمِ وَقَوَاعِدِهِ؟!!

(٢) وَهُمَا مَنْقُولاَنِ ـ كَالعَادَةِ ـ !!

بَلْ إنَّ سِيَاقَ كَلاَمِ (سَيِّدٍ) فِي الحَدِيثِ الأَوَّلِ - مِنْهُمَا - مُوَجَّهٌ إِلَى (عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ) [1] ، وَمِثْلُهُ - عِنْدَ التَّأَمُّلِ - كَلاَمُ (سَيِّدٍ) فِي النَّصِّ الثَّانِي ؛ فَهُوَ عَامٌّ فِي «المُجْتَمَعِ الإِسْلاَمِيِّ الرَّفِيعِ الكَرِيمِ» [2] - فِي سِيَاقِ (تَظْلِيلِهِ!) لآيَةِ : ﴿وَلاَ تَجَسَّسُوا﴾!!!

فَلِمَ كُلُّ هَذَا التَّلاَعُبِ ، وَالتَّجَاذُبِ؟!

وَأَيْنَ رُوحُ الحَقِّ وَأَهْلُ الحَقِّ فِيهِ؟!

٣٩- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (سَيِّدٌ يَتَرَضَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ):

قَالَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣٣) : «وَفِي «الظِّلاَلِ» (١٠٥١/٢) يَتَرَضَّى سَيِّدٌ عَنْ عَمرِو بْنِ العَاصِ وَوَلَدِهِ ؛ فَيَقُولُ :

«عَنِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ العَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - . .»»!!!

وَهَذَا - وَاللَّهِ - قِمَّةُ التَّغَافُلِ المَاكِرِ ، أَوِ الجَهْلِ المُدْقِعِ - أَوْ هُمَا مَعاً! - مِنْ هَذَا المُسَوِّدِ البَلِيدِ!!

فَهَذِهِ الجُمْلَةُ جُزْءٌ مِنْ سِيَاقَةِ أَحَادِيثَ نَبَوِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، مِنْهَا حَدِيثٌ نَبَوِيٌّ ، ابْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - رَاوِيهِ ، فَهُوَ يَنْقُلُ الحَدِيثَ - سَنَدَهُ أَوْ صَحَابِيَّهُ - ، وَمَتْنَهُ ، وَتَخْرِيجَهُ - كَمَا هُوَ - مِنْ (مَصْدَرِهِ) ؛ مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ ، وَلاَ إِحَالَةٍ - [3] !!

---

(١) وَتَحَرَّفَ اسْمُهُ عِنْدَ المُسَوِّدِ البَلِيدِ كَمَا وَقَعَ عِنْدَ (سَيِّدِهِ!) إِلَى : (عُمَر بْن عُتْبَة)!! فَانْظُرْ «تَهْذِيب الكَمَال» (١١٩/٢٢) - وَفُرُوعَهُ - .

(٢) «الظِّلاَل»)(٣٣٤٦/٦) .

بَيْنَمَا (يُحَوِّلُ) المُسَوِّدُ البَلِيدُ نَصَّ كَلاَمِهِ - بِقُدْرَةٍ قَادِرٍ - إِلَى أَنَّ (سَيِّد قُطْب يُقَرِّرُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ الْتَزَمَ النِّظَامَ العَمَلِيَّ لِلْمُجْتَمَعِ الإِسْلاَمِيِّ)!!!

. . . وَلَيْسَ هَذَا مِنَ النَّصِّ فِي شَيْءٍ ؛ إِلاَّ الرِّوَايَةَ!!

(٣) وَلَوْ كَانَ الفَاعِلُ لِهَذَا غَيْرَ (سَيِّدِهِ) ؛ لأَقَامَ عَلَيْهِ الدُّنْيَا ، وَلَمْ يُقْعِدْهَا ؛ اتِّهَاماً ، وَطَعْناً ، وَتَعْنِيفاً!!

لَكِن (سَيِّد) غَيْر!!

فَكَانَ مَاذَا؟!

إِنَّ هَذَا – وَاللَّهِ – لَدَلِيلٌ – مِنْ أَدِلَّةٍ مُتَكَاثِرَةٍ – عَلَى إِفْلاَسِهِ العِلْمِيِّ – مِنْ جِهَةٍ – ، وَعَلَى كَشْفِ حَقِيقَةِ مَوْقِفِ (سَيِّدِهِ) مِنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ – مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى – ؛ بِحَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَا يُدَافِعُ بِهِ – بِالبَاطِلِ! – عَنْهُ إِلاَّ صِيغَةَ التَّرَضِّي المَنْقُولَةَ – هَذِهِ –!! وَلاَ أَزِيدُ!

٤٠ – وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (سَيِّدٌ يَصِفُ عَمْرَو بْنَ العَاصِ بِأَنَّهُ عَاشَ فِي إِطَارِ العَقِيدَةِ):

نَقَلَ (ص١٣٣) عَنْ «مُقَوِّمَاتِ..» (سَيِّد قُطْب) قَوْلَهُ:

« .. هُنَالِكَ نَجِدُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَنَجِدُ أَبَا ذَرٍّ وَعَمْرَو بْنَ العَاصِ، وَنَجِدُ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَجُلَيْبِيب [1] .. وَكُلُّهَا – وَعَشَرَاتٌ أَمْثَالُهَا – مِنَ الطَّبَائِعِ المُتَقَابِلَةِ: عَاشَتْ فِي إِطَارِ العَقِيدَةِ، فِي إِطَارِ المُجْتَمَعِ، مُتَعَاوِنَةً ذَلِكَ التَّعَاوُنَ الفَرِيدَ المَجِيدَ»!!

وَهُوَ نَصٌّ لَوْ (تَأَمَّلَهُ) – وَلاَ أَهْلِيَّةَ لَهُ لِذَلِكَ! – ؛ لَعَلِمَ أَنَّهُ عَلَيْهِ!! لاَ لَهُ!!!

فَمَاذَا يُفِيدُهُ – فِي هَذَا السِّيَاقِ – قَوْلُهُ: «مِنَ الطَّبَائِعِ وَالنَّمَاذِجِ المُتَقَابِلَةِ» إِلاَّ تَثْبِيتَ مَوْقِفِهِ مِنْ عَمْرٍو، وَهُوَ – عِنْدَهُ – الَّذِي نَفَى أَبَا ذَرٍّ، وَعَاقَبَهُ!!

فَهُمَا – إِذَنْ – (مِنَ الطَّبَائِعِ وَالنَّمَاذِجِ المُتَقَابِلَةِ) ضِدًّا بِضِدٍّ [2] ؟!

... لَكِنَّهُ الإِفْلاَسُ العِلْمِيُّ، وَالإِفْلاَسُ الخُلُقِيُّ، وَالإِفْلاَسُ الفِكْرِيُّ!!

وَالمُهِمُّ – حَسْبُ – الانْتِصَارُ لِسَيِّدٍ! كَيْفَمَا كَانَ!! بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ!!! وَلْيَذْهَبِ الحَقُّ إِلَى أَيِّ مَكَانٍ!!!!

٤١ – وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (الإِمَامُ النَّسَائِيُّ، وَمَوْقِفُهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا –):

---

(١) كَذَا!! وَالصَّوَابُ: جُلَيْبِيباً.

(٢) فَالتَّعْبِيرُ بِـ(عَاشَ) مُصَادَرَةٌ لِلنَّصِّ – ظَهْراً لِبَطْنٍ! –!!!

نَقَلَ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣٤) نَقْلَيْنِ عَنِ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (مُتَوَهِّماً) فِيهِمَا الطَّعْنَ – أَوْ شَيْئاً مِنْهُ – فِي هَذَيْنِ الصَّحَابِيَّيْنِ الجَلِيلَيْنِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – ؛ لِيُسَوِّغَ (لِسَيِّدِهِ) طَعْنَهُ فِي ذَيْنِكَ الصَّحَابِيَّيْنِ – قَائِلاً – :

«جَاءَ فِي «سِيَرِ أَعْلاَمِ النُّبَلاَءِ» (١٢٩/١٤) ، فِي تَرْجَمَةِ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ قَوْلُ مُحَمَّدٍ المَأْمُونِيِّ فِيهِ :

« . . ثُمَّ إِنَّهُ صَنَّفَ بَعْدَ ذَلِكَ «فَضَائِلَ الصَّحَابَةِ» ، فَقِيلَ لَهُ – وَأَنَا أَسْمَعُ – : أَلاَ تُخَرِّجُ فَضَائِلَ مُعَاوِيَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –؟ فَقَالَ : أَيُّ شَيْءٍ أُخَرِّجُ؟ حَدِيثَ : «اللَّهُمَّ لاَ تُشْبِعْ بَطْنَهُ»؟! فَسَكَتَ السَّائِلُ» .

وَفِيهِ (١٣٢/١٤) :

«أَنَّ النَّسَائِيَّ خَرَجَ مِنْ مِصْرَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ إِلَى دِمَشْقَ ، فَسُئِلَ بِهَا عَنْ مُعَاوِيَةَ ، وَمَا جَاءَ فِي فَضَائِلِهِ ، فَقَالَ : لاَ يَرْضَى رَأْساً بِرَأْسٍ حَتَّى يُفَضَّلَ؟! قَالَ : فَمَا زَالُوا يَدْفَعُونَ فِي حِضْنَيْهِ حَتَّى أُخْرِجَ مِنَ المَسْجِدِ ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى مَكَّةَ ، فَتُوُفِّيَ بِهَا» .

ثُمَّ تَسَاءَلَ – بِمَكْرٍ أَحْمَقَ – :

فَمَا مَوْقِفُكَ – يَا شَيْخ عَلِيّ – مِنَ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ؟!

وَهَلْ سَتَقُولُ كَمَا قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ (١٣٣/١٤) :

« . . إِلاَّ أَنَّ فِيهِ قَلِيلَ تَشَيُّعٍ وَانْحِرَافٍ عَنْ خُصُومِ الإِمَامِ عَلِيٍّ ؛ كَمُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو ، وَاللَّهُ يُسَامِحُهُ»؟!

أَمْ أَنَّكَ سَتَضْرِبُ عَلَى عِلْمِهِ ، وَتُطَالِبُ بِحَرْقِ كُتُبِهِ؟!»!!!!

هَذَا نَقْلُهُ وَقَوْلُهُ!

وَالجَوَابُ عَلَيْهِ مِنْ وُجُوهٍ :

الأَوَّلُ: قَالَ الدُّكْتُور عُمَر إِيمَان أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِهِ «الإِمَامُ النَّسَائِيُّ وَكِتَابُهُ (المُجْتَبَى)» (ص٣٠–٣١) :

«إِنَّ قَوْلَهُ : وَأَيُّ شَيْءٍ أُخَرِّجُ لَهُ» إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَدَيْهِ فِي فَضَائِلِ

مُعَاوِيَةَ غَيْرُ قَوْلِهِ ﷺ: «لاَ أَشْبَعَ اللَّهُ بَطْنَهُ»، حَتَّى إِنَّ البُخَارِيَّ حِينَ أَتَى فِي (كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ) عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ عَدَلَ عَنْ قَوْلِهِ: (بَابُ مَنَاقِبِ مُعَاوِيَةَ) إِلَى (بَابِ ذِكْرِ مُعَاوِيَةَ)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ شَيْئاً مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (١).

بَلْ إِنَّ ابْنَ الجَوْزِيِّ - وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الوَضَّاعِينَ فِيمَا وَضَعُوا فِي مُعَاوِيَةَ مِنَ المَنَاقِبِ - رَوَى بِسَنَدِهِ عَنِ ابْنِ رَاهَوَيْه قَوْلَهُ: «لاَ يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضْلِ مُعَاوِيَةَ شَيْءٌ» (٢).

ثُمَّ رَوَى بِسَنَدٍ آخَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي، فَقُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ؟ فَأَطْرَقَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْشِ أَقُولُ فِيهِمَا؟ إِنَّ عَلِيًّا كَانَ كَثِيرَ الأَعْدَاءِ، فَفَتَّشَ أَعْدَاؤُهُ لَهُ عَيْباً، فَلَمْ يَجِدُوا، فَجَاءُوا إِلَى رَجُلٍ قَدْ حَارَبَهُ، وَقَاتَلَهُ، فَأَطْرَوْهُ؛ كَيَاداً مِنْهُمْ لَهُ» (٣).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضَائِلِ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا مَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ الإِسْنَادِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَالنَّسَائِيُّ - وَغَيْرُهُمَا -» (٤).

---

(١) انْظُرْ «صَحِيح البُخَارِيِّ» - «الفَتْح» (١٠٣/٧) -.

(٢) «المَوْضُوعَات» (٢٤/٢).

قُلْتُ: يَقْصِدُ بِذَلِكَ: عَلَى وَجْهِ الخُصُوصِ؛ وَإِلاَّ فَإِنَّ شَرَفَ الصُّحْبَةِ - نَفْسَهُ - مِنْ أَعْلَى (الفَضْلِ) وَأَكْبَرِهِ.

(٣) المَصْدَرالسَّابِق (٢٤/٢).

(٤) «الفَتْح» (١٠٤/٧).

قُلْتُ: لَعَلَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُرِيدُ: ثُبُوتَ أَسَانِيدَ بِذَاتِهَا!

وَإِلاَّ؛ فَقَدْ ثَبَتَ - بِالشَّوَاهِدِ وَالطُّرُقِ - أَحَادِيثُ فِي فَضْلِهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، صَحَّحَهَا أَئِمَّةٌ كِبَارٌ؛ مِنْهَا:

الثَّاني: «وَأَمَّا الثَّانِيَةُ ، وَهِيَ قَوْلُهُ : «أَلاَ يَرْضَى رَأْساً بِرَأْسٍ» ؛ فَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا ابْنُ عَسَاكِرَ بِقَوْلِهِ : «هَذِهِ الحِكَايَةُ لاَ تَدُلُّ عَلَى سُوءِ اعْتِقَادِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الكَفِّ فِي ذِكْرِهِ بِكُلِّ حَالٍ [1] .

قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ قَالَ ذَلِكَ لأَنَّ السَّائِلَ كَانَ مِمَّنْ يُنَاصِبُ العَدَاءَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وَخَاصَّةً فِي تِلْكَ المِنْطَقَةِ (دِمَشْقَ) – آنَذَاكَ – ، فَأَرَادَ إِسْكَاتَهُ بِذَلِكَ ، ثُمَّ إِنَّ إِصْدَارَ الحُكْمِ عَلَيْهِ بِالتَّشَيُّعِ بِسَبَبِ قَوْلَةٍ قَالَهَا فِي مُنَاسَبَةٍ مُعَيَّنَةٍ دُونَ النَّظَرِ إِلَى بَقِيَّةِ أَقْوَالِهِ ، وَمَوَاقِفِهِ الأُخْرَى : فِيهِ إِجْحَافٌ لَهُ .

وَلِكَيْ تَتَّضِحَ الصُّورَةُ فِي مَوْقِفِ النَّسَائِيِّ مِنْ خُصُومِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – فَلاَ بُدَّ أَنْ نَقْرَأَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ القَابِسِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الحَسَنَ بْنَ أَبِي هِلاَلٍ يَقُولُ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

=

= **الأَوَّلُ**: دُعَاؤُهُ ﷺ لِمُعَاوِيَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – :

«اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِياً مَهْدِيًّا ، وَاهْدِ بِهِ» .

وَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٨٤٢) – وَحَسَّنَهُ – ، وَكَذَا الإِمَامُ الجَوْرَقَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «الأَبَاطِيلُ وَالمَنَاكِيرِ ، وَالصِّحَاحُ وَالمَشَاهِيرِ» (١٩٣/١) ، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (١٠٦/٥٩) ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا – بِتَوَسُّعٍ – فِي : «سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» (١٩٦٩) .

الثَّاني: دُعَاءٌ آخَرُ لَهُ ﷺ لِمُعَاوِيَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – :

«اللَّهُمَّ عَلِّمْ مُعَاوِيَةَ الكِتَابَ ، وَالحِسَابَ ، وَقِهِ العَذَابَ» .

وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩٣٨) ، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٢٧٨) ، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (١٠٦/٥٩) ، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١٢٤/٣) .

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا – بِتَوَسُّعٍ – فِي «سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» (٣٢٢٧) .

(١) «مُخْتَصَرُ تَارِيخِ دِمَشْقَ» لابْنِ مَنْظُورٍ (١٠٣/٣) ، وَعَنْهُ : المِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (٣٣٩/١) .

النَّسَائِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ – صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ –، فَقَالَ: «إِنَّمَا الإِسْلاَمُ كَدَارٍ لَهَا بَابٌ، فَبَابُ الإِسْلاَمِ: الصَّحَابَةُ، فَمَنْ آذَى الصَّحَابَةَ إِنَّمَا أَرَادَ الإِسْلاَمَ؛ كَمَنْ نَقَرَ البَابَ إِنَّمَا يُرِيدُ الدُّخُولَ، ثُمَّ قَالَ: فَمَنْ أَرَادَ مُعَاوِيَةَ؛ فَإِنَّمَا أَرَادَ الصِّحَابَ [1]» [2].

الثَّالِثُ: لاَ أَجِدُ بَيَاناً لِكَلِمَةِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ – المَذْكُورَةِ – أَجْوَدَ مِنْ كَلاَمِ شَيْخِهِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٤/٩٩):

«وَتَشَيُّعُ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ بِالحَدِيثِ – كَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ عَبْدِ البَرِّ، وَأَمْثَالِهِمَا – لاَ يَبْلُغُ إِلَى تَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

وَلاَ يُعْرَفُ فِي أَهْلِ الحَدِيثِ مَنْ يُقَدِّمُهُ عَلَيْهِمَا».

قُلْتُ: وَإِذْ لاَ يَبْلُغُ الأَمْرُ بِهِمْ إِلَى التَّفْضِيلِ؛ فَمِنْ بَابٍ أَوْلَى أَنْ لاَ يَصِلَ إِلَى الطَّعْنِ وَالسَّبِّ – كَمَا هُوَ الحَالُ فِي كَلاَمِ سَيِّدٍ –!

الرَّابِعُ: لِمَ لَمْ يَخْتَرْ هَذَا المُسَوِّدُ الجَهُولُ مِنْ كَلاَمِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ إِلاَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ، بَيْنَمَا لِلذَّهَبِيِّ – نَفْسِهِ –، وَفِي المَصْدَرِ المَنْقُولِ عَنْهُ – نَفْسِهِ – وَهُوَ «السِّيَرِ» – كَلاَمٌ آخَرُ يُوضِّحُهُ، وَيُبَيِّنُهُ، وَيَقْطَعُ عَلَى أَمْثَالِ هَذَا الغِرِّ تَعَلُّقَهُ بِهِ!!

قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (٣/١٣٢–١٣٣):

«حَسْبُكَ بِمَنْ يُؤَمِّرُهُ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ عَلَى إِقْلِيمٍ – وَهُوَ ثَغْرٌ –، فَيَضْبِطُهُ، وَيَقُومُ بِهِ أَتَمَّ قِيَامٍ، وَيَرْضَى النَّاسُ عَنْهُ بِسَخَائِهِ وَحِلْمِهِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ تَأَلَّمَ مَرَّةً مِنْهُ، وَكَذَلِكَ فَلْيَكُنِ المَلِكُ [3]، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْراً مِنْهُ بِكَثِيرٍ

---

(١) المَصْدَرَانِ السَّابِقَانِ.

(٢) «الإِمَامُ النَّسَائِيُّ وَكِتَابُهُ (المُجْتَبَى)» (ص٣١).

(٣) قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (١/٢٣٢):

«فَلَمْ يَكُنْ مِنْ مُلُوكِ المُسْلِمِينَ مَلِكٌ خَيْرٌ مِنْ مُعَاوِيَةَ، وَلاَ كَانَ النَّاسُ فِي زَمَانِ مَلِكٍ مِنَ المُلُوكِ خَيْراً

وَأَفْضَلَ وَأَصْلَحَ ، فَهَذَا الرَّجُلُ سَادَ وَسَاسَ العَالَمَ بِكَمَالِ عَقْلِهِ ، وَفَرْطِ حِلْمِهِ ، وَسَعَةِ نَفْسِهِ ، وَقُوَّةِ دَهَائِهِ وَرَأْيِهِ ، وَلَهُ هَنَاتٌ وَأُمُورٌ ، وَاللَّهُ المَوْعِدُ» .

وَقَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (١٥٩/٣) :

«وَمُعَاوِيَةُ مِنْ خِيَارِ المُلُوكِ الَّذِينَ غَلَبَ عَدْلُهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ ، وَمَا هُوَ بِبَرِيءٍ مِنَ الهَنَاتِ ، وَاللَّهُ يَعْفُو عَنْهُ» .

الخَامِسُ: أَمَّا تَسَاؤُلُهُ (!) الأَخِيرُ عَنْ (مَوْقِفِي مِنَ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ) ، ثُمَّ قَوْلُهُ : «أَمْ أَنَّكَ سَتَضْرِبُ عَلَى عِلْمِهِ ، وَتُطَالِبُ بِحَرْقِ كُتُبِهِ؟!»!

فَهُوَ تَسَاؤُلٌ تَافِهٌ بِقَلَمٍ سَفِيهٍ ؛ لاَ أَجِدُ لَهُ أَبْلَغَ مِنْ أَنْ أَقُولَ لَهُ :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا

. . . فَهَلْ كَلاَمُ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ – الذَّهَبِيُّ – كَكَلاَمِ (سَيِّدٍ) الَّذِي لاَ خِطَامَ لَهُ وَلاَ زِمَامَ؟!!!

اسْتَحِ يَا رَجُلُ!

أَمَّا حَرْقُ الكُتُبِ – وَمَا أَشْبَهَهَا – ؛ فَقَضِيَّةٌ كُبْرَى ، قَدْ لاَ يُدرِكُ أَمْثَالُ هَذَا المُسَوِّدِ البَلِيدِ أَبْعَادَهَا الدَّقِيقَةَ ؛ لِبُعْدِهِ عَنْ مَنْهَجِيَّةِ العِلْمِ ، وَضَوَابِطِ أَهْلِهِ :

فَقَدْ تَقَدَّمَ كَلاَمُ الإِمَامِ ابْنِ القَيِّمِ فِي «الطُّرُقِ الحُكْمِيَّةِ فِي السِّيَاسِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ» (ص٤٧١–٤٧٤) – مَا مُلَخَّصُهُ – :

«لاَ ضَمَانَ فِي تَحْرِيقِ الكُتُبِ المُضِلَّةِ ، وَإِتْلاَفِهَا :

مِنْهُمْ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ ، إِذَا نُسِبَتْ أَيَّامُهُ إِلَى أَيَّامِ مَنْ بَعْدَهُ ، وَأَمَّا إِذَا نُسِبَتْ إِلَى أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ؛ = = ظَهَرَ التَّفَاضُلُ» .

ثُمَّ سَرَدَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فَصْلاً طَوِيلاً ، وَكَلاَماً جَلِيلاً : فِي فَضَائِلِ مُعَاوِيَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وَمَآثِرِهِ ، وَخَتَمَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :

«وَفَضَائِلُ مُعَاوِيَةَ فِي حُسْنِ السِّيرَةِ ، وَالعَدْلِ ، وَالإِحْسَانِ : كَثِيرَةٌ» .

قَالَ المَرُّوذِيُّ : قُلْتُ لأَحْمَدَ : اسْتَعَرْتُ كِتَاباً فِيهِ أَشْيَاءُ رَدِيئَةٌ ، تَرَى أَنْ أُخَرِّقَهُ أَوْ أَحْرِقَهُ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وَكُلُّ هَذِهِ الكُتُبِ المُتَضَمِّنَةِ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ : غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهَا ؛ بَلْ مَأْذُونٌ فِي مَحْقِهَا وَإِتْلاَفِهَا ، وَمَا عَلَى الأُمَّةِ أَضَرُّ مِنْهَا .

وَقَدْ حَرَّقَ الصَّحَابَةُ جَمِيعَ المَصَاحِفِ المُخَالِفَةِ لِمُصْحَفِ عُثْمَانَ ؛ لَمَّا خَافُوا عَلَى الأُمَّةِ مِنَ الاخْتِلاَفِ ، فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْا هَذِهِ الكُتُبَ الَّتِي أَوْقَعَتِ الخِلاَفَ وَالتَّفَرُّقَ بَيْنَ الأُمَّةِ؟!

وَالمَقْصُودُ: أَنَّ هَذِهِ الكُتُبَ المُشْتَمِلَةَ عَلَى الكَذِبِ وَالبِدْعَةِ يَجِبُ إِتْلاَفُهَا وَإِعْدَامُهَا ، وَهِيَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ إِتْلاَفِ آلاَتِ اللَّهْوِ وَالمَعَازِفِ ، وَإِتْلاَفِ آنِيَةِ الخَمْرِ ؛ فَإِنَّ ضَرَرَهَا أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ هَذِهِ ، وَلاَ ضَمَانَ فِيهَا ، كَمَا لاَ ضَمَانَ فِي كَسْرِ أَوَانِي الخَمْرِ ، وَشَقِّ زِقَاقِهَا» .

وَأَزِيدُ ـ هَا هُنَا ـ مَا قَالَهُ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الاعْتِدَالِ» (٢/٨٣) :

«قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى : كُنَّا عِنْدَ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ ، فَحَضَرَهُ ابْنُ المُبَارَكِ ، فَذَكَرَ أَبُو حَمْزَةَ حَدِيثاً فِي ذِكْرِ عُثْمَانَ ، فَنَالَ مِنْ عُثْمَانَ [1] ، فَقَامَ ابْنُ المُبَارَكِ ، وَمَزَّقَ مَا كَتَبَ ، وَمَضَى» .

وَقَالَ ابْنُ الأَثِيرِ فِي «الكَامِلِ» (٦/٢٤٣) : «وَفِيهَا [سَنَةَ٣٢٢هـ] : أُحْضِرَ أَبُو بَكْرِ ابْنُ مِقْسَمٍ ـ بِبَغْدَادَ ـ فِي دَارِ سَلاَمَةَ الحَاجِبِ ، وَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ قَدِ ابْتَدَعَ قِرَاءَةً لَمْ تُعْرَفْ! وَأُحْضِرَ ابْنُ مُجَاهِدٍ ، وَالقُضَاةُ ، وَالقُرَّاءُ ، وَنَاظَرُوهُ ، فَاعْتَرَفَ بِالخَطَإِ ، وَتَابَ مِنْهُ ، وَأُحْرِقَتْ كُتُبُهُ» .

---

(١) فَكَيْفَ بِمَنْ نَالَ مِنْ عُثْمَانَ ، وَمُعَاوِيَةَ ، وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ أَجْمَعِينَ ـ كَ(سَيِّد قُطْب)!

وَلاَ أَرَى أَنَّهُ يُدَافِعُ عَنْهُ إِلاَّ مِثْلُهُ!!!

وَفِي «مِرْآةِ الجَنَانِ» (٢٦٨/٣) - لِلْيَافِعِيِّ - ، وَ«شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» (١٣٨/٤) - لابْنِ العِمَادِ - أَخْبَارُ حَرْقِ كِتَابِ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» - لِلْغَزَالِيِّ - .

وَالأَخْبَارُ كَثِيرَةٌ جِدًّا فِي هَذَا البَابِ [١] . . .» .

فَأَيْنَ مَوْضِعُ الاسْتِغْرَابِ؟!

٤٢- ثُمَّ نَقَلَ كَلاَماً (ص١٣٤-١٣٥) - وَاللَّهِ إِنَّهُ لاَ يَفْهَمُهُ، وَلاَ يُدْرِكُهُ! -:

حَوْلَ طَرَائِقِ بَعْضِ الحُفَّاظِ - كَالإِمَامِ البُخَارِيِّ - فِي الرِّوَايَةِ عَنْ بَعْضِ مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ بِالتَّشَيُّعِ - وَنَحْوِهِ -!

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ أَجَلِّ المَسَائِلِ - وَأَعْظَمِهَا - لَوْ كَانَ يَعْلَمُ! - ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ فِيهَا كَمًّا كَبِيراً مِن البُحُوثِ العِلْمِيَّة ، وَالأَبْحَاثِ الحَدِيثِيَّةِ - عَامَّةً وَخَاصَّةً - ؛ مِنْ أَهَمِّهَا - فِيمَا نَحْنُ فِيهِ - كِتَابُ (مَنْهَجِ الإِمَامِ البُخَارِيِّ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ المُبْتَدِعَةِ مِنْ خِلاَلِ «الجَامِعِ الصَّحِيحِ») [٢] ، وَهُوَ رِسَالَةٌ عِلْمِيَّةٌ أَكَادِيمِيَّةٌ جَيِّدَةٌ ، مُقَدَّمَةٌ مِنْ (كَرِيمَةَ سُودَانِي) إِلَى جَامِعَةِ الأَمِيرِ عَبْدِ القَادِرِ/ الجَزَائِرِ .

وَفِيهَا (ص٢٥٣-٢٥٧) البَحْثُ - مُطَوَّلاً - فِي (مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ دِرْهَمٍ) ، الَّذِي ذَكَرَهُ - بِالنَّقْلِ المُخْتَصَرِ - المُسَوِّدُ البَلِيدُ!

وَالمُتَأَمِّلُ لِصَنَائِعِ المُحَدِّثِينَ ، وَطَرَائِقِ أَهْلِ الحَدِيثِ - فِي التَّعَامُلِ مَعَ مَرْوِيَّاتِ هَذَا الصِّنْفِ - يُدْرِكُ السَّبَبَ الرَّئِيسَ فِي ذَلِكَ ؛ أَلاَ وَهُوَ مَسِيسُ الحَاجَةِ إِلَى رِوَايَاتِهِمُ الَّتِي بِهَا حِفْظُ الدِّينِ ، وَفِيهَا قِوَامُ الشَّرِيعَةِ - مَعَ تَنْخِيلٍ دَقِيقٍ ، وَغَرْبَلَةٍ جَادَّةٍ - .

فَأَيْنَ حَالُ هَؤُلاَءِ - مَعَ عِظَمِ الحَاجَةِ - ، مِنْ حَالِ أُولَئِكَ - كَسَيِّدٍ وَأَمْثَالِهِ - وَمَا وَرَّثُوهُ مِنْ خُصُومَةٍ وَلَجَاجَةٍ!؟!

---

(١) انْظُرْهَا - مَجْمُوعَةً - فِي كِتَابِ «حَرْقِ الكُتُبِ فِي التُّرَاثِ العَرَبِيِّ» لِنَاصِرٍ الحَزِيمِي - مَنْشُورَاتِ الجَمَلِ/ سَنَةَ ٢٠٠٣م .

(٢) طَبْعُ مَكْتَبَةِ الرُّشْدِ/ الرِّيَاضِ - سَنَةَ ٢٠٠٤م .

وَهَذَا – لِمَنْ أَنْصَفَ – كَافٍ . . .

(تَنْبِيهٌ):

مِنْ تَنَاقُضَاتِ المُسَوِّدِ البَلِيدِ – الظَّاهِرَةِ – : نَقْلُهُ (ص١٣٥) عَنِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ قَوْلَهُ فِي أَبِي نُعَيْمٍ : أَنَّهُ كَانَ يَنَالُ مِنْ مُعَاوِيَةَ!!

ثُمَّ حَشَّى – فِي الرَّاوِي نَفْسِهِ – نَقْلاً عَنِ الذَّهَبِيِّ – أَيْضاً – قَوْلَهُ – نَفْسِهِ – : «مَا كَتَبْتُ عَلَيَّ الحَفَظَةُ أَنِّي سَبَبْتُ مُعَاوِيَةَ» . . .

فَـأَقُولُ – بَعْدُ – : إِنَّمَا كَلاَمُنَا عَمَّنْ يَسُبُّهُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وَيَغْمِزُ فِيهِ ، وَيَطْعَنُ!!

فَتَأَمَّلْ تَنَاقُضَهُ – **أَوَّلاً** – ، وَإِبْعَادَهُ النُّجْعَةَ – **ثَانِياً** –!

٤٣– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (هَلْ يَطْعَنُ الأَلْبَانِيُّ فِي مُعَاوِيَةَ؟!):

نَقَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣٥) عَنْ شَيْخِنَا – فِي «السِّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ» (٤/رَقْم١٧٤٩) تَحْسِينَهُ (حَدِيثَ) : «أَوَّلُ مَنْ يُغَيِّرُ سُنَّتِي : رَجُلٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ» – وَشَرْحَهُ لَهُ – .

ثُمَّ بَنَى عَلَى هَذَا (الحَدِيثِ) – انْتَبِهْ! – عِدَّةَ أَسْئِلَةٍ مِنْ أَسْئِلَتِهِ التَّافِهَةِ البَارِدَةِ!!

وَلِي تَعْلِيقَاتٌ :

الأَوَّلُ: أَنَّ عُنْوَانَهُ – المَبْنِيَّ عَلَى سُؤَالٍ!! – اسْتِعْدَائِيٌّ اسْتِفْزَازِيٌّ ، يَدُلُّ عَلَى مَزِيدِ سَفَاهَتِهِ! وَكَبِيرِ تَفَاهَتِهِ!!

وَكَأَنِّي أَلْمُسُ هَذَا الاسْتِعْدَاءَ مَأْخُوذاً – بِطَرِيقَةٍ أَوْ أُخْرَى – مِنْ (ش . شَقِرَةَ) – هَدَاهُ اللَّهُ – فِي رِسَالَتِهِ الشَّوْهَاءِ : «الدُّفُوعَاتُ الغَوَانِي وَالاسْتِنْبَاطَاتُ الرَّوَانِي . . .» الَّتِي يُقَرِّرُ فِيهَا (ص٢٨) – فِي مَسْأَلَةٍ مَهْجُورَةٍ نَبَشَهَا – : أَنَّ «اخْتِيَارَ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ يُفْرِحُ الرَّافِضَةَ»!!

﴿تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ .

الثَّانِي: أَنَّ شَيْخَنَا – رَحِمَهُ اللَّهُ – لَمْ يَزِدْ عَلَى إِيرَادِ نَصِّ حَدِيثٍ ثَابِتٍ عِنْدَهُ – ؛ فَبِمَ يُلاَمُ؟!

أَمَّا أَنَّهُ السَّفَهُ فِي القَوْلِ وَالكَلاَمِ ، وَالخُبْثُ فِي القَصْدِ وَالمَرَامِ؟!

الثَّـــالِثُ: أَرَادَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (حَاشِيَة ص١٣٥) أَنْ يَتَعَمْلَقَ (!) فَضَعَّفَ سَنَدَهُ ـ مُتَنَاقِضاً! ـ كَمَا سَأُبَيِّنُهُ!!

وَإِنِّي لأَظُنُّ أَنَّ تَضْعِيفَهُ (!) هَذَا ـ وَمِنَ الظَّنِّ إِثْمٌ! ـ إِنَّمَا هُوَ مِنْ دَسِّ مَنْ (يَمُنُّ!) بِلاَ (حُسْنٍ!) ـ فَيَهْذِي بِمَا يُؤْذِي!!

وَوَجْهُ تَنَاقُضِهِ ـ أَوْ تَنَاقُضِهِمَا! ـ المُشَارُ إِلَيْهِ : أَنَّهُ ـ أَوْ أَنَّهُمَا ـ بَعْدَ الإِعْلاَلِ بِالانْقِطَاعِ بَيْنَ أَبِي العَالِيَةِ وَأَبِي ذَرٍّ ، قَالَ ـ أَوْ قَالاَ ـ! : «وَلَعَلَّ بَيْنَهُمَا أَبَا مُسْلِمٍ الجَذَمِيَّ ـ كَمَا فِي «تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ» ـ!!

كَذَا!!

وَلَبِئْسَ التَّابِعُ وَالمَتْبُوعُ!!

فَلِمَاذَا القَوْلُ بِـ(لَعَلَّ!) ـ إِذَنْ ـ؟!

فَقَدْ وَرَدَ الحَدِيثُ عَلَى وَجْهَيْنِ :

الأَوَّلُ: مِنْ طَرِيقِ أَبِي العَالِيَةِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠٢/١٤) ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الأَوَائِلِ» (رَقْم٦٣) ـ وَغَيْرُهُمَا ـ .

وَجَزَمَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» [1] (٢٠٧/٤) بِسَمَاعِ أَبِي العَالِيَةِ مِنْ أَبِي ذَرٍّ ؛ بَلْ قَالَ ـ قَبْلاً ـ : «أَدْرَكَ زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ شَابٌّ ، وَأَسْلَمَ فِي خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرٍ» .

الوَجْهُ الثَّـــانِي: أَخْرَجَهُ الرُّوَيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» ـ كَمَا فِي «سِيَرِ أَعْلاَمِ النُّبَلاَءِ» (٣٢٩/١) ـ ، قَالَ :

«حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ : حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ أَبُو

---

(١) وَغَفَلَ المُعَلِّقُ عَلَيْهِ ؛ فَأَعَلَّهُ بِالإِرْسَالِ!!

مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي أَبُو العَالِيَةِ: حَدَّثَنِي أَبُو مُسْلِمٍ [1] . . .» ـ كَمَا فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (٢٥٠/٦٥) ـ ، فَذَكَرَ قِصَّةً عَنْ [2] أَبِي ذَرٍّ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ ، وَفِيهَا الحَدِيثُ . . . .

وَقَدْ أَشَارَ الحَافِظُ المِزِّيُّ فِي «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (٢١٥/٩) إِلَى هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ ـ بِقَوْلِهِ ـ :

«وَرَوَى عَنْ أَبِي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ .

وَقِيلَ: عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الجَذَمِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ» .

قُلْتُ: وَلاَ تَعَارُضَ ، وَلاَ انْقِطَاعَ ـ عَلَى كِلاَ الوَجْهَيْنِ ـ بِحَمْدِ اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ .

فَاكْسِرْ ـ يَا هَذَا ـ قَلَمَكَ ـ مُقَوِّياً قَلْبَكَ! ـ ؛ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ!!

الرَّابِعُ: أَنَّ سُؤَالَهُ لِي ـ بَعْدُ ـ (ص١٣٦) : «فَهَلْ سَتَقُولُ : إِنَّ الأَلْبَانِيَّ يَطْعَنُ فِي مُعَاوِيَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ ؛ لأَنَّهُ يَصِفُهُ بِأَنَّهُ غَيَّرَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ»!!

فَأُجِيبُهُ :

لَنْ أَقُول ـ أَيُّهَا الجَهُول ـ ؛ لِثَلاَثَةِ أَسْبَابٍ :

أَوَّلُهَا: أَنَّ شَيْخَنَا ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لَمْ يَذْكُرْ مُعَاوِيَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ هُنَا ـ لاَ مِنْ قَرِيبٍ ، وَلاَ مِنْ بَعِيدٍ .

ثَانِيهَا: أَنَّ تَعْلِيقَ شَيْخِنَا ـ فِي نِصْفِ سَطْرٍ ـ مَبْنِيٌّ عَلَى الاحْتِمَالِ ، بِقَوْلِهِ : (لَعَلَّ)!!

فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ العِلْمِ ـ بَلِ العَدْلِ ـ أَيُّهَا الجَاهِلُ الظَّالِمُ؟!

ثَالِثُهَا: أَنَّ شَيْخَنَا لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْ كِيسِهِ ؛ إِنَّمَا هُوَ لَفْظُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالحُكْمُ حُكْمُهُ ، وَالبَيَانُ بَيَانُهُ .

---

(١) وَهُوَ الجَذَمِيُّ ـ نَفْسُهُ ـ : وَثَّقَهُ العِجْلِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ ، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الكَاشِفِ» ، وَرَوَى = = عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ .

(٢) وَسَمَاعُهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ ـ بِالجُمْلَةِ ـ فِي «سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (١٣٠٨) ، وَلَيْسَ هُوَ مَعْرُوفاً بِالتَّدْلِيسِ .

لَكِنَّ الأَمْرَ عَلَى غَيْرِ مَا قَدَّرَهُ هَذَا الْمُسَوِّدُ السَّفِيهُ – بِحَمْدِ اللَّهِ –!

٤٤– وَتَحْتَ عُنْوَانِ (تَكْفِيرٌ مُبَطَّنٌ(!)):

نَقَلَ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ عَنِّي (ص١٣٦) عَزْواً لِمَقَالٍ لِسَيِّدٍ قُطْبٍ فِيهِ – كَمَا قُلْتُ –: «تَكْفِيرٌ مُبَطَّنٌ – يَكَادُ يَكُونُ صَرِيحاً – لِلصَّحَابِيِّ الجَلِيلِ (أَبِي سُفْيَانَ) – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –».

ثُمَّ شَاغَبَ مُشَاغَبَةً شَدِيدَةً – لَكِنَّهَا حَمْقَاءُ عَنِيدَةٌ –؛ مُسْتَغِلاًّ خَطَأً فِي عَزْوِ المَقَالِ المَذْكُورِ وَقَعَ فِيهِ قَلَمِي!!

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مِقْدَارِ الرُّوحِ العِلْمِيَّةِ – بَلْهَ الإِيمَانِيَّةِ – الَّتِي (يَتَمَتَّعُ=يَسْتَمْتِعُ) بِهَا هَذَا الجَهُولُ!!

وَلَقَدْ سَبَقَ – قَرِيباً جِدًّا – التَّنْبِيهُ عَلَى خَطَإٍ فِي العَزْوِ – وَقَعَ لِلْمُسَوِّدِ المَجْهُولِ – فِي صَفْحَةٍ وَاحِدَةٍ مَرَّتَيْنِ!!!

فَلِمَ التَّشْغِيبُ، وَالتَّكْذِيبُ؟!

نَعَمْ؛ لَقَدْ أَوْصَلَهُ تَشْغِيبُهُ الجَاهِلُ إِلَى تَكْذِيبِي، وَطَلَبِ القَسَمِ بِاللَّهِ أَنِّي: «مَا قَرَأْتُ المَقَالَ؛ بَلْهَ أَنْ تَرَى عَيْنَاكَ حَرْفاً وَاحِداً مِنْهُ، أَوْ نِصْفَ حَرْفٍ؟!»!!

كَذَا قَالَ – هَذَا الدَّجَّالُ –!!

عَلَى أَنِّي **أَقُولُ** – بِحَمْدِ رَبِّ العَالَمِينَ –:

لَسْتُ – فَقَطْ – قَارِئاً المَقَالَ؛ بَلْ إِنَّ المَجَلاَّتِ الَّتِي هِيَ مَوْضِعُ النَّقْلِ – كُلَّهَا – عِنْدِي – نُسَخاً أَصْلِيَّةً –!!

فَهَلْ أَقْلِبُ عَلَيْكَ سُؤَالَكَ؛ لأَسْأَلَكَ:

مِنْ أَيْنَ (اسْتَلَلْتَ!) – أَنْتَ – مَعْلُومَةَ المَقَالِ – وَحَيْثِيَّاتِهِ – الَّتِي سُقْتَهَا (ص١٣٧–١٣٨)؟!

وَلِمَ لَمْ تَذْكُرْ مَرْجِعَكَ، أَوْ مَصْدَرَكَ – فِيهَا –؟!

أَمْ أَنَّهُ:

أَحَرَامٌ عَلَى بَلاَبِلِهِ الدَّوْ حُ حَلاَلٌ لِلطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسِ؟!

. . . وَمِنَ اللَّطِيفِ (جِدًّا!) ـ بَعْدُ ـ أَنَّ الْمُسَوِّدَ البَلِيدَ قَدْ كَتَبَ صَفْحَةً كَامِلَةً ـ بِإِنْشَاءِ هَابِطٍ ـ (مُتَوَهِّماً) فِيهَا مَشْهَداً مِنْ مَشَاهِدِ يَوْمِ القِيَامَةِ (!) ـ فِي الْمَحْشَرِ ـ[1] ؛ يُعَاتِبُنِي فِيهِ (سَيِّد) قَائِلاً لِي (!) : «وَاللَّهِ إِنَّ مَا تَفْعَلُهُ لَحَرَامٌ . . حَرَامٌ . .»!!

. . . يَا حَرَام!

ثُمَّ يَقُولُ لِي (سَيِّد) ـ أَيْضاً ـ أَثْنَاءَ التَّوَهُّمِ نَفْسِهِ! ـ : أَنَا سَيِّد . . أَنَا السَّيِّد[2] . . أَنَا الَّذِي قَدَّمْتُ رُوحِي رَخِيصَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . أَنَا الَّذِي نِلْتُ شَهَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِي . . » .

فَأَقُولُ لِهَذَا الجَاهِلِ البَلِيدِ ـ بِحَقٍّ ـ مَا قَالَهُ لِي (بِالتَّوَهُّمِ!) ـ بِغَيْرِ حَقٍّ ـ :

«وَاللَّهِ إِنَّ مَا تَفْعَلُهُ لَحَرَامٌ . . حَرَامٌ . .»!!

فَأَيُّ تَأَلٍّ[3] ـ بِلاَ تَأَنٍّ ـ هَذَا الَّذِي فَاهَ بِهِ فُوكَ ـ أَيُّهَا الأَنُوكُ ـ؟!

وَكَيْفَ لَكَ أَنْ (تَتَوَهَّمَ) هَذَا الْمَشْهَدَ الغَيْبِيَّ ـ وَمِنْكَ الغَبِيُّ! ـ ، جَازِماً فِيهِ بِمَا لاَ يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنَ الخَلْقِ ـ إِلاَّ اللَّهُ العَلِيُّ العَظِيمُ ـ أَنَّ (السَّيِّدَا!!) نَالَ الشَّهَادَةَ ، بَلْ أَعْلَى

---

(١) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْمَشْهَدَ (الْمُتَوَهَّمَ ـ بَدَاهَةً ـ) فِي (الجَنَّةِ!) ؛ لأَنَّ (سَيِّدَهُ) ـ فِي مَشْهَدِهِ الْمَذْكُورِ ـ جَزَمَ بِنَيْلِهِ الشَّهَادَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهَذَا لاَ يَكُونُ فِي (الْمَحْشَرِ)!!!

وَلَكِنْ ؛ يَبْدُو ـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ـ أَنَّ الْمُسَوِّدَ البَلِيدَ (تَنَبَّهَ) إِلَى أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ مَشْهَدَهُ (!) فِي الجَنَّةِ ؛ فَسَيُؤَدِّيهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ أَكُونَ أَنَا (عَلِي الحَلَبِي) ـ بِسَبَبِ الحِوَارِ الْمُتَوَهَّمِ بَيْنِي وَبَيْنَ (سَيِّدِهِ) ـ مَعَ (سَيِّدِهِ) فِي الجَنَّةِ!! وَهَذَا (عِنْدَهُ) بَعِيدٌ ـ أَوْ غَرِيبٌ ـ!!

وَهُرُوباً مِنْ هَذَا ـ حَتَّى لَوْ كَانَ تَوَهُّماً! ـ جَعَلَهُ فِي (الْمَحْشَرِ) ـ وَلَوْ بِالتَّنَاقُضِ ـ!!

(٢) كَذَا !!!

(٣) انْظُر «النِّهَايَة» (ص٤٤) لابْنِ الأَثِيرِ .

دَرَجَاتِهَا ، وَ . . وَ . . !!

صَدَقَ رسُولُنَا ﷺ القَائِلُ : «إنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاس مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ الأُولَى : إذَا لَمْ تَسْتَحِ ؛ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» [1] . . .

وَلَقَدْ كَانَ مِنْ ضِمْنِ (تَوَهُّمِهِ) – البَاطِلِ – : أَنَّ (سَيِّداً) يَقُولُ – عَنِ القُرْآنِ الكَرِيمِ – : «فَسَّرْتُهُ تَفْسِيرَ التَّوَّاقِ لِلْحَقِّ»!!

كَذَا!!

مَعَ أَنَّ مُفْتِي بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ – وَفَّقَهُ المَوْلَى – فِي الوَرَقَةِ الَّتِي طَارَ بِهَا المُسَوِّدُ الجَهُول – وَمَنْ بِقَوْلِهِ يَقُول – يَقُولُ – وَاصِفاً (سَيِّد الظِّلاَل) – : «لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ»!!

وَمِنْهُ : وَصْفُ «ظِلاَلُ سَيِّدٍ» بِأَنَّهُ : «كِتَابٌ لَيْسَ تَفْسِيراً»!!!

كُفَّ عَنَّا تَنَاقُضَاتِكَ – يَا هَذَا ، وَكَفَى هَذَّا ، وَهَذَيَاناً ، وَهَذَى!!

وَإِيَّاكَ – ثُمَّ إِيَّاكَ – أَنْ تَرْجِعَ بِنَا إِلَى لِعْبَةِ الاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ – نَفْسِهَا – ، وَأَنْتَ فَاقِدٌ لأَهْلِيَّةِ أَبْجَدِيَّاتِ المَعْرِفَةِ العِلْمِيَّةِ ؛ بَلِ العَقْلِيَّةِ!!

وَدَعْوَى (التَّفْسِيرِيَّةِ) – هَذِهِ – كَافِيَةٌ لِلتَّدْلِيلِ عَلَى مَا قُلْتُ ؛ فَارْعَوِ!!

وَمِنْ صُوَرِ تَنَاقُضِ هَذَا المُسَوِّدِ البَلِيدِ – وَيَبْدُو أَنَّهَا لاَ تَكَادُ تَنْتَهِي! – : أَنَّهُ شَغَّبَ عَلَيَّ (ص٤٧) بِكَلِمَةٍ قُلْتُهَا فِي بَعْضِ (سَادَتِهِ!) ، مُدَّعِياً عَلَيَّ – فِيهَا – بِالبَاطِلِ أَنِّي شَقَقْتُ عَنْ صَدْرِهِ!!

وَهَذَا – كَمَا لاَ يَخْفَى – إِنْ ثَبَتَ – نَوْعُ تَأَلٍّ ، لَكِنَّهُ دُنْيَوِيٌّ!

وَهُوَ – مِنْهُ – بَاطِلٌ ؛ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ . .

بَيْنَمَا الَّذِي هُنَا – وَهَأَنَذَا أَكْشِفُهُ – تَأَلٍّ تَامٌّ ، وَفِي أَمْرٍ غَيْبِيٍّ . . .

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً﴾ . . .

وَمِنَ اللَّطِيفِ (!) نَقْلُ آخِرِ سَطْرٍ فِي صَفْحَتِهِ الإِنْشَائِيَّةِ الكَامِلَةِ – تِلْكَ – ؛ لَمَّا

---

(١) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٣٤٨٣) عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ .

قَالَ :

«تَوَهَّمْ ذَلِكَ المَوقِفَ . . وَأَجِبْ عَنِ الأَسْئِلَةِ ـ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ـ ، وَعُدْ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ ؛ كَمَا عَادَ سَيِّد عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَخْطَائِهِ»!!!

فَأَقُولُ:

أَوَّلاً: لاَ أَتَوَهَّمُ مَوْقِفاً غَيْبِيًّا أَجْزِمُ فِيهِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ!! بَيْنَمَا الحَالُ قَدْ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ـ فِيمَا لاَ يَعْلَمُهُ إِلاَّ قَيُّومُ السَّمَوَاتِ وَالأَرَضِينَ ـ جَلَّ فِي عُلاَه ، وَعَظُمَ فِي عَالِي سَمَاه ـ .

وَحُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ بَابٌ إِلَى الحَقِّ ، وَلَيْسَ طَرِيقاً إِلَى البَاطِلِ . . .

وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ الحَسَنَ البَصْرِيَّ ـ القَائِلَ ـ :

«المُؤْمِنُ يَعْمَلُ بِالطَّاعَاتِ وَهُوَ مُشْفِقٌ وَجِلٌ خَائِفٌ ، وَالفَاجِرُ يَعْمَلُ بِالمَعَاصِي وَهُوَ آمِنٌ»[1] .

فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ ـ وَلِسَيِّدِكَ ـ مَا تَبْغِي؟!

ثَانِياً: أَمَّا (أَمْرِي!) بِالإِجَابَةِ عَنِ الأَسْئِلَةِ (!!) : فَلَيْسَ بِلاَزِمٍ الانْصِيَاعُ لَهُ!! مُذَكِّراً لَكَ بِمَا قُلْتَهُ فِيَّ (ص١٢٨) ـ اسْتِهْزَاءاً ـ بِعَدَمِ مُخَالَفَةِ (نَهْيِي) ؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ التَّحْرِيم!!

وَهَلْ أَمْرُكَ ـ بِرَبِّكَ ـ يُفِيدُ الوُجُوبَ؟!

فَكَيْفَ إِذَا عَرَفْنَا ـ جَلِيًّا ـ وَقَدْ مَرَّ ـ أَنَّ كَلاَمِي هُنَاكَ كَانَ حَقًّا ـ وَلِلَّهِ الحَمْدُ ـ ، بَيْنَمَا كَلاَمُكَ ـ هُنَا ـ عَيْنُ الجَدَلِ البَاطِلِ الجَاهِلِ؟!!

أَسْئِلَةٌ بَارِدَةٌ . . .

وَقَائِعُ مُتَوَهَّمَةٌ . .

أَحْكَامٌ جَرِيئَةٌ . . .

نَتَائِجُ ظَالِمَةٌ . . .

---

(١) «تَفْسِير ابْنِ كَثِيرٍ» (٦/٣٥٥) .

ثالثـــاً: أَمَّا عَوْدِي عَمَّا أَنَا فِيهِ: فَلاَ ـ وَأَلْفُ لاَ ـ؛ فَكَيْفَ أَعُودُ عَنْ حَقٍّ انْشَرَحْتُ لَهُ، فَأَنَا بِهِ مُطْمَئِنٌّ، وَعَنْهُ رَاضٍ ـ مُوَافِقاً فِيهِ أَئِمَّتَنَا الأَعْلاَم، وَمَشَايِخَنَا الكِرَام ـ، دُونَ أُولَئِكَ المُتَعَصِّبَةِ الطَّغَام!!

وَلَئِنْ ظَهَرَ لِي شَيْءٌ مِنَ الحَقِّ خِلاَفُ مَا أَنَا عَلَيْهِ؛ فَوَاللَّهِ، وَتَاللَّهِ، وَباللَّهِ ـ بِإِذْنِ رَبِّي ـ لاَ أَنْتَظِرُ مِثْلَ هَذَا الأَمْرِ الخَاوِي ـ مِنْ هَذَا المُسَوِّدِ الهَاوِي [1] ـ لِلانْصِيَاعِ إِلَيْهِ..

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَلاَ أَسْتَكْبِرُ عَنْهُ...

رابعاً: أَمَّا أَنَّ (سَيِّداً) «عَادَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَخْطَائِهِ»!!

فَحَسَنٌ؛ وَنَحْنُ نَدْعُو اللَّهَ ـ تَعَالَى ـ لَهُ ـ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا المُدَّعَى تَرَاجُعُهُ فِيهِ ـ جُلُّهُ ـ تَغْيِيراً لأَلْفَاظٍ، مَعَ بَقَاءِ المَعَانِي ـ فِي الغَالِبِ ـ كَمَا هِيَ [2] ـ!!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّنَا نُنَبِّهُ عَلَى البَاقِي مِنْ أَخْطَائِهِ؛ مِمَّا لاَ يَزَالُ المُتَعَصِّبُونَ لَهُ ـ وَهُمْ لَيْسُوا قِلَّةً! ـ يُنَافِحُونَ دُونَهَا، وَيُكَافِحُونَ فِي الدِّفَاعِ عَنْهَا!!!

وَنَحْنُ لَهُمْ بِالمِرْصَاد ـ وَلَوْ زَادَ الوَاحِدُ مِنْهُمْ وَأَعَاد ـ!

٤٥ـ وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (قِصَّةُ مَجَلَّةِ «المُسْلِمُونَ»):

كَتَبَ (ص١٣٧ـ١٣٨) مَعْلُومَاتٍ مَجْمُوعَةً حَوْلَ الرُّدُودِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ الأُسْتَاذِ مَحْمُود شَاكِر، وَبَيْنَ (سَيِّد قُطْب) ـ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ـ!! ذَاكِراً أَسْمَاءَ بَعْضِ المَجَلاَّتِ، وَأَرْقَامَ صَفَحَاتِهَا!!!

وَلَقَدْ قَدَّمْتُ بِأَنِّي (أَكَادُ) أَجْزِمُ أَنَّهَا مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ لَهُ فِيهَا إِلاَّ النَّقْلُ المُجَرَّدُ!!

وَإِلاَّ؛ فَلِمَ لَمْ يُبَيِّنْ مَصْدَرَهُ فِيهَا؟!

فَإِنِ اسْتَسْهَلَ الأَمْرَ، وَهَوَّنَ مِنْهُ:

---

(١) مِنَ (الهُوِيِّ)!

(٢) وَقَدْ مَرَّ عَلَى ذَلِكَ عِدَّةُ أَمْثِلَةٍ...

فَلِمَ عَظَّمَ عَلَيَّ دُونَهُ؟!

فَإِنْ قِيلَ : بِسَبَبِ خَطَإِ العَزْوِ :

فَأَخْطَاءُ عَزْوِهِ أَكْثَرُ!!

إِنَّهُ التَّنَاقُضُ البَشِعُ ، وَالتَّنَافُرُ الشَّنِيع ، وَالجَهْلُ المُدْقِعُ الفَظِيع!!!

وَمِنْ صُوَرِ تَنَاقُضَاتِهِ – وَمَا أَكْثَرَهَا! – : قَوْلُهُ (ص١٣٨) : «وَلَو اسْتَعْرَضْنَا مَا انْتَقَدَهُ الأُسْتَاذُ مَحْمُود شَاكِر عَلَى الأُسْتَاذِ سَيِّد قُطْب ؛ لَوَجَدْنَا سَيِّداً قَدْ رَجَعَ عَنْ [مُعْظَمِهِ] فِي الطَّبْعَةِ المُنَقَّحَةِ . .»!!

بَيْنَمَا هُوَ يَقُولُ (ص١٤٠) – ذَاكِراً الطَّبْعَةَ المُنَقَّحَةَ مِنَ «العَدَالَة . .» ، وَأَنَّ (سَيِّدَهُ) : «حَذَفَ مِنْهَا [مَا انْتَقَدَهُ عَلَيْهِ] الأُسْتَاذُ مَحْمُود شَاكِر . .»!

وَمَا جَعَلْتُهُ – هُنَا – بَيْنَ المَعْقُوفَيْنِ : هُوَ مَوْضِعُ التَّنَاقُضِ فِي كَلَامِ هَذَا الجَاهِلِ – وَدَعَاوِيهِ –!

وَهُوَ ظَاهِرٌ لاَ يَحْتَاجُ شَرْحاً ، وَلاَ بَيَاناً . . .

أَقُولُ:

وَحَتَّى يَرَى القَارِئُ – وَلاَ أَقُولُ : المُسَوِّدُ البَلِيدُ! – مَا لَمْ يَكُنْ رَآهُ مِنْ صَفَحَاتِ هَاتِيكَ المَجَلَّاتِ – نَفْسِهَا – الَّتِي حَوَتْ ذَلِكَ الأَخْذَ وَالرَّدَّ – المُشَارَ إِلَيْهِ – ؛ فَإِنِّي أُصَوِّرُ (نَمَاذِجَ) مِنْهَا لَهُ – لاَ (لَهُ)! – (كَمَا هِيَ) مِنْ مَكْتَبَتِي الخَاصَّةِ – اللَّهُمَّ زِدْنَا ، وَلاَ تَنْقُصْنَا – :

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

«لا تسبّوا أصحابي»

للأستاذ محمود محمد شاكر

حسبُ امرىء مسلم لله أن يبلغه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبُّوا أصحابي! لا تسبُّوا أصحابي! فوالذي نفسي بيده لو أنّ أحدكم أنفقَ مثل أحُد ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نصيفه»، حتى يخشع لرب العالمين، ويسمع لنبيّ الله ويطيعُ، فيكفّ غَرْب لسانه وضراوة فكره عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، ثم يعلم علماً لا يشوبه شكٌّ ولا ريبةٌ، أن لا سبيل لأحد من أهل الأرض، ماضيهم وحاضرهم، أن يلحق أقلَّ أصحابه درجة، مهما جهد في عبادته، ومهما تورّع في دينه، ومهما أخلص قلبه من خواطر السوء في سرّه وعلانيته.

ولن أضرب المثل بما يكتبه المستشرقون ومن لف لفهم، فهم كما نعلم . ولا بأهل الزيغ والضلال والشنآن على أهل الإسلام ؛ كصاحب كتاب الفتنة الكبرى[1] وأشباهه من المؤلفين . بل سآتيك بالمثل من كلام بعض المتحمسين لدين ربهم ، المدافعين بالذب عنه والجهاد في سبيله . لتعلم أن أخلاق المسلم هي الأصل في تفكيره وفي مناهجه وفي عمله ، وأن صحة الحضارة الوثنية الأوربية ، تنفجر أحياناً في قلب من لم يحذر ولم يتق ، بكل ضغائن القرن العشرين وبأسوأ سخائم هذه الحضارة المتعدية لحدود الله التي كتب على عباده — مسلمهم وكافرهم — أن لا يتعداها .

أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : هم أبو سفيان بن حرب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، وعمرو بن العاص ، وهند بنت عتبة بن ربيعة ، أم معاوية . رضي الله عنهم كيف يتكلم أحد الناس عنهم .

قُلْتُ: انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص١٩٦-١٩٧) .

---

(١) لَوْ حَذَفَ الشَّيْخُ شَاكِر — رَحِمَهُ اللَّهُ — كَلِمَةَ (كِتَاب) ؛ لَكَانَ أَلْيَقَ!!

(٢) وَهَذَا يُبْطِلُ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ الَّذِي ادَّعَاهُ الْمُسَوِّدُ الْبَلِيدُ (ص١٣٩—١٤٠) بَيْنَ مَرَاحِلِ مَوْقِفِ (سَيِّدِهِ) مِنَ الصَّحَابَةِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ — .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فى ظلال القرآن

للأستاذ سيد قطب

فاتحة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ . إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » آمين .

* * *

يردد المسلم هذه السورة القصيرة ذات السبع آيات ، سبع عشرة مرة فى كل يوم وليلة على الحد الأدنى ؛ وأكثر من ضعف ذلك إذا هو صلى السنن ، وإلى غير حد إذا هو رغب فى أن يقف بين يدى ربه متطوعاً لغير الفرائض والسنن .

الربوبية المطلقة هي مفرق الطريق بين النظام والفوضى في عالم العقيدة ، بين الاهتداء إلى الناموس الشامل للعلاقة بين الخالق والخلق وبين الحيرة والتشتت وتعدد الأرباب . . . وكثيراً ما كان الناس يجمعون بين الاعتراف بالله خالق الكون وبين [illegible]

ولا يزال ؛ فقديماً كان المشركون يقولون عن آلهتهم المتعددة : « ما نعبدهم إلا ليقربونا

قُلْتُ: انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص ١٩٦-١٩٧) .

ثُمَّ ؛ إِنَّ هَذَا الوَصْفَ لِـ(الرُّبُوبِيَّةِ) تَأْكِيدٌ لِمَا ذَكَرْتُهُ فِي كِتَابِي «الدُّرَر المُتَلأْلِئَة» (ص٢٧ــ٢٩) مِنْ أَنَّ (سَيِّد قُطْب) لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَ (تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ) ، وَ(تَوْحِيدِ الأُلُوهِيَّةِ)!!

وَاللَّهُ ــ تَعَالَى ــ يَقُولُ ــ وَاصِفاً حَالَ المُشْرِكِينَ الأُوَلِ : ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ .

وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الإِسْلاَمِ ، القَائِلَ فِي «دَرْء تَعَارُضِ العَقْلِ وَالنَّقْلِ» (٣٦٩/٩) : «وَمَقْصُودُ القُرْآنِ : تَوْحِيدُ الأُلُوهِيَةِ . .» .

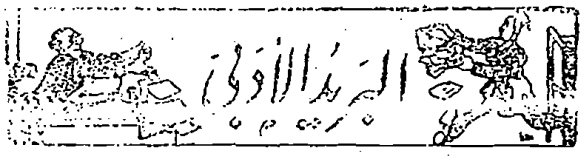

إلى أخي الأستاذ رجب البيومي

السلام عليكم ورحمة الله وبعد، فإنني لم أرد أن أدخل بينك وبين الأستاذ شاكر فيما شجر بينكما من خلاف، حتى ينتهي إلى غايته كما انتهى .. ذلك أنني كنت حريصاً على أن أدعك ورأيك، وألا أبدأ تفارق بك في زحمة الجدل. وإن ظن أخونا شاكر أن بيننا محبة وثيقة هي التي تدفعك إلى رد تهجمه أو تقحمه، حتى لقد أنذرنا مما عداوة يوم القيامة: « الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو »، لأن مألوف الناس قد جرى في هذا الزمن الصغير، على أن الحق وحده، أو الرأي وحده، لا يكفي لأن يدفع كاتباً فيكتب، دون هوى من صداقة أو علاقة!

وقد قرأه الناس في

أنحاء العالم الإسلامي، فلم يستشعر أحد من موضوعه ولا من سياقه، أن النية السيئة المبيتة لهذا الإسلام وأهله هي التي تسعر سطوره!

إنما أحس الألوف الذين قرأوه — أو على الأقل المئات الذين أبدوا رأيهم فيه — أن كل ما كان يعنيني هو أن أبرئ الإسلام من تهمة يلصقها به أعداؤه، وشبهة تحيك في نفوس أصدقائه. إذ يحسبون أن سياسة بني أمية في الحكم وسياستهم في المال، تحسب على الإسلام. والإسلام بريء من هذا الاتهام

روى سعيد بن جمهان عن سفينة — مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم — قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك. ثم قال سفينة: أمسك خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي .. فوجدناها ثلاثين سنة. قال سعيد: قلت له: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم. قال: كذبوا بنو الزرقاء! بل هم ملوك من شر الملوك ».

رواه ... بإسناد حسن

أقول:

نَقَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ فِي «التَّفْنِيد . .» (ص١٣٨) هَـذِهِ القِطْعَةَ (المُصَوَّرَةَ) مِنْ كَـلاَمِ (سَيِّد قُطْب) فِي مَعْرِضِ دِفَاعِهِ عَنْهُ!!

وَهِيَ - لَوْ تَأَمَّلَهَا (لَوْا) - ؛ لَرَأَى أَنَّهَا تَوْكِيدٌ لِمَوْقِفِ سَيِّدٍ (الظَّالِم=٢) مِنْ مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وَلَكِنْ ؛ بِعِبَارَاتٍ أَلْطَفَ! وَتَعْبِيرَاتٍ أَخَفَّ!!

وَالثَّمَرَةُ وَاحِدَةٌ ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ .

ثُمَّ ؛ قَوْلُ (سَيِّدٍ) - فِي الآخِرِ - : «رَوَاهُ أَصْحَابُ «السُّنَنِ» بِسَنَدٍ حَسَنٍ»!

مِنْ أَيْنَ لَهُ بِهِ؟!

وَأَيْنَ مَصْدَرُهُ فِيهِ؟!

وَهَلْ هُوَ مِنْ كَدِّهِ وَجُهْدِهِ؟!

وَلِمَاذَا لَمْ يَشْرَقْ (!) بِهِ المُسَوِّدُ البَلِيدُ - اتِّهَاماً ، وَتَشْغِيباً -؟!

أَمْ أَنَّ (سَيِّداً) عِنْدَهُ (مُحَدِّثٌ) زِيَادَةً عَلَى كَوْنِهِ (مُفَسِّراً)؟!

أَمْ مَاذَا - يَا هَذَا -؟!

وَلَئِنْ سَكَتْنَا (!) عَنْ جَهْلِ (سَيِّد) ، وَتَشَبُّعِهِ بِمَا لَمْ يُعْطَ - كَمَا تَرَاهُ - ؛ فَلَنْ نَسْكُتَ عَنْ جَهْلِ هَذَا المُسَوِّدِ القَمِيءِ - وَهُوَ المُتَعَمْلِقُ بِالتَّخْرِيجِ ، وَالإِعْلاَلِ ، وَ . . ، وَ . .! - ؛ فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى هَذَا الحَدِيثِ - بِإِيرَادِ (سَيِّدٍ) لَهُ - ، وَبِإِيرَادِهِ كَلاَمَ (سَيِّد) - بِقَوْلِهِ - : (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٢٢٦) وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ الأَلْبَانِيُّ : «صَحِيحٌ»)!!

فَهُوَ - عَامَلَهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ - لَمْ يُكَلِّفْ نَفْسَهُ (!) مُرَاجَعَةَ المَصْدَرِ العِلْمِيِّ الَّذِي خَرَّجَ فِيهِ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - الحَدِيثَ ؛ وَهُوَ «سِلْسِلَةُ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» (ج١/ق٢/ص٨٢١) ؛ الَّذِي بَيَّنَ شَيْخُنَا فِيهِ ضَعْفَ الزِّيَادَةِ فِي آخِرِ الحَدِيثِ ، وَالَّتِي جَعَلْتُهَا هُنَا - فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ - بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ .

. . . هَكَذَا فَلْيَكُنِ العِلْمُ وَالتَّحْقِيقِ عِنْدَ أَهْلِ الجَهْلِ وَالتَّلْفِيقِ!!

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

وما كان لى بعد هذا ، وأنا مالك زمام أعصابى ، مطمئن إلى الحق الذى أحمله ، أن ألتى بالا إلى مخطب مفتعل ، وتشنيع مصطنع .. وما كان لى إلا أن أدعو الله لصديقنا شاكر بالشفاء والعافية ، والراحة مما يعانى ، والله لطيف بعباده الأشقياء

أما أنا فما أحب أن يكون لى مع قوم خرجوا على خليفة رسول الله ، وقتلوا ابن بنت رسول الله ، ورموا وحرقوا بيت الله ، وساءوا فى سياسة الحكم وفى سياسة المال على غير هدى الله .. أدب أرفع من أدب مولى رسول الله ، الذى أدبه ورباه !!!

سيد قطب

قُلْتُ: انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص١٩٦-١٩٧) .

كلمة تقال ...!!

للأستاذ محمود محمد شاكر

أخى الأستاذ على الطنطاوى

سلام عليك . يقال فى المثل : « كرمى تركب الإبل السفر » وقد استطعت أنت أن تكره العلم إلى ما أردت أن أزهده فيه . فلولا ما أضمرت من قديم المودة لك، ولولا ما عرفت من صدقك، ولولا أنى أجلك عن أن تكون مجولا إلى غير صواب ، ولولا أنى أكره أن تأخذ عنى شيئاً لم أقله بلسانى ، لولا ذلك كله ، لكان أبغض شىء إلى أن أستكره نفسى على غير ما رأيت أنه أجمل بى وأصون .

وأنا محدثك باختصار عن هذا الذى كتبته . أصل ذلك كله أنى رأيت من كتب من المحدثين فى شأن تاريخ الماضين من أسلافنا ، يكتب أو يتحدث بأسلوب أقل ما يقال فيه أنه مشوب بالحماقة الشديدة ، مختلط بالجهالة المتراكبة ، فى معرفة أصول التاريخ ، مشموس فى جرأة من الافتراء والتطاول ، مستنقع فى أهواء سيئة رديئة .

وأخذت فى طريق أضرب

المثل على هذا بكاتب رأيته لم يتورع عن سلب الناس دينهم ، ولم يخش الله فى نفى الإسلام عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفى تصوير أعمالهم بصورة أعمال المنافقين، وفى أخذ الروايات الباطلة وجعلها دليلا على الغمزة فى إيمانهم ، وفى رد الروايات الثابتة الصادقة بروايات كاذبة ادعاها مدع من الرافضة، إلى غير ذلك مما سأبينه فيما أكتب فى مجلة «المسلمون» وزعمت أن هذا ليس دينى هذا الكاتب وحده ، بل صار دينا لأكثر من يكتب الآن فى شئ من تاريخ هذه الأمة المسلمة ، حتى صار الطعن فى صحابة رسول الله أمراً مرتكبا بلا حذر

وأنا أحب أن ترجع إلى ما كتبته فى مجلة « المسلمون » ولا تأخذ كلام أهل اللجاجة، فإنهم أوهموك فيما أظن، أنى قلت شيئا ، والحقيقة أنى لم أقل بعد فيما تناولته أنت شيئا ، وأنا أعيذك أن تتورط فى هذا الشر الذى نجاهد جميعا فى دفع الناس عنه ، وهو أخذ الأقوال بلا بينة ، وبلا حجة ، وبلا برهان . وتلك منى تحية كنت أحب أن تبلغك ، على غير هذه الراحلة المكرهة على ارتكاب طريق دنسته الأقدام ، والسلام

محمود محمد شاكر

قُلْتُ: انْظُرْ مَا سَيَأْتِي (ص١٩٦-١٩٧) .

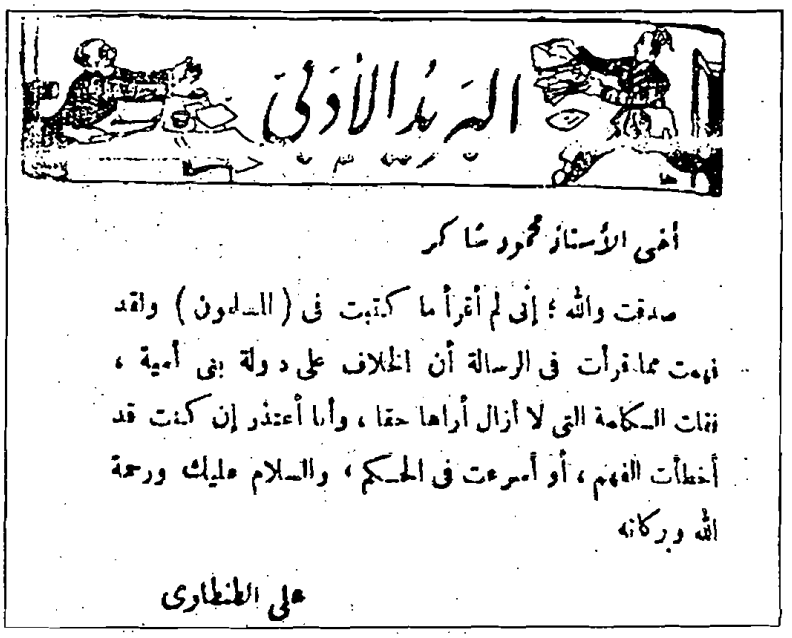

قُلْتُ: انْظُرْ المَسْرَدَ التَّالِي ـ مُبَاشَرَةً ـ .

أَقُولُ:

وَلتَلْخِيصِ (القَضِيَّةِ) ـ بَعْدَ إِيرَادِ نَمَاذِجَ مِنْ صُوَرِ وَثَائِقِهَا ـ أَقُولُ:

بَدَأَ مِلَفُّ [1] هَذِهِ القَضِيَّةِ بِمَا كَتَبَهُ الأُسْتَاذُ مَحْمُود مُحَمَّد شَاكِر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مِنْ أَرْبَعِ مَقَالاتٍ مُتَتَالِيَةٍ ـ رَدًّا عَلَى (سَيِّد قُطْب) ـ فِي مَجَلَّةِ (المُسْلِمُونَ) ؛ وَهِيَ :

١ـ «حُكْمٌ بِلاَ بَيِّنَةٍ» (السنة ١/عدد ١/ص ٤٢) .

٢ـ «تَارِيخٌ بِلاَ إِيمَانٍ» (السنة ١/عدد ٢/ص ١٣٨) .

٣ـ «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي» (السنة ١/عدد ٣/ص ٢٤٦) .

٤ـ «أَلْسِنَةُ المُفْتَرِينَ» (السنة ١/عدد ٤/ص ٣٥١) .

٥ـ فَرَدَّ عَلَيْه مُحَمَّد رَجَب بَيُّومي في «الرِّسَالَة» (٢٢٣/١/٢٠) : بِمَقَال عُنْوَانُهُ : (بَيْنَ شَاكِرٍ وَقُطْب : «لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي») .

---

(١) «المُعْجَم الوَجِيز» (ص ٥٦١) .

ثُمَّ تَتَابَعَتِ المَقَالاَتُ وَالمُسَاجَلاَتُ:

٦ـ مَقَالُ الأُسْتَاذِ شَاكِر فِي الرَّدِّ عَلَى بَيُّومِي فِي «الرِّسَالَة» (٢٤٣/١/٢٠) : (ذُو العَقْلِ يَشْقَى . . .) .

٧ـ مَقَالُ البَيُّومِي فِي الرَّدِّ عَلَى شَاكِر فِي «الرِّسَالَة» (٢٧٣/١/٢٠) : (أَجَلْ . . ذُو العَقْلِ يَشْقَى!) .

٨ـ مَقَالُ الأُسْتَاذِ شَاكِر فِي الرَّدِّ عَلَى البَيُّومِي فِي «الرِّسَالَة» (٣٠٤/١/٢٠) : (أَعْتذِرُ إِلَيْكَ . .!) .

٩ـ مَقَالُ سَيِّد قُطْب فِي تَأْيِيدِ البَيُّومِي فِي «الرِّسَالَة» (٣٤٥/١/٢٠) : (إِلَى أَخِي الأُسْتَاذِ رَجَب البَيُّومِي) .

١٠ـ مَقَالُ الأُسْتَاذِ عَلِي الطَّنْطَاوِي فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّيْخِ مَحْمُود شَاكِر فِي «الرِّسَالَة» (٣٧٢/١/٢٠) : (أَنَا مَعَ سَيِّد قُطْب) .

١١ـ مَقَالُ الأُسْتَاذِ شَاكِر فِي الرَّدِّ عَلَى الأُسْتَاذِ الطَّنْطَاوِي فِي «الرِّسَالَة» (٣٨٢/١/٢٠) : (كَلِمَةٌ تُقَال . .!) .

١٢ـ مَقَالُ الأُسْتَاذ عبْدِ الجَوَادِ رَمَضَان فِي الرَّدِّ عَلَى عَلِي الطَّنْطَاوِي فِي «الرِّسَالَة» (٤١٧/١/٢٠) .

١٣ـ مَقَالُ الأُسْتَاذِ الطَّنْطَاوِي فِي التَّرَاجُعِ عَمَّا كَتَبَهُ فِي «الرِّسَالَة» (٤٥٩/١/٢٠) : (أَخِي الأُسْتَاذ مَحْمُود شَاكِر) .

١٤ـ مَقَالُ الأُسْتَاذِ عَلِي الطَّنْطَاوِي فِي الرَّدِّ عَلَى الأُسْتَاذِ عَبْدِ الجَوَاد رَمَضَان فِي «الرِّسَالَة» (٤٦٤/١/٢٠) : (كَلِمَةٌ أُخْرَى) .

١٥ـ مَقَالُ مُحَمَّد رَجَب البَيُّومِيُّ فِي الدِّفَاعِ عَنِ «العَدَالَةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ . .» ، رَدًّا عَلَى (عِزِّ الدِّين إِسْمَاعِيل) ، فِي «الرِّسَالَة» (١٤٢٧/٢/٢٠) .

. . . وَهُوَ آخِرُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ـ السَّاعَةَ ـ (بِيَدِي وَمِنْ مَكْتَبَتِي) . . .

فَمَاذَا أَقُولُ ـ بِاللَّهِ ـ فِي هَذَا الغِرِّ المَجْهُول!! وَالمُدَّعِي المَخْذُول!!؟

وَلَقَدْ خَتَمَ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ خَلْطَهُ وَخَبْطَهُ (ص١٣٨) بتَسَاؤُلٍ بَارِدٍ - كَالعَادَةِ - بَعْدَ نَقْلِهِ كَلاَمَ (سَيِّدِهِ) الْمُتَقَدِّمِ (ص١٩١) - قَائِلاً - :

«فَمَا رَأْيُ الحَلَبِيِّ فِي ذَلِكَ؟!»!!

فَأَقُولُ:

بَلْ قُلْ - لَوْ جَازَا! - : مَا رَأْيُ الأُسْتَاذِ شَاكِرٍ فِي ذَلِكَ؟!

وَحَقُّهُ وَاضِحٌ ، وَصَوَابُهُ لاَئِحٌ . .

فَأَيْنَ أَنْتَ - بَلْ أَنْتُمَا (!) - مِنْهُ؟!

وَأَيْنَ جَوَابُكُمَا عَنْهُ؟!

٤٦- وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (سَيِّدٌ يُقَرِّرُ إِسْلاَمَ أَبِي سُفْيَانَ):

يَنْقُلُ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣٩) نَقْلَيْنِ مِنْ «ظِلاَلِ سَيِّدٍ» ، فِيهِمَا مُجَرَّدُ الخَبَرِ بِإِسْلاَمِ أَبِي سُفْيَانَ ؛ بِمَا لَوْ تُؤُمِّلَ لَكَانَ إِلَى النَّقْلِ التَّارِيخِيِّ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى التَّقْرِيرِ الاعْتِقَادِيِّ العِلْمِيِّ!

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ لَفْظَ (سَيِّدٍ) - الْمُنْتَقَدَ - لاَ يُعَارِضُ مَا هُنَا ؛ فَقَدْ تَكَلَّمَ - هُنَاكَ - عَلَى (إِسْلاَمِ الشَّفَةِ وَاللِّسَانِ ، لاَ إِيمَانِ القَلْبِ وَالوِجْدَانِ) [1] !!

. . . فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الخِذْلاَنِ . . .

هَذَا مِنْ جِهَةٍ .

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى : فَإِنَّ وَهَنَ البُنْيَةِ (المَعْرِفِيَّةِ) - وَهُزَالَهَا - عِنْدَ (سَيِّدٍ قُطْبٍ) تَسْمَحُ لَهُ (!) بِمِثْلِ هَذِهِ التَّنَاقُضَاتِ الكُبْرَى ؛ الَّتِي يَفْرَحُ بِهَا الْمُتَعَصِّبُونَ لَهُ - جِدًّا - ؛ لِيَتَّخِذُوهَا مَدْخَلاً - كَيْفَمَا يُرِيدُونَ! - لادِّعَاءِ تَرَاجُعِهِ ، وَأَنَّ لَهُ قَوْلَيْنِ ، وَ . . ، وَ . . !

لَقَدْ هَزَلَتْ حَتَّى بَدَا مِنْ هُزَالِهَا كُلاَهَا وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسِ

---

(١) وَانْظُرْ «مَطَاعِنَ سَيِّدٍ قُطْبٍ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ص١٥) لِلشَّيْخِ رَبِيعٍ الْمَدْخَلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - .

٤٧- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (خُلاَصَةُ مَوْقِفِ سَيِّدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ):

جَعَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٣٩-١٤٠) (لِسَيِّدِهِ) ثَلاَثَ مَرَاحِلَ مُتَعَلِّقَةً بِمَوْقِفِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - .

وَخُلاَصَةُ مَا ذَكَرَهُ كَالتَّالِي :

(المرحلة الأولى) : ويمثلها كتابه «كُتُب وشخصيات» !

وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلاَمُ حَوْلَهُ (ص١٦١و١٦٥) بِمَا يَنْقُضُ هَذَا الادِّعَاءَ مِنْ جذْرِهِ .

وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ الكِتَابَ لاَ يَزَالُ يُطْبَعُ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ كَمَا هُوَ ؛ دُونَ أَدْنَى تَغْيِيرٍ ، وَلاَ أَقَلِّ تَعْلِيقٍ ؛ بَلْ إِنَّ تَصْمِيمَ (!) غِلاَفِهِ - بِالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ - آخِذٌ النَّمَطَ المُوَحَّدَ الَّذِي أَخَذَتْهُ سَائِرُ كُتُبِ (سَيِّد) - سِوَى «الظِّلاَل» ؛ إِمْعَاناً فِي الإِيحَاءِ بِوَحْدَتِهَا ، وَاتِّحَادِهَا ، وَاسْتِمْرَارِهَا . . .

أَمَّا (المَرْحَلَةُ الثَّانِيَةُ) : فَيُمَثِّلُهَا كِتَابُهُ «العَدَالَة الاجْتِمَاعِيَّة فِي الإِسْلاَمِ» (الَّذِي هُوَ أَوَّلُ كِتَابٍ لَهُ فِي الفِكْرِ الإِسْلاَمِيِّ» - كَمَا قَالَ مُسَوِّدُ «التَّفْنِيدِ» (ص١٣٩)!!

وَأَيْضاً ؛ (فَقَدْ صَدَرَتْ مِنْهُ عِبَارَاتٌ شَدِيدَةٌ فِي حَقِّ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ : عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -)- كَمَا فِي «التَّفْنِيدِ» (ص١٤٠) -!!

فَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ - هُنَاكَ - : (كَلِمَات قَاسِيَة) ، وَقَوْلَهُ - هُنَا - : (عِبَارَات شَدِيدَة)!!

فأي القولين أكثر تعبيرا عن الواقع؟!

وَفِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ جَاءَتْ رُدُودُ العَلاَّمَةِ مُحْمُود شَاكِر - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى

---

(١) وَعَبَّرَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ عَنِ الطَّامَّاتِ وَالبَلاَيَا الَّتِي حَوَاهَا هَذَا الكِتَابُ الأَبْتَرُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ : (كَلِمَات قَاسِيَة فِي حَقِّ كُلٍّ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرِو بْنِ العَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -»!!

. . . إِلَى هَذَا الحَدِّ يَهُونُ عَلَيْهِ أَمْرُ الصَّحَابَةِ وَمَكَانَتُهُمْ ، فِي سَبِيلِ المُحَافَظَةِ عَلَى كِيَانِ (سَيِّدِهِ) ، وَ(عَظِيمِ) جَنَابِهِ!!

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْرِ . . .

(سَيِّد) :

قَالَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٤٠) : «وَبَيَّنَ سَيِّد قُطْب : أَنَّهُ لاَ يَقْصِدُ [١] الطَّعْنَ فِي الصَّحَابَةِ – رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ – ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الدِّفَاعَ عَنِ الإِسْلاَمِ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ فِي كُتُبِ التَّارِيخِ وَالسِّيَرِ»!!!

وَهَذَا كَلاَمٌ تَضْحَكُ مِنْهُ الثَّكْلَى – كَمَا يُقَالُ –!

وَإِنِّي (لأَرْجُو) مِنَ (المُسَوِّدِ البَلِيدِ) – اتِّكَاءً عَلَى كَلاَمِهِ ، مُتَوَجِّهاً بِهِ إِلَيْهِ! – أَنْ يَقْبَلَ (كَلِمَاتِي القَاسِيَةَ) [٢] ، و(عِبَارَاتِي الشَّدِيدَةَ) [٣] فِيهِ ، وَفِي (سَيِّدِهِ) ؛ لأَنِّي (لاَ أَقْصِدُ) الطَّعْنَ فِيهِمَا ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ (الدِّفَاعَ عَنِ الإِسْلاَمِ) ، وَعِلْمِ الإِسْلاَمِ : أَنْ يُدْخَلَ

---

(١) أَمَّا أَنَّهُ (يَقْصِدُ!) ، أَوْ (لاَ يَقْصِدُ!!) : فَلَسْنَا فِي هَذَا ؛ وَنَحْنُ إِنَّمَا نُنَاقِشُهُ فِي لَفْظِهِ ، وَهُوَ قَبِيحٌ جِدًّا .

أَمْ يُقَالُ : المَعْنَى فِي (بَطْنِ) الشَّاعِرِ؟!!

ثُمَّ :

لِمَاذَا لاَ يُقْبَلُ مِثْلُ هَذَا (القَصْدِ) مِنْ غَيْرِ (سَيِّدِكُمْ) – مَعَ كَوْنِ أُصُولِهِ غَيْرَ سُنِّيَّةٍ! – ، وَلاَ تَزَالُونَ تَتَكَلَّمُونَ بِبَاطِلِكُمُ الكَرِيهِ فِيمَنْ يَقُولُ وَيُعْلِنُ ، وَيُبَيِّنُ : أَنَّهُ لاَ يَقْصِدُ كَذَا ، وَلاَ يُرِيدُ كَذَا – مَعَ كَوْنِ أُصُولِهِ سُنِّيَّةً سَنِيَّةً –؟!

ثُمَّ :

كَيْفَ يُقَالُ فِي (سَيِّد) : (يُرِيدُ الدِّفَاعَ عَنِ الإِسْلاَمِ مِمَّا يُنْسَبُ إِلَيْهِ . .) ، وَهُوَ غَارِقٌ فِي الرِّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ ، وَالبَاطِلَةِ ؛ بَلْ (وَمَا لاَ أَصْلَ لَهُ) – كَمَا قَالَ صَاحِبُ كِتَابِ «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ (الظِّلاَلِ) . .» (ص٦– نَشْرِ دَارِ الهِجْرَةِ)!!

و . . . فَاقِدُ الشَّيْءِ لاَ يُعْطِيهِ . . .

(٢) نَعَمْ!

(٣) نَعَمْ!!

فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَنْ لَيْسَ أَهْلَهُ!!

وَإِلاَّ ؛ فَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ (الْمُسَوِّدِ البَلِيدِ) ، وَلاَ (سَيِّدِهِ) – أَوْ سَادَاتِهِ الأُخَرِ – ثَأْرٌ ، وَلاَ عَدَاوَةٌ ؛ إِنَّمَا هُوَ الانْتِصَارُ لِلدِّينِ ، وَالنُّصْرَةُ لِسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَالغَضْبَةُ لِلْحَقِّ الْمُبِينِ . . .

وَإِنِّي لأَكَادُ (نَعَمْ) – لأَكَادُ – أَجْزِمُ أَنَّ هَذِهِ حُجَّةٌ مَرْفُوضَةٌ عِنْدَ هَذَا (الْمُسَوِّدِ) وَ(سَادَاتِهِ!) – لأَنَّهَا تَمَسُّ (شَخْصِيَّاتِهِمْ) ، وَ(أَسْمَاءَهُمْ) – وَهُمُ الحَرِيصُونَ عَلَيْهَا –!!

أَمَّا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ – نَفْسُهَا – حُجَّةً مِنْ (سَيِّدِهِمْ) ، وَ(قُطْبِهِمْ) يُسَوِّغُ بِهَا – وَيُسَوِّغُ لَهُ! – مَا وَجَّهَهُ مِنْ طُعُونٍ شَدِيدَةٍ – بِأَلْفَاظٍ ظَالِمَةٍ عَدِيدَةٍ – إِلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ – رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ – ؛ فَهَذَا مَقْبُول ، وَبِهِ كُلٌّ مِنْهُمْ يَقُول!!

إِنَّهُ النَّظَرُ بِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ ، وَالوَزْنُ بِمِيزَانَيْنِ!!

إِنَّهُ الرَّيْن ، وَالشَّيْن!!

أَمَّا (الْمَرْحَلَةُ الثَّالِثَةُ) : فَهِيَ (مَرْحَلَةُ اسْتِقْلاَلِهِ فِي دِرَاسَةِ التَّارِيخِ) [1] !!

وَفِيهَا (أَصْدَرَ طَبْعَةً مُنَقَّحَةً) [2] مِنْ «عَدَالَتِهِ . .» (. . . حَذَفَ مِنْهَا مَا انْتَقَدَهُ عَلَيْهِ الأُسْتَاذُ مَحْمُود شَاكِر ، وَعَدَّلَ كَثِيراً مِنَ العِبَارَاتِ [3] ، وَأَضَافَ أُمُوراً أُخْرَى تَتَّجِهُ بِهِ فِي مَوْقِفِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ – جَمِيعِهِمْ – نَحْوَ الاعْتِدَالِ . .)!!

كَذَا فِي «التَّفْنِيدِ» (ص١٤٠)!!

---

(١) «التَّفْنِيد . .» (ص١٤٠)!

(٢) الْمَرْجِع السَّابِق!

(٣) قَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (١٥٢و١٦٥و١٩٩) مِنْ نَمَاذِجِ (تَعْدِيلِهِ!)!!

وَانْظُرْ كِتَابَ «مَطَاعِنِ سَيِّد قُطْب فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» : (ص٧٤ و٩٨ و١١٠ و١٢٠ و١٢٧ و١٣٠ و١٣٣ و١٥٥ و١٦٤ و٢١٠ و٢٢٨ و٢٣٢ و٢٣٨) - لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ رَبِيعِ بْنِ هَادِي - لِتَقِفَ عَلَى الْمُقَارَنَاتِ (الدَّقِيقَةِ) فِي التَّعْدِيلاَتِ الْمُدَّعَاةِ!! وَأَنَّ أَكْثَرَهَا شَكْلِيٌّ لَفْظِيٌّ!! لَيْسَ حَقِيقِيًّا!

أَقُــولُ: وَفِي هَذَا الكَـلاَمِ تَلاَعُبٌ!! فَنَحْنُ لَـمْ نَتَّهِـمْ (سَيِّد قُطْب) بِالطَّعْنِ فِـي (الصَّحَابَةِ – جميعِهِمْ –) ، حَتَّى يُقَالَ : (وَأَثْنَى عَلَى الصَّحَابَةِ جُمْلَةً) [1] !! وَ(وَصَفَ الصَّحَابَةَ – رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ – بِأَنَّهُمْ (جِيلٌ قُرْآنِيٌّ فَرِيدٌ) . .) [2] !!

. . فَالكَلاَمُ عَنْ صَحَابَةٍ بِأَعْيَانِهِمْ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – أَجْمَعِينَ –) ؛ لاَ عَنْهُمْ – جُمْلَةً –!

فَلِمَ هَذَا الالْتِفَافُ؟!

وَيَعْظُمُ هَذَا الالْتِفَافُ وَالتَّلاَعُبُ – وَيَتَعَاظَمُ – فِي قَوْلِ الْمُسَوِّدِ البَلِيدِ (ص١٤٠) – آخِرَ كَلاَمِهِ – :

«وَبِهَذَا نَتَيَقَّنُ أَنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ سَيِّد قُطْب هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – ، وَعَدَمُ الطَّعْنِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، مَعَ عَدَمِ نِسْبَةِ العِصْمَةِ لأَفْرَادِهِمْ . . .»!!!

ثُمَّ قَالَ (!!) :

«فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْراً ، وَجَزَى اللَّهُ الَّذِينَ يَعْتَدُونَ عَلَيْهِ بِمَا يَسْتَحِقُّونَ!»!!!

فَأَقُولُ:

أَوَّلاً: أَمَّا دَعْوَى (التَّيَقُّن!) : فَهِيَ بَاطِلَةٌ جِدًّا ؛ بَلْ كَذِبٌ قَبِيحٌ صَرِيحٌ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُ دَلاَئِلِ كَذِبِهَا – وَسَيَأْتِي بَعْضٌ آخَرُ – . . .

ثَانِياً: أَمَّا دَعْوَى (عَدَمِ نِسْبَةِ العِصْمَةِ لأَفْرَادِهِمْ) ؛ فَهِيَ – كَمَا يُقَالُ – تَحْصِيلُ حَاصِلٍ ، وَبَدَهِيَّةٌ كُبْرَى . .

وَلَكِنَّ إِيرَادَهَا فِي هَذَا المَقَامِ (!) – مَعَ كَوْنِهَا مُقَرَّرَةً جِدًّا – إِنَّمَا هِيَ مَنْفَذٌ لِتَمْرِيرِ (!) مَا لَمْ يُسْتَطَعْ تَأْوِيلُهُ – أَوْ تَعْطِيلُهُ – مِنْ طُعُونِ (سَيِّد قُطْب) بِبَعْضِ الصَّحَابَةِ ، وَغَمْزِهِ فِيهِمْ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – . .

---

(١) «التَّفْنِيد» (ص١٤٠)!

(٢) «التَّفْنِيد» (ص١٤٠)!

هَكَذَا فَلْيَكُنِ الصِّدْقُ مَعَ النَّفسِ ، وَإِلاَّ : فَلاَ!!

ثَالِثاً: أَمَّا الدُّعَاءُ لِسَيِّد قُطْب : فَإِنَّ أَعْظَمَ مَا يَحْتَاجُهُ المَيِّتُ – وَلاَ يَعْلَمُ الخَوَاتِيمَ إِلاَّ رَبُّ العَالَمِينَ – هُوَ الدُّعَاءُ لَهُ بِالمَغْفِرَةِ ، وَالعَفْوِ . . .

وَبِخَاصَّةٍ مَعَ صُدُورِ مِثْلِ هَذِهِ الشَّنَاعَاتِ الكَبِيرَةِ – مِنْهُ – فِي حَقِّ (بَعْضِ) الصَّحَابَةِ ، وَكَلاَمُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ فِيمَنْ حَالُهُ هَذَا مَعْرُوفٌ . . .

رَابِعاً: وَإِنِّي لأَدْعُو رَبِّي – جَلَّ فِي عُلاَهُ ، وَعَظُمَ فِي عَالِي سَمَاهُ – أَنْ يَهْدِيَ هَؤُلاَءِ المُسْتَكْبِرِينَ عَنِ الحَقِّ ؛ الَّذِينَ يَتَأَوَّلُونَ – بِأَدْنَى الوُجُوهِ وَأَوْهَاهَا – لِسَيِّدٍ – وَقَدْ أَفْضَى إِلَى رَبِّهِ – تَبَارَكَ وَتَعَالَى – طَعْنَهُ فِي بَعْضِ الصَّحَابَةِ طَعْناً مُرِيعاً شَنِيعاً . .

فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلاً لِلْهِدَايَةِ ؛ فَرَبُّهُمْ – تَبَارَكَ اسْمُهُ – أَعْلَمُ بِهِمْ ؛ فَيُجَازِيهِمْ (بِمَا يَسْتَحِقُّونَ) . . .

٤٨ – وَتَحْتَ عُنْوَانِ (حَدِيثُ الآحَادِ فِي مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ):

طَوَّلَ المُسَوِّدُ المَجْهُولُ (ص١٤١–١٤٤) القَوْلَ – خَبْطَ عَشْوَاءَ – فِيمَا لاَ يُدْرِكُ بِمَا لاَ يَفْهَمُ وَلاَ يَعْلَمُ!!

وَهُوَ – فِي هَذَا الخِضَمِّ! – يُدَافِعُ عَنْ (سَيِّدِهِ) لِيُرْضِيَ (سَادَاتِهِ)!!

فَالنَّصُّ المُنْتَقَدُ مِنْ كَلاَمِ (سَيِّدٍ) واضِحٌ جَلِيٌّ ؛ فَهُوَ يَقُولُ فِي «ظِلاَلِهِ» (٤٠٠٨/٦) :

«وَأَحَادِيثُ الآحَادِ لاَ يُؤْخَذُ بِهَا فِي أَمْرِ العَقِيدَةِ»[1] !

---

(١) وَقَدْ فَرِحَ بِكَلاَمِ (سَيِّدٍ) – مُسْتَدِلاً بِهِ ، مُعَظِّماً لَهُ – فَتْحِي مُحَمَّد سَلِيم فِي كِتَابِهِ «الاسْتِدْلاَل بِالظَّنِّيِّ فِي العَقِيدَةِ (ص٧٥/ط١٤٠١هـ)!

وَهُوَ مِنَ (القِلَّةِ الطَّيِّبِينَ) مِنْ كُبَرَاءِ (حِزْبِ التَّحْرِيرِ الإِسْلاَمِيِّ!!) ، وَكِتَابُهُ مُتَهَافِتٌ!!

هَدَى اللهُ الجَمِيعَ لأَرْشَدِ أَمْرِهِمْ .

وَهَكَذَا تَلْتَقِي البِدَعُ فِي النَّتَائِجِ وَالنِّهَايَاتِ ، وَإِنْ تَفَرَّقَتْ فِي المَطَالِعِ وَالبِدَايَاتِ!

فَكَيْفَ (تَفَتَّقَ) ذِهْنُ مُسَوِّدِنَا البَلِيدِ ـ هَذَا ـ لإِخْرَاجِ (سَيِّدِهِ) مِنْ مَأْزِقِهِ؟!

قَالَ ـ مُخَاطِبَنِي ـ : «فَهَلاَّ أَكْمَلْتَ كَلاَمَ الرَّجُلِ؟!» .

ثُمَّ نَقَلَ تَتِمَّةً مِنْ كَلاَمِ (سَيِّدِهِ) ؛ قَالَ :

«وَالْمَرْجِعُ هُوَ الْقُرْآنُ ، وَالتَّوَاتُرُ شَرْطٌ لِلأَخْذِ بِالأَحَادِيثِ فِي أُصُولِ الاعْتِقَادِ»!

أَقُولُ:

وَهَذَا ـ كُلُّهُ ـ كَلاَمٌ تَافِهٌ ـ كَصَاحِبِهِ ـ!

وَبَيَانُهُ مِنْ وُجُوهٍ:

الأَوَّلُ: إِنَّ مِمَّا (يَدُلُّ عَلَى تَخَبُّطِ القَوْمِ) ، وَأَنَّ مَا يَتَوَهَّمُونَهُ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعَارِفَ إِنَّمَا هِيَ (مُضْطَرِبَةٌ مُتَنَاقِضَةٌ) : أَنَّهُمْ يَهْرِفُونَ بِمَا لاَ يَعْرِفُونَ ، وَيَهْذُونَ بِمَا بِهِ يُؤْذُونَ ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِمَا لاَ يَعْلَمُونَ ؛ كَمِثْلِ هَذَا السَّفِيهِ الفَهِيهِ ـ فِي خَلْطِهِ الآتِي كَشْفُهُ ، وَالْمُتَقَدِّمِ بَعْضُهُ ـ!!

وَقَوْلُهُ : «فَهَلاَّ أَكْمَلْتَ كَلاَمَ الرَّجُلِ؟!» [1] : تَلْبِيسٌ بَاطِلٌ! وَتَدْلِيسٌ عَنِ الحَقِّ عَاطِلٌ!!

وَبَيَانُهُ فِي :

الوَجْهِ الثَّانِي: أَنَّ كَلاَمَ (سَيِّدٍ) ـ هَا هُنَا ـ مُتَعَلِّقٌ بِأَحَادِيثِ «الصَّحِيحَيْنِ» الوَارِدَةِ فِي سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ . . .

وَ(سَيِّد) كَتَمَ هَذَا ـ إِنْ كَانَ يَعْلَمُه! ـ ، وَالْمُسَوِّدُ البَلِيدُ كَتَمَ سِيَاقَهُ ـ إِنْ كَانَ أَدْرَكَه ـ!!

وَقَدِ اعْتَرَفَ بِهَذِهِ الحَقِيقَةِ ـ وَغَلَطِ سَيِّدٍ فِيهَا ـ صَاحِبُ [2] كِتَابِ «تَخْرِيجِ

---

(١) وَأَسْوَأُ مِنْهُ ـ جَهْلاً ـ ، وَمَكْراً ـ قَوْلُهُ ـ بَعْدَهُ ـ عَطْفاً عَلَيْهِ ـ : «فَلِمَاذَا التَّعْمِيَةُ وَالكِتْمَان؟!»!!!

فَأَقُولُ : بِسَبَبِ جَهْلِكَ وَكَذِبِكَ ، وَمَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ فِرًى وَبُهْتَان!!

(٢) وَهُوَ فِي عِدَادِ الْمُؤَيِّدِينَ ـ جُمْلَةً ـ لِسَيِّد قُطْب!! =

أَحَادِيثِ (الظِّلاَلِ) . .» (ص٤٤) قَائِلاً - بَعْدَ تَخْرِيجِهِ الأَحَادِيثَ الوَارِدَةَ عِنْدَ (سَيِّد) - :

«تَنْبِيهٌ : لَقَدْ أَخْطَأَ سَيِّدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ؛ إِذْ أَنْكَرَ سِحْرَ النَّبِيِّ ﷺ الثَّابِتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ تَعَارُضَ بَيْنَ سَحْرِهِ ﷺ وَعِصْمَتِهِ ، فَالسِّحْرُ مِنْ جُمْلَةِ الأَمْرَاضِ ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي جَسَدِهِ ، لاَ فِي عَقْلِهِ وَقَلْبِهِ [ﷺ]» .

قُلْتُ: وَهُوَ كَلاَمٌ مُتَمَاسِكٌ قَوِيٌّ .

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ المُسَوِّدَ البَلِيدَ (كَسَيِّدِهِ!) ؛ لَيْسَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِ ؛ فَهُوَ غَيْرُ وَاثِقٍ مِمَّا يَقُولُ ، وَعَلَى عَدَمِ تَثَبُّتٍ فِيمَا يُسَوِّدُ!!

فَلِمَ التَّصَدُّرُ وَالتَّصَدِّي - إِذَنْ -؟!

فَهُوَ يَقُولُ - فِي مَعْرِضِ دِفَاعِهِ الوَاهِي الوَاهِنِ - بَعْدَمَا سَبَقَ نَقْلُهُ عَنْهُ - : «فَتَتِمَّةُ كَلاَمِهِ [سَيِّد] (قَدْ) يُفْهِمُ أَنَّهُ يَتَحَدَّثُ عَنْ أُصُولِ الاعْتِقَادِ ، لاَ عَنْ فُرُوعِهِ!! [(١)] »!!!

فَدَعْوَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ (أُصُولِ الاعْتِقَادِ) ، و(فُرُوعِهِ) - مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ - دَعْوَى كَاذِبَةٌ حَادِثَةٌ جَاهِلَةٌ . . .

= بَلْ إِنَّ دَافِعَهُ لِتَأْلِيفِ كِتَابِهِ - كَمَا ذَكَرَ (ص٥) - : «كَثْرَةُ تَدَاوُلِ هَذَا الكِتَابِ بَيْنَ أَبْنَاءِ هَذِهِ الصَّحْوَةِ المُبَارَكَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -»!!

أَقُولُ : إِنَّ تَأْرِيخَ هَذَا الكَلاَمِ وَاقِعٌ سَنَةَ (١٤١٢هـ) ، وَقَدْ ظَهَرَتْ بَعْدَ هَذَا التَّارِيخِ نَتَائِجُ تِلْكَ (الصَّحْوَةِ) ، وَآثَارُهَا . . .

وَمَا تُعَانِيهِ بِلاَدُ الحَرَمَيْنِ - اليَوْمَ - مِنْ فِتَنِ التَّكْفِيرِ وَالتَّفْجِيرِ مِنْ أَعْظَمِ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ!

وَلْتُنْظَرْ رِسَالَتِي «الفِئَةُ الضَّالَّةُ؛ سَبَبُ ضَلاَلِهَا، وَأَبْرَزُ سِمَاتِهَا» ، وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ . .

(١) وَهَاتَانِ العَلاَمَتَانِ الأُولَيَانِ - دَاخِلَ القَوْسَيْنِ - مِنْهُ!!

. . فَكَأَنَّهُ يَتَعَجَّبُ مِنْ نَفْسِهِ ، مُسْتَغْرِباً - مِنْ نَفْسِهِ - قَوْلَهُ وَدِفَاعَهُ!!!!

فَهَذَا شَيْخُنَا (الإِمَامُ العَظِيمُ الشَّيْخُ المُحَدِّثُ مُحَمَّد نَاصِرُ الدِّينِ الأَلْبَانِيُّ) [1] – تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ – يَبْنِي رِسَالَتَهُ المَاتِعَةَ «وُجُوبُ الأَخْذِ بِحَدِيثِ الآحَادِ فِي العَقِيدَةِ وَالرَّدُّ عَلَى شُبَهِ المُخَالِفِينَ» عَلَى عُمُومِ التَّأْصِيلِ ، دُونَ هَذَا التَّفْرِيعِ وَالتَّفْصِيلِ!!

. . . فَبَعْدَ أَنْ ذَكَرَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (ص٤٥–٤٧) مَجْمُوعَةً مِنَ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ – فِي العقِيدةِ – كَأَحَادِيثِ النُّزُولِ الإِلَهِيِّ ، وَأَحَادِيثِ كَوْنِ اللَّهِ – تَعَالَى – فِي السَّمَاءِ ، وَأَحَادِيث رُؤْيَةِ اللَّهِ – تَعَالَى – ، وَأَحَادِيثِ نُزُولِ المَسِيحِ ، وَظُهُورِ الدَّجَّالِ – ؛ قَالَ :

«فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ قَلِيلَةٌ مِنْ مَجْمُوعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الأَحَادِيثِ المُتَوَاتِرَةِ ، يَحْكُمُ عَلَيْهَا مَنْ لاَ عِلْمَ عِنْدَهُ [2] بِأَحَادِيثِهَا بِأَنَّهَا أَحَادِيثُ آحَادٍ ، وَهِيَ مِنْ أَشْهَرِ الأَحَادِيثِ المُتَوَاتِرَةِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِالحَدِيثِ ، فَإِذَا كَانَ أَهْلُ الكَلاَمِ لَمْ يُثْبِتُوا حَقَائِقَهَا ، وَلَمْ يَقْطَعُوا بِمَضْمُونِهَا ، وَلَمْ يَعْتَقِدُوا بِهَا ؛ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾؟!» . . .

أَقُولُ:

فَهَلْ هَذِهِ العَقَائِدُ – عِنْدَ المُسَوِّدِ البَلِيدِ – ، وَمَنْ وَرَاءَهُ – مِنْ (أُصُولِ الاعْتِقَادِ) ، أَمْ (فُرُوعِهَا)؟!

وَمَا الضَّابِطُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا؟!

بَلْ ؛ مَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِمَا؟!

وَصَدَقَ مَنْ قَالَ :

وَضِدُّ كُلِّ امْرِئٍ مَا كَانَ يَجْهَلُهُ وَالجَاهِلُونَ لأَهْلِ العِلْمِ أَعْدَاءُ

الوَجْهُ الرَّابِعُ: وَهُوَ الطَّامَّةُ الكُبْرَى [3] الَّذِي أَوْدَى جَهْلُ المُسَوِّدِ البَلِيدِ بِهِ إِلَيْهَا ؛

---

(١) «التَّفْنِيد . .» (ص٣)!!

(٢) وَهَذَا وَصْفُ كَافٍ مِنْهُ – رَحِمَهُ اللَّهُ – .

(٣) مَعَ أَنَّ لَهُ أَمْثَالَهَا – فِيمَا سَبَقَ –!!

وهي قَوْلُهُ (ص١٤١) – مُسْتَدِلاً (!) عَلَى تَعْرِيفِهِ المُبْتَدَعِ – ذَاكَ – .

«قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٤/٩٥) :

« . . إِنَّ هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ بِهِ أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لاَ يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلاَّ بِهِ»!!!!

كَذَا قَال – هَذَا المُفْتَرِي الدَّجَّال –!!

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ بَكْر أَبُو زَيْد فِي «مُعْجَمِ المَنَاهِي اللَّفْظِيَّةِ» (ص١٠٠) :

«أُصُول وَفُرُوع : هَذَا التَّفْرِيقُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ ؛ لاَ عَنِ الصَّحَابَةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – ، وَلاَ عَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَان ، وَلاَ أَئِمَّةِ الإِسْلاَمِ .

وَإِنَّمَا هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ المُعْتَزِلَةِ – وَأَمْثَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ – ، وَعَنْهُمْ تَلَقَّاهُ بَعْضُ الفُقَهَاء .

وَهُوَ تَفْرِيقٌ مُتَنَاقِضٌ ، وَلاَ يُمْكِنُ وَضْعُ حَدٍّ بَيْنَهُمَا يَنْضَبِطُ بِهِ» .

قُلْتُ:

وَمَنْ حَمَلَ ذَلِكَ التَّفْرِيقَ – عَلَى فَرْضِ اعْتِبَارِهِ! – عَلَى (التَّكْفِيرِ) – وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ – فَقَطْ – ؛ يُقَالُ لَهُ :

«لاَ فَرْقَ بَيْنَ الأُصُولِ وَالفُرُوعِ فِي التَّكْفِيرِ ، فَتَخْصِيصُ الأُصُولِ لاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ» .

كَمَا قَال الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الجِبْرِين – زَادَهُ اللَّهُ تَوْفِيقاً – فِي كِتَابِهِ «أَخْبَارُ الآحَادِ فِي الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ» (ص١٠٠) .

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (١٣/١٢٥–١٢٦) :

«وَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ بَيْنَ أُصُولٍ وَفُرُوعٍ .

بَلْ جَعْلُ الدِّينِ قِسْمَيْنِ – أُصُولاً وَفُرُوعاً – : لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفاً فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ أَنَّ المُجْتَهِدَ الَّذِي اسْتَفْرَغَ وسعه فِي طلبِ الحق يأثم لا فِي الأصول ولا فِي الفروع ، ولكِنْ هذا التَّفْرِيقُ ظهر مِنْ

جِهَةِ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَأَدْخَلَهُ فِي أُصُولِ الفِقْه مَنْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ .

وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الأَئِمَّةِ – كَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَغَيْرِهِمَا –» .

ثُمَّ قَالَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – :

«وَالَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الأُصُولِ وَالفُرُوعِ لَمْ يَذْكُرُوا ضَابِطاً يُمَيِّزُ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ ؛ بَلْ تَارَةً يَقُولُونَ : هَذَا قَطْعِيٌّ ، وَهَذَا ظَنِّيٌّ! وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الأَحْكَامِ قَطْعِيٌّ ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الأُصُولِ ظَنِّيٌّ – عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ – ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا أَمْرٌ إِضَافِيٌّ ، وَتَارَةً يَقُولُونَ : الأُصُولُ هِيَ العِلْمِيَّاتُ الخَبَرِيَّاتُ ، وَالفُرُوعُ العَمَلِيَّاتُ ، وَكَثِيرٌ مِنَ العَمَلِيَّاتِ مَنْ جَحَدَهَا كَفَرَ – كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالحَجِّ – ، وَتَارَةً يَقُولُونَ : هَذِهِ عَقْلِيَّاتٌ ، وَهَذِهِ سَمْعِيَّاتٌ ، وَإِذَا كَانَتْ عَقْلِيَّاتٍ لَمْ يَلْزَمْ تَكْفِيرُ [1] المُخْطِئِ ؛ فَإِنَّ الكُفْرَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ» .

وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ ابْنَ عَبْدِ البَرِّ القَائِلَ فِي «التَّمْهِيدِ» (٨/١) :

«أَكْثَرُ أَهْلِ الفِقْهِ وَالأَثَرِ – وَكُلُّهُمْ – يَدِينُ [2] بِخَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ فِي الاعْتِقَادَاتِ ، وَيُعَادِي وَيُوَالِي عَلَيْهَا ، وَيَجْعَلُهَا شَرْعاً وَدِيناً فِي مُعْتَقَدِهِ ، عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ» .

قُلْتُ :

فَإِذَا كَانَ تَقْسِيمُ جُمْلَةِ (الدِّينِ) إِلَى (أُصُولٍ) ، وَ(فُرُوعٍ) مُبْتَدَعاً ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ

---

(١) وَنَخْشَى (!) أَنْ يَتَّهِمَ هَؤُلَاءِ (القَوْمُ) شَيْخَ الإِسْلَامِ – لِجَهْلِهِمْ! – بِالإِرْجَاءِ!!

فَكَلَامُنَا كَلَامُهُ ؛ لَا رَاحَ وَلَا جَاءَ . . .

وَإِلَى اللَّهِ المُشْتَكَى مِنْ (هَؤُلَاءِ) – وَمَنْ أَمَامَهُمْ وَمَنْ وَرَاءَ –!!!!

(٢) يُخْطِئُ البَعْضُ ، فَيَقُولُ : (يُدِينُ) – بِضَمِّ اليَاءِ –!

وَ(يَدِينُ) : يَعْتَقِدُ ، و(يُدِينُ) : يَتَّهِمُ – عَكْساً بِعَكْسٍ –!!!

تَقْسِيمُ (الأُصُولِ) – ضِمْنَ هَذَا التَّقْسِيمِ [1] نَفْسِهِ – مُنْقَسِماً إِلَى (أُصُولٍ) وَ(فُرُوعٍ) [2]؟!!

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ . .

وَقَالَ الإِمَام ابْنُ القَيِّمِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – :

«أَمَّا اسْتِدْلاَلُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَخْبَارِ الآحَادِ فِي الأُصُولِ – مِنْ إِثْبَاتِ الشَّفَاعَةِ ، وَالنُّزُولِ – وَنَحْوِهَا – : فَمَشْهُورٌ مَعْلُومٌ .

فَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى قَبُولِ أَخْبَارِ الآحَادِ فِي الأُصُولِ» [3] .

وَمَا أَجْمَلَ – أَخِيراً – مَا قَالَه الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ فِي كِتَابِهِ «بَدَائِعِ الفَوَائِدِ» (٧٣٩/٢– طَبْعَة عَالَم الفَوَائِد) – فِي حَدِيثِ سَحْرِ النَّبِيِّ ﷺ – نَفْسِهِ – :

---

(١) أَقُولُ لَكَ – أَيُّهَا الجَاهِلُ – هُنَا – مَا قُلْتُهُ (لَكَ) فِي مُنَاسَبَةٍ مَضَتْ :

لَنْ تُدْرِكَ مَقْصَدِي مِنْ كَلاَمِي هَذَا ، وَلَوْ أَعَدْتَهُ – لِبَلاَدَتِكَ – عَشْرَ مَرَّاتٍ!!

لِذَلِكَ ؛ فَأَنَا لاَ أَكْتُبُ لَكَ – لأَنِّي أَعْرِفُكَ! – ، وَإِنَّمَا أَكْتُبُ لِلْمُنْصِفِينَ ، وَلَوْ كَانُوا قَلِيلِينَ!!

وَقَدْ كَانُوا إِذَا عُدُّوا قَلِيلاً وَقَدْ صَارُوا أَعَزَّ مِنَ القَلِيلِ

(٢) عَلَى أَنِّي أَقُولُ – وَلَوْ مِنْ بَابِ التَّأْصِيلِ العَامِّ لِلْمُصْطَلَحَاتِ – :

إِنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفْصِيلِ الاصْطِلاَحِيِّ التَّقْسِيمِيِّ – أَوْ غَيْرِهِ – إِنْ لَمْ يُتَوَسَّلْ بِهِ إِلَى مُخَالَفَةٍ لِلشَّرْعِ ، أَوْ مُنَاقَضَةٍ لِحُكْمٍ ، أَوِ اضْطِرَابٍ فِي مَعْنًى :

فَلاَ أَرَى بِهِ بَأْساً . . .

أَمَّا إِذَا كَانَ الحَالُ غَيْرَ الحَالِ – كَمَا هُوَ وَاقِعُ المُسَوَّدِ البَلِيدِ – هُنَا – فِي مَوْقِفِهِ – بَلْ تَلاَعُبِهِ! – فِي كَلاَمِ (سَيِّدِهِ) : فَلاَ . . .

فَتَأَمَّلْ . . .

(٣) «مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ المُرْسَلَة» (٦٠٨/٢) ، وَعَنْهُ : «التَّفْرِيقِ بَيْنَ الأُصُولِ وَالفُرُوعِ» (٧٧/٢) لِلشَّثْرِي .

«وَهَذَا الحَدِيثُ ثَابِتٌ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ بِالحَدِيثِ ، مُتَلَقًّى بِالقَبُولِ بَيْنَهُمْ ، لاَ يَخْتَلِفُونَ فِي صِحَّتِهِ ، وَقَدِ اعْتَاصَ [1] عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الكَلاَمِ - وَغَيْرِهِمْ - ، وَأَنكَرُوهُ أَشَدَّ الإِنْكَارِ ، وَقَابَلُوهُ بِالتَّكْذِيبِ .

فَمَا لِلْمُتَكَلِّمِينَ وَمَا لِهَذَا الشَّأْنِ . . .

وَقَدِ اتَّفَقَ أَصْحَابُ «الصَّحِيحَيْنِ» عَلَى تَصْحِيحِ هَذَا الحَدِيثِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ .

وَالقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ ، وَالسُّنَنِ ، وَالحَدِيثِ ، وَالتَّارِيخِ ، وَالقَضَاءِ .

وَهَؤُلاَءِ أَعْلَمُ بِأَحْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَأَيَّامِهِ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ» .

(تَنْبِيهٌ):

مَوْقِفُ (سَيِّد قُطْب) مِنْ حَدِيثِ السِّحْرِ - المُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ- مَبْنِيٌّ عَلَى مَوْقِفِهِ مِنْ حَقِيقَةِ (السِّحْرِ) - نَفْسِهِ - ؛ فَهُوَ يُقَرِّرُ - فِي «ظِلاَلِهِ» (٧٠٧/٨) - فِي سِيَاقِ إِنْكَارِهِ أَحَادِيثَ سَحْرِ النَّبِيِّ ﷺ - نَفْسِهِ - أَنَّ السِّحْرَ : «لاَ يُغَيِّرُ مِنْ طَبِيعَةِ الأَشْيَاءِ ، وَلاَ يُنْشِئُ لَهَا حَقِيقَةً جَدِيدَةً لَهَا ، وَلَكِنَّهُ يُخَيِّلُ لِلْحَوَاسِّ وَالمَشَاعِرِ بِمَا يُرِيدُهُ السَّاحِرُ .

وَهَذَا هُوَ السِّحْرُ كَمَا صَوَّرَهُ القُرْآنُ فِي قِصَّةِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلاَمُ -»!!!

وَقَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ - هَذَا - فِي (١٢٩/١-١٣٠) - عِنْدَ كَلاَمِهِ عَلَى قِصَّةِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ، مُقَرِّراً (!) - أَيْضاً - أَنَّ السِّحْرَ : «مُجَرَّدُ تَخْيِيلٍ لاَ حَقِيقَةَ لَهُ . . . وَلاَ مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا التَّأْثِيرِ وَسِيلَةً لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ المَرْءِ وَزَوْجِهِ ، وَبَيْنَ الصَّدِيقِ وَصَدِيقِهِ . .» [2] !!!

---

(١) تَصَحَّفَتْ هَذِهِ الكَلِمَةُ عِنْد غَيْرِ وَاحِد مِنَ الأَفَاضِلِ إِلَى : (فَاعْتَاضَ) - بِالضَّادِ المُعْجَمَةِ -!! كَمَا فِي «خَبَرِ الوَاحِدِ فِي التَّشْرِيعِ الإِسْلاَمِيِّ - وَحُجِّيَّتُهُ» (٤٥٤/١) لِلْقَاضِي بَرْهُون - وَمَرْجِعِهِ -! وَفِي «القَامُوس» (ص٨٠٦) قَوْلُهُ : «وَاعْتَاصَ الأَمْرُ عَلَيْهِ : اشْتَدَّ ، وَالْتَاثَ عَلَيْهِ ؛ فَلَمْ يَهْتَدِ لِلصَّوَابِ» .

(٢) انْظُر «الأَدِلَّة وَالشَّوَاهِد عَلَى وُجُوبِ الأَخْذِ بِخَبَرِ الوَاحِد فِي الأَحْكَامِ وَالعَقَائِد»

قُلْتُ:

وَهَذِهِ طَامَّةٌ أُخْرَى قَدْ تَكُونُ أَكْبَرَ مِنْ أُخْتِهَا!!

قَالَ الإِمَامُ المَازَرِيُّ فِي «المُعْلِم بِفَوَائِدِ مُسْلِم» (٣/٩٣):

«أَهْلُ السُّنَّةِ وَجُمْهُورُ العُلَمَاءِ مِنَ الأُمَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ السِّحْرِ، وَأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً كَحَقَائِقِ غَيْرِهِ مِنَ الأَشْيَاءِ الثَّابِتَةِ، خِلاَفاً لِمَنْ أَنْكَرَهُ، وَنَفَى حَقِيقَتَهُ، وَأَضَافَ مَا يَتَّفِقُ مِنْهُ إِلَى خَيَالاَتٍ بَاطِلَةٍ لاَ حَقَائِقَ لَهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ - فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ مِمَّا يُتَعَلَّمُ، وَذَكَرَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِمَّا يُكْفَرُ بِهِ، وَأَنَّهُ يُفَرَّقُ بِهِ بَيْنَ المَرءِ وزَوْجِهِ، وهذا كُلُّهُ مِمَّا لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا لاَ حَقِيقَةَ لَهُ، وَكَيْفَ يَتَعَلَّمُ مَا لاَ حَقِيقَةَ لَهُ؟!

وَهَذَا الحَدِيثُ - أَيْضاً - فِيهِ إِثْبَاتُهُ، وَأَنَّهُ أَشْيَاءُ دُفِنَتْ وَأُخْرِجَتْ، وَهَذَا كُلُّهُ يُبْطِلُ مَا قَالُوهُ.

وَالَّذِي يُعْرَفُ بِالعَقْلِ مِنْ هَذَا أَنَّ إِحَالَةَ كَوْنِهِ مِنَ الحَقَائِقِ مُحَالٌ، وَغَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ فِي العَقْلِ أَنْ يَكُونَ البَارِي - سُبْحَانَهُ - يَخْرِقُ العَادَاتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِكَلاَمٍ مُلَفَّقٍ، أَوْ تَرْكِيبِ أَجْسَامٍ، أَوِ المَزْجِ بَيْنَ قُوًى عَلَى تَرْتِيبٍ - مَا - لاَ يَعْرِفُهُ إِلاَّ السَّاحِرُ، وَمَنْ شَاهَدَ بَعْضَ الأَجْسَامِ - مِنْهَا: قَتَّالَةٌ كَالسُّمُومِ، وَمِنْهَا: مُسْقِمَةٌ كَالأَدْوِيَةِ الحَادَّةِ، وَمِنْهَا: مُصِحَّةٌ كَالأَدْوِيَةِ المُضَادَّةِ لِلْمَرَضِ -؛ لَمْ يَبْعُدْ فِي عَقْلِهِ أَنْ يَنْفَرِدَ السَّاحِرُ بِعِلْمِ قُوًى قَتَّالَةٍ، أَوْ كَلاَمٍ مُهْلِكٍ، أَوْ مُؤَدٍّ إِلَى التَّفْرِقَةِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ المُبْتَدِعَةِ [1] هَذَا الحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتَةٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَحُطُّ مَنْصِبَ النُّبُوَّةِ، وَيُشَكِّكُ فِيهَا، وَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ تَجْوِيزَ هَذَا يُعْدِمُ الثِّقَةَ بِمَا شَرَعُوهُ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَلَعَلَّهُ يُتَخَيَّلُ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ - عَلَيْهِ السَّلاَمُ -،

(ص١٩٥-١٩٧) للأخ الشَّيْخ سَلِيم الهِلاَلِي - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ -.

(١) فَمَاذَا يَقُول (مُسَوِّدُنَا) الجَهُول؟!!

وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَرَاهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَوْحَى إِلَيْهِ ، وَمَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ .

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ بَاطِلٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا يُبَلِّغُهُ عَنِ اللَّهِ – سُبْحَانَهُ – ، وَعَلَى عِصْمَتِهِ فِيهِ ، وَالْمُعْجِزَةُ شَاهِدَةٌ بِصِدْقِهِ ، وَتَجْوِيزُ مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلاَفِهِ بَاطِلٌ ، وما يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ أُمُورِ الدُّنْيَا الَّتِي لَمْ يُبْعَثْ بِسَبَبِهَا ، وَلاَ كَانَ رَسُولاً مُفَضَّلاً مِنْ أَجْلِهَا : هُوَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ عُرْضَةٌ لِمَا يَعْتَرِضُ البَشَرَ ، فَغَيْرُ بَعِيدٍ أَنْ يُخَيَّلَ إِلَيْهِ فِي أُمُورِ الدُّنْيَا مَا لاَ حَقِيقَةَ لَهُ» .

وَقَدْ نَقَلَ هذَا الكَلاَمَ البَدِيعَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٧/٤٣٠) ، وَالحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ العَسْقَلاَنِيُّ فِي «فَتْحِ البَارِي» (١٠/٢٢٢–٢٢٣) – وَغَيْرُهُمَا – .

فَرَحِمَ اللَّهُ الجَمِيعَ . . .

وَفِي «بَدَائِعِ الفَوَائِدِ» (٢/٧٤٥–٧٤٦/ طَبْعَة دَار عَالَم الفَوَائِد) لِلإِمَامِ ابْنِ القَيِّمِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – قَوْلُهُ :

«وَقَدْ دَلَّ قَوْلُهُ – تَعَالَى – : ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ المَذْكُورُ [١] : عَلَى تَأْثِيرِ السِّحْرِ ، وَأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً .

وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الكَلاَمِ مِنَ المُعْتَزِلَةِ [٢] – وَغَيْرِهِمْ – ، وَقَالُوا : إِنَّهُ لاَ تَأْثِيرَ لَهُ أَلْبَتَّةَ – لاَ فِي مَرَضٍ ، وَلاَ قَتْلٍ ، وَلاَ حَلٍّ ، وَلاَ عَقْدٍ!

وَقَالُوا : إِنَّمَا ذَلِكَ تَخْيِيلٌ لأَعْيُنِ النَّاظِرِينَ ، لاَ حَقِيقَةَ لَهُ سِوَى ذَلِكَ!

وَهَذَا خِلاَفُ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الآثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الفُقَهَاءُ ، وَأَهْلُ التَّفْسِيرِ وَالحَدِيثِ ، وَأَرْبَابُ القُلُوبِ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ ، وَمَا يَعْرِفُهُ عَامَّةُ العُقَلاَءِ .

وَالسِّحْرُ الَّذِي يُؤَثِّرُ مَرَضاً وَثِقَلاً ، وَحَلاً وَعَقْداً ، وَحُبًّا وَبُغْضاً ، وَنَزِيفاً – وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الآثَارِ – مَوْجُودٌ تَعْرِفُهُ عَامَّةُ النَّاسِ ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ عَلِمَهُ ذَوْقاً بِمَا أُصِيبَ بِهِ مِنْهُ» .

---

(١) هُوَ حَدِيثُ السِّحْرِ – نَفْسُهُ – ؛ المُتَّفَقُ عَلَى صِحَّتِهِ .

(٢) فَمَاذَا يَقُولُ – أَيضاً – (مُسَوِّدُنَا) الجَهُولُ؟!

قُلْتُ:

قَدْ طَوَّلْتُ القَوْلَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ ؛ لأَهَمِّيَّتِهَا ، ودِقَّتِهَا [1] .

وَلِلشَّيْخِ العَلاَّمَةِ المُحَدِّثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى المُعَلِّمِيِّ اليَمَانِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – بَحْثٌ مَاتِعٌ – فِي الرَّدِّ عَلَى مُنْكِرِي حَدِيثِ السِّحْرِ – فِي كِتَابِهِ الفَذِّ «الأَنْوَارُ الكَاشِفَةُ» (ص٢٤٩ فَمَا بَعْدُ) ؛ فَانْظُرْهُ .

وَلِلْعَلاَّمَةِ المُحَدِّثِ الشَّيْخِ مُقْبِلِ بْنِ هَادِي الوَادِعِيِّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – كِتَابٌ مُفْرَدٌ عُنْوَانُهُ : «رُدُودُ أَهْلِ العِلْمِ عَلَى الطَّاعِنِينَ فِي حَدِيثِ السِّحْرِ» ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مِراراً – بِحَمْدِ اللَّهِ – .

. . . رَجَعْنَا إِلَى :

الوَجْهِ الخَامِس: وَهُوَ نِسْبَتُهُ (ص١٤١) ذَلِكَ القَوْلَ البَاطِلَ المُنْكَرَ المُفْتَرَى إِلَى شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ؛ مِنْ أَنَّ (أَخْبَارَ الآحَادِ لاَ يَثْبُتُ بِهَا أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لاَ يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلاَّ بِهِ!!!) [2] – وَقَدْ تَقَدَّمَ نَقْلُهُ بِحُرُوفِهِ (ص٢٠٧) – .

وَبَيَانُ ذَلِكَ :

أَنَّ كَلاَمَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – وَاقِعٌ فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ الخَبِيثِ ابْنِ المُطَهَّرِ الحِلِّيِّ – وَالكِتَابُ كُلُّهُ كَذَلِكَ – ؛ فَفِيهِ (٤/٩٤–٩٥) قَوْلُ شَيْخِ الإِسْلاَمِ :

«فَصْلٌ :

وَقَوْلُهُ [3] : رَوَى ابْنُ الجَوْزِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي ، اسْمُهُ كَاسْمِي ، وَكُنْيَتُهُ كُنْيَتِي ، يَمْلأُ الأَرْضَ عَدْلاً ، كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً ، فَذَلِكَ هُوَ المَهْدِيُّ» .

---

(١) رَاجِعْ – أَيْضاً – «تَأْوِيل مُخْتَلَفِ الحَدِيثِ» (ص١٧٧ فَمَا بَعْدُ) لِلإِمَامِ ابْنِ قُتَيْبَةَ .

(٢) وَلا (أَظُنُّ!) وُقُوعَهُ بِهَذَا المَأْزِقِ الجَاهِلِ إِلاَّ بِدَافِعٍ (!) مِنْ حَمِيه – فَاللَّهُ (مِنْهُ) يَحْمِيه –!! .

(٣) أَيِ : الرَّافِضِيِّ .

فَيُقَالُ : الجَوابُ مِنْ وُجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّكُمْ لاَ تَحْتَجُّونَ بِأَحَادِيثِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، فَمِثْلُ هَذَا الحَدِيثِ لاَ يُفِيدُكُمْ فَائِدَةً .

وَإِنْ قُلْتُمْ : هُوَ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ :

فَنَذْكُرُ كَلاَمَهُمْ [1] فِيهِ :

الثَّانِي : أَنَّ هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ بِهِ أَصْلُ الدِّينِ الَّذِي لاَ يَصِحُّ الإِيمَانُ إِلاَّ بِهِ؟

الثَّالِثُ : . . .»

قُلْتُ: فَتَأَمَّلْ قَوْلَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ : «فَنَذْكُرُ كَلاَمَهُمْ فِيهِ . .» ، أَيْ : كَلاَمَ الرَّوَافِضِ ، وَاعْتِقَادَهُمْ ، ثُمَّ ذَكَرَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – مُبَاشَرَةً – : (أَنَّ هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ . . .) إلخ .

فَيَأْتِي هَذَا الجَاهِلُ الطَّائِشُ لِيَجْعَلَ (كَلاَمَهُمْ) : كَلاَمَنَا !!!

فَيَقْلِبَ الحَقَّ بَاطِلاً ، وَيُصَيِّرَ البَاطِلَ حَقًّا!!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ . . .

وَقَدْ كَانَ هَذَا المَنْهَجُ الإِلْزَامِيُّ سَبِيلَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ ؛ تَثْبِيتاً لِتَنَاقُضِ ذَاكَ المُبْتَدِعِ الرَّافِضِيِّ . . .

مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ – رَحِمَهُ اللَّهُ – فِي «المِنْهَاجِ» (٣/٤٥٥–٤٥٦) – رَدًّا عَلَى اسْتِدْلاَلِ الرَّافِضِيِّ بِحَدِيثِ افْتِرَاقِ الأُمَّةِ إِلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً [2] :

---

(١) لاَ يُشْكِلَنَّ عَلَيْكَ – أَيُّهَا المُوَفَّقُ – (تَغَايُرُ صِيَغِ الضَّمَائِرِ) – لُغَةً – ، وَاجْعَلِ الحَقَّ قِبْلَةَ قَلْبِكَ – شَرِيعَةً – ؛ مُتَأَمِّلاً النَّقْلَ الآتِي عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ – صَرَاحَةً – ، وَالمَعْرُوفَ مِنْ مَنْهَجِهِ وَطَرِيقَتِهِ – أَمَانَةً – . . .

(٢) وَذَلِكَ فِي (٣/٤٤٣–٤٤٤) – مِنَ «المِنْهَاجِ» – .

« . . الوَجْهُ الرَّابِعُ : أَنْ يُقَالَ – أَوَّلاً – : أَنْتُمْ لاَ تَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ ؛ فَإِنَّ هَذَا الحَدِيثَ إِنَّمَا يَرْوِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَسَانِيدِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالحَدِيثُ – نَفْسُهُ – لَيْسَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» ؛ بَلْ قَدْ طَعَنَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الحَدِيثِ ؛ كَابْنِ حَزْمٍ [1] – وَغَيْرِهِ – ، وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ «السُّنَنِ» ؛ كَأَبِي دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيِّ ، وَابْنِ مَاجَهْ ، وَرَوَاهُ أَهْلُ «المَسَانِيدِ» ؛ كَالإِمَامِ أَحْمَدَ – وَغَيْرِهِ – .

فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ – عَلَى أُصُولِكُمْ – ثُبُوتُهُ! حَتَّى تَحْتَجُّوا بِهِ؟!

وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ ؛ فَهُوَ مِنْ أَخْبَارِ الآحَادِ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَحْتَجُّوا [2] فِي أَصْلٍ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ ، وَإِضْلاَلُ جَمِيعِ المُسْلِمِينَ – إِلاَّ فِرْقَةً وَاحِدَةً – بِأَخْبَارِ الآحَادِ الَّتِي لاَ يَحْتَجُّونَ [1] هُمْ بِهَا فِي الفُرُوعِ العَمَلِيَّةِ ؟!

وَهَلْ هَذَا إِلاَّ مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ وَالجَهْلِ ؟!» .

قُلْتُ: وَهُوَ كَلاَمٌ جِدٌّ وَاضِحٌ ، وَالحَقُّ فِيهِ جَلِيٌّ لاَئِحٌ . . .

وَقَدْ كَتَبَ أَخُونَا الفَاضِلُ الشَّيْخُ الدُّكْتُور عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الجَبَّارِ الفَرْيُوَائِيُّ – حَفِظَهُ اللَّهُ ، وَنَفَعَ بِهِ – فِي كِتَابِهِ «شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَجُهُودُهُ فِي الحَدِيثِ وَعُلُومِهِ» (١/٣١١–٣٣١) فَصْلاً نَافِعاً جِدًّا بِعُنْوَانِ : (خَبَرُ الآحَادِ وَحُجِّيَّتُهُ فِي العَقَائِدِ وَالأَحْكَامِ) ، فَلْيُنْظَرْ .

وَبِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَحْرِيرٍ وَتَقْرِيرٍ ؛ تَعْرِفُ الجَوَابَ – الصَّوَابَ – عَلَى سُؤَالِ المُسَوِّدِ الكَذَّابِ – بَعْدَ نَقْلِهِ كَلاَمَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ – المُفْتَرَى عَلَيْهِ – :

«وَهَلْ يُقَالُ عَنِ الَّذِي يُخَالِفُ هَذَا بِأَنَّهُ كَالجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ؟!»!!

---

(١) فِي «الفِصَلِ» ((٣/٩٩٢) ، و«مَجْمُوعِ رَسَائِلِ ابْنِ حَزْمٍ» (٣/٢١٣) .

وَلَقَدْ رَدَّ شَيْخُنَا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – عَلَى كَلاَمِهِ – وَغَيْرِهِ – فِي «سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ» (١/ق١/ص٤٠٤–٤١٤) رَدًّا قَوِيًّا جَامِعاً ؛ فَلْيُنْظَرْ .

(٢) تَأَمَّلْ (تَغَايُرَ صِيَغِ الضَّمَائِرِ) عِنْدَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ – هُنَا – أَيْضاً – . . .

فَأَقُولُ: وَهَلْ مِنْ جَوَابٍ عَلَى هَذَا الهَذْرِ الطَّاغِي ـ بَعْدَ هَذَا التَّحْقِيقِ ـ إِلاَّ أَنْ يُقَالَ: (نَعَمْ)؟!

٤٩ـ وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (آرَاءُ العُلَمَاءِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ):

نَقَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٤١-١٤٢) عَنِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ المُحْسِنِ التُّرْكِيِّ [١] فِي كِتَابِهِ «أُصُولُ مَذْهَبِ الإِمَامِ أَحْمَدَ» (ص٣١٣-٣١٦) مَا (تَوَهَّمَ) أَنَّهُ يُؤَيِّدُ دَعْوَاهُ الكَاذِبَةَ ـ المَنْقُوضَةَ ـ فِي خَبَرِ الآحَادِ، وَحُجِّيَّتِهِ...

وَلَقَدْ كَانَ مِنْ ضِمْنِ كَلاَمِ الشَّيْخِ التُّرْكِيِّ ـ قَوْلُهُ ـ:

«يَسْتَدِلُّ الجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ أَخْبَارَ الآحَادِ لاَ يُسْتَدَلُّ بِهَا فِي العَقَائِدِ؛ بِأَن...» !!

قُلْتُ: وَلاَ أُرِيدُ التَّطْوِيلَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ المُهِمَّةِ، وَهَذِهِ الدَّعَاوَى المُطْلَقَةِ فِيهَا؛ لأَنَّ كَلاَمَ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فِيهَا ـ كَافٍ ـ، فَضْلاً عَنْ كَلاَمِ الأَئِمَّةِ الرَّبَّانِيِّينَ ـ السَّابِقِينَ ـ فِيهَا؛ كَكَلاَمِ الإِمَامِ ابْنِ القَيِّمِ ـ وَغَيْرِهِ ـ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدُ ـ.

وَلَقَدْ أَبَانَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عَنْ مَنْشَإِ غَلَطِ النَّاقِلِ لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ المُهِمَّةِ فِي ادِّعَاءِ الأَقْوَالِ لِلْجُمْهُورِ ـ أَوْ غَيْرِهِ ـ؛ قَائِلاً [٢] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، بَعْدَ سَرْدِهِ مَجْمُوعَةً مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ [٣] ـ:

«... فَهَذَا يُفِيدُ العِلْمَ اليَقِينِيَّ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنَ الأَوَّلِينَ

---

(١) وَقَدِ اسْتَدَلَّ بِبَعْضِ كَلاَمِهِ ـ أَيْضاً ـ صَاحِبُ كِتَابِ «الاسْتِدْلاَلِ بِالظَّنِّيِّ فِي العَقِيدَةِ» (ص٧٥-٧٦)!!

وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ اسْتِدْلاَلَهُ ـ هَذَا ـ قَدِيماً ـ أَخُونَا الفَاضِلُ الشَّيْخُ سَلِيمٌ الهِلاَلِيُّ فِي «الأَدِلَّةِ وَالشَّوَاهِدِ» (ص١٢٦-١٢٧).

(٢) فِي نَقْلِ الإِمَامِ ابْنِ القَيِّمِ عَنْهُ فِي «مُخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ» (٤/١٤٩٦-١٤٩٩) ـ أَثْنَاءَ مُنَاقَشَتِهِ البَدِيعَةِ لأَصْلِ المَسْأَلَةِ ـ.

(٣) اُرْبُطْ آخِرَ النَّقْلِ بِأَوَّلِهِ: تَفْهَمْ، وَتَسْعَدْ بِالحَقِّ...

وَالآخِرِينَ ، أَمَّا السَّلَفُ ؛ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ ، وَأَمَّا الخَلَفُ ؛ فَهَذَا مَذْهَبُ الفُقَهَاءِ الكِبَارِ مِنْ أَصْحَابِ الأَئِمَّةِ الأَرْبَعَةِ .

وَالمَسْأَلَةُ مَنْقُولَةٌ فِي كُتُبِ الحَنَفِيَّةِ ، وَالمَالِكِيَّةِ ، وَالشَّافِعِيَّةِ ، وَالحَنْبَلِيَّةِ ؛ مِثْلِ : السَّرْخَسِيِّ ، وَأَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ – مِنَ الحَنَفِيَّةِ – ، وَالشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ، وَأَبِي الطَّيِّبِ ، وَالشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ – مِنَ الشَّافِعِيَّةِ – ، وَابْنِ خُوَازْ مَنْدَادَ – وَغَيْرِهِ مِنَ المَالِكِيَّةِ – ، وَمِثْلِ القَاضِي أَبِي يَعْلَى ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى ، وَأَبِي الخَطَّابِ – وَغَيْرِهِمْ مِنَ الحَنَابِلَةِ – ، وَمِثْلِ أَبِي إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيِّ ، وَابْنِ فُورَكَ ، وَأَبِي إِسْحَاقَ النَّظَّامِ – مِنَ المُتَكَلِّمِينَ – .

وَإِنَّمَا نَازَعَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ ؛ كَابْنِ البَاقِلاَّنِيِّ ، وَمَنْ تَبِعَهُ ؛ مِثْلُ : أَبِي المَعَالِي ، وَالغَزَالِيِّ ، وَابْنِ عَقِيلٍ .

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلاَحِ القَوْلَ الأَوَّلَ ، وَصَحَّحَهُ ، وَاخْتَارَهُ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ كَثْرَةَ القَائِلِينَ بِهِ لِيَتَقَوَّى بِهِمْ ، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِمُوجِبِ الحُجَّةِ الصَّحِيحَةِ .

وَظَنَّ مَنِ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ المَشَايِخِ الَّذِينَ لَهُمْ عِلْمٌ وَدِينٌ – وَلَيْسَ لَهُمْ بِهَذَا البَابِ خِبْرَةٌ تَامَّةٌ – أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو انْفَرَدَ بِهِ عَنِ الجُمْهُورِ!

وَعُذْرُهُمْ : أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ إِلَى مَا يَجِدُونَهُ مِنْ كَلاَمِ ابْنِ الحَاجِبِ ، وَإِنِ ارْتَفَعُوا دَرَجَةً ؛ صَعَدُوا إِلَى السَّيْفِ الآمِدِيِّ ، وَإِلَى ابْنِ الخَطِيبِ ، فَإِنْ عَلاَ سَنَدُهُمْ ؛ صَعَدُوا إِلَى الغَزَالِيِّ ، وَالجُوَيْنِيِّ ، وَابْنِ البَاقِلاَّنِيِّ!

وَجَمِيعُ أَهْلِ الحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو ، وَالحُجَّةُ عَلَى قَوْلِ الجُمْهُورِ أَنَّ تَلَقِّي الأُمَّةِ لِلْخَبَرِ تَصْدِيقاً وَعَمَلاً إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ ، وَالأُمَّةُ لاَ تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلاَلَةٍ .

وَاعْلَمْ أَنَّ جُمْهُورَ أَحَادِيثِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنْ هَذَا البَابِ – كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو ، وَمَنْ قَبْلَهُ مِنَ العُلَمَاءِ ؛ كَالحَافِظِ أَبِي طَاهِرٍ السِّلَفِيِّ – وَغَيْرِهِ – ؛ فَإِنَّ مَا تَلَقَّاهُ أَهْلُ الحَدِيثِ وَعُلَمَاؤُهُ بِالقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ فَهُوَ مُحَصِّلٌ لِلْعِلْمِ ، مُفِيدٌ لِلْيَقِينِ .

وَلاَ عِبْرَةَ بِمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ المُتَكَلِّمِينَ وَالأُصُولِيِّينَ ؛ فَإِنَّ الاعْتِبَارَ فِي الإِجْمَاعِ عَلَى

كُلِّ أَمْرٍ مِنَ الأُمُورِ الدِّينِيَّةِ بِأَهْلِ العِلْمِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، كَمَا لَمْ يُعْتَبَرْ فِي الإِجْمَاعِ عَلَى الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلاَّ العُلَمَاءُ بِهَا دُونَ المُتَكَلِّمِينَ ، وَالنُّحَاةِ ، وَالأَطِبَّاءِ ، وَكَذَلِكَ لاَ يُعْتَبَرُ فِي الإِجْمَاعِ عَلَى صِدْقِ الحَدِيثِ وَعَدَمِ صِدْقِهِ إِلاَّ أَهْلُ العِلْمِ بِالحَدِيثِ ، وَطُرُقِهِ ، وَعِلَلِهِ ، وَهُمْ عُلَمَاءُ الحَدِيثِ ، العَالِمُونَ بِأَحْوَالِ نَبِيِّهِمْ ، الضَّابِطُونَ لأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ، المُعْتَنُونَ بِهَا أَشَدَّ مِنْ عِنَايَةِ المُقَلِّدِينَ بِأَقْوَالِ مَتْبُوعِيهِمْ .

فَكَمَا أَنَّ العِلْمَ بِالتَّوَاتُرِ يَنْقَسِمُ إِلَى عَامٍّ وَخَاصٍّ ؛ فَيَتَوَاتَرُ عِنْدَ الخَاصَّةِ مَا لاَ يَكُونُ مَعْلُوماً لِغَيْرِهِمْ ، فَضْلاً أَنْ يَتَوَاتَرَ عِنْدَهُمْ ، فَأَهْلُ الحَدِيثِ – لِشِدَّةِ عِنَايَتِهِمْ بِسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ ، وَضَبْطِهِمْ لأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ – يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ عِلْماً لاَ يَشُكُّونَ فِيهِ مِمَّا لاَ شُعُورَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ أَلْبَتَّةَ ، فَخَبَرُ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ – وَنَحْوِهِمْ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ – يُفِيدُ العِلْمَ الجَازِمَ الَّذِي يَلْتَحِقُ عِنْدَهُمْ بِقِسْمِ الضَّرُورِيَّاتِ .

وَعِنْدَ الجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ [1] – وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الكَلاَمِ – لاَ يُفِيدُ عِلْماً ، وَكَذَلِكَ يَعْلَمُونَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ المُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ ، وَعِنْدَ الجَهْمِيَّةِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ! وَيَعْلَمُونَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ نَبِيَّهُمْ أَخْبَرَ عَنْ خُرُوجِ قَوْمٍ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ ، وَعِنْدَ المُعْتَزِلَةِ وَالخَوَارِجِ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ!

وَبِالجُمْلَةِ ؛ فَهُمْ جَازِمُونَ بِأَكْثَرِ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، قَاطِعُونَ بِصِحَّتِهَا عَنْهُ ، وَغَيْرُهُمْ لاَ عِلْمَ عِنْدَهُ بِذَلِكَ .

وَالمَقْصُودُ : أَنَّ هَذَا القِسْمَ مِنَ الأَخْبَارِ يُوجِبُ العِلْمَ عِنْدَ جُمْهُورِ العُقَلاَءِ» .

أَقُولُ: هَذَا – بِطُولِهِ – كَلاَمُ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ، وَدُونَهُ كُلُّ كَلاَمٍ . . .

فَاحفَظْهُ ، وَأَيْقِنْ بِهِ ، وَإِلاَّ : فَعَلَيْكَ السَّلاَمُ!

وَبِهِ : تَعْلَمُ قِيمَةَ ذَلِكَ السُّؤَالِ التَّافِهِ الَّذِي قَاءَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ – قَائِلاً – :

---

(١) تَأَمَّلْ كَلاَمَهُ – رَحِمَهُ اللَّهُ – ، وَتَذَكَّرْ كَلاَمِي – رَحِمَكَ اللَّهُ –!

«فَهَلْ يَجْرُؤُ الحَلَبِيُّ أَنْ يَصِفَ مَنْ وَصَفَهُمُ الشَّيْخُ التُّرْكِيُّ بِـ(الجُمْهُورِ) بِأَنَّهُمْ (كَالجَهْمِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ) ؟!!»!!

فَأَقُولُ:

انْظُرِ الحَقَّ فِيمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ: تَسْعَدْ، وَتَفُزْ، وَتَنْجَحْ، وَتَطْمَئِنَّ...

وَلَنْ يَنْفَعَكَ الَّذِينَ يُؤَزُّونَكَ وَيَهُزُّونَك، وَبِجَهْلِهِمْ يُمِدُّونَك...

فَاكْسِرْ - بِرَبِّكَ - قَلَمَكَ، وَأَقْبِلْ عَلَى العِلْمِ، وَعُدْ إِلَى مَنْهَجِ الحَقِّ، وَأَقْلِعْ عَنْ هَيْشَاتِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، وَارْجِعْ إِلَى جَادَّةِ السَّلَفِ...

٥٠- ثُمَّ نَقَلَ آخِرَ (ص١٤٢-١٤٣) كَلاَماً عَنِ الشَّيْخِ شَلْتُوت (المِصْرِيِّ) هُوَ - فِي نَفْسِهِ - تَكْرَارٌ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ (التُّرْكِيِّ)...

رَحِمَ اللَّهُ الجَمِيعَ - أَحْيَاءً وَأَمْوَاتاً -.

مَعَ أَنَّهُ - لِجَهْلِهِ وَتَنَاقُضِهِ - نَقَلَ عَقِبَهُ - مُبَاشَرَةً - كَلاَماً مَتِيناً لِلشَّيْخِ عُمَرَ سُلَيْمَان الأَشْقَرِ فِي نَقْضِ دَعْوَاه، وَنَقْضِ مَرْمَاه!!

... كُلُّ ذَلِكَ لِيَدْفَعَ (اللَّوْمَ) عَنْ (سَيِّدِهِ): «الَّذِي يَتَبَنَّى هَذَا الرَّأْيَ السَّائِدَ المَزْعُومَ لَهُ إِجْمَاعاً» - كَمَا فِي «تَفْنِيدِهِ..» (ص١٤٣) -!!!

فَأَقُولُ:

دَعْكَ مِنَ المِصْرِيِّ، وَالتُّرْكِيِّ، وَالشَّامِيِّ، وَالهِنْدِي...

وَعَلَيْكَ بِالحَقِّ - مُقْبِلاً غَيْرَ مُدْبِرٍ - وَلَوْ كَانَ عِنْدِي!!!

وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ قَالَ: مَنْ تَصَدَّى قَبْلَ أَوَانِهِ؛ فَقَدْ تَصَدَّى لِهَوَانِهِ...

فَلِمَ لاَ يُلاَمُ (سَيِّد) وَقَدْ خَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاءَ فِي هَذِهِ القَضَايَا الدَّقِيقَةِ، وَالمَسَائِلِ الكُبْرَى؟!

وَهَلْ تَرَكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ - فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلاَمِهِ - لَوْمَ طَوَائِفَ مِنْ كِبَارِ الأُصُولِيِّينَ - المُخَالِفِينَ لِلْحَقِّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ -، وَهُمْ أَجَلُّ وَأَعْلَمُ مِنْ (سَيِّد

قُطْب) [1] ـ بمرَّاتٍ ومَرَّاتٍ ـ ؟!

٥١ـ ثُمَّ خَتَمَ المُسَوِّدُ البَلِيد (ص١٤٤) بَحْثَهُ العَتِيدَ ـ العَنِيد! ـ:

مُنَاقِضاً دَعْوَاهُ الجَرِيئَةَ البَاطِلَةَ (ص١٤١) فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ أُصُولِ الاعْتِقَادِ وَفُرُوعِهِ!!

قَائِلاً:

«ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَى كَلاَمٍ آخَرَ لِسَيِّدٍ قُطْب يُؤَكِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ الأَخْذِ بِأَحَادِيثِ الآحَادِ فِي العَقِيدَةِ، وَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لاَ يُفَرِّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أُصُولِ الاعْتِقَادِ وَفُرُوعِهِ..»!!!

﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثاً﴾...

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ غَزْلُ هَذَا (مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ)؟!!!

انْظُرُوا مَاذَا يَفْعَلُ الجَهْلُ بِأَصْحَابِه، وَالهَوَى بِأَذْنَابِه!!

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ (سَيِّدِهِ) خُلاَصَةَ مَوْقِفِهِ مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الآحَادِيَّةِ، وَأَنَّهُ لاَ يَقِفُ مِنْهَا (مَوْقِفَ الإِنْكَارِ وَالرَّفْضِ [2])!!

---

(١) وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ المُسَوِّدُ البَلِيدُ آخِرَ (ص١٤٣) عَنِ الدُّكْتُور الخَالِدِيِّ مِنْ تَخْطِئَتِهِ لِسَيِّد قُطْب (فِي هَذِهِ الجُزْئِيَّةِ، وَلَكِنَّ هَذَا الخَطَأَ الجُزْئِيَّ فِي أَمْرٍ فَرْعِيٍّ لاَ يَعْنِي خَطَأَهُ فِي مَنْهَجِهِ السَّلَفِيِّ..)!! ـ كَمَا زَعَمَ! ـ فَهُوَ ـ وَرَبِّ مُحَمَّدٍ ـ كَلاَمٌ مُتَهَافِتٌ، يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضاً...

وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلاَمِ شَيْخِ الإِسْلاَمِ كَافٍ فِي كَشْفِ هَذَا الاعْتِسَافِ وَالإِزْجَافِ؛ فَارْجِعْ إِلَيْهِ، وَأَقْبِلْ عَلَيْهِ...

(٢) وَقَدْ عَبَّرَ الجَاهِلُ البَلِيدُ عَنْ مَوْقِفِ (سَيِّدِهِ) ـ هَذَا ـ بِقَوْلِهِ: (... لاَ يُوجِبُ الاعْتِقَادُ بِهَا!)!!

فَمَا قِيمَتُهَا ـ إِذَنْ ـ؟!

= أَمْ أَنَّهُ التَّلاَعُبُ الحِزْبِيُّ (التَّحْرِيرِيُّ!) ـ ذَاكَ ـ نَفْسُهُ ـ بِأُسْلُوبٍ حَلَزُونِيٍّ! ـ: (نُصَدِّقُ بِهَا، وَلاَ نَعْتَقِدُهَا)!!!

وَهُوَ كَلاَمٌ مِنْهُ الثَّكَالَى تَضْحَكُ!!

... فَهُوَ نَاقِضٌ وَمَنْقُوض، وَبِالحَقِّ مَرْفُوض...

ثُمَّ تَسَاءَلَ المُسَوِّدُ البَلِيد – بِغَبَائِهِ العَنِيدِ العَتِيد! – :

(فَهَلْ هَذَا هُوَ قَوْلُ الجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ؟!)!!!

فَالجَوَابُ:

قَدْ يَكُونُ هَذَا أَشَدَّ – يَا هَذَا – ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَضْيِيعاً لِلْحَقّ ، وَتَلْبِيساً عَلَى الخَلْق . . .

بَلْ هُوَ كَالفَرْعِ (!) لِبَعْضِ (أُصُولِ) المُعْتَزِلَةِ – القَدِيمَةِ – : مَنْزِلَةٌ بَيْنَ المَنْزِلَتَيْنِ ؛ فَلاَ الْتِزَامٌ ، وَلاَ رَفْضٌ!!

فَمَاذَا – إِذَنْ –؟!

إِنَّهُ التِّيه ، وَالتَّمْوِيه ، وَالقَوْلُ السَّفِيه – وَلَوْ بِثَوْبِ التَّعْظِيمِ وَالتَّنْزِيه –!!

فَتَفَطَّنْ – أَيُّهَا الصَّفِيُّ – النَّزِيه . . .

٥٢– وَتَحْتَ عُنْوَانٍ (كَبِيرٍ!): («كَلِمَاتٌ فِيهَا حَقٌّ» لِعَلِيٍّ الحَلَبِيِّ فِي الأُسْتَاذِ الشَّهِيدِ سَيِّد قُطْب):

نَقَلَ (ص١٤٥–١٥٢) كَلاَماً عَنِّي – أَكْثَرَ مِنْ صَفْحَةٍ – فِي الرَّدِّ عَلَى ذَلِكَ (الخَسَّافِ) المَارِدِ الَّذِي ادَّعَى – بِبَاطِلِهِ وَافْتِرَائِهِ – أَنَّ شَيْخَنَا الأَلْبَانِيَّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – (اتَّهَمَ سَيِّد قُطْب بِعِدَّةِ كُفْرِيَّاتٍ) ؛ مُسْتَنْبِطاً مِنْهُ (!) الدِّفَاعَ ، أَوِ الثَّنَاءَ ، أَوْ . . ، أَوْ . .

. . . مِمَّا لاَ يَظْهَرُ – كَمَا يُرِيدُهُ – مِنْ حُرُوفِي وَكَلِمَاتِي!

وَلَكِنَّهُ الهَوَى – لَيْسَ إِلاَّ – .

ثُمَّ ؛ لِمَاذَا تُخْفِي – أَيُّهَا المَاكِرُ – تَأْرِيخَ هَذِهِ الكِتَابَةِ ، وَأَنَّهَا قَبْلَ نَحْوِ خَمْسَةَ عَشَرَ عَاماً؟!

مَعَ أَنِّي كَتَبْتُ – عَنْ نَفْسِي – مِثْلَ هَذَا – مُؤَكِّداً رُجُوعِي عَنْهُ ، وَتَرَاجُعِي مِنْهُ – فِي كِتَابِي «حَقّ كَلِمَة . .» (ص٢١) – قَائِلاً – :

« . . . أَنَّنِي – إِلَى سَنَوَاتٍ قَلِيلَةٍ مَاضِيَةٍ – كُنْتُ مُتَأَثِّراً – عَاطِفِيًّا – جِدًّا بِـ(سَيِّد قُطْب) ، وَأُسْلُوبِهِ ؛ بَلْ أَدُلُّ عَلَى «ظِلاَلِهِ» ، وَأُرْشِدُ إِلَى كَلاَمِهِ ، وَ(أَتَلَمَّسُ) لَهُ المَعَاذِيرَ – فِي القَلِيلِ وَالكَثِيرِ –!!» .

. . . وَالْمُسَوِّدُ البَلِيدُ وَقَفَ عَلَى كَلاَمِي هَذَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَفِدْ مِنْهُ – أَلْبَتَّةَ – ؛ بَلْ وَظَّفَهُ – فِيمَا بَعْدُ – (ص١٤٩) لِبَعْضِ أَغْرَاضِهِ الفَاسِدَةِ – كَمَا سَيَأْتِي – .

فَهُوَ يَنْقُلُ عَنِّي – بِالظَّنِّ الكَاذِبِ – مَا صَرَّحْتُ (أَنَا) بِتَرْكِهِ – بِالنَّصِّ القَاطِعِ – . . .

فَأَيُّ هَوًى – بِرَبِّكُمْ – أَشَدّ؟! فَارْعَوِ – يَا رَجُلُ –!

ثُمَّ ؛ لِمَاذَا لَمْ تَقُلْ عَنْ كَلاَمِي – هُنَا – مَا قُلْتَهُ (ص١٤٣) – فِي مُنَاسَبَةٍ أُخْرَى! – عَنْ كَلاَمِ غَيْرِي :

(فَهَذَا مِنْ عَدْلِهِ وَإِنْصَافِهِ)؟!

أَمْ أَنَّ (قَلَمَكَ) لاَ يُطَاوِعُ الحَقَّ ، وَلاَ يَنْصَاعُ مَعَهُ ؟!

٥٣– ثُمَّ نَقَلَ عَنِّي – أَيْضاً – (ص١٤٦) سُؤَالاً وَجَّهْتُهُ إِلَى شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ:

خُلاَصَتُهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالنَّقْلِ عَنْ (سَيِّد قُطْب) ، وَ(مُحَمَّد قُطْب) ، مَعَ كَوْنِهِمْ (لَيْسُوا سَلَفِيِّينَ) ، وَأَنَّ هَذَا (سَبِيلٌ مِنَ التَّغْرِيرِ بِالنَّاشِئَةِ)!؟!

ثُمَّ نَقَلَ جَوَابَ شَيْخِنَا – رَحِمَهُ اللَّهُ – بِمَا لاَ أَثَرَ فِيهِ لِمُخَالَفَةِ ذَاكَ التَّقْرِيرِ – الوَارِدِ فِي السُّؤَالِ –!!

وَالحَقُّ ؛ أَنَّهُ لَيْسَ فِي السُّؤَالِ شَيْءٌ مِمَّا يَهْوَاهُ ذَلِكَ المُدَّعِي البَلِيدُ – وَلأَجْلِهِ نَقَلَهُ! – ، وَلاَ فِي الجَوَابِ – أَيْضاً – شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ!!

وَلَكِنَّهُ صَنِيعُ حَاطِبِ اللَّيْلِ – ذَاكَ – ؛ فَافْهَمْ . . .

بَلْ لَوْ قُلْتُ : إِنَّ مَا نَقَلَهُ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ؛ لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى صَنِيعِهِ – لَوْ كَانَ يَدْرِي!!!

٥٤– ثُمَّ نَقَلَ عَنِّي – أَيْضاً – (ص١٤٧–١٤٨) كَلاَماً – مَنْقُولاً عَنْ شَرِيطٍ – فِي نَحْوِ صَفْحَتَيْنِ، فِي الرَّدِّ عَلَى (حَاكِمِيَّةِ سَيِّد قُطْب):

وَمُقَارَنَتِهَا بِغُلُوِّ الشِّيعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الإِمَامَةِ ؛ مُشِيراً إِلَى لُزُومِ تَخْطِئَتِهِ ، وَالإِنْكَارِ

عَلَيْهِ ، مَعَ عَدَمِ جَعْلِهِ – فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ – كَالجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ ، وَالجَهْمِ بْنِ صَفْوَان ؛ عُذْراً لَهُ بِقِلَّةِ عِلْمِهِ ، وَهَشَاشَةِ فِقْهِهِ . .

. . . فِي كَلَامٍ كَثِيرٍ .

فَمَاذَا فَعَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ؟!

١– نَقَلَ نَقْلَيْنِ عَنْ (سَيِّدِهِ) فِي شَرْحِ مَفْهُومِ (الحَاكِمِيَّةِ) – عِنْدَهُ –!!

وَلَقَدْ كَتَبْتُ فِي كِتَابِي «صَيْحَةُ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ» (ص٨٠–٩٦) – قَبْلَ عَشْرِ سَنَوَات! – فَصْلاً طَوِيلاً فِي (الحَاكِمِيَّةِ) – حَقِّهَا ، وَبَاطِلِهَا – ؛ كَشَفْتُ فِيهِ حَقِيقَةَ كَلَامِ (سَيِّدٍ) ، وَمَآلَاتِهِ . . .

وَمَا أَجْمَلَ مَا نَقَلْتُهُ فِي «صَيْحَةِ نَذِيرٍ . .» (ص٨٦) عَنِ الشَّيْخِ الدُّكْتُور نَاصِرِ بْنِ عَبْدِ الكَرِيمِ العَقْل – حَفِظَهُ اللَّهُ – مِنْ وَصْفِهِ لَفْظَ (الحَاكِمِيَّة) – بِصُورَتِهَا (القُطْبِيَّة)– بِأَنَّهُ :

«مِنَ الأَلْفَاظِ المُشْكِلَةِ الَّتِي لاَ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الدِّينُ ، وَلاَ تَقُومُ عَلَيْهَا العَقِيدَةُ .

وَلاَ يَخْلُو مَفْهُومُهَا – عِنْدَ المُعَاصِرِينَ – مِنَ الغُلُوِّ ، وَالمُبَالَغَةِ ، وَالتَّنَطُّعِ ، وَالتَّعَمُّقِ فِي المَعْنَى المُرَادِ – عِنْدَهُمْ – ، وَالأَوْلَى اجْتِنَابُهَا» .

وَمِثْلُهُ : قَوْلُ الدُّكْتُور الوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الفُرَيَّان – وَفَّقَهُ اللَّهُ – ، وَقَدْ نَقَلْتُهُ – أَيْضاً – :

«وَالحَقُّ أَنَّ هَذَا الشِّعَارَ [الحَاكِمِيَّةَ] مَا هُوَ إِلاَّ مُزَاحَمَةٌ مَاكِرَةٌ لِلْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ ، وَمُنَابَذَةٌ صَرِيحَةٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الأُمَّةِ» .

. . . فَلْيُرْجَعْ إِلَى كِتَابِي المَذْكُور ؛ لِكَشْفِ تَمْوِيهَاتِ هَذَا الكَاتِبِ (المَأْجُور!) – بِكَلَامِهِ المَزْبُور –!

٢– حَاوَلَ (ص١٤٨) التَّخَلُّصَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الإِسْلَامِ فِي نَقْضِ اعْتِقَادِ الرَّافِضَةِ فِي مَسْأَلَةِ (الإِمَامَةِ) ؛ مُمَوِّهاً بِـ(مَفْهُوم) هُوَ – وَاللَّهِ – عِنْدَهُ – لَيْسَ بِمَفْهُوم!!

لَكِنَّهُ السَّفَهُ وَالطَّيْشُ ، وَالقَوْلُ النَّازِلُ . .

ثُمَّ رَبَطَ كَلَامَ (سَيِّدٍ) بِكِتَابِ «المُصْطَلَحَات الأَرْبَعَة» لِلْمَوْدُودِيِّ، كَاتِباً - بَيْنَ قَوْسَيْنِ - : (بِتَحْقِيقِ العَلَّامَةِ الأَلْبَانِيِّ) [1] !!

وَهُوَ بِهَذَا كَاذِبٌ، أَوْ جَاهِلٌ :

فَلَمْ يُحَقِّقْ شَيْخُنَا هَذَا الكِتَابَ، وَإِنَّمَا قُدِّمَتْ لَهُ أَحَادِيثُهُ - وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ، فِي كِتَابٍ مِنْ (١٣٦صَفْحَة)! - فَخَرَّجَهَا بِمُلْحَقٍ فِي آخِرِ الكِتَابِ مِنْ خَمْسِ صَفَحَات!

وَالضَّعِيفُ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهَا (!) ؛ فَأَرْبَعَةٌ ضِعَافٌ، وَالخَامِسُ مُلَفَّقٌ نَصُّهُ مِنْ حَدِيثَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : صَحِيحٌ، وَالآخَرُ : ضَعِيفٌ!!

وَهَذَا - نَفْسُهُ - تَقْرِيباً - مَا وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي كِتَابِ «الحِجَاب» لِلْمَوْدُودِيِّ - أَيْضاً - :

قَالَ شَيْخُنَا [2] - تَحْتَ عُنْوَان : (تَعْقِيبٌ) - :

«رَغِبَ مِنِّي القَائِمُونَ عَلَى نَشْرِ هَذَا الكِتَابِ الجَلِيلِ لِمُؤَلِّفِهِ الأُسْتَاذِ العَلَّامَةِ أَبِي الأَعْلَى المَوْدُودِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - : أَنْ أُعَلِّقَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي بَحْثِ حُدُودِ العَوْرَةِ لِلنِّسَاء . . .

وَنُزُولاً عِنْدَ رَغْبَتِهِمْ أَقُولُ . . » .

فَكَانَ مَاذَا؟!

٣- ارْتَفَعَ بِالمُسَوِّدِ اليَلِيدِ (أَدَيْهِ!) - الَّذِي طَيَّرَهُ بِهِ مُقَرِّظَاهُ - لِيُسْقِطَهُ - بَعْدُ - عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ - مُتَعَقِّباً - فِي حَاشِيَتِهِ (ص١٤٨) - : «الكَلَامَ حَوْلَ : (جَهْلِ سَيِّدٍ قُطْب بِالإِسْلَام) :

«تَأَمَّلْ كَيْفَ يَتَطَاوَلُ التُّرَابُ عَلَى السَّحَابِ، وَتَحَسَّرْ عَلَى هَذِهِ الأَيَّامِ التَّحِسَات»

---

(١) قَائِلاً - بَعْدُ - : «فَقَدِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ سَيِّدٌ قُطْب كَثِيراً»!!

وَهُنَا مَرْبَطُ الفَرَسِ عِنْدَهُ! - تَمْوِيهاً، وَمُجَادَلَةً بِالبَاطِلِ - . .

(٢) «الحِجَاب» (ص٤١٧) لِلْمَوْدُودِيِّ.

وَإِذَا مَرَرْتَ بِقَبْرٍ فَقُلْ : (يَا لَيْتَنِي مَكَانَه) فَهَذَا – وَاللَّهِ – أَوَانُه!!»!!

. . . وَهُوَ تَعْلِيقٌ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ العِلْمِ ، وَالتَّصَوُّرِ ، وَ(الأَدَبِ)!!

فَ(جَهْلُ سَيِّد قُطْب بِالإِسْلاَمِ) ذَكَرَهُ – بِوُضُوحٍ – شَيْخُنَا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ سَمَاحَةُ مُفْتِي بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ .

وَهُوَ جَهْلٌ يَعْرِفُهُ كُلُّ (ذِي نَظَر)!!

وَأَمَّا الأَعْشَى! أَوِ الأَعْوَرُ!! أَوِ الأَعْمَى!!! – وَلَوْ كَانَتْ لَهُ عَيْنَانِ – فَمَا لَهُ وَلَهُ!!!

فَلاَ أُطِيلُ . . .

﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ . . .

٥٥– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (شَوْكَةٌ وَانْتَقَشَتْ):

أَعَادَ الكَرَّةَ (ص١٤٩–١٥١) حَوْلَ طَعْنِ (سَيِّدِهِ) بِالصَّحَابِيَّيْنِ الجَلِيلَيْنِ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو (بِكَلاَمٍ بَارِدٍ) [1] . . .

وَاصِفاً – فِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا – مَا نَقَلْتُهُ عَنْ (سَيِّدِهِ) مِنْ كِتَابِهِ بِـ(الفِرْيَةِ)!!

. . . هَكَذَا فَلْيَكُنِ الحَقُّ ، وَالعَدْلُ – عِنْدَ هَؤُلاَءِ –!!

الأَسْوَدُ أَبْيَضُ ، وَالبَاطِلُ حَقٌّ ، وَالصِّدْقُ فِرى!!

فَمَاذَا – بِرَبِّكَ – تَرَى؟!!

وَلَقَدْ رَدَدْتُ جَهَالاَتِهِ (هَذِهِ) – وَغَيْرَهَا – فِيمَا تَقَدَّمَ (ص٧٧و٨١و١٦٠) ؛ فَلاَ أُعِيدُ . . .

وَلاَ أَرَى (!) أَنْ يَفُوتَنِي التَّنْبِيهُ – هُنَا – عَلَى نَقْلِ المُسَوِّدِ البِلِيدِ (ص١٤٩–١٥٠) – تَمْوِيهاً أَحْمَقَ – عَنِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ فِي تَرْجَمَةِ (إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ) – لَمَّا قَالَ :

«إِمَامَةُ إِسْمَاعِيلَ وَثِقَتُهُ لاَ نِزَاعَ فِيهَا ، وَقَدْ بَدَتْ مِنْهُ هَفْوَةٌ وَتَابَ ، فَكَانَ مَاذَا!؟ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ لاَ يَكُونُ ذِكْرُنَا لَهُ مِنَ الغِيبَةِ»!

---

(١) كَمَا وَصَفَ – بِالبَاطِلِ – فِي الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا – دِفَاعِي عَنِ الصَّحَابَةِ الأَجِلاَّءِ فِي طَعْنِ (سَيِّدِهِ) بِهِمْ!!!

فَأَقُولُ:

هَذَا ـ وَاللَّهِ ـ عَيْنُ الحُمْقِ وَالغَبَاء، وَالازْدِرَاءِ بِعُقُولِ القُرَّاء:

فَإِسْمَاعِيلُ ـ كَمَا فِي النَّقْلِ نَفْسِهِ ـ:

١ـ إِمَامٌ.

٢ـ ثِقَتُهُ لاَ نِزَاعَ فِيهَا.

٣ـ هَفْوَتُهُ (!) تَابَ مِنْهَا.

... فَأَيْنَ (سَيِّد) مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ:

١ـ لَيْسَ إِمَاماً!!

٢ـ وَالدَّعْوَى بِثِقَتِهِ مَكْسُورَةٌ مُنْذُ حَيَاتِهِ ـ فِي رُدُودِ الأُسْتَاذِ مَحْمُود شَاكِر عَلَى انْحِرَافَاتِهِ ـ إِلَى مَمَاتِهِ ـ وَمَا أَعْقَبَ ذَلِكَ مِنْ كَشْفٍ لِجَهَالاَتِهِ ـ!!

٣ـ هَفَوَاتُ (!) (سَيِّد) وَانْحِرَافَاتُهُ ـ جُلُّهَا وَأَكْثَرُهَا ـ مَاتَ مُصِرًّا عَلَيْهَا، دَاعِياً إِلَيْهَا، لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، وَلَمْ يُقْلِعْ عَنْهَا... وَلَوْ فَعَلَ لأَظْهَرَ وَأَبَان، وَكَشَفَ مَا مَضَى مِنْهُ وَكَان!!

بَلْ لاَ تَزَالُ كُتُبُهُ (بِطَبَعَاتِهَا الشَّرْعِيَّةِ = غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ!!) تُطْبَعُ، وَتُنْشَرُ، وَتُوَزَّعُ (!) عَلَى حَالَتِهَا، دُونَ تَغْيِيرٍ، وَلاَ حَذْفٍ، وَلاَ حَتَّى تَعْلِيقٍ!! وَمِنْهَا كِتَابُهُ «كُتُب وَشَخْصِيَّات» ـ هَذَا ـ...

«فَكَانَ مَاذَا» [1] ؟!!

ثُمَّ:

إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ: (إِمَامٌ حُجَّةٌ) ـ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ ـ فِي «المِيزَان»، وَ«الكَاشِف» (رَقْم: ٣٥٠) ـ وَغَيْرِهِمَا ـ؛ فَهَلْ (سَيِّد قُطْب) كَذَلِكَ؟!

وَفِي «المِيزَان» سَرْدٌ لأَسْمَاءِ شُيُوخِهِ وَتَلاَمِيذِهِ: فَمِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَشُعْبَةُ

---

(١) كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

ابْنُ الحَجَّاجِ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ (وَخَلْقٌ عَظِيمٌ) . .

فَأَيْنَ (سَيِّدٌ) مِنْهُ – مِنْهُمْ –؟!

وَفِي «المِيزَانِ» : «كَانَ حَافِظاً كَبِيرَ القَدْرِ» . . .

فَهَلْ (سَيِّدٌ) كَذَلِكَ – حَالاً ، أَوْ وَصْفاً –؟!

. . . فَلِمَ أَغْفَلْتَ – أَيُّهَا الغِرُّ – ذَلِكَ كُلَّهُ – وَمِنَ الكِتَابِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْك ، وَأَمَامَ عَيْنَيْك –؟!

أَمْ أَنَّهُ الجَهْلُ المُثْقَلُ بِالبَاطِلِ ، وَالتَّمْوِيهُ بِالرَّأْيِ العَاطِلِ؟!

وَهُوَ كَذَلِكَ – لاَ غَيْرَ – . . .

وَلأُذَكِّرْكَ – إِنْ كُنْتَ تَتَذَكَّرُ! – بِقَوْلِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ – نَفْسِهِ – فِي كِتَابِهِ العُجَابِ «سِيَرِ أَعلاَمِ النُّبَلاَءِ» – وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى يَدِكَ! – (١١٨/٩) لَمَّا قَالَ – فِي تَرْجَمَةِ (إِسْمَاعِيلَ) – نَفْسِهِ – رَدًّا عَلَى بَعْضِ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ فِي خَلْقِ القُرْآنِ – :

«يُشِيرُ إِلَى تِلْكَ الهَفْوَةِ الصَّغِيرَةِ [1] ، وَهَذَا مِنَ الجُرْحِ المَرْدُودِ ، وَقَدِ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الأُمَّةِ عَلَى الاحْتِجَاجِ بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ العَدْلِ المَأْمُونِ .

وَقَدْ قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ يَزِيدَ مَرْدَوَيْه : سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ ابْنَ عُلَيَّةَ يَقُولُ : القُرْآنُ كَلاَمُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوق» .

. . . فَهَا هُوَ قَدْ تَرَاجَعَ ، وَأَقَرَّ بِالحَقِّ ؛ فَأَيْنَ (سَيِّدٌ) مِنْ ذَلِك؟!

إِنَّهُ – وَرَبِّ مُحَمَّدٍ – لَيْسَ كَذَلِك!

٥٦– ثُمَّ شَوَّشَ (المُسَوِّدُ البَلِيدُ) (ص١٥٠) بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: دَعْوَاهُ تَحْكِيمِي العَاطِفَةَ (!) فِي الحُكْمِ عَلَى الآخَرِينَ!!

فَلَئِنْ كَانَ كُلُّ هَذَا التَّدْلِيلِ وَالتَّأْصِيلِ عَاطِفَةً ؛ فَنِعِمَّا هِيَ . . .

---

(١) وَهَفَوَاتُ (سَيِّدِهِمْ) كِبَارٌ كِبَارٌ . . .

وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي لاَ يُمَيِّزُ بَيْنَ العَاطِفَةِ وَالحُجَّةِ – وَهُوَ الوَاقِعُ! – فَلْيَكْسِرْ قَلَمَهُ ، وَ(لْيَنْخَرِسْ) : خَيْرٌ لَهُ – وَاللَّهِ – دِيناً وَدُنْيَا – . . .

أَمَّا الثَّانِي: فَالنَّقْلُ عَنِ الأَخِ الشَّيْخِ صَالِحِ آل الشَّيْخِ – حَفِظَهُ اللَّهُ – كَلاَمَهُ حَوْلَ عُلَمَاءَ (حَرِيصِينَ عَلَى السُّنَّةِ) : (قَلَّ أَنْ تَسْلَمَ كُتُبُهُمْ مِنْ غَلَطٍ فِي العَقِيدَةِ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ لَيْسَ رَاجِعاً إِلَى قُصُورٍ أَوْ بِدْعَةٍ فِي مُؤَلِّفِهَا) ، (لَكِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى عَدَمِ الاطِّلاَعِ عَلَى . . . الآثَارِ وَالسُّنَنِ . . . وَ . . . كَلاَمِ الْمُحَقِّقِينَ . .) إلخ . .

وَلَقَدْ كَانَ نَقْلُهُ – هَذَا – تَمْوِيهاً آخَرَ ؛ لِيُمَرِّرَ بِهِ أَغَالِيطَ (سَيِّدِهِ) وَانْحِرَافَاتِهِ ؛ لَكِنْ ؛ أَنَّى لَهُ ذَلِكَ؟! وَالحَقُّ لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ وَبَيَانُهُ :

١– سَيِّد قُطْب لَيْسَ حَرِيصاً عَلَى (السُّنَّةِ) ؛ لاَ فِي ظَاهِرِ شَخْصِيَّتِهِ ، وَلاَ فِي مَنْقُولِ كِتَابَاتِهِ . .

٢– سَيِّد قُطْب مُوَاقِعٌ لِلْبِدَعِ ، وَمُتَلَبِّسٌ فِي القُصُورِ – بِقَدْرٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ –!!

٣– سَيِّد قُطْب أُقِيمَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ ، فَأَصَرَّ وَاسْتَكْبَرَ ، وَ(أُطْلِعَ) : (عَلَى الآثَارِ وَالسُّنَنِ ، وَكَلاَمِ الْمُحَقِّقِينَ) ؛ لَكِنَّهُ رَدَّ ذَلِكَ كُلَّهُ – قُلَّهُ وَجُلَّهُ –!!

فـ . . ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً﴾؟!!

ثُمَّ :

أُولَئِكَ : عُلَمَاءُ (تَحْتَاجُ) لِعُلُومِهِمُ الأُمَّةُ ؛ وَأَمَّا (سَيِّدُكُمْ!) : فَمَاذَا (تَحْتَاجُ) الأُمَّةُ مِنْ (جَهْلِهِ وَانْحِرَافِهِ)؟!!

وَكُتُبُ التَّفَاسِيرِ الكِبَارُ لاَ تَكَادُ تُحْصَى – بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ – ؛ فَـ(طَرْحُ)[1] تِلْكُمُ «الظِّلاَل» : حِمَايَةٌ لِلأُمَّةِ مِنَ الخَلْطِ بَيْنَ الغَلَطِ وَالصَّوَابِ – فِي الأَقْوَالِ – . . .

. . . ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ﴾؟!

٥٧– ثُمَّ قَالَ الْمُسَوِّدُ الْبَلِيدُ (ص١٥٠) – مُمْعِناً فِي التَّمْوِيهِ، وَالتَّنَاقُضِ، وَالْبُهْتَانِ

---

(١) انْظُرْ (ص٢٤٠) – مِمَّا يَأْتِي – .

- فِي آنٍ - :

«لَقَدْ تَجَاوَزَ تَفْسِيرُ «فِي ظِلاَلِ القُرْآنِ» لِسَيِّدٍ : الأَرْبَعَةَ آلاَفِ صَفْحَةٍ . . فَكَمْ فِيهِ مِمَّا حَكَمَ عَلَيْهِ بَعضُ أَهْلِ العِلْمِ بِأَنَّهُ خَطَأٌ . . . مِئَةُ صَفْحَةٍ؟! . . مِئَتَانِ؟ . . ثَلاَثُ مِئَةٍ؟ . . فَمَاذَا يَضِيرُهُ إِذَنْ؟!»!

فَأَقُولُ:

أَوَّلاً: وَصْفُكَ لِـ«الظِّلاَلِ» بِأَنَّهُ : «تَفْسِيرٌ» مُنَاقِضٌ لِكَلاَمِ سَمَاحَةِ مُفْتِي بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ - الَّذِي نَشَرْتَهُ فَرِحاً بِهِ -؟!

فَأَيُّ الوَصْفَيْنِ أَحَقُّ بِالحَقِّ؟!

ثَانِياً: مَتَى كَانَ الكَمُّ هُوَ الحُكْمَ وَالحَكَمَ ؟! إِلاَّ عِنْدَ ذَوِي السَّفَهِ الَّذِينَ لاَ يُمَيِّزُون ، وَلاَ بِالهُدَى يُعْرَفُون!

نَعَمْ ؛ إِذَا كَانَ صَاحِبُ هَذَا الكَمِّ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ ، وَالحَقِّ ، وَالهُدَى ، وَالسُّنَّةِ : فَجَيِّد . . .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ : فَبَاطِلٌ - كَحَالِ (سَيِّد) -!

ثَالِثاً: هَلِ البَاطِلُ يُقَاسُ بِالعَدَدِ - كَثْرَةً - ، أَمْ بِالقَدْرِ - كِبَراً - ؟!!

وَمَا حَالُ مُعَاذَةَ - رَحِمَهَا اللَّهُ - فِي (سُؤَالِهَا) لأُمِّ المُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ، وَحُكْمُهَا عَلَيْهَا - عَنَّا بِبَعِيدٍ - :

فَمَا فِي «الصَّحِيحَيْنِ» [1] عَنْ مُعَاذَةَ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : مَا بَالُ الحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ، وَلاَ تَقْضِي الصَّلاَةَ؟!

فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَحَرُورِيَّةٌ [2] أَنْتِ؟!

قَالَتْ : لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ ؛ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ .

---

(١) أُنْظر كِتَابِي «العَقْلاَنِيُّون : أَفْرَاخُ المُعْتَزِلَةِ العَصْرِيُّون» (ص١٩٩) ، وَمَا تَقَدَّمَ (ص١٠٥) .

(٢) مِنْ فِرَقِ الخَوَارِجِ ، وَانْظُرْ «فَتْحَ البَارِي» (٣٥٨/١) .

فَقَالَتْ : كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ ، وَلاَ نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلاَةِ .

أَقُــولُ: فَلَئِنْ كَانَ مُجَرَّدُ السُّؤَالِ ـ الدَّالِّ بِفَحْوَاهُ عَلَى اعْتِقَادٍ بَاطِلٍ ـ وَلَوْ كَانَ وَاحِداً!! ـ سَبِيلاً لِمِثْلِ هَذَا الاسْتِنْكَارِ الشَّدِيدِ ، وَالوَصْفِ بِرَأْيِ الخَوَارِجِ غَيْرِ السَّدِيدِ : فَكَيْفَ الشَّأْنُ ـ إِذَنْ ـ بِمَنْ تَلَبَّسَ بِالبَاطِلِ :

وَنَافَحَ عَنْهُ . .

وَكَافَحَ دُونَهُ . .

وَأَصَرَّ عَلَيْهِ . .

وَدَعَا إِلَيْهِ؟!!

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا البَيَانُ العِلْمِيُّ الحَقُّ ـ بِحَمْدِ اللَّهِ ـ بِذَاكَ السُّؤَالِ الَّذِي وَجَّهَهُ بَعْضُ طَلَبَةِ العِلْمِ لِسَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينَ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ حَوْلَ بَعْضِ (التَّكْفِيرِيِّينَ) الَّذِينَ (يَسْمَعُونَ أَشْرِطَةَ سَلْمَانَ بْنِ فَهْدٍ العَوْدَةِ ، وَسَفَرٍ الحَوَالِي) [1] ؟!

فَأَجَابَ سَمَاحَتُهُ ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ :

«الخَيْرُ الَّذِي فِي أَشْرِطَتِهِمْ مَوْجُودٌ فِي غَيْرِهَا .

وَأَشْرِطَتُهُمْ عَلَيْهَا مُؤَاخَذَاتٌ ، بَعْضُ أَشْرِطَتِهِمْ ، مَا هِيَ كُلُّهَا ، وَلاَ أَقْدِرُ أُمَيِّزُ لَكَ ـ أَنَا ـ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا .

السَّائِلُ : إِذَنْ تَنْصَحُنَا بِعَدَمِ سَمَاعِ أَشْرِطَتِهِمْ؟

الشَّيْخُ : لاَ ، أَنْصَحُكَ بِأَنْ تَسْمَعَ أَشْرِطَةَ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ ، أَشْرِطَةَ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ ، أَشْرِطَةَ العُلَمَاءِ المَعْرُوفِينَ بِالاعْتِدَالِ ، وَعَدَمِ الثَّوْرَةِ الفِكْرِيَّةِ .

السَّائِلُ : يَا شَيْخ! وَإِنْ كَانَ الخِلاَفُ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ ـ مَثَلاً ـ أَنَّهُمْ يُكَفِّرُونَ

---

(١) وَكِلاَهُمَا ـ بِالْمُنَاسَبَةِ! ـ مِنْ مُؤَيِّدِي (سَيِّد قُطْب) ، وَالْمُدَافِعِينَ عَنْهُ!

الحُكَّامَ ، وَيَقُولُونَ بِأَنَّهُ يُوجَدُ جِهَادٌ – مَثَلاً – فِي الجَزَائِرِ ، وَيَسْمَعُونَ أَشْرِطَةَ سَلْمَانَ وَسَفَرِ الحَوَالِي ، فَهَلْ هَذَا الخِلاَفُ فَرْعِيٌّ؟! أَمْ هُوَ خِلاَفٌ فِي الأُصُولِ يَا شَيْخ؟!!

الشَّيْخُ : لاَ ؛ هَذَا خِلاَفٌ عَقَدِيٌّ ؛ لأَنَّ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ أَنْ لاَ نُكَفِّرَ أَحَداً بِذَنْبٍ» [1] .

أَقُـولُ: صَدَقَ اللَّهُ : ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾؟! وَمَا أَشْبَهَ الأَمْسَ بِاليَوْمِ!؟

فَالحَالُ أَشْبَهَ الحَالَ ؛ وَإِنْ كَانَ كَلاَمُ هَذَيْنِ – بِالجُمْلَةِ – وَعَلَى مَا فِيهِ! – أَقْرَبَ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ (سَيِّدٍ) ، وَ(ظِلاَلِهِ)!!!

وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فَقَدْ كَانَ الجَوَابُ حَازِماً حَاسِماً مِنْ سَمَاحَتِهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ – .

فَأَيْنَ هُوَ – بِرَبِّكُمْ – مَوْقِعُ أَسْئِلَةِ المُسَوِّدِ البَلِيدِ المُتَهَافِتَةِ – تِلْكَ –؟! فَضْلاً عَنْ تَهَافُتِ دِفَاعِهِ المُتَهَاوِي – ذَاكَ –؟!!

٥٨– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (ثَنَاءٌ جَمِيلٌ مِنَ الحَلَبِيِّ عَلَى كَلاَمِ سَيِّدٍ قُطْبٍ):

نَقَلَ (ص١٥١–١٥٢) شَيْئاً مِنْ نُقُولِي عَنْ سَيِّدٍ قُطْبٍ ؛ مُسْتَخْرِجاً مِنْهَا (!) – بِطَرِيقَةٍ لَوْلَبِيَّةٍ! – ذَلِكَ الثَّنَاءَ المُدَّعَى المَزْعُومَ المَوْهُومَ!

وَلَوْ كَانَ الأَمْرُ كَمَا ادَّعَى – وَلَيْسَ كَذَلِكَ! – ؛ فَلِي تَعْلِيقَانِ :

الأَوَّلُ: أَنَنِي ذَكَرْتُ فِي «حَقِّ كَلِمَةٍ . .» (ص٢١) – وَكَرَّرْتُهُ هُنَا – أَنَّنِي كُنْتُ (قَدِيماً) مُتَأَثِّراً بِأُسْلُوبِ (سَيِّدٍ) ، وَإِنْشَائِهِ ؛ بَلْ كُنْتُ أَنْقُلُ مِنْهُ ، وَأَدُلُّ عَلَيْهِ ، حَتَّى ظَهَرَ لِي الحَقُّ لِمُخَالَفَتِهِ الحَقَّ . . .

فَرَجَعْتُ ، وَأَصْلَحْتُ ، وَبَيَّنْتُ – كَمَا قَالَ رَبِّي – : ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾ . . .

فَهَلاَّ كَانَ فِعْلُكُمْ (!) مِثْلَ فِعْلِي؟!

---

(١) انْظُر نَصَّهُ الكَامِلَ فِي كِتَابِي «التَّنْبِيهَاتِ المُتَوَائِمَةِ . .» (ص١٤١–١٤٢) .

وَالْمُسَوِّدُ البَلِيدُ يَعْلَمُ ذَلِكَ (جَيِّداً) ؛ فَلَقَدْ نَزَلَ - وَهُوَ دَوْماً فِي نُزُول ؛ إلاَّ!! - بِالنَّقْلِ عَنْ كِتَابِي «فِقْه الوَاقِع» إِلَى طَبْعَتِهِ الأُولَى الَّتِي لاَ وُجُودَ لَهَا فِي المَكْتَبَاتِ العَامَّةِ - مَعَ كَوْنِهَا شِبْهَ مَعْدُومَةٍ فِي المَكْتَبَاتِ الخَاصَّةِ! - لِتَسْلَمَ لَهُ ادِّعَاءَاتُهُ الفَارِغَةُ - تِلْكَ - بِالثَّنَاءِ المَزْعُومِ - ذَاكَ -!!

الثَّانِي: أَنَّنِي قُمْتُ بِوَاجِبِ البَيَانِ - بَعْدُ - ؛ فَإِنَّ نَقْلَهُ الأَوَّلَ عَنِ الطَّبْعَةِ الأُولَى مِنْ «فِقْه الوَاقِع» : يُوَافِقُ (ص٥٥-٥٦) مِنَ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ . . .

وَأَمَّا نَقْلُهُ الثَّانِي عَنْهُ : فَمُوَافِقٌ (ص٨٣-٨٧) مِنَ الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ . . .

وَفِي كِلاَ الطَّبْعَتَيْنِ وَضْعُ عَلاَمَتَيْ تَعَجُّب (!!) بَعْدَ ذِكْرِ «ظِلاَل سيِّد» !!

أَفَلَيْسَ هَذَا كَافِياً لِلتَّعْرِيفِ بِسَبَبِ النَّقْلِ عَنْ مِثْلِهِ ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الاغْتِرَارِ بِهِ؟!

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَافِياً - وَهُوَ فِي الحَقِيقَةِ كَافٍ [1] - ؛ أَفَلاَ يَكُونُ مَا ذَكَرْتُهُ فِي مُقَدِّمَةِ هَذِهِ الطَّبْعَةِ (الثَّانِيَةِ) - وَقَبْلَ سِتِّ سَنَوَاتٍ كَامِلَةٍ - مِنْ أَنَّ نَقْلِي (عَنْ بَعْضِ المُنْحَرِفِينَ فِي المَنْهَجِ ، أَوِ المَغْمُوزِ بِهِمْ فِي العَقِيدَةِ) كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْ سَبَبَيْنِ - أَوْ لَهُمَا مَعاً - :

«أ - إِقَامَةُ الحُجَّةِ عَلَى مُعَظِّمِي هَؤُلاَءِ ؛ بِمَا يَكْشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ مُخَالَفَتِهِمْ حَتَّى لِمُعَظِّمِيهِمْ!!

ب - كَشْفُ تَنَاقُضِ هَؤُلاَءِ - المَنْقُولِ عَنْهُمْ - حَتَّى مَعَ أَنْفُسِهِمْ ؛ بِمَا خَالَفُوا

---

(١) لأَجْلِ ذَا : غَضِبَ الكَثِيرُ مِنَ الحِزْبِيِّينَ ، وَالتَّكْفِيرِيِّينَ ، وَالْمُتَأَثِّرِينَ بِهِمْ (!) مِنْ عَلاَمَاتِ التَّعَجُّبِ هَذِهِ (!) ، حَتَّى ضَجُّوا بِهَا ، وَصَرَخُوا بِسَبَبِهَا - وَالْمُنَوِّهُ البَلِيدُ مِنْهُمْ - كَمَا تَقَدَّمَ (ص٦٣) -!!!

وَلَقَدْ أَبَنْتُ جَهْلَهُمْ ، وَكَشَفْتُ بَاطِلَهُمْ - فِي ذَلِكَ - مُطَوَّلاً - فِي كِتَابِي «التَّنْبِيهَات المُتَوَائِمَة . .» (ص٢٥٣-٢٥٩) - بِالنُّقُولِ المُتَكَاثِرَة - .

وَلاَ أَزِيدُ - هُنَا - عَلَى أَنْ أَقُولَ مَا ذَكَرْتُهُ - هُنَاكَ - (ص٢٥٤) : «فَاقِدُ الشَّيْءِ لاَ يُعْطِيه»!! فَافْهَمْ - أَيُّهَذَا السَّفِيه -!

– فِيهِ – كِتَابَ رَبِّهِمْ ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ»[1] .

ثُمَّ قُلْتُ – مُحَشِّياً – :

«وَمِنْ أَبْرَزِ (هَؤُلاَءِ) : (الكَاتِبُ الأَدِيبُ) سَيِّد قُطْب – غفرَ اللَّهُ لَهُ – ؛ فَإِنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْعِ – لِعَدَمِ تَخَصُّصِهِ ، وَقِلَّةِ فِقْهِهِ – . .» .

وَيَحِقُّ لِي – جِدًّا – هُنَا – أَنْ أَتَمَثَّلَ قَوْلَ القَائِلِ :

إِنْ كُنْتَ لاَ تَدْرِي فَتِلْكَ مُصِيبَةٌ أَوْ كُنْتَ تَدْرِي فَالْمُصِيبَةُ أَعْظَمُ

. . . نَعَمْ ؛ مُصِيبَةٌ ، وَمُصِيبَةٌ أَعْظَمُ – مَعاً –!!!

وَهَذَا – كُلُّهُ – بِتَوْفِيقِ اللَّهِ وَحَمْدِهِ – نَاقِضٌ – مِنَ الأَسَاسِ – لأَسْئِلَةِ الْمُسَوِّدِ البَلِيدِ الثَّلاَثَةِ البَارِدَةِ ، الكَاذِبَةِ ، الخَاطِئَةِ (ص٢٥٢) ، وَالَّتِي بَنَاهَا عَلَى مَكْرِهِ الكُبَّار ، وَتَلاَعُبِهِ المِعْثَار – الجَرَّار –!!

حَتَّى كَانَ آخِرَ قَوْلِهِ قَوْلُهُ : «وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الخُصُومُ»!!

فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ؛ نَعَمْ :

فَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الخُصُومُ .

وَلَئِنْ قُلْتَهَا فِيَّ بِبَاطِلٍ ؛ فَإِنِّي لاَ أَقُولُهَا فِيكَ إِلاَّ بِالحَقِّ . . .

وَأَزِيدُ عَلَيْهَا قَوْلَ القَائِلِ – بِكَلِمَةٍ فِيكَ حَقَّتْ – : رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ . . .

٥٩– وَتَحْتَ عُنْوَانِ: (مُلاَحَظَاتٌ عَلَى مَا سُمِّيَ «فَتْوَى مَرْكَزِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ»):

شَاغَبَ الْمُسَوِّدُ البَلِيدُ (ص١٥٣–١٥٥) عَلَى (الفَتْوَى) الْمَذْكُورَةِ بِكَلاَمٍ يَزِيدُنَا (!) أَدِلَّةً عَلَى جَهْلِهِ وَحُمْقِهِ ؛ وَهُوَ :

أَوَّلاً : اعْتِرَاضُهُ (!) عَلَى تَسْمِيَتِنَا (الجَوَابَ) عَلَى جَالِ سَيِّد قُطْب وَمَقَالاَتِهِ : بِـ(الفَتْوَى) ! مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِأَنَّ (الفَتْوَى بَيَانُ الحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ) ؛ فَتَسَاءَلَ – بِغَبَائِهِ! – : (أَيْنَ الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟!)!!

(١) «فِقْه الوَاقِع . .» (ص٦) – الطَّبْعَة الثَّانِيَة – .

فَأَقُولُ:

هَلِ الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ – يَا هَذَا – مُتَعَلِّقٌ – فَقَطْ – بِالوَقَائِعِ؟!

أَمْ أَنَّهُ يَتَّسِعُ لِيَشْمَلَ الأَقْوَالَ وَالأَفْعَالَ وَالأَعْيَانَ؟!

ثُمَّ؛ أَلَمْ تَزَلْ – لِجَهْلِكَ الفَاضِحِ! – تَتَغَنَّى بِـ(فَتْوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلإِفْتَاءِ) فِيَّ، وَفِي كِتَابَيَّ «التَّحْذِير..»، وَ«صَيْحَة نَذِير..»!! مُعْرِضاً – بِمَا فِيكَ مِنْ بَذَاءَات، وَمَا تَحْمِلُهُ مِنْ جَهَالَات – عَنِ «الأَجْوِبَة»، وَ«التَّنْبِيهَات»!!

فَهَلْ هَذَا – بِرَبِّكَ وَمَوْلاَكَ – يَخْتَلِفُ عَنْ ذَاكَ؟!

أَمْ أَنَّهُ الهَوَى الَّذِي أَعْمَاكَ، وَالجَهْلُ الَّذِي أَرْدَاكَ، وَأَضْنَاكَ؟!!

فَإِيَّايَ وَإِيَّاكَ!

ثَانِياً: اعْتِرَاضُهُ (!) عَلَى وَصْفِنَا قَوْلَ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ فِي سَيِّد قُطْب بِأَنَّهُ (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)؛ مُتَسَائِلاً (!): «أَفَلاَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الـ(قَبْل) غَيْرُ مُتَرَاجَعٍ عَنْهُ مِنْ قِبَلِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ؟!»!!

فَأَقُولُ: نَعَمْ؛ هُوَ هَذَا...

فَكَانَ مَاذَا؟!!

فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ – أَيُّهَا الجَاهِلُ – فَاعْلَمْ: أَنَّ شَيْخَنَا كَانَ يَنْتَقِدُ عَقِيدَةَ (سَيِّد قُطْب)، وَيَرُدُّ عَلَيْهَا مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ قَرْنٍ – كَمَا فِي لِقَاءٍ (مُحَمَّد سُرُور زَيْن العَابِدِينَ!!) مَعَ شَيْخِنَا – رَحِمَهُ اللَّهُ – المَنْشُورِ فِي مَجَلَّةِ «المُجْتَمَع» الحِزْبِيَّةِ الإِخْوَانِيَّةِ الكُوَيْتِيَّةِ –:

وَمَا حَالُ غَضْبَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ عَزَّام – رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَفَرَ لَهُ – مُدَافِعاً عَنْ سَيِّد قُطْب – بِسِلْسِلَةِ مَقَالاَت! – يَوْمَذَاكَ – عَنِ الفَطِنِ بِبَعِيدٍ!

وَلَكِنْ؛ مَا لَكَ – يَا هَذَا – وَلِلْفِطْنَةِ!! فَلَسْتَ مِنْهَا، وَلَيْسَتْ مِنْكَ!!!

ثَالِثاً: غَمْزُ المُسَوِّدِ البَلِيدِ – غَمْزاً فَاشِلاً – بِكَلاَمِ شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ فِي حَالِ (سَيِّد)، وَأَنَّهُ «لَمْ يَكُنْ عَلَى مَعْرِفَةٍ بِالإِسْلاَمِ – أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ –.. جَهْلُهُ وَانْحِرَافُهُ

عَنِ الإِسْلاَمِ»[1] ؛ قَائِلاً : «فَإِنَّ أَهْلَ العَدْلِ وَالإِنْصَافِ عِنْدَ التَّقْوِيمِ وَالحُكْمِ الشُّمُولِيِّ . . .»!! إلخ . . .

فَأَقُولُ:

﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ﴾ . . مَا هَذِهِ (الفَصَاحَةُ!) المَهُولَةُ الَّتِي (انْكَبَّتْ!) عَلَى هَذَا البَلِيدِ مَرَّةً وَاحِدَةً؟!

مَا هَذَا (التَّنْظِيرُ!) الفَظِيعُ الَّذِي أُلْقِيَ (!) عَلَيْهِ ؛ فَجَعَلَهُ مُرْشِداً (!) وَمُوَجِّهاً (!) بِأُسْلُوبٍ رَاقٍ ـ فَإِلَى الرَّقْرَاقِ! ـ؟!

. . . اخْسَأْ ـ أَيُّهَا الفَسْلُ ـ ؛ لَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ!

فَأَنْتَ ـ بِكَلاَمِكَ المَأْفُونِ ـ هَذَا ـ أَحَدُ رَجُلَيْنِ :

أ ـ إِمَّا طَاعِنٌ بِالإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ ، وَطَرِيقَتِهِ فِي التَّقْوِيمِ ، وَالحُكْمِ عَلَى الرِّجَالِ!!

وَهَذَا كَافٍ فِي إِسْقَاطِكَ تَسْوِيدَكَ ـ وَنَفْسَكَ! ـ بِنَفْسِكَ ـ عَلَى أُمِّ رَأْسِكَ ـ لَوْ عَقَلْتَ ـ!

ب ـ أَوْ مُسَوِّدٌ جَاهِلٌ لاَ يَدْرِي مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ ، وَلاَ يَعْرِفُ عَوَاقِبَ مَا يُسَوِّدُ! وَلاَ نَتَائِجَ مَا يَقُولُ!!

وَهُوَ كَسَابِقِهِ ـ لاَ فَرْقَ ـ إِسْقَاطاً ، وَسُقُوطاً!!

. . . وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ!!

رَابِعاً: ثُمَّ شَوَّشَ ـ أَخِيراً ـ بِكَلاَمٍ فَارِغٍ لَمْ يُبْدِ فِيهِ عِلْماً ، وَلاَ تَقْرِيراً ؛ وَإِنَّمَا تَكْرَارٌ مُمِلٌّ لأَسْئِلَةٍ سَخِيفَةٍ ؛ لاَ تَهْدِي إِلَى حَقٍّ ، وَلاَ تُنْقِذُ مِنْ بَاطِلٍ!

زَاعِماً ـ فِي غَمَرَاتِ ذَلِكَ ـ بِمَكْرٍ بَالِغٍ إِخْفَاءَنَا (!) ثَنَاءَ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ عَلَى سَيِّدٍ قُطْبٍ!!

وَهَذَا مِنْهُ جَهْلٌ وَتَجَاهُلٌ ـ شَدِيدَانِ ـ : يَكْشِفَانِ عَمَاهُ ـ أَوْ تَغَامِيَهُ ـ عَنْ طَرِيقَةِ

---

(١) انْظُرْ صُورَةَ كَلاَمِهِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ تَامًّا ـ بِخَطِّهِ ـ فِي رِسَالَتِي «حَقّ كَلِمَةِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ» (ص٨٢) .

كِتَابِي «حَقّ كَلِمَة . .» ـ مِنْ أَصْلِهِ ـ ؛ وَالَّتِي أَظْهَرْتُهَا فِي نَصّ العُنْوَان ، بِكُلّ بَيَان!

فَمَاذَا نَفْعَلُ بِأَهْلِ الفِرَى وَالبُهْتَان ، وَالجَهْلِ وَالهَذَيَان؟!

أَمَّا سُؤَالُهُ (الغَبِيُّ!) ـ بَعْدُ ـ :

«فَأَيْنَ النَّقْدُ العِلْمِيُّ فِيمَا سُمِّيَ بِالفَتْوَى؟!»!

. . . فَهُوَ بَيْنَ يَدَيْكَ ، وَأَمَامَ عَيْنَيْكَ ـ عَلَى سَبِيلِ المِثَال ـ :

(مَسْأَلَةُ الاسْتِوَاء ، وَوَحْدَةِ الوُجُودِ ، وَالحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، ـ وَغَيْرُهَا ـ) . . .

ـ كَمَا هُوَ نَصُّ (الفَتْوَى) ـ بِإِنْصَاف ـ .

وَهَذَا ـ لِحَال الفَتْوَى وَاخْتِصَارِهَا ـ كَاف . . .

أَمَّا أَهْلُ الظُّلْمِ وَالاعْتِسَاف :

فَلَوْ كَتَبْتَ لَهُمْ أَلْفَ دَلِيلٍ وَدَلِيلاً مَا كَانَ عِنْدَهُمْ بِوَاف!!

ثُمَّ (قَاءَ!) المُسَوِّدُ البَلِيدُ (أَخِيراً!!) ـ مُعَاوِداً الفَصَاحَةَ (!) وَالتَّنْظِير (!) ـ بِلاَ شَبِيهٍ وَلاَ نَظِير! ـ :

«إِنَّ الفَتْوَى الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ هُمْ أَهْلٌ لِلْفَتْوَى ؛ هِيَ : مَا هُوَ الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي فِكْرِ سَيِّد قُطْب ، وَكُتُبِهِ ، وَآرَائِهِ ، وَأَقْوَالِهِ؟!»!!

أَقُولُ: وَهَلْ غَيْرَ ذَلِكَ فَعَلْنَا؟! وَفِيهَا لِكَلاَمِ شَيْخِنَا نَقَلْنَا؟!

«فَلِمَاذَا الحَيْدَةُ» [1] ـ يَا غُدَرُ ـ؟!

٦٠ـ وَتَحْتَ عُنْوَان: («كَلِمَاتٌ عَلَيْهَا نُورٌ» لِلأُسْتَاذِ الشَّهِيد سَيِّد قُطْب):

نَقَلَ (ص١٥٧ـ١٦٠) عَشَرَةَ نُقُولٍ مِنْ خَمْسَةِ كُتُبٍ (قُطْبِيَّةٍ!!) ، اسْتَحْسَنَ مُحْتَوَاهَا ، وَأَعْجَبَهُ فَحْوَاهَا!! . . .

وَقَوْلُهُ : (كَلِمَاتٌ عَلَيْهَا نُورٌ) : نَكِرَةٌ!

فَأَيْنَ كَلِمَاتٌ (الظَّلاَمِ) ـ يَا (وَيْلُ!) ـ؟!

---

(١) «التَّقْيِيد» (ص١٥٥) ؛ قَالَهَا بِالبَاطِلِ! وَقُلْتُهَا بِالحَقِّ.

وَلَسْنَا نُنَاقِشُ فِي (النُّور) ؛ إِنَّمَا الرَّدُّ وَالنَّقْضُ لِنَقِيضِهِ – بِقَضِّهِ وَقَضِيضِهِ – . . .

وَلاَ يَغِيبَنَّ عَنْكَ قَوْلُ اللَّهِ – تَعَالَى – حِكَايَةً عَنِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ – : ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ العَالَمِينَ﴾ ، وَقَوْلُ نَبِيِّنَا ﷺ – فِي الشَّيْطَانِ – : «صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ» [1] .

. . . أَلَيْسَتْ هَاتِهِ كَلِمَاتِ (نُورٍ) مِنْ مَخْلُوقٍ (نَارٍ)؟!!

٦١– وَتَحْتَ (الخَاتِمَةِ):

أَنْشَأَ (!) نَحْوَ أَرْبَعِ صَفَحَاتٍ (خَاوِيَاتٍ ، بَارِدَاتٍ ، وَاهِيَاتٍ ، وَاهِنَاتٍ!!) . . لاَ لِذَاتِهَا ، وَإِنَّمَا لِمَوْقِعِهَا . . .

فَوَاللَّهِ ؛ لَوْ رُدَّتْ عَلَيْهِ : لَكَانَتْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ . . .

فَلَسْتُ مُرِيداً نِقَاشَهَا ، وَلاَ مُبْتَغِياً الجِدَالَ بِشَأْنِهَا ؛ مَعَ ظَنِّي – وَ(بَعْضُ) الظَّنِّ إِثْمٌ! – أَنَّ أَيَادِيَ أُخَرَ قَدِ امْتَدَّتْ لِبَهْرَجَتِهَا ، وَتَطَاوَلَتْ لِتَزْيِينِهَا وَزَخْرَفَتِهَا!!

. . . (فَمِنَ المُحْزِنِ) [2] – جِدًّا – تَصَدُّرُ الفَاشِلِينَ ، وَتَنَمُّرُ الجُبَنَاءِ الجَاهِلِينَ . . .

لَكِنْ – حَقًّا – :

(إِنَّهُ فَسَادٌ مُسْتَفْحِلٌ يَشْمَلُ كُلَّ المَجَالاَتِ) [2] :

فَلَيْسَ اسْتِعْرَاضُ العَضَلاَتِ بِتَزْيِينِ الكَلِمَاتِ غَايَةً – فِي نَفْسِهِ – مِنْ حَمِيدِ الغَايَاتِ . . .

إِنَّمَا الحَمِيدُ الجَمِيلُ مُطَابَقَةُ الأَوْصَافِ لِلصِّفَاتِ ، وَالفَعَائِلِ لِلْكَلِمَاتِ ، مِنْ غَيْرِ تَمْوِيهَاتٍ ، وَلاَ تَكَثُّرٍ مِنْ (هَاتِ وَهَاتِ) . . .

---

(١) انْظُرْ تَخْرِيجَهُ فِي كِتَابِي : «بُرْهَانِ الشَّرْعِ فِي إِثْبَاتِ المَسِّ وَالصَّرْعِ» (ص٧٧) – رَدًّا عَلَى ذَاكَ المُسَوِّدِ الفَتَّانِ الهَدَّامِ –!

(٢) «التَّفْنِيد . .» (ص١٦٢-١٦٣)!!

وَلَئِنْ (سَوَّقَهَا) بِالبَاطِلِ! فَإِنَّنَا (نَسُوقُهَا) بِالحَقِّ . . .

وَرَصْفُ الكَلِمَاتِ يَسْتَطِيعُهُ كُلُّ قَاصِرٍ – حَتَّى القَاصِرَات! –، وَالحَقُّ يَغْدُو – دَائِماً – سَنِيَّ الثَّمَرَات، بَهِيَّ النَّظَرَات... لاَ كَتِلْكُمُ التَّنَاقُضَاتِ المُتَكَاثِرَات!!!

وَلَسْتُ أَجِدُ مَا أَخْتِمُ بِهِ هَذِهِ الغَثَاثَات – مُتَجَاوِزاً مَا فِيهَا مِنْ وَقَاحَات [1] !! إِلاَّ بِنَقْلِ هَذِهِ العِبَارَاتِ الغَالِيَات لأَدِيبٍ عَالِمٍ رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ، مَشْهُودٍ لَهُ بِنُصْرَةِ الحَقِّ وَرَايَاتِهِ العَالِيَات، وَالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ البِدَعِ وَنُصُوصِهِمْ المَشْؤُومَات؛ حَيْثُ قَالَ – تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِوَاسِعِ الرَّحَمَات –:

«الكِتَابَةُ فِي زَمَانِنَا – هَذَا – شَرٌّ مُسْتَحْكَمٌ، وَبَاطِلٌ لَجُوجٌ مُتَوَقِّحٌ.

وَقَدِ اقْتَحَمَ وَعْرَهَا مَنْ لاَ يُحْسِنُ المَشْيَ فِي سُهُولِهَا، وَتَشَهَّاهَا مَنْ لَوْ أَنْصَفَ نَفْسَهَ لَحَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا تَشْتَهِي، وَاتَّخَذَهَا صِنَاعَةً مَنْ لَوْ عَقَلَ لأَعْفَى نَفْسَهُ مِنْ مُزَاوَلَتِهَا!

وَلَكِنْ هَكَذَا كَانَ..

وَرَحِمَ اللَّهُ الطَّائِيَّ إِذْ يَقُولُ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ الزَّيَّاتِ [2]:

أَبَا جَعْفَرٍ إِنَّ الجَهَالَةَ أُمُّهَا ... وَلُودٌ وَأُمُّ العِلْمِ جَذَّاءُ حَائِلُ

أَرَى الحَشْوَ وَالدَّهْمَاءَ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ ... شُعُوبٌ تَلاَقَتْ دُونَنَا وَقَبَائِلُ

غَدَوْا وَكَأَنَّ الجَهْلَ يَجْمَعُهُم بِهِ ... أَبٌ وَذَوُو الآدَابِ فِيهِمْ نَوَاقِلُ

وَ... إِنَّ مِنْ أَنْصَبِ النَّصَبِ: أَنْ تَتَصَدَّى لإِفْهَامِ مَنْ لاَ يَفْهَمُ عَنْكَ [3]؛ فَإِذَا بَلَغَ الأَمْرُ أَنْ تَرَاهُ يَتَصَعَّبُ لِجِدَالِكَ؛ فَاذْكُرْ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُفْحِمَ عَالِماً

---

(١) لاَ تَتَعَجَّبْ!

(فَهُمْ!) يَدْعُونَ الأَدَبَ، وَهُمْ أَبْعَدُ – وَأَبْعَدُوا – النَّاس عَنْهُ!!

فَطَالِعْ: تَجِدْ...

(٢) انْظُرْ «وَفَيَاتِ الأَعْيَان» (٥/٩٤– فَمَا بَعْدُ) لابْنِ خَلِّكَان.

(٣) وَقَدْ سَمِعْتُ – قَدِيماً – مِنْ بَعْضِ مَشَايِخِنَا – رَحِمَهُ اللَّهُ – قَوْلَهُ: (مِنْ أَصْعَبِ المُشْكِلاَتِ تَوْضِيحُ الوَاضِحَاتِ)!!

فَأَحْضِرْهُ جَاهِلاً!

وَقَدْ لَقِيتُ أَنَا [1] مِنْ شَرِّ ذَلِكَ مَا لَقِيتُ، فَآثَرْتُ أَنْ أَسْلُكَ سَبِيلِي، لاَ يَشْغَلُنِي عَنْهُ مُتَعَلِّقٌ بِأَذْيَالِي، إِرَادَةَ أَنْ يَصْرِفَنِي عَنِ الوَجْهِ الَّذِي أَرَدْتُ» [2].

... إِنَّهُ الأُسْتَاذُ الأَلْمَعِيُّ مَحْمُود مُحَمَّد شَاكِر، صَاحِبُ أَوَّلِ رَايَةِ حَقٍّ تُرْفَعُ لِنَقْدِ (سَيِّد قُطْب)، وَنَقْضِ انْحِرَافَاتِهِ.

فَرَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - رَحْمَةً وَاسِعَةً...

فَهُوَ البِدَايَةُ.. وَبِهِ النِّهَايَةُ.. وَلَوْ إِلَى حِينٍ!!

وَإِذِ الخَتْمُ قَد آن؛ فَهُوَ «حَقٌّ سَدِيد!!» - مِن جَدِيد، (مُجْتَزَأٌ!) - أَيْضاً! - مِنْ آخِرِ صَفَحَاتِ ذَاك «التَّفنِيد..»؛ وَهُوَ نَقْلٌ عَن سَيِّد فِي «ظِلاله»، يَدْعُو فِيهِ دَعْوَةً - رَحِمَهُ اللَّهُ، وَعَفَا عَنْهُ -؛ سَنَأْخُذُها عَنْه، وَنَقْبَلُها مِنه - هَذِهِ المَرَّة! -:

فَقَد نَقَلَ المُسَوِّد البَلِيد فِي (ص١٧٦) مِن «تَفنيده..» - وَهِيَ آخِرُ صَفْحَةٍ فِيه، وَبَعْدَ الفِهْرِس [3] !! - قَوْلَ سَيِّد قُطب - فِي «ظِلاَلِهِ» - عَنْ «ظِلاَلِهِ»! -:

«وَإِنِّي لأُهِيبُ بِقُرَّاءِ هَذِهِ «الظِّلال» أَلاَّ تَكُونَ هِيَ هَدَفَهُم مِنَ الكِتَاب، إِنَّما يَقْرَؤُونَها لِيَدْنُوا مِن القُرآن ذاتِه، ثُمَّ لْيَتناوَلُوا عِنْدَ ذَلِكَ حَقِيقَتَه، وَيَطْرَحُوا عَنْهُم هَذِهِ «الظِّلال».

وَهُمْ لَنْ يَتَناوَلُوهُ فِي حَقِيقَتِهِ إِلاَّ إِذَا وَقَفُوا حَيَاتَهُم كُلَّها عَلَى تَحْقِيقِ مَدْلُولاتِهِ، وَعَلى خَوْضِ المَعْرَكَةِ مَعَ الجَاهِلِيَّةِ بِاسْمِه، وَتَحْتَ رايَتِه»!!

أَقُول:

---

(١) وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ كَلِمَةِ (أَنَا) - كَمَا يُقَالُ -!

وَالدَّلِيلُ حَاضِرٌ، وَالشَّاهِدُ مَوْجُودٌ، وَالحَالُ قَرِيبٌ قَرِيبٌ!!

(٢) «مَجَلَّة الرِّسَالَة» (سَنَةَ ٢٠/ص٣٨٣).

(٣) وَكَأَنَّهُ لَحِقَهَا لُحُوقاً حَتَّى لاَ تَفُوتَ!!!

وهذا ما نحن فعلنا . .

ولـ «الظِّلال» – وأَشْبَاهِهِ! – بالحَقِّ – (طَرَحْنا)!!

ولَسْنَا مَعَ – وَلاَ مِنْ – «الَّذِينَ وَقَفُوا حَيَاتَهُمْ كُلَّها» عَلَى الدِّفَاعِ الأَعْمَى عَنْ أَخْطَاءِ بَعْضِ الخَلْقِ – الكِبَارِ – [1] ، وَالتَّعَصُّبِ المَقِيتِ لأَشْخَاصٍ وَأَفْكَارٍ!!

ثُمَّ . . . لْيَسْخَطْ مَنْ يَسْخَطُ ، وَلْيَغْضَبْ مَنْ يَغْضَبُ ؛ فَرِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لاَ تُدْرَكُ ، وَرِضَا الرَّبِّ – سُبْحَانَهُ – غَايَةٌ لاَ تُتْرَكُ .

وَ «مَن أَرْضى النَّاسَ بِسَخَطِ اللّه : وَكَلَهُ اللَّهُ إلى النَّاس ، وَمَن أَسْخَطَ النَّاسَ بِرِضا اللّه : كَفاهُ اللَّهُ مُؤْنَةَ النَّاس»[2] .

رَاجِينَهُ – سُبْحَانَهُ – نَوَالَهَا ؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَالقَادِرُ عَلَيْهِ .

وَرَحِمَ اللَّهُ الإِمَامَ ابْنَ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ – القَائِلَ – فِي «**الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ فِي الانْتِصَارِ لِلْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ**» (ص٣٥) – بِتَحْقِيقِي) – نَقْضاً لِلْمُتَكَلِّمِين ، وَرَدًّا عَلَى المُعَطِّلَةِ والمُؤَوِّلِين – :

«فَمَا أَعْظَمَ المُصِيبَةَ بِهَذَا – وَأَمْثَالِهِ – عَلَى الإِيمَان!

وَمَا أَشَدَّ الجِنَايَةَ بِهِ عَلَى السُّنَّةِ وَالقُرْآن!

وَمَا أَحَبَّ جِهَادَهُ بِالقَلْبِ وَاليَدِ وَاللِّسَانِ إِلَى الرَّحْمَن!

وَمَا أَثْقَلَ أَجْرَ ذَلِكَ الجِهَادِ فِي المِيزَان!

وَالجِهَادُ بِالحُجَّةِ وَاللِّسَانُ مُقَدَّمٌ عَلَى الجِهَادِ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَان .

وَلِهَذَا أَمَرَ بِهِ – تَعَالَى – فِي السُّورِ المَكِّيَّةِ حَيْثُ لاَ جِهَادَ بِاليَدِ ؛ إِنْذَاراً وَتَعْزِيراً ، فَقَالَ – تَعَالَى – : ﴿فَلاَ تُطِعِ الكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَاداً كَبِيراً﴾ .

فَالجِهَادُ بِالعِلْمِ وَالحُجَّةِ جِهَادُ أَنْبِيَائِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَخَاصَّتِهِ مِنْ عِبَادِهِ المَخْصُوصِينَ

---

(١) هَذِهِ صِفَةُ (الأَخْطَاء) ، لاَ (الخَلْق) ؛ فَلاَ تَخْلِطْ !

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٣١١) – لِشيخِنا الإمام الألباني –رَحِمَهُ اللّه – .

بالهدايَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالإِنْفَاقِ ، وَ(مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالغَزْوِ ؛ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النِّفَاقِ) .

وَكَفَى بِالعَبْدِ عَمًى وَخِذْلاَناً أَنْ يَرَى عَسَاكِرَ الإِيمَانِ ، وَجُنُودَ السُّنَّةِ وَالقُرْآنِ ، وَقَدْ لَبِسُوا لِلْحَرْبِ لأْمَتَهُ ، وَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّتَهُ ، وَأَخَذُوا مَصَافَّهُمْ ، وَوَقَفُوا مَوَاقِفَهُمْ ، وَقَدْ حَمِيَ الوَطِيسُ ، وَدَارَتِ رَحَى الحَرْبِ ، وَاشْتَدَّ القِتَالُ ، وَتَنَادَتِ الأَقْرَانُ : النِّزَالَ! النِّزَالَ! وَهُوَ فِي المَلْجَإِ وَالمَغَارَاتِ وَالمَدْخَلِ ، مَعَ الخَوَالِفِ كَمِينٍ ، وَإِذَا سَاعَدَ القَدَرُ ، وَعَزَمَ عَلَى الخُرُوجِ ؛ قَعَدَ فَوْقَ التَّلِّ مَعَ النَّاظِرِينَ ، يَنْظُرُ لِمَنِ الدَّائِرَةُ ؛ لِيَكُونَ إِلَيْهِمْ مِنَ المُتَحَيِّزِينَ ، ثُمَّ يَأْتِيهِمْ وَهُوَ يُقْسِمُ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِ أَنِّي كُنْتُ مَعَكُمْ! وَكُنْتُ أَتَمَنَّى أَنْ تَكُونُوا أَنْتُمُ الغَالِبِينَ!!» .

وَأَخِيراً:

فَإِنَّنَا – فِي خَتْمِ هَذَا «التَّرْغِيمِ . .» – :

«نَلْفِتُ القُرَّاءَ إِلَى أَنَّنَا إِنَّمَا نَعْمَلُ عَلَى إِسْقَاطِ فِكْرَةٍ خَطِرَةٍ ، وَإِذَا هِيَ قَامَتِ اليَوْمَ بِفُلاَنٍ – الَّذِي نَعْرِفُهُ – ؛ فَقَدْ تَكُونُ غَداً فِيمَنْ لاَ نَعْرِفُهُ! وَنَحْنُ نَرُدُّ عَلَى هَذَا وَعَلَى هَذَا بَرَدٌّ سَوَاءٌ ، لاَ جَهْلُنَا مَنْ نَجْهَلُهُ يُلَطِّفُ مِنْهُ ، وَلاَ مَعْرِفَتُنَا مَنْ نَعْرِفُهُ تُبَالِغُ فِيهِ .

وَالفِكْرَةُ لاَ تُسَمَّى بِأَسْمَاءِ النَّاسِ ، وَقَدْ تَكُونُ لأَلْفِ سَنَةٍ خَلَتْ ! ثُمَّ تَعُودُ بَعْدَ أَلْفِ سَنَةٍ تَأْتِي !! فَمَا تُوصَفُ – بَعْدُ – إِلاَّ كَمَا وُصِفَتْ مِنْ قَبْلُ مَا دَامَ مَوْقِعُهَا فِي النَّفْسِ لَمْ يَتَغَيَّرْ!

وَنَحْنُ مُسْتَيْقِنُونَ [أَوْ نَكَادُ] أَنْ لَيْسَ فِي جِدَالِ مَنْ نُجَادِلُهُمْ عَائِدَةٌ عَلَى أَنْفُسِهِمْ ؛ إِذْ هُمْ لاَ يَضِلُّونَ إِلاَّ بِعِلْمٍ وَعَلَى بَيِّنَةٍ! فَمِنْ ثَمَّ نَزَعْنَا فِي أُسْلُوبِ الكِتَابِ إِلَى مَنْحًى بَيَانِيٍّ نُدِيرُهُ عَلَى سِيَاسَةٍ مِنَ الكَلاَمِ بِعَيْنِهَا .

فَإِنْ كَانَ فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ ، أَوِ العُنْفِ ، أَوِ القَوْلِ المُؤْلِمِ ، أَوِ التَّهَكُّمِ : فَمَا ذَلِكَ أَرَدْنَا ، وَلَكِنَّا كَالَّذِي يَصِفُ الرَّجُلَ الضَّالَّ لِيَمْنَعَ المُهْتَدِيَ أَنْ يَضِلَّ ، فَمَا بِهِ زَجْرُ الأَوَّلِ ؛ بَلْ عِظَةُ الثَّانِي!

وَلِهَذَا فِي مَنَاحِي البَيَانِ أُسْلُوبٌ ، وَلِذَلِكَ أُسْلُوبٌ غَيْرُهُ .

أَلاَ وَإِنَّ أَقْبَحَ مِنَ القُبْحِ مَا جَهْلُهُ يُسَمَّى : قُبْحاً ، وَإِنَّ أَحْسَنَ مِنَ الحُسْنِ مَا جَهْلُهُ [يُسَمَّى] : حُسْناً ، وَلِكُلٍّ مَعْنًى بِاعْتِبَارِهِ مَوْضِعٌ ، وَلِكُلِّ مَوْضِعٍ فِي حَقِّهِ وَصْفٌ ، وَلِكُلِّ وَصْفٍ فِي غَرَضِهِ تَعْبِيرٌ ، وَلِكُلِّ تَعْبِيرٍ أُسْلُوبُهُ وَطَرِيقَتُهُ .

فَهَذَا مَا نُنَبِّهُ إِلَيْهِ .

وَلَوْ كَانَ أَصْحَابُنَا (!) غَيْرَ مَنْ هُوَ فِي الأَثَرِ وَالمَنْزِلَةِ لَكَانَ أُسْلُوبُنَا غَيْرَ مَا هُوَ فِي النَّمَطِ وَالعِبَارَةِ . . .» [1] !

. . . وَاللَّهُ المُسَدِّدُ مِنَ الحَقِّ ، بِالحَقِّ ، إِلَى الحَقِّ .

وَكَتَبَهُ

عليُّ بن حسن الحلبي

ـ كَانَ اللَّهُ لَه ـ

قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ يَوْمِ الجُمُعَة ٢٨/رجب/١٤٢٦هـ [2]

---

(١) مِنْ دُرَرِ كَلِمَاتِ الأَدِيبِ النَّابِهِ مُصْطَفَى صَادِق الرَّافِعِيِّ فِي كِتَابِهِ «تَحْتَ رَايَةِ القُرْآن» (ص٥) .

(٢) ثُمَّ أَتْمَمْتُهُ وَأَكْمَلْتُهُ فِي مَجَالِسَ لاَ تَتَجَاوَزُ العَشَرَةَ ـ بِحَمْدِ اللَّهِ وَمِنَّتِهِ ـ حَلَّ أَثْنَاءَهَا شَهْرُ رَمَضَانَ بِأَجْوَائِهِ الخَاصَّةِ ، وَالسَّفَرُ لأَدَاءِ العُمْرَةِ ـ ، ثُمَّ أَسْفَارٌ وَانْقِطَاعَاتٌ أُخْرَى . . .

وَكَانَ أَوَانُ إِلْقَاءِ القَلَمِ : آخِرَ أَيَّامِ رَمَضَانَ مِنْ هَذَا العَامِ (١٤٢٦هـ) ؛ فَالحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى البَدْءِ ، وَعَلَى الخِتَامِ . . . . ثُمَّ كَانَتْ آخِرَ نَظْرَةٍ وَمُرَاجَعَةٍ فِيهِ : يَوْمُ الثَّامِنِ مِنْ شَهْرِ ذِي القَعْدَةِ مِنَ السَّنَةِ نَفْسِهَا . . .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفهرس العامُّ

المُقدّمَة ٣
تَنبيه لكُلِّ نَبيه ٩
تَنبيهٌ ثَان؛ يُدْفَعُ بِهِ فَرْيٌ وَ بُهْتَان! ١١
(إهْدَاء) بلاَ اهْتِدَاء ١٧
١- أَيْنَ التَّوْفِيقُ ؟! ١٨
٢- (ش . شَقْرَة) وَتَنَاقُضَاتُهُ ١٩
٣- بَيْنَ المِثَالِيَّةِ وَالوَاقِعِ ٢١
٤- نَظْرَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ ٢٨
٥- تَقْلِيدٌ ، لاَ اتِّبَاع ٢٩
٦- دَوَاءُ الظَّالِمِ ٣١
٧- طَعْنٌ كَاذِبٌ فِي الأَنْسَابِ ٣١
٨- تَكْمِيلٌ ٣٤
٩- مَا (اللَّيْبَرَالِيَّةُ) ؟ ٣٥
١٠- (اللَّيْبَرَالِيَّةُ) عِنْدَ (سَيِّد قُطْب) ، وَحِزْبِيِّتِهِ ٣٧
١١- رَدّ بلاَ حَدّ ؛ ثُمَّ !! ٤٠
١٢- كَيْدٌ إِلَى زَوَال ٤٠
١٣- سِرُّ السَّاعَاتِ العَشْرِ ٤١
١٤- اعْتِرَافٌ لاَ بُدَّ مِنْهُ ٤٢
١٥- الإِثْمُ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ ٤٤
١٦- لُزُومُ مَا لاَ يَلْزَمُ ٤٥
١٧- حَوْلَ شَيْخِنَا الأَلْبَانِيِّ ٤٦
١٨- جَهْلٌ مُكَرَّرٌ ٤٧

١٩- مُغَالَطَةٌ تَافِهَةٌ ٤٨
٢٠- فَلْتَغْتَاظُوا ٤٨
٢١- حَوْلَ كُتُبِي وَمُؤَلَّفَاتِي ٤٩
٢٢- كَلِمَاتٌ فِي المَنْهَجِ ٥٠
٢٣- مَسَائِلُ الإِيمَانِ ، وَالكُفْرِ ، وَالإِرْجَاءِ ٥١
٢٤- جَهْلٌ طَاغٍ ٥٢
٢٥- أَدَبٌ كَاذِبٌ ٥٤
٢٦- وَبَعْدُ ٥٥
٢٧- جَهْلُهُ بِرَبِّه ٥٦
٢٨- تَشْكِيكٌ فَارِغٌ ٥٧
٢٩- اعْتِرَافٌ . . وَلَكِنْ!! ٥٧
٣٠- لَسْتَ مِنْهُمْ ؛ فَلاَ تَتَعَنَّ ٥٨
٣١- أَدَب (!) بِلاَ أَدْنَى سَبَب ٥٩
٣٢- فَتْوَى (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) ، وَ ٦٠
٣٣- لُغَوِيَّات (١) ٦١
٣٤- لُغَوِيَّات (٢) ٦١
٣٥- لُغَوِيَّات (٣) ٦٢
٣٦- مَا (النَّمِيمَةُ) ؟ ٦٢
٣٧- دكْتُور . . وَتَعَجَّب!! ٦٣
٣٨- بَيْنَ سَلْمَان العَوْدَة وَ الشَّيْخ ابْنِ بَازٍ ٦٤
٣٩- تَنَاقُضُ البَاطِنِ وَالظَّاهِرِ ٦٥
٤٠- خَلْطٌ حَوْلَ (الهِجْرَةِ) ٦٦
٤١- لاَ خُلُق ، وَلاَ عَقِيدَة ٦٦
٤٢- تَكْرَارٌ . . وَإِعَادَةٌ ٦٧
٤٣- فِعْلُ حَبِيسِ الهَوَى ٦٧
٤٤- جَهْلٌ وَتَحْرِيفٌ ٦٨
٤٥- حَقِيقَةُ كِتَابِ «لِمَاذَا أَعْدَمُونِي ؟!» ، وَأَفْكَارُهُ التَّكْفِيرِيَّةُ ٦٨
٤٦- مِنْ أَفْكَارِ (سَيِّد) التَّكْفِيرِيَّةِ - فِي كُتُبِهِ الأُخْرَى - ٧٢

٤٧- كَذِبٌ (وَرِدَّةٌ) ، وَ(انْقِلاَبٌ) ٧٣
٤٨- كَذِبٌ أَ(و) جَهْلٌ ٧٤
٤٩- أَسَانِيدُهُم (!) المَجْهُولَة ٧٦
٥٠- الوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ تُجَاهَ (تُرَاثِ) سَيِّد قُطْب ٧٦
٥١- طَيَرَانُهُ بِـ (فَتْوَى المُفْتِي) ٧٩
٥٢- وَهَذَا نَقْدُهُ لِجَهَالاَتِ (سَيِّد) ٨١
٥٣- الرَّدُّ التَّفْصِيلِيُّ عَلَى (فَتْوَى) المُفْتِي ٨٢
٥٤- خَتْم . . وَلَكِنْ !! ٨٤
نَمَاذِجُ أُخْرَى - أَكْثَرُ وَأَكْبَرُ - (مِنْ) أَنْماطِهِ فِي أَغْلاَطِه ٨٧
١- تَحْتَ عُنْوَان (أَصْغَرُ أَمْ أَكْبَرُ؟) ٨٧
٢- وَتَحْتَ عُنْوَان (مَسْأَلَة الحُكْمِ) ٨٨
٣- وَتَحْتَ عُنْوَان (اعْتِرَاضٌ وَاهٍ) ١٠٠
٤- وَتَحْتَ عُنْوَان (التَّكْفِيرِيُّونَ!!) ١٠٥
٥- وَتَحْتَ عُنْوَان : (تَحْرِيضٌ مَرِيضٌ) ١٠٦
٦- وَتَحْتَ عُنْوَان (نَقْد : ١٠٨
٧- تَحْتَ عُنْوَان (نَقْد النَّظَرَاتِ وَالنَّقَدَاتِ) ١٠٩
٨- وَتَحْتَ عُنْوَان : (التَّبْدِيع وَالتَّفْسِيق) ١١٢
٩- وَتَحْتَ عُنْوَان : (تَشْنِيعٌ شَنِيعٌ) ١١٢
١٠- وَتَحْتَ عُنْوَان : (نَقْد فَصْل : ١١٥
١١- وَتَحْتَ عُنْوَان : (مَنْهَجُ سَيِّدٍ فِي العَقِيدَةِ) ١١٥
١٢- وَتَحْتَ عُنْوَان : ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ١١٧
١٣- وَتَحْتَ عُنْوَان : (بَرَاءَةُ سَيِّدٍ مِنَ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ) ١١٩
١٤- وَتَحْتَ عُنْوَان : (وَرْطَة) ١٢٠
١٥- تَحْتَ عُنْوَان : (مُلْحَقٌ) ١٢١
١٦- وَتَحْتَ عُنْوَان : (سَيِّد قُطْب . . الشَّهِيدُ) ١٢٣
١٧- وَتَحْتَ عُنْوَان : (قَوْلٌ مُحْدَثٌ) ١٢٦
١٨- ثُمَّ نَقَلَ عَن شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مُلَبِّساً - ١٢٧
١٩- وَتَحْتَ عُنْوَان (بَيْنَ الحَلَبِيِّ ، وَالشَّهِيدِ سَيِّد قُطْب) ١٢٨

٢٠- ثُمَّ ذَكَرَ المُسَوِّدُ بَعْضَ نُقُولِي عَنْ (سَيِّد قُطْب) ١٣٤
٢١- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (سَيِّد قُطْب وَالتَّكْفِيرُ!) ١٣٥
٢٢- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (هَلِ الحَلَبِيُّ تَكْفِيرِيٌّ!!)؟! ١٣٦
٢٣- ثُمَّ نَقَلَ بَعْضَ قَوْلِي ١٣٨
٢٤- ثُمَّ رَجَعَ لِيَسْأَلَ أَسْئِلَتَهُ الغَبِيَّةَ - تِلْكَ! - ١٣٩
٢٥- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (هَلِ الأَلْبَانِيُّ (تَكفِيرِيٌّ! قُطْبِيٌّ!)؟!) ١٤٠
٢٦- ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى تَهْوِيشٍ آخَرَ - وَتَشْوِيهٍ لَيْسَ بِالآخِرِ - ١٤١
٢٧- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (الحَلَبِيُّ يُفَسِّقُ وَيُضَلِّلُ الحُكَّامَ (!) ، وَيَدْعُو عَلَيْهِمْ بِالهَلاَكِ) ١٤٣
٢٨- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (الحَلَبِيُّ يَقُولُ : الرُّؤَسَاءُ (!) الظَّالِمُونَ كَثِيرُونَ!) ١٤٦
٢٩- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (الحَلَبِيُّ لاَ يَسْمَعُ وَلاَ يُطِيعُ)! ١٤٦
٣٠- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (تَطَاوُلٌ مَزْعُومٌ عَلَى عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -) ١٤٩
٣١- ثُمَّ بَدَأَ بِاسْتِعْرَاضٍ كَثِيرٍ مِنَ القَوْلِ ١٥٣
٣٢- ثُمَّ يَقُولُ - مُتَعَالِماً - ١٥٥
٣٣- ثُمَّ تَطَاوَلَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ - مُتَعَمْلِقاً! - ١٥٦
٣٤- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (ثَنَاءُ سَيِّد عَلَى عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -) ١٥٧
٣٥- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (الطَّعْنُ (!) فِي مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -) ١٦٠
٣٦- أَمَّا نَقْلُ المُسَوِّدِ البَلِيدِ - الطَّوِيلُ عَنِ ١٦٣
٣٧- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (الرِّوَايَاتُ التَّارِيخِيَّةُ) ١٦٦
٣٨- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (سَيِّد قُطْب يُثْنِي عَلَى مُعَاوِيَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -) ١٦٨
٣٩- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (سَيِّدٌ يَتَرَضَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِ) ١٦٩
٤٠- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (سَيِّدٌ يَصِفُ عَمْرَو بْنَ العَاصِ بِأَنَّهُ عَاشَ فِي إِطَارِ العَقِيدَةِ) ١٧٠
٤١- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (الإِمَامُ النَّسَائِيُّ ، وَمَوْقِفُهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَعَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -) ١٧٠
٤٢- ثُمَّ نَقَلَ كَلاَماً - وَاللَّهِ إِنَّهُ لاَ يَفْهَمُهُ ، وَلاَ يُدْرِكُهُ! - ١٧٧
٤٣- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (هَلْ يَطْعَنُ الأَلْبَانِيُّ فِي مُعَاوِيَةَ؟!) ١٧٨
٤٤- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (تَكْفِيرٌ مُبَطَّنٌ(!)) ١٨٠
٤٥- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (قِصَّةٌ مَجَلَّةٍ ١٨٥
٤٦- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (سَيِّدٌ يُقَرِّرُ إِسْلاَمَ أَبِي سُفْيَانَ) ١٩٨
٤٧- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (خُلاَصَةُ مَوْقِفِ سَيِّدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ) ١٩٩

٤٨- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (حَدِيثُ الآحَادِ فِي مَسَائِلِ الاعْتِقَادِ) ٢٠٣
٤٩- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (آرَاءُ العُلَمَاءِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ) ٢١٦
٥٠- ثُمَّ نَقَلَ كَلاَماً عَنِ الشَّيْخِ شَلْتُوت (المِصْرِيِّ) هُوَ - فِي نَفْسِهِ - تَكْرَارٌ لِكَلاَمِ الشَّيْخِ (التُّرْكِيِّ) ٢١٩
٥١- ثُمَّ خَتَمَ المُسَوِّدُ البَلِيد بَحْثَهُ العَتِيدَ - العَنِيدا - ٢٢٠
٥٢- وَتَحْتَ عُنْوَانِ (كَبِيرا) : ٢٢١
٥٣- ثُمَّ نَقَلَ عَنِّي سُؤَالاً وَجَّهْتُهُ إِلَى شَيْخِنَا الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ ٢٢٢
٥٤- ثُمَّ نَقَلَ عَنِّي كَلاَماً - مَنْقُولاً عَنْ شَرِيطٍ - فِي نَحْوِ صَفْحَتَيْنِ ، فِي الرَّدِّ عَلَى (حَاكِمِيَّةِ سَيِّد قُطْب) ٢٢٣
٥٥- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (شَوْكَةٌ وَانْتَقَشَتْ) ٢٢٥
٥٦- ثُمَّ شَوَّشَ (المُسَوِّدُ البَلِيدُ) بِأَمْرَيْنِ ٢٢٨
٥٧- ثُمَّ قَالَ المُسَوِّدُ البَلِيدُ - مُمْعِناً فِي التَّمْوِيه ، وَالتَّنَاقُضِ ، وَالبُهْتَانِ - فِي آنٍ - ٢٢٩
٥٨- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (ثَنَاءٌ جَمِيلٌ مِنَ الحَلَبِيِّ عَلَى كَلاَمِ سَيِّد قُطْبٍ) ٢٣١
٥٩- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : (مُلاَحَظَاتٌ عَلَى مَا سُمِّيَ ٢٣٤
٦٠- وَتَحْتَ عُنْوَانِ : («كَلِمَاتٌ عَلَيْهَا نُورٌ» لِلأُسْتَاذِ الشَّهِيدِ سَيِّد قُطْب) : ٢٣٧
٦١- وَتَحْتَ (الخَاتِمَة) ٢٣٧
وَأَخِيراً ٢٤١
الفِهْرِس العَامّ ٢٤٣

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس